



جامعة القدس

كلية دار العلوم

قسم النحو والصرف والعرض

# الاختلاف الصيغي والتركيبي في موطأ مالك

## دراسة دلالية

من خلال كتاب "التعليق على الموطأ" للوقشي الأندلسي  
في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه

[٤٠٨ - ٤٨٩ هـ]

بحث

مقدم لنيل درجة الماجستير

إشراف

الأستاذ الدكتور / طه الجندي

أستاذ ورئيس قسم

النحو والصرف والعرض بكلية دار العلوم

إعداد الطالب

عبد الله كمال أبو العلا أحمد

٢٠١٣ هـ - ١٤٣٤ م

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

قال تعالى :

رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْحَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالْدَّيْرَ  
وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلَمْ لَيْ فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي نَبْتُ إِلَيْكَ

[الأحقاف : ١٥]

وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ



## إهداء

أشرف بإهداء هذا العمل إلى :

أبي رحمة الله تعالى

أمي متعها الله تعالى بالصحة وال平安ية

إخوتي وأهلي أدام الله عزهم

زوجتي وأولادي .. كانوا نعم العون بعد الله عز وجل

أسانذتي وأصدقائي وزملائي وأحبتي الذين أحسنوا الظن بي

فأقول لهم كما قيل :

تنقصني لغتي عاجزة عن ...

تتوارى الكلمات الخجل أن ...

فكيف الوفاء لهم ؟ !

لا ، ولن ...

فأاللهم وف جزائهم ، وارض عنهم في الدنيا والآخرة .

اللهم آمين .

## شكر وتقدير

حمدًا لله تعالى رب العالمين ، وصلوة وسلاماً على نبينا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه والتابعين .

وبعد ، ،

فما وجب عليّ من شكر - في صدر هذا العمل - فهو لله تعالى رب العالمين الذي أعاذه ووفق ، ثم لكلية دار العلوم (جامعة القاهرة) التي أناحت لي الفرصة كي أواصل دراستي للحصول على درجة الماجستير ، وأنقدم بالشكر إلى قسم الدراسات العليا ، ومجلسه الموقر وأخص بهذا الشكر أستاذي الفاضل سعادة الأستاذ الدكتور / طه الجندي ، الذي أكرمني وحباني ذلكم الشرف العظيم أن قبل الإشراف على هذا العمل ، والذي كان له الفضل بعد الله تعالى في الوقوف إلى جانبي ومدّ يدي العون والمساعدة أينما واجهتني مشكلة من مشكلات البحث فجزاه الله عنّي خير الجزاء .

وأتوجه بخالص الشكر وعظيم الامتنان للعالمين الجليلين العزيزين : سعادة الأستاذ الدكتور / محمد حماسة عبد اللطيف العلام البحر الذي تفید منه بقدر ما تعجب به فقد جمع الله له حسن التأليف وسعة العلم ، ولعله من يمن الطالع أن أسعد بوجوده فأهنته بانتخابه أمس الإثنين (٢٧ / ٥ / ٢٠١٣ م) و اختياره نائباً لرئيس المجمع اللغوي بالقاهرة (مجمع الحالدين) ، كما أنقدم بجزيل الشكر ووافر التحايا للعالم اللغوي البارع سعادة الأستاذ الدكتور / محمد السيد سليمان العبد أستاذ اللغويات بكلية الألسن - جامعة عين شمس ، فأشكرهما على أن تفضلما بقبول قراءة هذا البحث ومناقشته ؛ لتقويمه وتصويبه ، مع الوعيد لهما بأن تكون النصائح والإرشادات وال تصويبات التي يقدمانها محل الاستجابة والقبول والتنفيذ ، وكذلك العمل بها إن شاء الله تعالى .

كما أشكر أساتذتي الكرام وفي مقدمتهم : الأستاذ الدكتور / محمد جمال صقر الذي كان لي نعم الأخ ونعم العالم ، والأستاذ الدكتور / جمال عبد العزيز ، فهما قد أوليانى معرفة وعلمًا فجزاهم الله تعالى خيراً ، والدكتور / تامر عبد الحميد الذي شارك - قبل سفره - في الإشراف على هذا العمل مع الأستاذ الدكتور / طه الجندي ، والأستاذ / عادل محبي الذي كان له كبير الأثر في أن أعرفحقيقة طلب العلم . فأشكرهم جميعاً على توجيههم لي كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، والحمد لله تعالى صاحب الفضل والمنة في الأولى والآخرة .

والله تعالى من وراء القصد ، ،

عبد الله كمال

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### المقدمة

أحمدك اللهم حمد معترف بجليل نعمتك ، وأذكري وأشارك ولا أكفرك ، وأثني عليك الخير كله ، لا أحصي ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك . وأصلحي وأسلم على أشرف أنبيائك وصفوتوك من خلقك سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين أجمعين . . . .

وبعد ، ،

فخير ما ينبغي البدء به وصرف الجهد لتحصيله والكشف عن نسيجه ما كان من العلوم أصلاً لغيره وما يستند إليه في تحقق المعرف ؛ ذلك هو علم النحو ، باكورة العلوم الشرعية ، والأصل الذي تفرعت عنه البقية ، فله الأسبقية قبل غيره في استكشاف أسرار العربية ومعالجة النصوص الشرعية ؛ بغية توظيفها في واقع المجتمع الإسلامي الناشئ .

علوم اللغة واحدة واحدة ، فكل منها بحاجة إلى الآخر ، ويؤدي إليه فلا يوجد الفصل الحاد بين هذه العلوم إلّا بالقدر الذي يجعل كل علم منها ينماز عن غيره ، وما يبقى بعد فهو قدر مشترك يجعل هذه العلوم تخرج من مشكاة واحدة .

والنموذج النحوي الأصيل يظل هو الحاضر بقوة في كل ما له صلة بتراثنا اللغوي قديماً وحديثاً ، بل إن بناء درس لساني معاصر لا يتأتي إلا من خلال الكتابات النحوية القديمة ، إما على سبيل النقد والتقويم ، أو على سبيل التبني والشرح ؛ ليسفر غورها ويبين مرادها ، فإذا تحقق هذا - عندها - يأخذ النحو موقعه الذي أريد له .

فالنحو له رؤية شاملة في التعبير عن المعنى ، وله في ظل الدلالة علاقة وشائجية لا تعرف إلا بتفاعل العناصر التحوية داخل التراكيب اللغوية ، و بإماتة اللثام عن المعنى النحوي - لبيان الدور الدلالي - ينظر إلى النصوص على أنها الكاشف الحقيقي لهذا المعنى ، وهذا ما يؤكده الأستاذ الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف في مقدمة كتابه النحو والدلالة : " وأيا ما كان فإن كل عنصر في بنية الصد يمثل جزءاً في بناء دلالته ، سواء أكان عنصراً صوتياً أم صرفاً أم نحوياً " <sup>(١)</sup> .

وقد أشار الزمخشرى إلى أنهم " يرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنياً على علم الإعراب ، والتفاسير مشحونةً بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفراء وغيرهم

(١) النحو والدلالة ، الأستاذ الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، ص : ١٠ ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠ مـ .

من التحوين البصريين والковفين ، والاستظهار في مأخذ النصوص بأفوايلهم ، والتثبت بأهداب تأويلهم ، وبهذا اللسان مناقلتهم في العلم ومحاورتهم وتدريسهم ومناظرthem ، وبه تقطر في القراطيس أقلامهم <sup>(٢)</sup> ، " وهو منهج الإمام عبد القاهر في نظرية النظم التي أفضى فيها في ربط المعانى النحوية بمدلولات التراكيب ، والفرق بينهما " <sup>(٣)</sup> . ثم إن ما تركه لنا هؤلاء من دراسات تعد إشارات ذكية إلى الطريق الذي سلكه النحاة بدراساتهم للنحو وبخاصة عبد القاهر الجرجاني في نظرية النظم <sup>(٤)</sup> .

فأماماً موضوع هذا البحث فقد جعلت منطلق الدراسة المعتمدة فيه - إن شاء الله تعالى - هو بيان أثر الاختلاف الصيغى والتركيبى على المستوى الدلالي للحديث النبوى الشريف من خلال كتاب "التعليق على الموطأ" في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه ، تأليف هشام بن أحمد الوقشى الأندلسى (٤٠٨ - ٤٨٩ھ) <sup>(٥)</sup>؛ كي أحظى - من خالله - بدراسة دلالية ، وهي دراسة تعنى بالجانب الصيغى والتركيبى مراعية السياق حيث تجمع بين المعنى المقالى والمقامى .

وترجع أهمية الموضوع إلى البحوث النحوية التي تطرق إليها أبو الوليد الوقشى التي أوغل فيها في كتابه "التعليق على الموطأ" للإمام مالك - رحمه الله ؛ ما يجعل الموضوع يسير في نطاق الدراسات التطبيقية .

والمؤلفات التي سارت في هذا النطاق عرفت بكتب الشروح ، ككتب التفسير التي عنيت بالنحو كالبحر المحيط لأبي حيان وتفسير البيضاوى وكتب معانى القرآن : للفراء ، والزجاج ، والنحاس ، والتبيان في إعراب القرآن للعكجرى ، وإعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ... وغيرها وكتب الحديث التي عنيت بإعرابه كتوضيح مشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ، وإعراب الحديث للعكجرى ، وعقود الزبرجد لجلال الدين السيوطي . وكذلك كتب الأمالى النحوية ،

(٢) المفصل في علم العربية ، الزمخشري ، أبو القاسم محمود عمر (٥٣٨ھ) ، ص: ٣ ، ط٢ ، دار الجيل ، بيروت .

(٣) المصدر المسؤول ، بحث في التركيب والدلالة : (المقدمة) ، الأستاذ الدكتور / طه الجندي ، دار الثقافة .

(٤) كسيبويه في الكتاب ، عبد القاهر في دلائله ، والزمخشري في كشفه ومفصله . وانظر : دور النحو في العلوم الشرعية ، الدكتور جمال عبد العزيز ، ص: ١٥ ، رسالة ماجستير ١٩٨٩م (مخطوط) ، رقم: ٤٩٠ ، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة .

(٥) حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة المكرمة ، جامعة أم القرى ، طبعة ١٤٢١ھ ، مكتبة العبيكان - الرياض .

منها: لشعلب، وأبى علي القالى . وكتب شروح الشعر ، منها: شرح ديوان المتبى لابن جنى، والواحدى، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبى بكر بن الأنباري (٢٨٣٢هـ) .. وغير ذلك

ويأتي في طليعة هذه الكتب التي عنيت بإعراب الحديث النبوى الشريف كتاب "التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه" للوقشى (٤٨٩هـ) ؛ لأنه أسبق زمانا من ابن مالك والعكبرى والسيوطى ، وقد كثر كلامه عن الدلالة في تعليقاته ؛ من أجل ذلك اخترته ؛ ليكون مناط البحث والدراسة وبغتى التي أنشدتها .

كما ترجع أهمية الدراسة إلى أنها تبني فكرة الموازنات بالمفهوم اليسير - لا الواسع الشامل - الذي يقتصر على الموازنة بين كل اختلفين أو أكثر في الصيغة أو التركيب .

ويعود زمن تأليف كتاب "التعليق على الموطأ" إلى القرن الخامس الهجرى وهو من القرون التي ازدهرت فيها المؤلفات النحوية في الأندلس ، إذ يقدور الدارس أن يثبت أن النحو والدلالة مطلب ظلت الدراسات القديمة تسدد النظر إليه، وتعمل الفكر فيه ، وبقي ملازما لها قديما وحديثا .

بدأت بواعث اختيار الموضوع بعد إقامة المؤتمر الرابع بكلية دار العلوم - حفظها الله تعالى - ، لقسم النحو والصرف والعرض ، الذى كان بعنوان : "العربىة والدراسات البينية" ، وذلك فى إطار احتفالات جامعة القاهرة بعيدها المئوى (مارس ٢٠٠٧م) ، وبعد مجاوزة السنة التمهيدية بحثت عن كتاب يصلح موضوعا للدراسة من منطلقين : الأول : أن يحقق عندي ما أميل إليه من الدراسات النحوية الدلالية ، والثانى : ما كان مطروحا على الشبكة من كتب نفيسة ، وقد وجدت الدكتور عبد الرحمن بن سليمان آل عثيمين قدّم للمكتبة ثلاثة كتب حققها وعلق عليها ، ونشرتها مكتبة العبيكان<sup>(١)</sup> ، في طبعاتها الأولى : ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .

فكان الكتاب الأول منها : "التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه" لأبى الوليد هشام بن أحمد الوقشى (٤٠٨-٤٨٩هـ) . والكتاب الثانى: "تفسير غريب الموطأ" لمؤلفه عبد الملك بن حبيب السلمى الأندلسى (١٧٤هـ - ٢٣٨هـ) .

(١) رأى هذه الكتب في عام ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م ، عندما كنت أختار موضوعا لنيل درجة الماجستير ، فوقعت عيني على كتاب الوقشى ، بتحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان آل عثيمين ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة .

والكتاب الثالث : "الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب" لمؤلفه محمد بن عبد الحق بن سليمان اليفرني التلمساني (٥٣٦هـ - ٦٢٥هـ) .

ويقي في سلسلة هذه المنظومة كتاب " غريب الموطأ " للأخفش أحمد بن عمران توفي في حدود (٢٨٥هـ) ، ولكن المحقق<sup>(٧)</sup> - جزاه الله تعالى خيراً - لا ينوي تحقيقه ؛ فقد علم أنَّ أحد الفضلاء بتونس يقوم على تحقيقه ونشره ، ومهما يكن من أمر فلا أعلم حتى وقتنا هذا هل فرغ الرجل المشار إليه من تحقيقه أو لم يفرغ ؟ ، وهناك كتاب رابع طبع قبل الكتب الثلاثة التي حققها الدكتور عبد الرحمن هو كتاب "مشكلات موطأ مالك بن أنس" لأبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسى (٤٤٤هـ - ٥٢١هـ) ، تحقيق : طه بن علي بو سريح التونسي .<sup>(٨)</sup>

وبنظرة عَجْلٍ إلى الكتب الأربع وجدت كتاب " تفسير غريب الموطأ " لابن حبيب السُّلْمَى الأندلسى (١٧٤هـ - ٢٣٨هـ) مختصرًا جدًا ، وهو على وجازته لا يعدو - بأي حال من الأحوال - أن يكون في صورة أسئلة طرحتْ ويُجيب ابن حبيب عنها دون الغور في تفسيرات صيغية أو تركيبية ، وكل ما عنده ابن حبيب في كتابه هذه التفسيرات اللغوية التي صادفت أحد تلامذته في الموطأ فسألها عنه ، ولم أجده في الكتاب - مع تقدم زمن مؤلفه - أن تعرض إلى موازنات لغوية ، أو يكون قد كشف غواصات دلالية نتجت عن اختلافات صيغية وتركيبية ، وهو مأخوذ في أغلب مباحثه اللغوية من كتاب "غريب الحديث" لأبي عبيد القاسم بن سَلَام البغدادي (٢٢٤هـ)<sup>(٩)</sup> ، وهو أقدم الكتب الأربع المؤلفة في هذا الشأن كما ذكر سالفاً .

ووجدت كتاب " الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب " لمؤلفه محمد بن عبد الحق بن سليمان اليفرني التلمساني (٥٣٦هـ - ٦٢٥هـ) جُلُّه نقول مأخوذة عن كتاب " التعليق

(٧) الدكتور عبد الرحمن بن سليمان آل عثيمين .

(٨) مشكلات موطأ مالك بن أنس ، لأبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسى (٤٤٤هـ - ٥٢١هـ) ، تحقيق : طه بن علي بو سريح التونسي ، دار ابن حزم . لبنان - بيروت ، الطبعة الأولى : ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

(٩) الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب محمد بن عبد الحق بن سليمان اليفرني التلمساني (٥٣٦هـ - ٦٢٥هـ) : ٦ / ١ . [المقدمة] ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان آل عثيمين ، مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى : ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م . الرياض .

على الموطأ" للوَقْشِي صاحب الكتاب - مناط البحث والدراسة - ثم نقل عن كتاب " مشارق الأنوار " للقاضي عياض (٤٥٤ هـ) . وأضاف إلَيْهَا ممَّا جاء في " الاستذكار " و " التمهيد " لحافظ المغرب ابن عبد البر (٤٦٣ هـ)، و " المُنْتَقَى " لأبي الوليد الباقي (٤٧١ هـ) ، ولم يزد عليها إلَّا شيئاً يسيراً جدًّا لا يعدُ أن يكون ناقلاً لتلك النصوص .<sup>(١٠)</sup>

أمَّا كتاب " مشكلات موطأ مالك بن أنس " لمؤلفه عبد الله بن السيد البطليوسى (٤٤٤ هـ - ٥٢٥ هـ) فوجده مختصرًا لكتاب " التعليق على الموطأ " للوَقْشِي ، " لا يزيد عنه شيئاً ، بل حذف ابن السيد كثيرةً من عبارات كتاب الوَقْشِي ومسائله وشواده ، وأقوال العلماء واحتلافهم، وأبقى على نُبذٍ منه فقط .<sup>(١١)</sup>

من أجل ذلك قوي الحافر لدِيَ أن اختار كتاب " التعليق على الموطأ " لأبي الوليد هشام ابن أحمد الوَقْشِي (٤٠٨ - ٤٨٩ مـ) ، لما وجدتُ فيه من بغيتي اخترت العمل من خلاله لنيل درجة (الماجستير) ، ولا سيما الجانب الدلالي الذي تنصَّبُ عليه الدراسة في الكتاب .

وممَّا دعا - أيضًا - إلى تناول هذا الكتاب ليكون محل الدراسة هو ما قام به أبو الوليد الوَقْشِي في تعليقاته ومناقشاته وتحليلاته النحوية والصرفية التي لا تخلي من نظرة دلالية تلازمه في كثير مما بنى عليه مساجلاته وآرائه ؛ فهو يقبل ويُرَدُّ ويناقش ويحاور ويُصَوَّبُ ويُحَطَّى ويَمْنَعُ ويُجَيِّزُ ؛ وما ذاك إلَّا لفروط ذكائه وثقوب فهمه ، فمن هنا صحيت كتابه ليكون رفيقاً لي - إن شاء الله تعالى - في مسيرة هذا البحث . فمثيُ الإجتهاد ومنه سبحانه وتعالى العون والتوفيق ، وهناك أسباب أخرى دفعتني إلى الاختيار منها :

- خدمة لكتاب الله - سبحانه وتعالى - من خلال النظر في الكلام العربي الفصيح - ما تمثله أحاديث رسول الله ﷺ من نص عربي لا يزال رافداً للدراسات اللغوية والنحوية إلى ما شاء الله تعالى ؛ إذ نطق بها - وما ينطق عن الهوى - مَنْ أُوتِيَ جوامِعَ الْكَلْمَانِ .

(١٠) المصدر السابق : ١ / ٦ ، ٧ .

(١١) المصدر السابق : ١ / ٧٣ .

- ثراءً للبحث اللغوي ، وثراءً للبحث في غريب الحديث .
- وفيه إظهار لجهود علماء الأندلس وبلاد المغرب في هذا المجال .<sup>(١٢)</sup>
- أهمية الدرس النحوية في كتاب " التعليق على الموطأ " .
- كثرة المسائل النحوية التي تضمنتها مباحث كتاب أبي الوليد الوقشي .
- عدم وجود دراسة - فيما أعلم - تناولت الجانب الدلالي في كتاب " التعليق على الموطأ " .
- الإفادة من الدراسات اللسانية الحديثة التي تهدف إلى إذكاء روح الصلة الحميمة بين النحو والدلالة ، من خلال التطبيق على النصوص العربية ، ولا سيما ما وصفت به هذه النصوص من أنها تعد دراسة في سمت الكلام الأول .
- مطابعة الرغبة بأن أجلي ما في هذا الكتاب من فوائد أراها عظيمة القدر، يجعل من الكتاب وحدة مساعدة في المكتبة العربية ، إذ يعني بالجانبين : الصيغي والتركيبي وأثرهما الدلالي في موطأ مالك رحمه الله تعالى .

ومن الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع البحث :

- ١- الجملة الطلبية في متن صحيح البخاري : دراسة نحوية دلالية ، عادل محمد مهدي عبد العال ١٩٩٥م ، ماجستير في كلية الآداب جامعة طنطا .
- ٢- الأمر في صحيح مسلم : دراسة نحوية دلالية ، حمدان بن صالح الغامدي ٢٠٠٥م ، دكتوراه ( مخطوط ) رقم ١٠٤٦ ، دار العلوم ، جامعة القاهرة .
- ٣- الحذف والتقدير في صحيح البخاري : دراسة نحوية دلالية ، سهام رمضان محمد الزعبوط ٢٠١٠م - ١٤٣١هـ ، ماجستير ( مخطوط بصيغة pdf ) موضوع على الشبكة العنبوتية (جامعة الإسلامية ، كلية الآداب - غزة) .
- ٤- الجملة الإنسانية في كتب الصحاح الستة ، دراسة نحوية ، رجب عبد القادر حاجج ١٩٩٦م رسالة دكتوراه ( مخطوط ) رقم ١٠٤٦ ، دار العلوم ، جامعة القاهرة .
- ٥- ظاهرة النفي في الحديث الشريف بين التوصيف والتنظيم، دراسة نحوية في صحيح البخاري، ثروت السيد عبد العاطي ٢٠٠١م، ماجستير ( مخطوط ) رقم ١٣٧٣ ، دار العلوم .

(١٢) جدير بالذكر أنَّ كتاب " غريب الموطأ " للأخفش أحمد بن عمران توفي في حدود (٢٨٥هـ) ليس بتراثٍ أندلسٍ؛ لأنَّ مؤلفه بَصْرِيَّ عَرَاقِيٌّ. سبقت الإشارة إليه في الكتب الثلاثة التي حققها الدكتور عبد الرحمن بن سليمان آل عثيمين.

- ٦- إطالة بناء الجملة في صحيح البخاري ، نعيم محمد عبد الغني ٢٠٠٥ مـ ،  
ماجستير(مخطوط) رقم ١٦٥٢ ، دار العلوم .
- ٧- المسائل النحوية والصرفية في سنن أبي داود ، أحمد محمد محمد إبراهيم الشافعي  
٢٠٠٥ مـ ، ماجستير(مخطوط) رقم ١٦٤٧ ، دار العلوم .
- ٨- المكون التركيبي والدلالي للجملة الطلبية في أحاديث الفتنه ، أحمد فراج أحمد سلام  
٢٠٠٨ مـ ، دار العلوم – جامعة القاهرة . نوقشت وأجازت في ٢٣/٨/٢٠١٢
- ٩- أطروحة للماجستير (قيد البحث والمناقشة) بعنوان : خصائص تراكيب الإجمال والتفصيل في  
أحاديث البخاري دراسة نحوية ، حنان محمد السعيد سليمان ٢٠٠٨ مـ ، دار العلوم – جامعة القاهرة  
وقد أفاد البحث من هذه الدراسات غير أنها لا تتصل بموضوع البحث اتصالاً مباشراً، سوى  
الأبحاث : الأول والثاني والثالث ، فهنّأ أقرب رحمة بموضوع البحث؛ لربط النحو بالدلالة فيهنّ؛  
فقد تناول الباحث في الرسالة الأولى : الجملة الطلبية في متن صحيح البخاري ، وقد اتبع في  
العمل إجراءات المنهج الوصفي المعياري – حسب وصفه – حين عرض لتصنيف الجمل الطلبية  
وتناول الباحث في الرسالة الثانية : صيغ الأمر من الوجهة الصرفية كاشفاً عن الظلال الدلالية  
لهذه الصيغ في تراكيبها. وتناولت الباحثة في الرسالة الثالثة الحذف النحووي وأفردت له عملاً،  
وربطت بين روایات الحديث بأكثر من وجه ، ثم كشفت عن دلالة ما حذف سواءً كان حرفًا أم  
فعلاً أم اسمًا أم جملةً ؛ ولذا كانت الفائدة منهـأً أوفر بمشيئة الله تعالى .  
وهناك صعوبات واجهتهـي في هذا العمل كاختلاف الروایات لموطأ الإمام مالك – رحمـه الله  
– التي كانت وراء اختلافـي الصيغة والتركيب اللذين ينتـجـان الدلالة في هذا العمل ؛ مما يعوزـه  
النظر في روایات الموطأ العديدة (١٣) .
- وقد اعتمد البحث على كتاب " التعليق على الموطأ " ؛ لإثبات العلاقة الحميـمة بين النحو  
والدلالة والتي تتـضح جـلـية عند تـناولـي الوقـشـيـ النـصـ الـلغـويـ بالـشـرـحـ والـتـفـسـيرـ .

(١٣) يـنظـرـ : كتابـ الموـطـأـ بـروـايـاتهـ : (ـبـحـيـيـ الـلـيـثـيـ ، القـعـنـبـيـ ، أـبـيـ مـصـعـبـ الزـهـرـيـ ، الـحـدـثـانـيـ ، اـبـنـ بـكـيرـ ، اـبـنـ القـاسـمـ ، اـبـنـ زـيـادـ) ، تـحـقـيقـ : أـبـوـ أـسـامـةـ سـلـيمـ بـنـ عـيـدـ الـهـلـالـيـ ، الطـبـعـةـ الـأـوـلـىـ : ١٤٢٤ـ هـ - ٢٠٠٣ـ مـ . نـشـرـةـ : مـجمـوعـةـ الفـرقـانـ

واقضت طبيعة البحث اعتماد المنهج القائم على الوصف والتحليل<sup>(١٤)</sup> الذي يقوم بتجميع الصيغ الصرفية والتراتيب النحوية التي تناولها الوقشى في كتابه: "التعليق على الموطاً" ، ومناقشته فيها من خلال عرض آرائه وآراء أبرز النحاة في المسألة ؛ مرجحا - وفق معطيات علمية - أحد الآراء سواء كان ذلك الرأي مؤيدا ما وصل إليه الوقشى أو معارض له ، ثم تحليل الفوارق الدقيقة بينها صرفيًا ونحوياً ودلاليًا ، وأقوم باختبار الدلالات التي بنى عليها الوقشى تخريجه الصيغى أو التركتي ، داعماً هذا النهج بما يلائمه من معطيات بعض الاتجاهات اللغوية في الدرس اللساني المعاصر ؛ على أن يكون ذلك محظوظاً بالنصفة والموضوعية، ثم ترتب هذه المادة المستخرجة ؛ لتوضع في أنساق وفق ترتيب ابن مالك في ألفيته .

ولفت نظرى أنه ليس كل ما ورد من تحليلات صرفية أو نحوية تصلح أن تكون مادة لبحثنا هذا ؛ فقد عنى البحث نفسه بما يدخل تحت إطار العمل من اختلاف في الجانبين : الصيغى والتركتي ليس غيره ، وما عدا ذلك فلن يُشغل البحث به كالتوجيه النحوى والصرفى ، وكذلك الجوانب الصوتية والمعجمية التي ملأت الكتاب أو كادت ؛ لذا حاولت أن ألتزم بالفكرة الأساسية التي ارتضيتها للبحث ؛ لثلا أقع في الحيرة والاضطراب : في أخذِ ما يؤخذ وتركِ ما يُترك من حيث التناول والبحث والتحليل .

كما أنَّ أصل مسألتنا هذه تتناول الدراسة الدلالية لتعليقات الوقشى الصيغية والتركتيبة في كتابه ، وشملت هذه التعليقات مواضع من الحديث النبوى الشريف ومواضع من أقوال الإمام مالك في الموطاً من فقه الباب ، وليس مقصورة على أحاديث الموطاً فقط .

(١٤) قصدت بالوصف " أحد الإجراءات التي تبرز في الدرس اللغوى ؛ إذ يُعنى البحث الوصفى بجمع بيانات اللغة المدروسة ، وينظمها ويخبرنا بما يُبيّن كل شيء منها ، ثم يُبيّن الوصفُ الخصائص المختلفة لوحدات اللغة من مفردات وتراتيب ... ولا يخفى أن التحليل يمثل العلم المركزي للدرس اللغوى نحوياً كان أو صرفيًا أو غير ذلك . [النظرية اللغوية في التراث العربى ، د. محمد عبد العزيز عبد الدايم ، ص : ٣٥ ، ٣٦ . دار السلام ، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م] .

ومن ثمَّ فإن المنهج الوصفى وليس هناك حاجة أن يُصنَّف الباحث - أي بباحث - على أنه اتَّخذ التحليل منهجاً ؛ لأنَّه - بالضرورة - هو إجراء يُتبَّع الإجراء الوصفى ، وإنما هو تحليل للوصف الذى يفك المرکبات ليعرف أو صافها . ويتجلى المنهج الوصفى بوضوح في منتجات لسانيات القرن العشرين ، وهو المنهج الذى اعتمدته ( سوسير : F. D. Saussure ) في دراسته ؛ حيث دعا إلى وصف اللُّغَة كما هي في دراسته ، وليس كما يجب أن تكون ، فاهتم في تأسيس نظريته على التمييز بين الكثير من الثنائيات أو التناقضات ، واعتمد هذا المنهج في دراسته لللغة على اللغة المنطقية ، بالتركيز" على طبيعة المتكلم وشخصيته العلمية والثقافية أو على الراوى اللغوي حيث يدرس لهجة معاصرة مصدر منهجه الوصفى . [مناهج البحث اللغوى عند العرب في ضوء النظريات السانانية ، نسيمة نابي ، ص : ١٢ . بحث مقدم لنيل درجة الماجستير ٢٠١١ م (مخطوط PDF موضوع على الشبكة) كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة مولود معمري . الجزائر ] .

والدراسات النحوية - في عموم نظرتها - لا تعرف الفصل الحاد بين الصيغة والتركيب ، إذ لا معنى لهما إلا بوضعهما في سياق وملابسات مقالية ومقامية ؛ ليستين دور الصيغة أو التركيب في إبراز الدلالة، فالتركيب مكون من مفردات وصيغ تنتظم في مسلك لغوي آخذة كل واحدة بجز الأخر، فلا يتم المعنى إلا بها . ولكن الباحثين يفعلون هذا من أجل التحليل والدراسة ؛ لذا جعل للاختلاف الصيغي فصل ، والاختلاف التركيبى فصل آخر ، فهما منفصلان دراسة مجتمعان في عموم النظرة .

وقد أدرجت مسألة الإبدال ضمن الاختلاف الصيغي ؛ لما فيها من تغييرات تختص بصيغة (انتفل) أو (انتفى) ، فقد أبدل بين اللام والألف ؛ لأن الاختلاف الوارد فيها يختص بالصيغة نفسها ، ولئن كان الإبدال اللغوي يدرس ضمن مباحث علم اللغة والأصوات فإن تناولته من الوجهة الصرفية لمجيء حرف مكان حرف في الصيغة المفردة ، وهذه تغييرات داخل البنية ذاتها يدخلها الصرف ؛ وكتب التصريف قد جعلت الإبدال بأنواعه ضمن مباحثها .

وكذلك لم تدرج مسألة " صرف (أبان) ومنعه " في مباحث الاختلاف التركيبى؛ لأن الاختلاف الوارد فيها يختص بالصيغة نفسها ، من حيث تناول الأسباب التي كانت وراء المنع أو الصرف ، فهي أسباب داخل إطار البنية ذاتها لم تتعدها إلى خارجها ، وتناولتها من الزاوية الصرفية للتغييرات الصرفية الحادثة في البنية ، وإن كان ينبغي للمنع من الصرف - تبعاً لما أقره العلماء وأشاروا به في ترتيب الأبواب - أن يدرس في باب التركيب لارتباطه بالعلاقات النحوية من حيث التنوين وعدمه ، أو الجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ، لكنني أؤكد أنني لم أتناولها لبيان اختلاف موقعها الإعرابي أو الوظيفة النحوية ، إنما سلط الضوء عليها لبيان التغييرات الصرفية في المفردة وأثر ذلك دلائلاً في ضوء تعليقات الوقشى صاحب الكتاب .

ومن بين ما أود أن أفت النظر إليه وجود بعض الأبواب الصرفية التي تتدخل مع الأبواب النحوية كتناول مبححي التعدي واللزموم ، فاتصاله بوظيفة الفعل في التركيب يجعله مبحثاً نحوياً من هذا الجانب . ولكنه مبحث صرفي إذا ما درس من جهة الصيغة أو التغييرات التي تطرأ عليها<sup>(١٥)</sup> . وقد ورد ضمن البحث - على سبيل المثال لا الحصر - حديث النبي ﷺ فيمن جاء يسأله "إِنَّ أُمِّي افْتَلَتْ نَفْسُهَا... " <sup>(١٦)</sup> ، فقد تضمن الفعل (افتلت) معنى الفعل (سلب) ، هنا

(١٥) المنهج الصوتي للبنية العربية ، دراسة في الصرف العربي ، الدكتور عبد الصبور شاهين ، ص : ١٢٤ .

(١٦) التعليق : ٢ / ٢٢١، ٢٢٢ . الحديث . وسيأتي تخرجه في دلالة التركيب بين نائب الفاعل والمفعول الثاني .

تغيرت الصيغة فتبعها تغيير في الوظائف النحوية . كما سيأتي ذلك عندتناول المسألة في مبحث دلالة التركيب بين نائب الفاعل والمفعول الثاني .

أما رواد البحث فقد كانت متعددة ومتعددة وموزعة بين كتب النحو ، والصرف قد يهمها وحديتها ، وكتب علوم القرآن وتفسيره ، والمعجمات اللغوية ، أو بعض الدراسات اللسانية الحديثة فقد أفادت من هذه المصادر كلها بما تقتضيه مادة البحث ، وبما يتنااسب مع طبيعة البحث ويحفظ للغة العربية أصالتها .

ومن منهجي في تناول المسألة أن يذكر الحديث كاملا ، ثم ذكر تعليق (قول) أبي الوليد الوقشي وما قام به في وصف المسألة ، ثم آتي بأقوال النحاة في المسألة نفسها في بابها النحوي أو الصرفي ، وبعد ذلك أقوم بالتعليق الدلالي عليها مشفوعاً برأي الوقشي الدلالي ، فإن كانت الدلالة التي استخرجتها قد اطمأننت لها وقفت عندها ، وإن أتيت بما استقر لدلي من دلالات أراها مختبئة تحت ظلال المعنى .

ومما ينبغي أن يشار إليه في التوثيق والإحالة على الحاشية أنني بدأت بذكر اسم الكتاب أولا ، واسم المؤلف (صاحب الكتاب) ثانيا ، فرقم الجزء والصفحة ثالثا ، ثم التحقيق إن كان الكتاب محققا ، ثم دار النشر ورقم الطبعة وتاريخها ، ومكان الطبع ، وكذا الحال في الرسائل العلمية والدوريات والمجلات كما هو متبع في كتابة الحواشى إحالاً وتوثيقاً ، أو ما كان معروفاً عند أهل هذا الفن .

ويضم البحث في ثنayah مقدمة ، وتمهيدا ، وثلاثة فصول ، وخاتمة ، وفهارس ، تدور المقدمة حول طبيعة الموضوع وبواطن اختياره ، والهدف منه ، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث ، ومنهج الدراسة فيه ، والخطة التي سار على هداها البحث .

وشمل التمهيد المدخل اللغوي ، وترجمة موجزة عن الإمام مالك رحمه الله تعالى ، والتعريف بالمؤلف وكتابه " التعليق على موطأ" ، ونبداً عن مذهب النحوي ومنهجه في الكتاب .

أما الفصل الأول فقد جعلته جانبًا نظرياً يتمحور حول الدلالة وعلاقتها بال نحو وتنوعها ، وجهود علماء العربية لفهم النص (المعطى التراخي) ، والدراسات اللسانية الحديثة ودورها في كشف إشارات العلماء القدامى في تحليل النص اللغوي في ضوء النظريات الحديثة ، وقد حوى

مباحثين :

المبحث الأول (علاقة النحو بالدلالة) ، وفيه ثلاثة مطالب :

- المطلب الأول : معانى النحو

- المطلب الثاني : الدرس النحوى وعلم المعانى

- المطلب الثالث : تمايز النحو والدلالة

المبحث الثاني (تنوع الدلالة) ، وفيه ثلاثة مطالب :

- المطلب الأول : الدلالة المركزية والإيحائية

- المطلب الثاني : دور السياق في تحديد الدلالة

- المطلب الثالث : مراتب الدلالة في المحصول اللغوى

ويقع الفصلان الثاني والثالث كلاهما موقع المتن والصلب منه ، فقد تضمن الفصل الثاني

الاختلافات الصيغية ، وتضمن الثالث الاختلافات التركيبية .

وضم الفصل الثاني مبحثين :

المبحث الأول (في الفعل) ، وفيه خمسة مطالب :

- المطلب الأول : دلالة صيغة الفعل بين التعدي والنزوم .

- المطلب الثاني : دلالة صيغة الفعل بين التعدي بالهمزة أو بالتضعيف

- المطلب الثالث : دلالة الصيغة مبنية للفاعل مرة ، وللمفعول مرة أخرى

و فيه مسألتان :

\* المسألة الأولى : دلالة صيغة (أُفْصِرَتْ) بالروایتين

\* المسألة الثانية : دلالة صيغة (فَأَرْبَحَا) بالروایتين

- المطلب الرابع : دلالة إثبات ضمير جمع الإناث وحذفه في الفعل المضارع

- المطلب الخامس : دلالة إثبات نون الرفع وحذفها في الأفعال الخمسة

المبحث الثاني : في الاسم ، وفيه خمسة مطالب :

- المطلب الأول (دلالة صيغ المصادر) ، وفيه مسألتان :

\* المسألة الأولى : دلالة الصيغة بين المصدر المجرد ، واسمي المرة والهيئة

\* المسألة الثانية : دلالة الصيغة بين المصدر واسم الجمع وجمع التكسير ، وفيها موضعان :

\* الموضع (أ) : غَيْبٌ ، وغَيْبٌ ، وغَيْبٌ

\* الموضع (ب) : عَمَالٌ ، وعَمَالٌ

- المطلب الثاني : دلالة الصيغة بين جمعي القلة والكثرة

- المطلب الثالث : دلالة الصيغة بين جواز التذكير والتأنيث

- المطلب الرابع : دلالة صيغة (أبأن) بين الصرف والمنع

- المطلب الخامس: دلالة الإبدال في لام الفعل

وأما الفصل الثالث ففيه أربعة مباحث :

المبحث الأول (الجملة الاسمية) ، وفيها مطلبان :

- المطلب الأول : دلالة حذف التركيب بين المبتدأ واسم كان

- المطلب الثاني : دلالة التركيب بين فتح همزة إن وكسرها

المبحث الثاني : الجملة الفعلية ، وفيه ستة مطالب :

- المطلب الأول (دلالة الفعل) ، وفيه ثلاث مسائل :

\* المسألة الأولى : دلالة الفعل المضارع رفعاً ونصباً وجزماً

\* المسألة الثانية : دلالة التركيب بين حذف (أن) وإثباتها

\* المسألة الثالثة : دلالة التركيب بين النهي والقسم

- المطلب الثاني : دلالة (باء) الضمير بين المخاطب والمتكلم

- المطلب الثالث : دلالة اسم الجاللة بين وظيفة الفاعل والمفعول

- المطلب الرابع (دلالة التركيب بين نائب الفاعل والمفعول الثاني) ، وفيه مسألتان

\* المسألة الأولى : رواية تركيب (إِنْ أُمِّيْ افْتَلَتْ نَفْسُهَا) بالرفع والنصب

\* المسألة الثانية: رواية تركيب (أَهْلُهُ وَمَالُهُ) بالرفع والنصب

- المطلب الخامس: دلالة تركيب الاستغفال

- المطلب السادس : دلالة الظرف بين التسوين والإضافة

المبحث الثالث (المجرورات والتتابع) ، وفيه مطلبان :

- المطلب (١) : المجرورات ، (الإضافة) :

دلالة التركيب بين الإضافة والنعت ، وفيه مسألتان :

\* المسألة الأولى : رواية تركيب (سماء الدنيا) بالإضافة و بتبعية الصفة للموصوف

\* المسألة الثانية : رواية (وليس لعرِّي ظالِمٌ حقٌّ) بالإضافة و بتبعية الصفة للموصوف

- المطلب (٢) : التتابع ، (العطف) : دلالة تركيب العطف بين الجر والنصب

- المطلب (٣) : (النعت والحال) : دلالة التركيب بين النعت والحال ، وفيه مسألتان

\* المسألة الأولى : رواية تركيب (معجلاً أو مؤخراً)

\* المسألة الثانية : رواية تركيب (فادرکوه ببلدٍ غائِبٍ)

المبحث الرابع (الأساليب) ، والأدوات ، وفيه مطلبان :

- المطلب الأول : الأساليب ، وفيه مسألتان :

\* المسألة الأولى : دلالة المستثنى بعد إلا بين البدالية والاستثناء

\* المسألة الثانية : دلالة "ما" بين اسم الموصول والشرط

- المطلب الثاني (الأدوات) ، وفيه مسألتان :

\* المسألة الأولى : دلالة "ما" و"لا" النافيتين

\* المسألة الثانية : دلالة حتى بين الابتداء والعلف والجر

ويأتي دور الخاتمة لإبراز أهم النتائج - التي توصلت إليها - والتوصيات ، ثم ختم البحث بالفهارس الفنية .

وأمل أن تسهم هذه الدراسة - ولو بقدر يسير - في إلقاء الضوء على اختلاف الصيغ والتركيبات التي وردت في الموطأ بالروايات المختلفة ، وكشف النقاب عن تعليقات أبي الوليد الوقشي دلاليًا ، وأن تسهم في إثراء حقل الدراسات النحوية الدلالية في ضوء المفاهيم العربية والدراسات البنائية ، وأرجو الله تعالى أن يحقق بهذا العمل إضافة جديدة إلى المكتبة العربية . فإن كانت الدراسة كذلك ، فالحمد لله تعالى ، وإنما فالكمال لله وحده يعجل .

والله تعالى من وراء القصد ،،

## التمهيد

وفيه :

١- مدخل لغوي

٢- نبذة عن الإمام مالك وعن كتابه الموطأ

٣- نبذة عن الوقشى مؤلف كتاب التعليق على الموطأ

## مدخل لغوي

الحمد لله الذي جعل من آياته اختلاف الألسنة والألوان ، فقال سبحانه وتعالى : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَخَتْلَافُ الْسِنَّاتِكُمْ وَالْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الروم: ٢٢] وجعل هذا الاختلاف ممتدًا ، فقال سبحانه وتعالى : ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَرَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [سورة هود: ١١٨ - ١١٩] ، فتبarak الله أحسن الخالقين ، وصلى الله وسلم على من بعثه ربه هاديا للعالمين ، على اختلاف أجناسهم وألوانهم وألسنتهم وطبائعهم وأزمانهم رحمة منه تعالى وهو أرحم الراحمين، وعلى آله وأصحابه ومن اتبع هديهم إلى يوم الدين ... وبعد ، ،

فالاختلاف لغة : افتعال مصدر اختلف ، واختلف ضد اتفق ، ويقال : " تحالف القوم واختلفوا ، إذا ذهب كُلّ واحدٍ مِنْهُمْ إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر ". ويقال : " تحالف الأمران ، واختلفا إذا لم يتفقا وكل ما لم يتساو : فَقَدْ تَحَالَفَ وَأَخْتَالَفَ " . ومنه قولهم : اختلف الناس في كَذَا ، والناس خلفة أي مختلفون ؛ لأن كُلّ واحدٍ مِنْهُمْ ينحي قَوْلَ صاحبه ، ويقيم نفسه مقام الَّذِي نَحَاه<sup>(١)</sup> . ومنه حديث النبي ﷺ : " سَوَّوا صُفُوفَكُمْ وَلَا تَخْتَلِفُوا فَتَخْتَلِفُوا قُلُوبُكُمْ " <sup>(٢)</sup> .

وبعد أن ساق الزبيدي<sup>(٣)</sup> هَذَا الْحَدِيثَ قَالَ في معناه : " أي : إذا تقدّم بعضُهم على بعضٍ في الصُّفُوفِ تأثرت قُلُوبُهُمْ ، ونشأً بينهم اختلافٌ في الْأُلْفَةِ وَالْمَوَدَّةِ " <sup>(٤)</sup> . ويستعمل الاختلاف عند الفقهاء بمعناه اللغوي . أما الخلاف - بالكسر - فهو المضادة ، وقد خالفة مُخالفةً وخلافاً

(١) مقاييس اللغة ، ابن فارس : ٢١٣/٢ ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، طدار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م . والقاموس المحيط ، الفيروز آبادي ، ص : ٨٠٨ تحقيق مؤسسة الرسالة ، إشراف محمد نعيم العرقاوي ، الطبعة الثامنة ٢٠٠٥م . ولسان العرب ، ابن منظور ، ص : ١٢٤٠ ، طدار المعارف . المصباح المنير ، الفيومي ، ص : ٦٨ ، مكتبة لبنان ١٩٨٧م . مادة (خ ل ف) .

(٢) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله تعالى - في مسنده : ٢٢٨ / ١٤ ، شرحه وصنف فهارسه العلامة أحمد محمد شاكر ، دار الحديث - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م ، حديث ١٨٥٢٨ . والدارمي ، في فتح المنان : ٢١٤ / ٦ ، ٤ - باب : في إقامة الصفوف ، حديث ١٣٧٦ . والسنن الكبرى للنسائي (٨٨٦) ط. مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م . والبيهقي : ١٤٦/٣ ط دار الكتب العلمية - لبنان ، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م . والبغوي (٨١٨) من حديث البراء بن عازب : وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ .

(٣) هو محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني ، الزبيدي ، أبو الفيض ، الملقب بالمرتضى ، برع في اللغة والحديث والأنساب ، له عدة مصنفات منها : " تاج العروس " ، و " إتحاف السادة المتقيين " وغيرها . ولد سنة ١١٤٥هـ ، وتوفي سنة ١٢٠٥هـ .

(٤) انظر : تاج العروس ٢٧٥/٢٣ ، مادة (خ ل ف) .

كما في اللسان<sup>(٥)</sup>. والخلاف : المخالف ، قال تعالى : ﴿ فَرَحَ الْمُخَالَفُونَ بِمَقْعِدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ ﴾ [سورة التوبه : ٨١] أي : مُخَالَفَةُ رَسُولِ اللَّهِ<sup>(٦)</sup>.

والخلاف - عند الجرجاني - منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حق أو لإبطال باطل<sup>(٧)</sup> وما جاز فيه الاختلاف في القرآن الكريم (أو الحديث الشريف) ما يسمى باختلاف التلاوم والتسوع<sup>(٨)</sup>، وهو ما يوافق الجانبين ، كاختلاف وجهات القراءات ومقادير السور والأحكام ... إلى غير ذلك<sup>(٩)</sup> وكاختلاف الطرق والروايات في الحديث الشريف سواء في المتن أو السنن ؛ وهو ما عنده البحث بكلمة الاختلاف .

الصيغة لغة : صاغ الشيء بصوغه صوغاً وصياغة ، ... وصيغة<sup>(١٠)</sup> : سبكة ، وهذا شيء حسن الصيغة ، أي : حسن العمل ، وفلان حسن الصيغة ، أي : حسن الخلقة والقد ، وصاغه الله صيغة حسنة ، أي : خلقه<sup>(١١)</sup>. والكلمة العربية تخضع لظاهرتين متداخلتين تكمل إحداهما الأخرى : ظاهرة الاستيقاظ التي تشتراك فيها جميع الكلمات التي لها نفس الجذر ، وظاهرة الصياغة هي الهيئة التي تكون عليها الكلمة عند الاستعمال<sup>(١٢)</sup>.

واصطلاحا : الهيئة العارضة للفظ باعتبار الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض ، وهي صورة الكلمة والحروف مادتها<sup>(١٣)</sup>. يقصد بها علم التصريف ، وهو علم بأصول

(٥) انظر : اللسان ، مادة (خلف).

(٦) تفسير القرطبي : ١٠ / ٣١٦ ، ٣١٧ ، تحقيق د. عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى : ٢٠٠٦ - ١٤٢٥هـ . وانظر : الصحاح ٣٥٧/٤ ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، ط. دار العلم للملايين . والتاج ٢٧٤/٢٣ ، تحقيق د عبد الفتاح الحلو ، وراجعه مصطفى حجازي ، الكويت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ . مادة (خلف).

(٧) التعريفات ، الشريف الجرجاني ، ص : ١٠٦ ، طبعة مكتبة لبنان ١٩٨٥م - بيروت.

(٨) ذلك هو المفهوم الذي قامت عليه مادة البحث .

(٩) الكليات معجم المصطلحات ، الكفوبي (١٠٩٤هـ) ، ص : ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٣٦١٤١٩هـ - ١٩٩٨م ، مؤسسة الرسالة.

(١٠) لسان العرب ، مادة (ص و غ) .

(١١) دراسات في فقه اللغة ، د. صبحي الصالح ، ص : ٣٢٨ ، الطبعة الثانية ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٨٠م . والصيغة هي البنية (المفردة) ، أي : هيئة الكلمة ، الذي يُعرف بعلم التصريف .

(١٢) الكليات ، الكفوبي ، ص : ٥٦٠ . والأبنية : هي الحروف مع الحركات والسكنات المخصوصة . [المصدر نفسه].

تُعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بآعواب .<sup>(١٣)</sup>

فالصيغة الصرفية هي القوالب أو الأبنية التي تدخل تحتها تلك المفردات من أفعال وأسماء ، فنجد الصيغة الواحدة تضم مفردات من العربية مما اتفقت ألفاظها وحركاتها وسكناتها ، وهو يصل بدراسة النحو بصورة عامة والكلمات (المفردات) بصورة خاصة ، فستعرض الكلمة للحذف والزيادة ، والقلب والإعلال والإبدال والإدغام ... إلى غير ذلك ، مما يتعلّق بذواتها خاصة ؛ لذا نشأت فكرة وضع علم التصريف ، فالmorphemes العربية كثيرة ومتنوعة ، فاحتاجوا إلى علم يصنفها ويضعها في قوالبها المناسبة غير المفارقة لها .<sup>(١٤)</sup>

وينبغي أن يكون درس الصرف قبل درس النحو ؛ لأن التصريف إنما هو لمعرفة نفس الكلمة الثابتة ، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة ، ... ؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابت ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة .<sup>(١٥)</sup>

ومن ثم فلم يفصل نحويونا القدامى بين النحو والتصريف في كتبهم منذ كتاب سيبويه الذي شمل العلمين معًا .<sup>(١٦)</sup> ولا يختص علم التصريف بدراسة الحرف ، ولا بالاسم المبني ، ولا بالفعل الجامد ، إنما يدرس نوعين فقط : الاسم المتمكن ، والفعل المنصرف .<sup>(١٧)</sup>

ويحتاج علم الدلالة إلى دراسة الصيغة الصرفية للكلمة وإلى بيان المعنى الذي تؤديه صيغتها ، فلا يكفي لبيان معنى "استغفر" بيان معناها المعجمي المرتبط بمادتها اللغوية (غفر)، بل لابد أن يضم إلى ذلك معنى الصيغة وهي هنا وزن (استفعل) أو الألف والسين والتاء التي تدل على الطلب .<sup>(١٨)</sup>

(١٣) شرح الشافية ، الرضي : ١ / ١ .

(١٤) قضايا نحوية وصرفية ، دناصر حسين على ، محاضرات ألقاها على طلبة الماجستير في جامعة الأمير عبد القادر بقسطنطينة - الجزائر ، ط. التعاونية - دمشق : ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

(١٥) المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني ، ابن جني : ١ / ٤ ، تحقيق الأستاذين : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م ، إدارة إحياء التراث - القاهرة . وينظر : الدكتور عبده الراجحي ، التطبيق الصرفى ، ص : ٨ ، دار النهضة - بيروت .

(١٦) التطبيق الصرفى ، الدكتور عبده الراجحي ، ص : ٨ .

(١٧) المصدر السابق ، ص : ٩ .

(١٨) علم الدلالة ، الدكتور أحمد مختار عمر (رحمه الله تعالى) ، ص : ١٤ . ط٥: ١٣، ١٤ . م١٩٩٨ ، عالم الكتب ، القاهرة .

فوفظ المفردات في التركيب تحدد من خلال بنيتها الصرفية التي تحدد زمن الفعل وفاعله ، وتدل الصيغة أيضا على أبنية الفاعل والمفعول والصفة ، وصيغة المبالغة ، وتوظيف الكلمات في التركيب بناء على صيغتها الصرفية .

ولذا فعلم الصرف هو الذي يحدد دلالة مفردات التركيب في الجمل ، وعلم النحو هو الذي يضع ترتيبها ، ويحدد وظيفتها بناء على دلالتها الصرفية والمعجمية .<sup>(١٩)</sup>

فالصيغة (المفردة اللغوية) تأخذ علاقتها الإعرابية حسب وظيفتها التركيبية في الجملة ، وتغير هذه الوظيفة قد يؤدي إلى تغيير العلامة الإعرابية ، ويؤدي - تبعاً لذلك - إلى تغيير الدلالة ولو بصورة جزئية ، وما هذه التغييرات التركيبية التي تحدث سريعاً عند المتكلم إلا نتيجة للسلبية التي توجهه تجاهها سديداً إذا ما توفرت الظروف النفسية ، والاجتماعية للإنتاج اللغوي ، وهما - لا ريب - من المفردات السياقية .

ومن ثم فإن الدلالة الصرفية (الصيغية) : هي الأثر المعنوي المستفاد من بنية الكلمة ، ومن التغييرات التي تحولها إلى أبنية مختلفة ، أي : تلاقي الدلالة المعجمية مع دلالة البنية عند تحويلها أبنية مختلفة . كل ذلك في وجود السياق الذي يؤثر في تلك الدلالة حسب معطياته<sup>(٢٠)</sup>

التركيب لغة : " رَكِبَ الدَّابَّةَ يَرْكَبُ رُكُوبًا : عَلَى عَلَيْهَا ، ... ، وَرَكَبَ الشَّيْءَ : وَضَعَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ ، وَقَدْ تَرَكَبَ وَتَرَكَبَ ، ... ، وَشَيْءٌ حَسْنَ التَّرَكِيبِ ، ... ، وَالنَّصْلُ فِي السَّهْمِ : رَكْبُهُ فَتَرَكَبَ ، فَهُوَ مُرَكَّبٌ وَرَكِيبٌ .<sup>(٢١)</sup>

(١٩) التحليل الدلالي للجملة العربية ، الدكتور عبد الرحمن أيوب ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية : العدد العاشر - المجلد الثالث ، جامعة الكويت - عام ١٩٨٣ مـ. وينظر : التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة ، د. محمود عكاشه ، ص: ١١٧ ، دار النشر للجامعات - القاهرة : ٢٠٠٥ مـ.

(٢٠) دلالة الألفاظ ، الدكتور إبراهيم أنيس ، ص: ٤٧ ، الطبعة السابعة ١٩٩٢ مـ ، مكتبة الأنجلو المصرية . والوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية ، الدكتور أحمد عبد العظيم عبد القوي ، ص: ٦٠ ، دار النصر . القاهرة .

(٢١) اللسان ، مادة (ركب) .

واصطلاحاً : ضم الأشياء مؤتلفة كانت أم لا ، مرتبة الوضع كانت أم لا ، فالمركب أعمّ من المؤلف والمرتب مطلقاً .<sup>(٢٢)</sup>

وذكرت الدكتورة نجوى عمر كامل رأياً لأحد الباحثين أن القدماء صنفوا الجملة من ثلاثة منطلقات ، أولها : منطلق تركيبي وفق ما تبدأ به الجملة (الاسم ، الفعل ، والظرف ، والشرط) ، فتسمى به . وثانيها : منطلق وظيفي ينظر إلى الفائدة المعنوية للجملة من حيث (الخبر ، والإنشاء) . وثالثها : منطلق الاحتمالات الموقعة أن تقع الجملة موقع الاسم المفرد (الخبر ، والنعت ، الحال ، ... إلخ) ، وترى الباحثة أن هذه المنطلقات قد تتدخل ؛ ومن ثم يصعب وضع الحدود الفاصلة فيما بينها ، خصوصاً أن المنطلق الوظيفي يتأثر تأثراً كبيراً بالتركيب ، ثم انتهى المطاف بهم للخروج من هذا المأزق فجعلوا الجملة قسمين: جملة إسنادية ، وجملة غير إسنادية حيث تستوعب الثانية جميع التراكيب التي نطق بها العرب ولم تتحقق فيها شروط الإسناد كجملة (النداء ، والتعجب ، والمدح والذم) ، ثم ذكرت الباحثة أن الاعتماد على التقسيم التقليدي للجملة (اسمية وفعلية) ... ، مما يؤثر على توصيل المعنى وتلقيه ويوجهه توجيهات ذات أهمية سياسية لا تنكر .<sup>(٢٣)</sup>

لا يمكن تصور تركيب ما - في مجمله - إلا بعد تصور أنه يعطي معنى تاماً مفيداً يحسن السكوت عليه ، دون الخوض في أمور تفصيلية تختص بها الجملة والتركيب ، كالنسبة عند الأصوليين<sup>(٢٤)</sup> ، فيشترط الأصوليون في الجمل التامة الاستقلال ، ووجود الإسناد بين جزأى المركب ؛ لأن دلالتهما على معناهما التركيبي مشروطة بذكر تعلق أحدهما بالآخر .<sup>(٢٥)</sup>

(٢٢) الكليات ، الكفوبي ، ص : ٢٨٨ .

(٢٣) ظواهر التركيب في سورة (النبا) وتحليلها لغويًا ، في ضوء علم النص ، د. نجوى عمر كامل حسن (أستاذ النقد الأدبي المساعد - قسم اللغة العربية ، كلية الآلسن - جامعة عين شمس ، بحث نشر في كتاب المؤتمر الرابع ، مارس : ٢٠٠٧ م ، لقسم النحو والصرف والعرض بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة ، ص : ٧٦٤) . وانظر: الجملة العربية : مكوناتها - أنواعها - تحليلها ، الدكتور محمد إبراهيم عبادة ، ص : ١٢٢ - ١٣٥ ، الطبعة الثانية : ٢٠٠١ م ، مكتبة الآداب . والمدخل إلى علم اللغة ، كارل - ديتربونتنج ، ترجمة وتعليق الدكتور سعيد حسن بحيري ، ص : ١٥٨ ، الطبعة الأولى : ١٤٢٤ - ٢٠٠٣ م ، مؤسسة المختار .

(٢٤) شرح السعد المسمى مختصر المعاني في علوم البلاغة ، سعد الدين التفتازاني : ١ / ٧١ ، ٧٢ ، حفظه الشيخ محمد محبي الدين عبد الحميد ، ط. المدنى - القاهرة . فقد جاء في تعريف سعد الدين التفتازاني للنسبة التامة " أنها تعلق أحد الشيئين بالأخر بحيث يصح السكوت عليه" . [المصدر السابق نفسه] .

(٢٥) تحرير القواعد المنطقية ، قطب الدين محمود بن محمد الرازى ، ص : ٤٢ ، ط. دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي - القاهرة . وينظر : دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين ، د. موسى بن مصطفى العيدان ، ص : ١٩ ، الطبعة الأولى : ٢٠٠٢ م ، الأول للنشر والتوزيع - دمشق .

ويرى الدكتور محمود شرف الدين "أن النحو في الحقيقة - كما تقدمه كتب الأصول وأمهات العلم - هو نحو النسبة لا الشكل ، فالأشكال تتغير لكنَّ النسب ثابت ، وهذا هو سر التقارب الداخلي العميق ؛ رغم التباعد الخارجي السطحي" .<sup>(٢٦)</sup> وهو بذلك يشير إلى فكرة العمق والسطح في الجمل النحوية عند تشومسكي والمدارس اللغوية الحديثة ومن حذا حذوهم .

ويذكر الشيخ الطاهر بن عاشور - رحمه الله تعالى - أنه : " كان من الواجب أن يسمى العلمن (النحو والصرف) باسم واحد يشملهما ؛ لأنهما علم تركيب اللغة واستعمال مفرداتها ، فهما في الحقيقة وجهان لأمر واحد ، إذ النحو إنما هو: "تحسين الكلام ، وهو أجمل طور من أطوار ارتقاء اللغة . أما الصرف فهو" أدخل في تقويم اللغة فلا يتم تكلُّم دون معرفته ، أو يطول تعلُّم اللغة دونه ، وبعبارة أخرى ، فالنحو وظيفته تقويم بنية الكلام والتعبير ، بينما الصرف تقويم بنية الكلمات والألفاظ" ، بحيث يستطيع المتكلم أن ينشئ من ألفاظ صحيحة جذراً واستيقاً كلاماً معرباً مستقيماً وسليناً من حيث علاقات أجزائه بعضها ببعض وأداؤه للمراد أداءً واضحاً . فلا خطاب بدون هذين الوجهين متلازمين .<sup>(٢٧)</sup>

فالتركيب يقوم بدور دلالي عظيم الأثر ؛ فهو يوظف الكلمة في معنى تحده القرائن المختلفة : اللفظية والحالية والمعنوية ، ثم المقام وهو المرجع لمعنى دون آخر ، ولالأستاذ محمود شاكر - رحمه الله تعالى - كلام نفيس إذ يقول : إنَّ الذي لا يمكن أن يدخله الاختلاف ، هو أنَّ تركيب الكلام على أصول النحو والصرف ، هو الذي يُحدث في كلام ما ميزة يفوق بها كلاماً آخر .<sup>(٢٨)</sup>

الدلالة لغة : بفتح الدال وكسرها وضمها(مثلثة الدال)<sup>(٢٩)</sup>، والفتح أعلى (أي: أفصح)، والدَّلِيلِيَّ، كخِلْفِيَّ الدَّلَالَةِ، ونصُّ المحكم: والاسم الدَّلَالَةِ (بالفتح) والدَّلُولَةِ والدَّلِيلِيَّ .<sup>(٣٠)</sup> ، مِنْ

(٢٦) الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة دراسة تفسيرية [سلسلة نحو العربية (٤)] : (المقدمة) ، الدكتور محمود شرف الدين ، الطبعة الأولى : ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، دار مرجان للطباعة - القاهرة .

(٢٧) مقاصد الشريعة الإسلامية ، الشيخ الطاهر بن عاشور ، ص ٦٨ - ٧٣ . تحقيق ودراسة : محمد الطاهر الميساوي ، الطبعة الثانية : ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م ، دار النفائس -الأردن .

(٢٨) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ، ص : (و) ، المقدمة . القسم الأول - الجزء الأول ، تصدير : الأستاذ محمود شاكر ، ط . دار الحديث - القاهرة .

(٢٩) المراد : أن كلمة ما مثلثة كذا ، أي : لها ثلاثة أحوال ( هيئات ) في الضبط ، ويقال في صدده : ثلاثة لغات ، وهذا معنى قولهم : مثلثة كذا وكذا . [الوقشي ، التعليق : ١ / ٢٥] . وزاد صاحب مذكرة آداب البحث والمناظرة عقا ذكر ، بقوله : وأردواها الضم . [انظر: مذكرة آداب البحث والمناظرة ، الشيخ محمد الأمين الشنقيطي ، القسم الأول : للسنة الأولى ، ص: ١١ ، مكتبة ابن تيمية - القاهرة]

(٣٠) تاج العروس ، الزبيدي : ٢٨ / ٤٩٧ ، ٤٩٨ . مادة (دل ل) .

دلل يَدُلُّ : إذا هدى الأزهري<sup>(٣١)</sup> ، والدَّلِيل ، والدَّلِيلِي : الذي يدللك ، وقد دَلَّه على الطريق يَدُلُّه دَلَّة ، ودَلَّة ، ودُلُّة ، والفتح أعلى (أي : أفصح)<sup>(٣٢)</sup> . والمعنى اللغوي للدَّلَّة يوحى عند القدامى بالإرشاد والهداية والتسديد ، أو التوجيه نحو الشيء<sup>(٣٣)</sup> . والدَّلَّة أعم من الهدایة والإرشاد<sup>(٣٤)</sup> .

واصطلاحاً : الدَّلَّة ، كون اللفظ متى أطلق أو أحسَّ فِيهِ منه معناه للعلم بوضعه<sup>(٣٥)</sup> . وفي الكليات للكفوبي أنه متى كان للإنسان اختيار في معنى الدَّلَّة فهو بفتح الدال ، وما لم يكن له اختيار في ذلك فكسرها ، مثاله إذا قلت : (دَلَّةُ الْخَيْرِ لَزِيدٍ) فهو بالفتح ، أي : له اختيار في الدَّلَّة على الخير ، وإذا كسرتها فمعناه حينئذ صار الخير سجية لزيد فيصدر منه كيف كان<sup>(٣٦)</sup> . ويعرفها الجرجاني فيقول : "الدَّلَّة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر" . والدَّلَّة أيضاً بمعنى العالمة ، والعالمة : هي الشيء الدال على شيء آخر.

ويعرف علم الدَّلَّة بعلم العلامات (Semiotics) أو علم المعنى ، فهو مشتق من الكلمة اليونانية (semeion) المأخوذة من (sema) وتعني "عالمة" . فعلم العلامات : علم يعني بدراسة أنواع العلامات والإشارات وتصنيفها بما في ذلك العلامات اللغوية<sup>(٣٧)</sup> ، وهو أحد فروع علم اللغة الحديث وهو غاية الدراسات الصوتية والفنونولوجية ، وال نحوية .

(٣١) تهذيب اللغة : ١٤ / ٦٦ ، تحقيق يعقوب عبد (رب) النبي ومراجعة الأستاذ : محمد علي النجار ، ط. الدار المصرية للتتأليف والترجمة .

(٣٢) اللسان ، مادة : (د ل ل) .

(٣٣) علم الدَّلَّة التطبيقي ، د هادي نهر ، ص : ٢٣ ، دار الأمل الطبعة الأولى : ١٤٢٧ - ٢٠٠٧ مـ . الأردن .

(٣٤) الكليات معجم المصطلحات ، الكفوبي ، ص : ٤٣٩ .

(٣٥) تاج العروس ، الزبيدي : ٢٨ / ٤٩٨ . مادة (د ل ل) .

(٣٦) الكليات معجم المصطلحات ، الكفوبي ، ص : ٤٣٩ . وهي منقسمة إلى المطابقة والتضمن والالتزام ؛ لأن اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة ، وعلى جزئه بالتضمن - إن كان له جزء - وعلى ما يلازمه في الذهن بالالتزام . كالإنسان : فإنه يدل على تمام (الحيوان الناطق) بالمطابقة ، وعلى أحدهما بالتضمن ، وعلى قابل العلم بالالتزام ، كما هو مفصل في موضعه . [المصدر نفسه] .

(٣٧) المُعجم وعلم الدَّلَّة ، د. سالم سليمان الخماش ، ص : ٣ ، مقتبس من : موقع لسان العرب ١٤٢٨ هـ .

وتتنوع الدلالات تبعاً لمستوى الدراسة اللغوية ، فالدلالة الصوتية تستمد من طبيعة الصوت ، والدلالة المعجمية تستمد من البنية المفردة بأصل الوضع أو بمحاجة السياق الملائم لهذه البنية ( فهو ثابت )<sup>(٣٨)</sup> ، والدلالة الصرفية تستمد من الصيغ الصرفية ، والدلالة التحوية تستمد من التركيب .<sup>(٣٩)</sup>

المفعول الصحيح : استعمل الوقشي هذا المصطلح في الجزء الأول من كتابه<sup>(٤٠)</sup> ، وقد سد به المفعول به لفعل متعدّد ، نحو قوله : قرأته فهو مقرئ ، فالكتاب في جملة " قرأ الكتاب " مفعول صحيح ، أما قوله : نظرت إلى الكعبة فهي منظور إليها ، فـ " إلى الكعبة " مفعول به ولكن ليس على المفعول الصحيح ؛ لأنَّ الفعل لازم وليس متعدّياً .

(٣٨) كما في قولهم النعش والهمل ، فإنهما يدلان ابتداءً على التفرق والانتشار ، وتدل الأولى على أن ذلك يحدث ليلاً ، وتدل الثانية أنه يحدث نهاراً ؛ مما اعتبرته من قبل الدلالة الثابتة وهي ليست دلالة واحدة بل دلالتان : إحداهما بأصل الوضع وهو التفرق والانتشار ، والثانية بمحاجة السياق الذي ظل ملزماً للمفردة أينما حلَّ أو ارتحلت ، حتى لا أصبح يختار لها سياقاً يتلائم معها ، وهو غير المعهود عن السياق الذي يجبر - حتماً - الصيغة أو البنية أن تتکيف معه . ولعل بحوثاً تتناول هذه الفكرة بعد ( موضوع : السياق الملائم للصيغة أو البنية طوال رحلتها ) ؛ والذي لفت انتباхи أن الدلالة المعجمية الناتجة بأصل الوضع ذات درجة دلالية هي أولى درجاتها ، لكن هناك مفردات وصيغ تحمل دلالة من الدرجة الثانية : دلالة الوضع ، ودلالة السياق الملائم . كما ذكرت آنفًا . والله تعالى أعلم .

(٣٩) دلالة الألفاظ ، الدكتور إبراهيم أنيس ، ص : ٤٦ - ٤٨ . وانظر: الدراسات اللغوية عند ابن مالك ، د. غنيم غانم ، ص : ١٢٨ ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، سلسلة الرسائل الموسى بطبعها : ١٤١٨ هـ .

(٤٠) التعليق على الموطأ ، الوقشي : ١١٥ / ١ .

## نبذة عن الإمام مالك

### وعن كتابه الموطأ

(٩٣ هـ - ١٧٩ هـ)

ولد مالك بن أنس - رحمه الله تعالى - في ربيع الأول سنة ٩٣ هـ ، الموافق ٧١٢ مـ ، عام موت

سيدينا أنس رضي الله عنه خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ولسنا - فيما أظن - بحاجة إلى التعريف بكتاب "الموطأ" ولا بصاحبه إمام دار الهجرة مالك بن أنس الأصبهاني المداني (٩٣ هـ - ١٧٩ هـ)<sup>(١)</sup> ، فالكتاب من أهم الكتب وأشهرها وأعظمها المؤلفة في الإسلام ، وبنظرة سريعة على الحركة العلمية الكبرى التي أثارها العلماء حول هذا الكتاب تدل على ذلك ، فقد عكف العلماء على دراسته وتدرисه وروايته وتصحیحه ، واستخراج كنوزه ، وشرح عدد كبير جدًا من العلماء ألفاظه ومعانيه ، واستخرجوا رجاله ، وتحدثوا عمما اشتمل عليه من فوائد فقهية ، وأولى العلماء هذا الكتاب العناية الشامة ؛ لأنه مصدر مهم ،

ترجمته في : ابن سعد (٢٣٠ هـ) ، كتاب الطبقات الكبير : ١٩١ / ٩ ، تحقيق د . على محمد عمر ، الطبعة الأولى : ١٤٢١ - ٢٠٠١ مـ . الناشر مكتبة الخاتمي - القاهرة . القبطي (٦٢٤ هـ) ، إنباه الرواة على أنياب النحة : ١٧٢ / ٢ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى : ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ مـ ، دار الفكر العربي - القاهرة . وابن حكّان (٦٨١ هـ) ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : ٤ / ١٣٥ ، حققه د . إحسان عباس ، ط . دار صادر - بيروت ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ مـ . وطبقات علماء الحديث ، ابن عبد الهادي الدمشقي (٧٤٤ هـ) : ٣١٢ / ١ ، تحقيق أكرم البoshi ، وإبراهيم الزبيق ، الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ مـ ، مؤسسة الرسالة - بيروت . وسير أعلام النبلاء ، الحافظ شمس الدين الذهبي (٧٤٨ هـ) : ٤٨ / ٨ ، تحقيق : أ / شعيب الأرنؤوط ، وأ / نذير حمدان ، الطبعة الحادية عشرة : ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ مـ ، مؤسسة الرسالة - بيروت . وغربال الزمان في وفيات الأعيان ، العامري اليماني (٨٩٣ هـ) ، ص: ١٦١ ، علق عليه محمد ناجي زعبي العمر ، مطبعة زيد بن ثابت : ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ مـ . دمشق . طبقات الحفاظ ، الحافظ الجلال السيوطي (٩١١ هـ) ، ص: ٩٦ ، الطبعة الأولى : ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ مـ ، دار الكتب العلمية - بيروت . ومعجم المفسرين حتى العصر الحاضر ، عادل نويهض ، ص: ٤٦٠ ، الطبعة الثالثة : ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ مـ ، مؤسسة نويهض الثقافية للنشر .

(١) وفي سير أعلام النبلاء للذهبي : " هو إمام دار الهجرة وشيخ الإسلام وحجة الأمة ، المتقن الثقة ، إمام أهل السنة والجماعة ، أبو عبد الله مالك بن أنس بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان حليل بن عمر بن الحارث ، من ذي أصبح بن عوف بن مالك بن زيد بن شداد بن زرعة الحميري ، ثم الأصبهاني المداني ، حليفبني تيم القرشي ، فهم حلفاء عثمان أخي طلحه بن عبد الله أحد العشرة (أي : المبشرين بالجنة) " . [ شمس الدين الذهبي (٧٤٨ هـ) ، سير أعلام النبلاء : ٨ / ٤ ] . وأمه هي العالية وقيل الغالية بنت الشريك الأزدية . ومالك جد الإمام من كبار التابعين وروى عن عمر وطلحه وعائشة وأبي هريرة وحسان بن ثابت وكان من أفضل الناس وأحد الأربعة الذين حملوا عثمان بن عفان ومات سنة اثنى عشر ومائة .

من أقدم مصادر السُّنَّة المطهرة وأوثقها ، فقد كتب العلماء عليه شروحًا بعضها في غاية النفاسة والإفادة ، كـ"التمهيد" وـ"الاستذكار" لابن عبد البر - رحمه الله تعالى - وـ"المنتقى" لأبي الوليد الباجي، ومن ذلك ما كتبه القاضي عياض ، وأبو بكر بن العربي ... وغيرها ، التي أصبحت أصولا يرجع إليها عند أصحاب مالك وغيرهم ، بل هي شواهد واضحة على تقدم الفكر العربي الإسلامي .

وأنا عندما أتحدث عن الموطأ أكون كجالب التمر إلى هجر<sup>(٢)</sup> فضلاً عن تكليف ذلك ؛ لعدة أمور ، في طليعتها سعة مجال دوران الموطأ ومشاركته في مختلف المعارف والعلوم ؛ في القرآن وعلومه، والحديث وفنونه ، وفي المجالات السياسية والفكيرية من تاريخ الأمة ، فتناوله القدامى والمحدثون بالشرح والتعليق على تعقب العصور ، فألفوا عنه الكتب التي أبرزت أثره العظيم في الحياة الإسلامية من القرن الثاني الهجري إلى يومنا هذا ، وقد ساق القاضي عياض قائمة حافلة بالأئمة الذين تناولوا أخبار الإمام ومناقبه ؛ مما يعني عن الإعادة والتكرار .<sup>(٣)</sup>

فحسبي ما ذكره عن "الموطأ" إنما يكون على سبيل التيمن والتبرك والإجلال لصاحبـه - رحمـه الله تعالى - ؛ فقد قال عبد الله المبارك : لو قيل لي : اختر للأمة إماماً ، اخترت لها مالـگـا ، وقال سفيان بن عيينـة : مالـک ابن أنس سيد المسلمين ، وقال أيضاً : كان مالـک لا يـلـغـ من الحديث إلا صحيحاً ، "ولا يـحدـثـ إلاـ عنـ ثـقـةـ"<sup>(٤)</sup> وقال يـحـيـ القـطـانـ : مالـک أمـيرـ المؤـمـنـينـ فيـ الحديثـ ، وـقـالـ أـيـضاـ : ما أـقـدـمـ علىـ مـالـکـ فـيـ زـمـانـهـ أـحـدـاـ . وـقـالـ إـلـإـمـامـ الشـافـعـيـ : إـذـ ذـكـرـ

(٢) التعليق على الموطأ (المقدمة) ، الوقشاني (٤٨٩ هـ) : ٦٧/١ ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان آل عثيمين ، الطبعة الأولى : ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ مـ . مكتبة العبيكان - الرياض .

(٣) ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة رجال مالك ، القاضي عياض (٤٥٤ هـ) : ١ / ٨ وما بعدها ، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي ، الطبعة الثانية : ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ مـ . وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب .

(٤) المسالك في شرح مالك (المقدمة) ، القاضي ابن العربي المالكي (٥٤٣ هـ) : ١ / ١٢١ ، محمد بن حسين السليماني وأخنه عائشة ، الطبعة الأولى : ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ مـ ، دار الغرب الإسلامي - بيروت . وينظر : سير أعلام النبلاء ، شمس الدين الذهبي (٧٤٨ هـ) : ٨ / ٧٣ .

العلماء فمالك النجم ، وما أحد أمنٌ عليٌّ من مالك بن أنس ، فهذه شذرات من فضائل هذا الحبر ولمعات من ترجمة الإمام البحر الذي أطبقت الأمة على تقديميه وإجلاله .<sup>(٥)</sup>

والموطأ فيه الأحاديث الصحيحة المسندة - وإن كان الكتاب ليس بالكبير - وفيه البلاغات والمنقطعات والمراسيل ، ولا يستدرك على الإمام مالك في ذلك ؛ لأنَّه يرى حجية المرسل ، وهذه البلاغات وصلها ابن عبد البر في التمهيد سوى أربعة أحاديث ، كما هو معروف .

وقد اعتنى أهل العلم بالموطأ عنابة فائقة لإمامته مؤلفه ، ولعظم نفعه ، وكتاب الموطأ في الطبقة الأولى من كتب الحديث عند المحققين ، وكان الإمام مالك متحرياً في الرواية منتقياً للرجال أحسن الانتقاء ، منتقداً للرجال أشد الانتقاد ؛ لذلك جعله أهل الحديث آنذاك مصدراً حديثياً معتمداً عليه في الاحتجاج بأحاديثه من حيث الجملة - مع أنَّ فيه المرسل والبلاغ .

ومن الحيطة لتجنب الغلط كان مالك - رحمه الله تعالى - يشدد في رواية الحديث بالمعنى<sup>(٦)</sup> حتى ظهر صحيح الإمام البخاري الذي تقدم على الموطأ في الصحة؛ وذلك لأنَّ الإمام البخاري جرد صلب الكتاب من البلاغات والمراسيل، وذكرها في تراجم الأبواب على سبيل الاستشهاد بها ليس غير، والمعول في كتابه على أحاديث الصلب لا التراجم .

ومع ذلك لم يفقد الموطأ تلك المكانة بوصفه مصدراً من مصادر السنة المشهورة ذات المكانة المرموقة ، فقد أثر عنه - رحمه الله تعالى - عناته باللغة والنحو ، فيروى أنه " اختلف إلى عبد الرحمن بن هرمز عدة سنين في علم لم يبيه الناس ، فمنهم من قال : تردد إليه لطلب النحو

(٥) المصدر السابق نفسه .

(٦) المسالك في شرح مالك (المقدمة) : ١ / ١٢٧ ، وما بعدها . القاضي عياض ، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة رجال مالك : ١ / ١٨٥ ، ١٨٦ . وانظر : كشف المغطى من الألفاظ الواقعة في الموطأ ، الطاهر بن عاشور ، ص: ٢٤ ، تحقيق طه بن علي بوسريج التونسي ، دار السلام ، الطبعة الأولى : ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٧ م .

واللغة قبل إظهارهما ، وقيل كان ذلك من علم أصول الدين وما يردد به مقالة أهل الزيغ والضلال".<sup>(٧)</sup>

وقد ضم الموطأ نحوا من (١٨٤٣) ثلاثة وأربعين وثمانمائة وألف حديث وزعها الإمام مالك في الكتب والأبواب التي اجتهد في تصنيفها ، وقد بلغ عدد الكتب (٦١) واحدا وستين كتابا ، تبدأ بكتاب "وقوت الصلاة" وتنتهي بكتاب "أسماء النبي ﷺ" ، وعدد الأبواب (٨٠٣) ثلاثة وثمانمائة باب ، ومن عادة الإمام مالك في الغالب أن يذكر عقب تلك الأحاديث ما استبطه منها من فقه ، ولكن هناك ما يقرب من (١٠٠) مائة باب خلت أصلا من أي حديث، وإنما خصّها الإمام مالك لفقهه<sup>(٨)</sup>.

توفي الإمام مالك بن أنس في ربيع الأول سنة ١٧٩ هـ الموافق ٧٩٥ م عن عمر يناهز بضعا وثمانين سنة ، حيث صلى عليه أمير المدينة عبد الله بن محمد بن إبراهيم العباسى، وشيع جنازته واشترك في حمل نعشة، ودفن - رحمه الله تعالى - في البقيع.<sup>(٩)</sup>

(٧) إنباه الرواة على إنباه النحاة ، الققطني : ٢ / ٢ ، ١٧٢ ، ١٧٣ .

(٨) سير أعلام النبلاء ، الذهبي : ٨ / ٤ وما بعدها . والمسالك في شرح مالك (المقدمة) : ١ / ١٢١ .

(٩) إنباه الرواة على إنباه النحاة ، الققطني : ٢ / ١٧٣ وما بعدها . وطبقات الحفاظ ، السيوطي، ص : ٩٦ ، وما بعدها .

## نبذة عن الواقسي

### مؤلف كتاب " التعليق على الموطأ "

٤٠٨ هـ - ١٤٩٤ مـ )

اسم ونسبه :

هو هشام بن أحمد بن هشام بن خالد بن سعيد ، أبو الوليد الكيناني الواقسي الطليطي<sup>(١)</sup>، وكنيته أبو الوليد .<sup>(٢)</sup>

أما "الواقسي" فنسبة إلى "وَقْش" بلدة بنواحي "طُلَيْطَلَة"<sup>(٣)</sup> ، وهي كبرى المدن في شرق الأندلس على مجرى نهر " تاجة " ، وكانت قبل الفتح الإسلامي عاصمة الفرنج ،

من مصادر ترجمة أبي الوليد : الصلة ، لابن بشكوال (٥٧٨هـ) : ٢٨٩ / ٢ ، ٢٨٨ / ٢ . ومعه كتاب : صلة الصلة لأبي جعفر الغرناطي (٧٠٨هـ) ، تحقيق : شريف أبو العلا العدوبي ، الناشر : مكتبة الثقافة الدينية ، بورسعيد - القاهرة . ومعجم البلدان ، ياقوت الحموي (٦٢٣هـ) : ٣٨١ / ٥ ، دار صادر ، بيروت ، بدون رقم للطبعة : ١٩٧٧ مـ . ومعجم الأدباء [إرشاد الأريب إلى معرفة الأدب] ، ياقوت الحموي (٦٢٣هـ) : ٦ / ٦ ، ٢٧٧٨ ، تحقيق : الدكتور إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى : ١٩٩٣ مـ . وسير أعلام النبلاء ، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذبي (٧٤٨هـ) : ١٩ / ٣٤ ، تحقيق : شعيب الأرنووط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الحادية عشرة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦ مـ . وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذبي (٧٤٨هـ) : ٦٤٤ / ١٠ ، تحقيق : الدكتور بشّار عواد ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى : ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ مـ . وفيات سنة (٤٨٩هـ) . وكتاب الوفي بالوفيات ، صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي (٥٧٦٤هـ) : ٣ / ٢٧ ، تحقيق : أحمد الأرنووط ، وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٣ مـ . وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، السيوطي (٩١١هـ) : ٢ / ٣٢٧ ، تحقيق : الاستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية : ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ مـ . ونفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، المقرئ التلمساني (١٠٤١هـ) : ٣٧٦ / ٣ ، ٣٧٧ - ٤ / ٤ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٦٣ ، ١٦٢ ، ١٣٧ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٧ - ٤ / ٣ ، ٣٧٦ / ٣ ، ٣٧٦ / ٣ ، ٣٧٧ . ومعجم البلدان ، ياقوت الحموي (٦٢٣هـ) : ٨ / ٨ ، ٨٤ ، ٨٤ / ٨ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ مـ . والاعلام ، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرين ، خير الدين الزركلي (١٣٩٦هـ) : ٨ / ٨ ، ٨٤ ، ٨٤ / ٨ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ مـ . وهدية العارفين أسماء المؤلفين وأشار المصنفين ، إسماعيل باشا البغدادي (١٣٣٩هـ) : ٢ / ٥٠٩ ، ووكالة المعارف الجليلة ، إستانبول : ١٩٥١ مـ ، وأعادت طباعته : دار إحياء التراث ، بيروت - لبنان . وانظر: التعليق على الموطأ، (مقدمة المحقق) الواقسي : ١ / ٨ .

(١) تاريخ الإسلام ، الذبي : ١٠ / ٦٤٤ .

(٢) التعليق على الموطأ، (مقدمة المحقق) الواقسي : ١ / ٨ .

(٣) معجم البلدان ، ياقوت الحموي : ٤ / ٣٩ .

"الأسبان".<sup>(٤)</sup> وأما النسبة الثانية: "الكناني" فنسبة إلى القبيلة العربية المعروفة<sup>(٥)</sup>، وقال المقرري: "أما المنتسبون إلى عموم كنانة فكثير ، وجلهم في طليطلة وأعمالها ، ولهم ينسب الوقشيون الكنانيون الذين منهم القاضي أبو الوليد ، والوزير أبو جعفر . ومنهم أبو الحسين ابن جبير صاحب الرحلة ، ... ، وابن جبير هو من ولد ضمرة بن بكر بن عبد مناف بن كنانة .<sup>(٦)</sup> وجد ابن جبير الداخل إلى الأندلس اسمه عبد السلام<sup>(٧)</sup> ويرى محقق كتاب التعليق - مناط دراستنا هذه - مستفهما ! هل الوقشيون منبني ضمرة أيضا ؟ وهل هم من ولد عبد السلام المذكور ؟! فهناك صلة معاشرة بين آل الوقشي وآل جبير مصحوبة بالانتساب إلى القبيلة<sup>(٨)</sup>، ويقول - من تمام الفائدة - : " إن هذه النسبة (الوقشي) تكون نسبة إلى "وقش" قبيلة من الأنصار ، وهو وقش بن زغبة بن زعورا بن عبد الأشهل ، ومنهم رفاعة بن وقش قُتل يوم أحد ، وسلامة بن سلامة بن وقش ، شهد بدرًا ، وقتل يوم أحد ، وأخوه : عمرو قُتل يوم أحد ، وعَبَادَ بن بِشْرَ بن وَقْشَ ، كان فيمن قُتِلَ كعب بن الأشرف . وفي "همدان" وقش بن قسم بن مرهبة بن غالب بن وقش القاضي "<sup>(٩)</sup>

وأما النسبة الثالثة: "الطليطي" فهكذا نسبه الذهبي، قال : "ويعرف بالوقشي"<sup>(١٠)</sup>، ويرى المحقق "أن قوله هذا يدل على أن "الطليطي" غير معروفة ولا مشهورة وهذا صحيح ".<sup>(١١)</sup> وإن

(٤) المصدر السابق : ٥ / ٣٨١ . وانظر : التعليق على الموطأ ، الوقشي : ١ / ٨ . [المقدمة] .

(٥) جمهرة أنساب العرب ، ابن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ) ، ص : ١٨٠ وما بعدها ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ضمن سلسلة ذخائر العرب (٢) ، دار المعرفة ، الطبعة الخامسة : ١٩٨٢م .

(٦) نفح الطيب ، المقرري التلمساني : ٢ / ٣٨١ ، ٣٩٢ .

(٧) الإحاطة في أخبار غرناطة ، لذى الوزارتين لسان الدين بن الخطيب : ٢ / ٢٣٠ ، ٢٣١ ، تحقيق : محمد عبد الله عنان ، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة ، الطبعة الثانية : ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .

(٨) التعليق على الموطأ : ١ / ١١ . [المقدمة] .

(٩) السابق نفسه . وانظر: الإشتقاق ، لأبي بكر محمد بن الحسن ابن ذريد (٣٢١هـ) ، ص : ٤٤ ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، دار الجيل - بيروت ، الطبعة الأولى : ١٤١٥هـ - ١٩٩١م . وجمهرة أنساب العرب ، ابن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ) ، ص : ٤٧١ . والمحمد والمحيط الأعظم في اللغة ، علي بن إسماعيل بن سعيد (٤٥٨هـ) ، ٦ / ٣١٩ ، تحقيق الدكتور مراد كامل ، جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، معهد المخطوطات العربية ، الطبعة الأولى : ١٣٩٥هـ - ١٩٧٢م . ونتاج العروس ، مادة (وقش) : ١٧ / ٤٥٣ .

(١٠) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، الذهبي : ١٠ / ٦٤٤ .

(١١) التعليق على الموطأ ، الوقشي : ١ / ١٢ .

نُسب كذلك في نفح الطيب " بابن الوقشاني الطليطي ، عارف بالهندسة والمنطق ... " .<sup>(١٢)</sup>

### مولد :

اتفق المؤرخون على أن أبي الوليد الوقشاني ولد سنة (٤٠٨ هـ) ثمان وأربعين سنة من الهجرة ، ولم يعلم خلاف ذلك .<sup>(١٣)</sup> ولم تذكر المصادر العربية التي ترجمت للوقشاني مكان مولده ، فلا يحسن الظن والتخيّمين في شيء دون أن يفصّح عنه نصّ صريح منقول يصحّ أن يؤخذ به ويستند إليه<sup>(١٤)</sup> ولا نعرف شيئاً عن حالته الاجتماعية .<sup>(١٥)</sup>

وقد ذكر المحقق أنَّ له عدداً من القرابة جاء نسبهم من جهة ابن أخيه ، فقال : " هؤلاء هم الذين عرفتهم من أسرة أبي الوليد هشام - رحمه الله تعالى - وربما كان هناك آخرون لم أثر عليهم " .<sup>(١٦)</sup>

### حياة الوقشاني العلمية وأشهر شيوخه وتلاميذه :

طلب الوقشاني العلم كغيره من أبناء زمانه في الكتاب ، ثم انتقل إلى مجالس الشيوخ المتقدرين ؛ وذلك يعرف لكل طالب علم نقل إلينا أو لم يُنقل ؛ فهو معلوم بضرورة الحال .<sup>(١٧)</sup> ولم يكن أبو الوليد مكتشاً من الشيوخ ، ولا نعلم له رحلة خارج الأندلس لا للحج ولا لطلب الحديث ، يلقى فيها الشيوخ ، ويروي الكتب ، ويصل الأسانيد ، مع عنايته بالرواية ، وتعدد الفنون التي يجيدها ، وأقدم من عُرف من شيوخه وفاةُ الشيخ أبو عمر الطلمانكي (٤٢٩ هـ) وعمر الوقشاني

(١٢) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، المقرئ التلمساني : ٣ / ٣٧٦ .

(١٣) التعليق على الموطأ : ١ / ١٢ . [المقدمة] .

(١٤) ذكر الأستاذ خير الدين الزركلي في الأعلام (٨٤/٨) أنه ولد بوقش ، ولم يرد في المصادر التيتناولت الوقشاني شيء من ذلك ؛ فلا يلزم قبولة . وللدكتور عبد الرحمن (محقق الكتاب) كلام مستفيض في تفنيد مكان مولده ، فليرجع إليه . [الوقشاني ، التعليق على الموطأ : ١ / ١٤ - ١٢ . المقدمة] .

(١٥) انظر: التعليق على الموطأ : ١ / ١٦ ، ١٧ . [المقدمة] . و التذيل والتكميل لكتاب الموصول والصلة ، محمد بن محمد بن عبد الملك المراكشي (٥٧٠٣ هـ) : ١ / ١٩٧ . تحقيق محمد بن شريفة ، المكتبة الأندلسية ، دار الثقافة - بيروت ، الطبعة (بدون رقم) وبلا تاريخ . و تكميله الصلة ، محمد بن عبد الله القضايعي البلنسي الأندلسي (٥٦٥٩ هـ) : ١ / ٤٧٨ ، طبعة القاهرة : ١٩٥٦ م .

(١٦) التعليق على الموطأ : ١ / ٢٠ . [المقدمة] .

(١٧) المصدر السابق : ١ / ٢١ .

إذ ذاك إحدى وعشرون سنة، وأبو عمر من كبار شيوخ أهل الأندلس<sup>(١٨)</sup> ، وذكر المحقق أنَّ ياقوت الحموي نقل عن القاضي عياض<sup>(١٩)</sup> أنَّ رواية الوقشى عن أبي عمر إجازة ، وسأل المحقق : هل رآه وسمع منه وأجازه ؟ أو هو شيخه بالإجازة دون سواها؟

ويُعد أبو عمر في مقدمة شيخ أبي الوليد ، فهو في مشاهيرهم .<sup>(٢٠)</sup> ومن أشهر شيوخه : أبو عمر هذا سالف الذكر<sup>(٢١)</sup> ، وأبو محمد الشننجالي<sup>(٤٣٦ هـ)</sup><sup>(٢٢)</sup> وأخذ عنه جماعة من أهل الأندلس منهم أبو الوليد الوقشى<sup>(٢٣)</sup> وأبو عمر الحذاء توفي سنة (٤٦٧ هـ) الإمام المحدث الصدوق أحمد بن محمد بن يحيى ، من بيت علم رفيع ، فأبواه وجده وأبو جده من أفاضل العلماء ورحلات الأندلس ، مكث عن والده الحافظ ، وكان حسن الأخلاق ، موطأ الأكنااف ، عالماً سريعاً الكتابة انتهى إليه علو الإسناد مع ابن عبد البر<sup>(٢٤)</sup> ... وغيرهم ، وذكر له محقق كتاب " التعليق للوقشى " عشرة من شيوخه ولداته من مصادر متعددة<sup>(٢٥)</sup> . ومن تلاميذه سبعة وأربعون رجلاً أخذوا عنه العلم بدءاً من لُبِّ إدريس التجيبي المعروف بـ " القويديس " (٤٥٤ هـ) ، وانتهاء

(١٨) المقرئ الحافظ أحمد بن محمد بن عبد الله المعافري الأندلسي الظمنكي ، وكتبه أبو عمر ، مالكي المذهب ، ولد سنة أربعين وثلاثمائة (٥٣٤ هـ) . والظمنكي : نسبة إلى بلده ظمنكة ، وهي مدينة بغير الأندلس الشرقي ، بناها الأمير محمد بن عبد الرحمن بن الحكم . بها ولد ، ونشأ بقرطبة . رحل إلى بلاد كثيرة ، ورجع إلى الأندلس بعلم جم ، وتوفي في ظمنكة في ذي الحجة سنة تسع وعشرين وأربعين وقد قارب التسعين . [ترجمته في سير أعلام النبلاء : ١٧ / ٥٦٧] . وانظر : الصلة لابن بشكوال : ١ / ٨٥ . وترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض : ٨ / ٣٢ . وترتيب المدارك : ٨ / ٣٢ .

(١٩) ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك ، القاضي عياض بن موسى بن عياض السبتي (٥٤٤ هـ) : ٨ / ٣٢ ، ترجمة : سعيد أحمد غراب ، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ مـ .

(٢٠) المصدر السابق نفسه . وانظر: الصلة ، لابن بشكوال : ١ / ٦٨ ، رقم المترجم له : ٨٦ .

(٢١) ترجمته في : سير أعلام النبلاء : ١٧ / ٥٦٦ - ٥٦٩ .

(٢٢) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام : ٩ / ٥٤٤ ، وفيات سنة (٤٣٦ هـ) .

(٢٣) التعليق على الموطأ : ١ / ٢٤ . [المقدمة] .

(٢٤) مات في ربيع الآخر سنة سبع وستين وأربع مائة وله سبع وثمانون سنة ، ومشى المعتمد على الله في جنازته [انظر : ترجمته في سير أعلام النبلاء : ١٨ / ٣٤٤ - ٣٤٦ ، ترجمة رقم : (١٦٤) ] .

(٢٥) التعليق على الموطأ : ١ / ٢٨ - ٢٢ . [المقدمة] .

بـ" القاضي ابن فیروز .<sup>(٢٦)</sup>

وفاته :

توفي أبواليد الوقشى يوم الإثنين للليلة بقيت من جمادى الآخرة سنة (٤٨٩هـ) تسع وثمانين وأربعين من الهجرة بـ" دانية ". في دار خال أبي بكر عتيق بن عبد الحميد المقرئ .<sup>(٢٧)</sup> ونقل ياقوت الحموي<sup>(٢٨)</sup> [عن القاضي عياض]<sup>(٢٩)</sup>، والحافظ ابن حجر العسقلاني في "لسان الميزان" أنَّ وفاته سنة (٤٨٨هـ)<sup>(٣٠)</sup> ، ولعلَّ الأول هو الصحيح<sup>(٣١)</sup> . وقد ذكر المحقق أنه قيل : "عبارة القاضي عياض ضعيفة".<sup>(٣٢)</sup>

**آثاره :** لأبي الوليد أشعار ومؤلفات ذكرت في كتب التراجم والطبقات .

### [أ] أشعاره :

لم يكن أبو الوليد شاعراً مطبوعاً كثیر الشعر جيداً ، وإنْ وصفه ابن صاعد الأندلسی : بأنه " بلیغ ، مجید ، شاعر ، مُتَقدِّم ، وهو من أعلم الناس بالنحو واللغة ومعانی الأشعار "<sup>(٣٣)</sup> ووصفه

(٢٦) والقویوس : ابراهیم بن لب المعروف بالقویوس ، كان قد اتصل بالوقشی رغبة في علم الحساب والهندسة ، فقرأ عليه كتاب إقليدس وغيرها من أمهات الفن ، حتى برع فيه وأحكمه وأصبح مرجعاً لطلاب الهندسة والحساب . [انظر : القرط على الكامل ، وهي الطرز والحوالى على الكامل للمبرد ، أبو الحسن علي بن ابراهيم بن محمد بن سعد الخير الانصارى (٥٧١هـ) : ١ / ١٣ - ٣ / ٢٠١٣م ] ، مقال مقتبس موجود على الشبكة العنکبوتية (الانترنت) ، ترقیم المكتبة الشاملة غير موافق للمطبوع ، بتاريخ : ٢٠١٣ / ٣ / ٣ ، وذكره صاعد في طبقات الأمم ، ص : ٧٤ ، طبعة لویس شیخو : ١٩١٢م . أما القاضي ابن فیروز فقد ذكر المحقق أن القاضي عياض ذكره في مشيخته التي صنعها له ، كما أفاد ياقوت الحموي في معجم البلدان : ٥ / ٤٣٨ . [التعليق على الموطأ : ١ / ٢٨ - ٣٥ (المقدمة) ] .

(٢٧) الصلة ، لابن بشکوال : ٢ / ٢٨٨ ، ٢٨٩ . وانظر: التعليق على الموطأ: ١ / ٤٤ . [المقدمة] .

(٢٨) معجم البلدان : ٥ / ٣٨١ .

(٢٩) مایین القویسین عن المحقق في كتاب التعليق .

(٣٠) لسان الميزان ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني : ٨ / ٣٣٣ ، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة : الأولى : ٢٠٠٢ - ١٤٢٥هـ . رقم المترجم له : (٨٢٥٨) .

(٣١) التعليق على الموطأ : ١ / ٤٤ . [المقدمة]

(٣٢) المصدر السابق نفسه . وجدير بالتنبيه أنَّى وجدت في كتاب "لسان الميزان" لابن حجر بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة قوله : إنَّ وفاة أبي الوليد الوقشى سنة تسع وثمانين وأربع منة (٤٨٩هـ) ، ولو إحدى وثمانون سنة . [انظر: لسان الميزان ، لابن حجر العسقلاني : ٨ / ٣٣٣] .

(٣٣) الصلة ، لابن بشکوال : ٢ / ٢٨٨ ، ٢٨٩ . وانظر: التعليق على الموطأ : ١ / ٤٤ ، ٤٥ .

ياقوت في "معجم الأدباء" بأنه : " كان أدبيا ، كاتبا ، شاعرا " <sup>(٣٤)</sup> وما وصلنا من شعره قليل جداً لا يكفي أن يُجزم بشاعريته ، وقد اخترت بعضا من أبياته ، قال <sup>(٣٥)</sup> : [بحر السريع]

**بِرَّمْ بِي أَنَّ عِلْمَ الْ— وَرَدْ إِثْنَانْ مَا إِنْ فِيهِمَا مِنْ مُزِيدْ**

**حَقِيقَةً بِعَجَزْ تَحْصِيلَهَا وَبَاطِلْ تَحْصِيلُهُ لَا يُفْسِدْ**

وقال في خوفه من ركوب البحر <sup>(٣٦)</sup> : [بحر السريع]

**لَا أَرْكَبُ الْبَحْرَ وَلَوْ أَنْتِي ضَرَبْتُ فِيهِ بِالْعَصَمِ فَانْفَلَقْ**

**مَا إِنْ رَأَتْ عَيْنِيَ أَمْوَاجَهُ فِي فِرَقِ إِلَّا تَنَاهَى الْفَرَوْقْ**

[ب] مؤلفاته :

أغلب مؤلفات أبي الوليد الواقشي تعليقات وتنبيهات على كتب السابقين ، هي أشبه بنقد الكتب وإصلاح أخطائها ، والزيادة عليها ، أو تهذيبها ، في عبارات مختصرة ، لكنها في غاية الإجادة والإفادة ، وذكر المحقق في المقدمة عشرة كتب للمؤلف أشارت إليها المصادر التيتناولت مؤلفات أبي الوليد الواقشي ، ومن ذلك : <sup>(٣٧)</sup> "التعليق على الكامل للمبرد" : من أشهر مؤلفاته ، وربما عُرف بـ"طَرَرُ الْكَامِلِ" أو "نَكْتُ الْكَامِلِ" و"حَاشِيَةُ الْكَامِلِ" وهو تعليقات مفيدة على الكامل لأنبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٦هـ) ، وربما جعلت تعليقات أبي الوليد الواقشي على حواشى الكتاب من نسخته من "الكتاب" ؛ فتأثير ابن السعيد "البطليوسى" بعمل أبي الوليد الواقشي فصنع كما صنع ، ووضع هوامش على نسخته هو من "الكتاب" . <sup>(٣٨)</sup> وطَرَرُ أبي الوليد الواقشي أو تعليقاته على الكامل ذكره المترجمون لسيرته في أغلب كتب التراجم <sup>(٣٩)</sup> ، اقتصرت في ترجمته عليه ؛ لشهرته وتميزه عندهم ، ولم يُوقف على أحد نقل عنه أو أفاد منه من

(٣٤) معجم الأدباء : ٦ / ٢٧٧٨ .

(٣٥) المصدر السابق نفسه . وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : ٢ / ٣٢٧ . ونفح الطيب ، المقرئ التلمستاني : ٤ / ١٣٧ . وانظر: التعليق على الموطا : ١ / ٤٤ ، ٤٥ . [المقدمة] .

(٣٦) نفح الطيب : ٣ / ٣٧٧ . وانظر: الواقشي ، التعليق على الموطا : ١ / ٤٦ ، ٤٧ .

(٣٧) التعليق على الموطا : ١ / ٤٤ ، ٤٥ . [المقدمة] .

(٣٨) المصدر السابق : ١ / ٤٩ . [المقدمة] .

(٣٩) سبق ذكر تلك الكتب التي ترجمت له - رحمه الله تعالى .

علماء الأندلس .<sup>(٤٠)</sup> و " التعليق على الموطأ " : هو الكتاب الذي بين أيدينا مناط البحث والدراسة ، وهو تعليقات على " الموطأ " للإمام - رحمه الله تعالى - أغلبها تفسير لغوي ، أو توجيه نحوى<sup>(٤١)</sup> وسيأتي الحديث عن الكتاب عند عرض منهج المؤلف ورواياته عن الموطأ - إن شاء الله تعالى - .<sup>(٤٢)</sup>

وله<sup>(٤٣)</sup> " تهذيب الكنى لمسلم " واسمه : عكس الرتبة وقلب المبني لكتاب مسلم في الأسامي والكنى" ، هذب فيه كتاب " الكنى والأسماء " للإمام مسلم - رحمه الله تعالى - وتهذيب " المؤتلف والمختلف " في أسماء القبائل لابن حبيب البغدادي (٢٤٥هـ) ، ذكره ابن خير الإشبيلي (٥٧٥هـ) في فهرسته ، قال : " كتاب " المؤتلف والمختلف " في أسماء القبائل لابن حبيب النحوى تهذيب القاضى أبي الوليد هشام بن أحمد الواقسى - رحمه الله تعالى - ... ".<sup>(٤٤)</sup> وتوخيا للإيجاز في ذكر مؤلفاته أو كما يقال : يكفى من القلادة ما أحاط بالعنق . فذكر له من الكتب : كتاب " تنبيهات على أبي نصر الكلبادى " أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ الْحَسِينِ (٣٩٨هـ) . وتنبيهات على " المؤتلف والمختلف " للدارقطنى ، وهو مفقود .<sup>(٤٥)</sup> وكتاب " تنبيهات على مشاهد ابن هشام صاحب سيرة رسول الله ﷺ ذكره القاضى عياض فى "مشيخة القاضى ابن فیروز".<sup>(٤٦)</sup> وكتاب تنبيهات على " تاريخ خليفة بن خياط " الفصيفرى الليثى (٢٤٠هـ) ، وهو من أهم المصادر التاريخية القديمة التي تهتم بالحوادث والرجال معاً، وقد وصل إلى الأندلس في زمن

(٤٠) التعليق على الموطأ : ١ / ٤٩ . [المقدمة] .

(٤١) المصدر السابق نفسه . المسالك شرح موطأ ، لابن العربي : ١ / ١٩٨ ، ١٩٩ .

(٤٢) المصدر السابق : ١ / ٥١ .

(٤٣) أي : لأبي الوليد الواقسى .

(٤٤) المصدر السابق : ١ / ٥٢ .

(٤٥) المصدر السابق : ١ / ٥٥ .

(٤٦) المصدر السابق : ١ / ٥٥ . وانظر: معجم البلدان : ٥ / ٣٨١ .

مبكر جداً<sup>(٤٧)</sup> وكتاب "مختصر في الفقه"<sup>(٤٨)</sup> وكتاب "الرسالة المرشدة"<sup>(٤٩)</sup>. وهناك بعض الكتب التي نسبت إليه ، ولكن محقق الكتاب الذي بين أيدينا يرى أنها لا تثبت له بشكل قاطع .<sup>(٥٠)</sup>

### أقوال العلماء فيه :

قال صاعد بن أحمد : " أبو الوليد الواقشي أحد رجال الكمال في وقته ، ... ، هو من أعلم الناس بالنحو واللغة ومعاني الأشعار ، وعلم الفروض وصناعة البلاغة ، وهو بلية مجيد شاعر متقدم حافظ للسنن ، وأسماء نقلة الأخبار ، ... ، ويجمع إلى ذلك آداب الأخلاق مع حسن المعاشرة ولين الكنف وصدق اللهجة " .<sup>(٥١)</sup> وقال أبو عبد الباقي بن محمد الحجاري : " وكان شيخنا أبو علي الريولي يقول : والله ما أقول فيه إلا كما قال الشاعر<sup>(٥٢)</sup> : [بحر الوافر]

### وكان من العلوم بحسب بيقسطى له في كل علم بالجميع

ومع ثناء القاضي عياض<sup>(٤٤)</sup> - رحمه الله تعالى - على أبي الوليد<sup>(٥٣)</sup> ، كان معتقداً له في جسارتة وإقدامه على تغيير الرواية في الحديث ، وأنه ربما أصاب ، وربما خطأ فخطأ الصواب ، ووهم وغلط ، قال في "الإلماع"<sup>(٤٤)</sup> : " الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعواها ، ولا يغبونها من كتبهم ... ، لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها عند السمع والقراءة ، وفي حواشي الكتب ، ويقرءون ما في الأصول على ما يبلغهم .

ومنهم من يجسر على الإصلاح ، وكان أجرأهم على هذا من المتأخرین القاضي أبو الوليد هشام بن أحمد الكنانی الواقشي ، فإنه لکثرة مطالعته ، وتفننـه في الأدب واللغة، وأخبار الناس ، وأسماء الرجال وأنسابهم ، وثقوب فهمه، وحدة ذهنه جسر على الإصلاح كثيراً ، وربما نبه على

(٤٧) التعليق على الموطأ ، الواقسي : ١ / ٥٦ ، ٥٧ . [المقدمة] .

(٤٨) المصدر السابق : ١ / ٥٨ .

(٤٩) هدية العارفين : ٥٠٩/٢ .

(٥٠) التعليق على الموطأ ، الواقسي : ١ / ٥٨ .

(٥١) الصلة ، ابن بشكوال : ٢ / ٢ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ . رقم المترجم له : (١٣٦٧) .

(٥٢) المصدر السابق : ٢٨٩ / ٢ .

(٥٣) انظر : التعليق على الموطأ ، الواقسي : ١ / ٦٠ وما بعدها .

(٥٤) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقدير السمع ، القاضي عياض<sup>(٤٤)</sup> ، ص : ١٨٥ ، ١٨٦ ، تحقيق الأستاذ السيد أحمد صقر ، دار التراث - القاهرة . والمكتبة العتيقة بتونس ، الطبعة الأولى : ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م .

وجه الصواب ، لكنه زُبَّماً وهم وغلط في أشياء من ذلك ، وتحكّم فيها بما ظهر له ، أو بما رآه في حديث آخر ، وزُبَّماً كان الذي أصلحه صواباً ، وزُبَّماً غَلِطَ فيه وأصلاح الصواب بالخطأ .

وقال : " وكان أبو الوليد الكناني مِمْنَ أتقن ، وزُبَّماً تَكَلَّفَ في الإصلاح والتقويم بعض ما نُعِي عليه ".<sup>(٥٥)</sup> و قريب من ذلك ما قال القاضي عياض في " مشارق الأنوار " في مقدمته ، وفي ثانيا الكتاب ، ودلل على ذلك .<sup>(٥٦)</sup>

وقد اتّهَم بالاعتزال ، قال ابن بشكوال : " وقد نُسِّبَتْ إِلَيْهِ أَشْيَايَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَقِيقَتِهَا ، وَسَائِلُهُ - سُبْحَانَهُ - عَنْهَا وَمِجَازِيهِ بِهَا " .<sup>(٥٧)</sup> وقال الدكتور عبد الرحمن بن سليمان آل عثيمين : " خلاصة القول : أننا نتوقف في هذه القضية فلا ننَّهُمْ بالاعتزال ، ولا ننفيه . ولم نجد في كتابه " التعليق على الموطأ " ما يؤكد نزعته الاعتزالية ، وما ذهب إليه الدكتور من التوقف إنَّما بناه على رأي شيخ المؤرخين الحافظ الذهبي ؛ فقد ذكر الحافظ الخبر ولم يعلق عليه بشيء ، فكأنَّه لم يثبته ولم ينفه " .<sup>(٥٨)</sup>

### منهج الوقشِي في التعليقات الواردة في كتابه :

سار الوقشِي في موضع من " الموطأ " ، يشرح لفظه ، ويزيل إبهامه ، ويوجه إعراب مُشكِّله ، ناقلاً ذلك كُلَّه من المصادر ، ومُقيّداً عن الشيوخ ، ومستشهاداً على ما يقول بالأيات القرآنية الكريمة ، والأحاديث النبوية الشريفة ، والشواهد الشعرية ، وأمثال العرب وأقوالها ، فجاء الكتاب تأليفاً حافلاً مفيداً .

وأرى - فوق ما جاء به المحقق مشكوراً - أنَّ المؤلف يميل إلى الجانب الدلالي معتمداً على السياق في تحليلاته وإشاراته في الموضع النحوية أثناء التعرض لها ، فالصيغة لها معنى أصلي أو ابتدائي (أساسي) وهو معنى - لا شك - ثابت ، ولكن قد يكون للصيغة سياق ملازم لها يدور معها ، ولم أعهد دوران السياق مع الصيغة أو المفردة أو التراكيب باستثناء الأمثال ؛ فلابد أن

(٥٥) المصدر السابق ، ص : ١٩٣ . وانظر : التعليق على الموطأ ، الوقشِي : ١ / ٦١ . [المقدمة] .

(٥٦) مشارق الأنوار على صحاح الآثار ، القاضي عياض (٤٤٥) : ٤ / ١ ، ٧٧ ، ١٠ ، ٤ / ١ ، ٢٦٤ ، ٣٦٠ ، ٢ - ٢ / ١٠ ، ٢٣٧ ، ١٩٦ . طبع ونشر : المكتبة العتيقة بتونس ، ودار التراث بالقاهرة - بدون تاريخ . وانظر : الوقشِي ، التعليق على الموطأ : ١ / ٦٢ . [المقدمة] .

(٥٧) التعليق على الموطأ ، الوقشِي : ١ / ٦٥ . [المقدمة] . وانظر : الصلة ، لابن بشكوال : ٢ / ٢ . ٢٨٩ .

(٥٨) التعليق على الموطأ ، الوقشِي : ١ / ٦٦ . [المقدمة] . وانظر : سير أعلام النبلاء ، الذهبي : ١٣٥ / ١٩ . وله في تاريخ الإسلام : ١٠ / ٦٤٤ ، ٦٤٤ .

يتتوفر للمثل عندما يُضرب - وفق وجهة نظرى - سياق مشابه لسياقه الذى ورد فيه أو بيئه مقامية مشيلة لمورده ، ومن دوران السياق مع الصيغة أو المفردة ما ذكره الوقشى في كتابه أن "النَّفْشَ" لا يكون إلَّا بالليل، هذا قول أهل اللغة<sup>(٥٩)</sup> ، يقال نفشت الإبل نَفْشًا ، وأنفশها صاحبها إنفاشاً ... ، أمَّا "الهَمْلُ" فقال بعضهم هو بالنهار خاصة ، وقال قوم : يكون ليلاً ونهاراً .

فقد صاحب السياق كلمتي (النفس ، الهمل) من حيث دلالة النفس والهمل على الحركة والانتشار ابتداء ، ثم دلت الأولى عليه ليلاً والأخرى نهاراً ثانياً ؛ وذلك بملازمة السياق لكليتهما ، وهو ما جعل الكلمة - حسب ما أرى - ذات معنيين ثابتين ، فظلت (النفس و الهمل) من الكلمات المعجمية رغم وجود دلالتين لها : دلالة أولية (وهي مطلق الانتشار والتفرق) ، وأخرى ثانوية (وهي ما دلت عليه الصيغة : النفس بتخصيص الانتشار والتفرق ليلاً ، والهمل بتخصيص الانتشار والتفرق نهاراً) .

وذكر الوقشى في تحليلاته الدلالية لصيغة اسم المفعول أنه يؤتى به على لفظ الفاعل<sup>(٦٠)</sup> ، نحو: الحائط جاد<sup>(٦١)</sup> ، وإنما هو مجدود " كقولهم : ناقة تاجرة للناقة في السوق ، قال : وإنما هي متجرور فيها ، ولكن لما كان حسنها هو الذي ينفقها كان لها حظ من الفعل ، وهو أحد التأويلين ، والتأويل الثاني : أن العرب قد تأتي بالمفعول على صيغة الفاعل على معنى النسب ، كقولهم : ليل نائم ، ونهار صائم ، ولحم حاند للمشوي المحنوذ والحنيد ، وإنما ينام في الليل

(٥٩) وجاء في اللسان (نفس) : " ويقال نفشت الإبل نَفْشَ ونَفْشَ ، ونفشت نَفْشَ : إذا تفرقت فرعت بالليل من غير علم راعيها ، والاسم : النَّفْشُ [ فقد ذكرها محقق كتاب التعليق في الحاشية بسكون الفاء ، وفي اللسان الاسم: النَّفْشُ (فتح الفاء) ، ومن ثم فالمصدر (الحدث والفعل) : النَّفْشُ ، ولا يكون النَّفْش إلَّا بالليل ، والهَمْل يكون ليلاً ونهاراً ] . اللسان ، مادة : (ن ف ش) ، ص : ٤ ٤ ٥٠ . انظر: قوله تعالى : ﴿وَذَاوَدٌ وَسُلَيْمانٌ إِذْ يَحْكُمُونَ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشُتْ فِيهِ عَنْمَ الْفَوْمٍ وَكُنَّا لِحَكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [سورة الأنبياء : ٧٨] ، [وانظر : تفسير الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي : ١٤ / ٣٣ ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، وشارك في تحقيق هذا الجزء : محمد رضوان عرقسوسي ، وغيره الحاج أحمد ، الطبعة الأولى : ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م ، مؤسسة الرسالة . ] .

ونفشت نَفْشَ : من باب ضرب ونصر وسمع (أي : مثلاً الفاء) ، ونَفْشًا ونَفْوشًا : إذا رعت بلا راع ، وذلك حين تخرج من حظيرتها وتتفرق . وانظر: معجم وتفصير لغوي لكلمات القرآن (مخطوطة الجمل) ، حسن عز الدين الجمل : ٩٦ / ٥ ، مادة (ن ف ش) ، الهيئة المصرية للكتاب : ٢٠٠٣ م . وانظر : التعليق على الموطأ ، الوقشى : ٢٠٨ / ٢ .

(٦٠) في الحديث : " أَنَّ عائشةَ - رضي الله تعالى عنها - زوج النبي ﷺ أنها قالت : إِنَّ أَبَا بَكْرَ كَانَ نَحْلَهَا جَادَ عَشْرِينَ وَسَقَى مِنْ مَالِهِ بِالْغَلَبَةِ ... " . الحديث . [أخرجه مالك في الموطأ من طريق ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله تعالى عنها ، في : ٣٦ - كتاب الأقضية ، ٣٣ - باب ما لا يجوز من النحل ، حدث = ٤٠ . انظر : الموطأ المطبوع ، الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي : ١ / ٧٥٢ . ] .

(٦١) الحائط : الحديقة والبستان يُجَدُ منه .

ويُصَامُ فِي النَّهَارِ<sup>(٦٢)</sup> ، فقد تلمِسَ الْوَقْشِيُّ الْجَانِبَ الدَّلَالِيَّ فِي كُلِّ ذَلِكَ وَجَعَلَ الدَّلَالَةَ مَقْصِدَهُ إِلَى  
وَلُوْجِ الْمَعْنَى وَظَلَالِ الْمَعْنَى .

ويضاف إلى ذلك ما ورد في تعليقه على إدخال مالك - رحمه الله تعالى - المرفقين في الموضوع  
لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيْكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ  
وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة : ٦] ، فيرى أن (إلى) بمعنى (مع) كما في قوله  
تعالى : ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ [آل عمران : ٥٢] . والصف : ١٤ . وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ  
إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوَيْنًا كَبِيرًا ﴾ [النساء : ٢] . فما بعد " إلى " في هذين الموضعين داخل فيما  
قبلها ، وذكر قول من خالفوا ... ، ومع هذا فإن ما بعد " إلى " لمَا كان قد يجوز فيه أن يكون  
داخلا فيما قبله ، وقد يجوز أن لا يكون ، كان إدخال المرفقين في الغسل أحوط وأرفع  
للشبهة<sup>(٦٣)</sup> .

فقد عمل أبو الوليد الْوَقْشِيُّ - في الترجيح بين جواز ما بعد " إلى " أن يدخل في الذي قبله  
أو لا يدخل - على الأحوط مستنداً بِالسياقِ المصاحِبِ وهو سياق المقام والحال للترجح بين  
دلالتين كليهما جائزة في حق الحرف " إلى " . وفي الآية نفسها قال : والخلاف في الكعبين كهُوَ  
في المرفقين في أنَّ الواو العاطفة لا تعطي رتبة إذا لم يكن في الكلام دليل على ذلك ، واحتاج  
بقوله تعالى : ﴿ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً نَعْفُرْ لَكُمْ ﴾ [البقرة : ٥٨] ، وفي موضع آخر :  
﴿ وَقُولُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَعْفُرْ لَكُمْ ﴾ [الأعراف : ١٦١] ؛ مستشهاداً بأمرى  
القياس : [بحر الطويل]

**وَأَرْدَفَ أَعْجَازًا وَنَاءَ بِكَلِكَلٍ**

**فَقَلَتْ لَهُ لَمَّا تَمْطَئِ بِصَلْبِهِ**

(٦٢) التعليق ، الْوَقْشِيُّ : ٢ / ٢١٣ .

(٦٣) التعليق على الموطأ : ١ / ٥٣ - ٥٤ . فقد اعتمد الْوَقْشِيُّ على سياق المقال والمقام حين أورد في كتابه أنَّه " قد  
يُخَرِّبُ بِمَا لَا فَانِدَةَ فِيهِ " ، إذا جعل مقدمة لشيء فيه فاندأ . ويروى أنَّ رجلاً قال لأخيه : لأهْجُرْنَكَ ، فقال كيف تهجرني  
أبُوكَ أبِي وَأَنْتَ أخِي ، ولكن تفاضلت الطابع والظروف فـ [من الوافر] :

وَأَمْكَ حِينَ تُشَبِّهُ أَمْ صَدَقَ      وَلَكِنَّ ابْنَهَا طَبِّعَ سَخِيفَ

فقوله : " أبُوكَ أبِي وَأَنْتَ أخِي " كلام لو انفرد لم يكن له فاندأ ، ولكن لما جعله مقدمة لما بعده أفاد . التعليق على  
الموطأ ، الْوَقْشِيُّ : ١ / ٥٣ - ٥٤ ، ٢ / ٨٥ . والبيان في : الشعر والشعراء ، ابن قتيبة (٢٧٦هـ) ، ص : ٤٠٦ ،  
تحقيق الأستاذ أحمد محمد شاكر ، دار المعارف - القاهرة . وفي الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني (٥٣٥هـ) : ١٣ / ١٠ .  
طبعه دار الكتب المصرية .

قال: وإنما يُردد بأعجازٍ بعد أن ينوه بكلكله ، وهذا اتفاق عن البصريين والkovfienin<sup>(٦٤)</sup> وهناك لطيفة دلالية أذكرها في هذا الموضع ؛ ذلك أن الآية ذكرت غسل الوجه واليدين في بدء الموضع ، وذكرت بعدهما مسح الرأس ، وجاء غسل الأرجل بعد ذلك ، فقد ذكرت الآية الممسوح بين مغسولين وما ذاك إلّا تنبئها على إرادة الترتيب .

فدلالة الترتيب في الآية الكريمة أتت من القرينة التي دلت عليه . والقرينة : السياق التركيبـي واللغوي فإن الله تعالى أدخل الممسوح بين مغسولين وقطع النظير عن نظيره .<sup>(٦٥)</sup>

وما ورد في حديث أبي قتادة بن ربعي "...، فقال أبو بكر رض : لا هاء الله . إِذَا لا يَعْمَدُ..."<sup>(٦٦)</sup> فجاء تعليق أبي الوليد الوقشـي في الجزء الأول من كتابه في الحديث : " لا هاء الله . إِذَا لا يَعْمَدُ..." كذا الرواية ، وهو خطأ ، لا وجه لدخول (إِذَا) هنا ؛ والصواب : لا هاء الله ذا ، دون ألف في (إِذَا) ، والمعنى : ذا ما أُفْسِمَ به ، ومن النحوين من يُقَدَّرُهُ : الأمر ذا ، فيكون على التقدير الأول : مبتدأ محدود الخبر ، وعلى الثاني : خبر مبتدأ مضمـر . قال اليفرني<sup>(٦٧)</sup> : كذا رَوَيْسَاهُ بِقَصْرِ (هـ)، وفي (إِذَا) قال إسماعيل القاضـي : عن المازني أَنَّ الرواية خطأ ، وهو كذلك ؛ إذ لا وجه لـ(إِذَا) في هذا الموضع ، قال : وصوابه : " لا هـا الله ذا " و"لا هـاء الله ذا " ، و(إِذَا) صلة في الكلام قاله أبو زيد . وقال أبو حاتم (السجستاني) : يُقال في القـسم : لا هـا الله ذا ، والعـرب تقول : لا هـاء الله ذا بالهمـز ، والقياس: تركـ الهمـزة " . وللمبرد في هذا الصدد (وهو رأـي الأخفـش كما ذـكرـ الشـيخـ محمدـ عبدـ الـخـالـقـ عـضـيمـةـ فـيـ الحـاشـيـةـ [٣٢١/٢]) قوله : "فـمـنـ هـذـهـ الـحـرـوفـ (ـهـاءـ)ـ الـتـيـ تـكـونـ لـتـنـبـيـهـ .ـ تـقـوـلـ :ـ لـاـ هـاـ اللـهـ ذـاـ ...ـ ،ـ فـتـكـونـ (ـأـيـ :ـ الـهـاءـ)"

(٦٤) ديوان امرئ القيس ، ص : ١٨ . رقم البيت : ٤٥ . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفـ - القاهرة ، الطبعة الخامـسة : ١٩٩٠ مـ . ويروى : " تمـطـى بـجـوزـهـ " . وقال المحقق في الحاشـيـةـ : وفي الكلام تقديم وتـأخـيرـ ، والـمعـنىـ : وـنـاءـ بـكـلـكـ وأـرـدـفـ أـعـجـازـاـ .ـ وـانـظـرـ:ـ التـعلـيقـ عـلـىـ المـوـطـأـ :ـ ٥٥ـ /ـ ١ـ .ـ

(٦٥) انظر : الأسئلة والأجوبة الفقهـية المـقـرـونـةـ بـالـأدـلـةـ الشـرـعـيةـ ، عبدـ العـزيـزـ المـحمدـ السـلـمانـ (ـالـمـدـرسـ فـيـ معـهـدـ اـمـامـ الدـعـوـةـ بـالـرـيـاضـ)ـ :ـ ١ـ /ـ ٢ـ ،ـ الطـبـعـةـ الـرـابـعـةـ عـشـرـةـ ١٤٢٥ـ هـ ،ـ مـطـابـعـ دـارـ طـبـيـةـ الرـيـاضـ السـوـيـديـ .ـ

(٦٦) أخرجه الإمام مالـكـ فـيـ :ـ ٢ـ١ـ .ـ كـتـابـ الـجـهـادـ ،ـ ١ـ٠ـ .ـ بـابـ ماـ جـاءـ فـيـ السـلـبـ فـيـ النـفـلـ ،ـ حـدـيـثـ :ـ ١ـ٨ـ .ـ المـوـطـأـ لـإـلـامـ الـآـنـمـةـ وـعـالـمـ الـمـدـيـنـةـ مـالـكـ بـنـ أـنـسـ .ـ رـحـمـهـ اللـهـ تـعـالـىـ .ـ ١٧٩ـ هـ (ـ المـعـرـفـ بـ (ـالـمـوـطـأـ الـمـطـبـوـعـ)ـ ،ـ صـحـحـهـ ،ـ وـرـقـمـهـ ،ـ وـخـرـجـ أـحـادـيـثـهـ ،ـ وـعـلـقـ عـلـيـهـ :ـ الـأـسـتـاذـ مـحـمـدـ فـؤـادـ عـبـدـ الـبـاقـيـ .ـ رـحـمـهـ اللـهـ تـعـالـىـ :ـ ٤ـ٥ـ .ـ (ـبـالـهـمـزـ)ـ ،ـ طـبـعـةـ دـارـ إـحـيـاءـ الـرـثـاثـ دـوـنـ رـقـمـ ،ـ بـيـرـوـتـ .ـ لـبـانـ :ـ ١٤٠٦ـ هـ .ـ ١٩٨٥ـ مـ .ـ وـانـظـرـ:ـ التـعلـيقـ ،ـ الـوـقـشـيـ :ـ ٣٤١ـ /ـ ١ـ .ـ

(٦٧) الاقتضـابـ فـيـ غـرـبـ الـمـوـطـأـ ،ـ مـحـمـدـ بـنـ عـبـدـ الـحـقـ بـنـ سـلـيـمـانـ الـيـفـرـنـيـ التـلـمـسـانـيـ :ـ ٢ـ /ـ ١ـ .ـ

في موضع الواو إذا قلت : لا والله . فأمّا قوله : (ذا) فهو الشيء الذي تقسم به ، فالتقدير : لا والله هذا ما أقسم به ، فحذفت الخبر لعلم السامع به" .<sup>(٦٨)</sup>

وقد صبّغ أبو الوليد الواقسي تعليقاته صبغة دلالية ؛ ففي الحديث قوله ﷺ : " ورأيت أكثر أهلها النساء " <sup>(٦٩)</sup> جاء توجيهه في الفعل (رأى) عمّ إذا كانت الرؤية قلبية (علمية بصيرية) ، أو بصرية بالعين ؟ ! ، قال : " هذه حجة من يرى الرؤية - ه هنا - رؤية علم ؛ لأنّه عدّى ( فعل ) الرؤية إلى مفعوليّن ، ورؤية العين إنما تتعدّى إلى مفعول واحد<sup>(٧٠)</sup> .

ربط أبو الوليد الواقسي في تعليقه - ه هنا - حالة كون الرؤية بالعين أو بالقلب ، فأصحاب المعتقدات من الفرق الإسلامية الضالة يرون أنها رؤيا قلبية علمية ، أمّا أهل السنة والجماعة فيرون أنها رؤية عينٍ ؛ لذا قال : " والذي عليه مشيخة أهل السنة أنها رؤية عينٍ " وذكر أنه يتأنّى الرؤية على معنى الظن . ثم قال : " والظن لائق بحديث النبي ﷺ ، كأنه قال : فظنتُ أكثر أهلها النساء لكثرة ما رأيت فيها مِنْهُنَّ ، وهو أحد الوجهين<sup>(٧١)</sup> . والعبارة الأخيرة تبعث اطمئناناً إلى من يقرأ كتاب أبي الوليد هذا فيدرك أنه ليس من أهل الاعتزال - رحمة الله تعالى - والحمد لله . والله أعلم .

والوجه الثاني : أن تكون الرؤية رؤية عين ، وتجعل (النساء) بدلاً من (أكثر) ، فيكون كقولك : رأيت أخاك زيداً وأنت تريد رؤية عين ... ، فالبدل يحتاج إلى المبدل منه كاحتياج المفعول الأول إلى الثاني فيما يتعدّى إلى مفعوليّن .<sup>(٧٢)</sup>

(٦٨) المقتصب ، المبرد : ٢ / ٣٢١ ، تحقيق الشيخ عضيمة ، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية : ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ مـ ، القاهرة . وانظر حاشيته رقم (١) .

(٦٩) أخرجه مالك في موطنه في : ١٢ - كتاب صلاة الكسوف ، ١ - باب العمل في صلاة الكسوف ، حدیث = ٢ . وانظر: الموطأ المطبوع : ١ / ١٨٧ . وأخرجه البخاري في : ١٦ - كتاب الكسوف ، ٢ - باب الصدقة في الكسوف . ومسلم في : ١٠ - كتاب الكسوف وصلاته ، ١ - باب صلاة الكسوف ، حدیث = ١ .

(٧٠) التعليق على الموطأ : ١ / ٢٢٠ .

(٧١) المصدر السابق : ١ / ٢٢١ .

(٧٢) التعليق على الموطأ : ١ / ٢٢١ .

فالكتاب ليس مُنصبًا على الاختلافات الصيغية والتركيبية فقط ، وإنما عُنِي فيه أبو الوليد بأمور شتى كان من بينها مادة البحث الذي بين أيدينا .<sup>(٧٣)</sup>

وأمّا تناوله لما فيه اختلاف تركيبي ، كما في قوله ﷺ: " الذي تفوته صلاة العصر فكأنما وُتر أهله وماليه "<sup>(٧٤)</sup> فله عدة أقوال منها : أن روایة نصب (أهله وماليه) هي الصواب ، ومن رفعه فقد غلط ، وأنّ روایة النصب تعدّى فيها الفعل (وُتر) إلى مفعولين كما في قوله تعالى : ﴿وَلَن يَتَرَكُمْ أَعْمَالَكُم﴾ [سورة محمد : ٣٥] ، وأنه لو جعل (وُتر) من باب المتعدي إلى واحد ، من قولهم : سفة نفسه وغبن رأيه ما كان بعيداً ؛ لأن الوتر يستعمل في جميع أنواع الظلم وإن كان أصله القتل ، وأن أهل البصرة ينصبون على تقدير سقوط حرف الجر ، كأنه قال : سفة في نفسه وغبن في رأيه ، ثم قال : والکوفيون ينصبونه على التمييز ، والتمييز عند البصريين لا يكون معرفه .<sup>(٧٥)</sup>

لذا جعلت هذه المسألة من الاختيارات التي تضمنها البحث لما فيها من كثافة دلالية أثمرها الاختلاف التركيبي بين روایتي النصب والرفع<sup>(٧٦)</sup> ، ففي تمييز "وُتر أهله وماليه" ، من "وُتر أهله وماله" ، أنّ الروایة الأولى تعبر عن إصابته في أهله وماله ، وأن الروایة الثانية تعبر عن إصابة أهله وماله ؛ فمن ثم يتجلّى المراد في الأولى ويغمض في الثانية ؛ إذ وقوع المصيبة عليه صريح في الأولى دون الآخرة .

وفي معرض تحليله الدلالي قوله ﷺ: " إن الحمد والنعمـة لك..." [الحديث]<sup>(٧٧)</sup> قال : "فمعنى الفتح (فتح همسة أن) : ليك لأن الحمد والنعمـة لك ، وتسمى هذه اللام المقدّرة لام العلة والسبب ، كما تقول : زرتـك طمعـا في معروـفك ، أي : كانت زيارـتي لهـذه العـلة . ومن كسر

(٧٣) ومعلوم أنّ مادة البحث تقوم - في أصل المسألة - على الدراسة الدلالية من خلال الموازنة بين تركيبين أو تراكيب مختلفة ، وكذلك بين صيغتين أو صيغ مختلفة .

(٧٤) التعليق على الموطأ : ١ / ٣٢ - ٣٣ . أخرجه مالك في : ١- كتاب الصلاة ، ٥- باب جامع الوقوت ، حديث = ٢١ . الموطأ المطبوع : ١ / ١١ - ١٢ . والبخاري في : ٩- كتاب مواقف الصلاة ، ٤- باب إثم من فاتته صلاة العصر . ومسلم في : ٥- كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، ٣٥- باب التغليظ في تفويت صلاة العصر ، حديث = ٢٠٠ . وسيأتي ذكره - إن شاء الله تعالى - في الفصل الثالث .

(٧٥) التعليق على الموطأ : ١ / ٣٣ .

(٧٦) كما سيأتي إن شاء الله في شايا البحث ضمن مسانده .

(٧٧) التعليق على الموطأ : ١ / ٣٦٣ . أخرجه مالك في : ٢٠- كتاب الحج ، ٩- باب العمل في الإهلال ، حديث = ٢٨ . وانظر: الموطأ المطبوع : ١ / ٣٣١ . وأخرجه البخاري في : ٢٥- كتاب الحج ، ٢٦- باب التلبية . ومسلم في : ٥- كتاب الحج ، ٣- باب التلبية وصفتها ووقتها ، حديث = ١٩ .

الهمزة استأنف وهي أبلغ في المعنى ؛ لأنَّه يوجب الحمد والنعمة لله على كل حال " . (٧٨) فقد حُكِّمَ على التركيب الثاني بأنَّه أبلغ ؛ لما فيه من ديمومة الحمد والنعمة لله على كل حال ؛ ذلك لكسر همزة إِنَّ فيه دون التركيب الآخر الذي ورد فيه فتح الهمزة ، وتلك مسألة فيها كثافة دلالية مكتنزة عند موازنة أحدهما بالآخر ، وإنَّما أتى ذلك من اختلاف الروايتين اللتين أشار إليهما أبو الوليد الْوَقَشِيَّ في كتابه .

وتظهر شخصية الْوَقَشِيَّ واضحة جلية في مباحثه اللغوية وغير اللغوية ، عند عرضه لآراء العلماء وأقوالهم ، فيوازن بين الأقوال والأراء ، ويصحح ويُنفي ويُرجح ، ويُضعف ، ويستدل على ترجيحاته وأحكامه بالشواهد من كلام العرب ، ويُعَضِّدُ ذلك بأقوال المشهورين من علماء النحو واللغة . (٧٩)

وقد تستوي الروايات أو الروايات فلا يُرجح واحدة على الأخرى ، ويحكم بصحبة الجميع ، كقوله في الجزء الأول ، صفحات : (٣٠، ١٦، ٣) : " وكلاهما صحيح " أو : " وهما لغتان جِيدتان " أو " المعنى واحد " ، أو قوله : (٣٦٣/١) يجوز فتح همزة إِنَّ وكسرها ، وبالوجهين جاءت الرواية . (٨٠)

وقد يذكر الخلاف ثُمَّ يأتي برأيه الشخصي ، كقوله في (٢٤ - ٢٣/١) : " وهذا عندي هو الصحيح ، قوله في (١٣٦/١) : " والقول الثالث هو الذي نختاره " ... ومثلهما كثير .

### مذهبه النحوي :

قبل معرفة مذهب الْوَقَشِيَّ النحوي فإننا بصدده سؤال يطرح نفسه . هل هناك مدرسة نحوية لها أصولها تعبَّر عن استقلال الرؤى النحوية في الأندلس ؟ ، أو هو درس نحوي قام على المزج والخلط بين المدارس التي سبقته كالمدرسة البصرية والковية والبغدادية ؟! فقد خلص الدكتور

(٧٨) انظر: التعليق على الموطأ : ١ / ٣٦٣ .

(٧٩) التعليق على الموطأ : ١ / ٨٤ . [المقدمة] .

(٨٠) المصدر السابق نفسه . ومثل ذلك كثير في كتابه - رحمه الله تعالى .

(٨٢) المصدر السابق نفسه .

محمد موعد (٨٣) إلى أنه " يمكن القول إنه لا وجود لمدرسة نحوية في الأندلس ؛ وإن النشاط النحوي في الأندلس، لا يرقى إلى تكوين مثل هذه المدرسة ، وهو في أعلى حالاته يمكن وسمه بالدرس النحوي في الأندلس ، وإن هذا الخلط بين الدرس النحوي في بلاد الأندلس والمدرسة الأندلسية ليس له من مسوغ " (٨٤) .

وتحمة شيء آخر ينبغي أن يستقر في الحسبان أنه قد " اتسم جل رواد المدرسة الأندلسية - عند من عدّها مدرسة لها معالمها نحوية - في أكثر الأحيان بالهجوم والانتقاد الشديد اللاذع ، وتميزت بالحرارة وروح اجتثاث ما بنته المدرسة البصرية حول القياس ، وتوسعاتهم في التأويلات والتخيّلات ؛ فابن مضاء الأندلسي (٥٩٢هـ) دعا إلى إلغاء نظرية العامل والقياس والعلل الشواني والتلوّث ... إلى غير ذلك مما يعد من أصول المدرسة البصرية ومعالمها " (٨٥) .

وتتبّع منهج أبي الوليد الوقشي النحوي في كتابه وجدت له اختيارات عديدة من مذاهب البصريين والковيين والبغداديين شأنه في هذا شأن نحاة الأندلس - بها تميزوا - في الروح التي اتسمت بها تعليقاته في الكتاب ، ومن ذلك تعليقه على صوغ أفعل التفضيل من الفعل الرباعي فيما ورد من قول عمر (رضي الله عنه): " فهو لما سواها أضيع " ، قال الوقشي : " وكان الوجه أن يقال : فهو لما سواها أشد إضاعة ؛ لأن الفعل الرائد على ثلاثة أحرف لا يبني منه أفعل ، وقد أجازه سيبويه ، فيما كان أوله الهمزة خاصة ، وجاء كثيرا في الكلام والشعر ... " (٨٦) ، وإن كان له اختيارات على المذهب الكوفي فهي شذرات بجانب تعليقاته التي تتبنى - في جلها - المذهب البصري ، نحو قوله : والبصريون لا يرون ذلك . وهو يؤيد ما ذهبوا إليه .

ومرجّح بين آراء البصرة والكوفة ، وكان أميل - في آرائه - إلى سيبويه وإلى المنهج البصري فيما بنته المدرسة البصرية حول القياس ، وحول توسعاتهم في التأويلات والتخيّلات ، وقد علق

(٨٣) مدرسة الأندلس نحوية أم الدرس نحوية في الأندلس . مجلة التراث العربي ، ص : ٣٠ . الدكتور محمد موعد أستاذ مساعد في جامعة دمشق ، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب - دمشق العدد ٩١ - السنة الثالثة والعشرون - أيلول " سبتمبر " ٢٠٠٣م - رجب ١٤٤٥هـ .

(٨٤) المصدر السابق نفسه .

(٨٥) انظر: قراءة في مصادر التقعيد النحوي وجهة نظر أصولية ، د قطب ساتو (أستاذ محاضر في الجامعة الإسلامية - ماليزيا) . مقتبس من مجلة " الكلمة " ، العدد (١٨) السنة الخامسة : ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م . تصدر عن منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) . الأربعاء - السابع من نوفمبر ٢٠١٢م . الساعة التاسعة مساء .

(٨٦) التعليق ، الوقشي : ١ / ١ ، ١٣ / ٢ ، ٢٨٧ . وانظر: الموطأ المطبوع ، الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي : ٦ / ١ ، في: ١ - كتاب وقوت الصلاة ، ١ - باب وقوت الصلاة ، حديث = ٦ .

أبو الوليد الوقشي على مرجع الضمير وعودته على متاخر ، فيما روتة السيدة عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها - عن أبيها وهو في فراش الموت يوصيها ، وجاء فيه : " إنما هما أخواك وأختاك... " <sup>(٨٧)</sup> ، فقد ثنى الضمير ولم يتقدم شيء مشي يعود عليه ، فحمل الإضمار على المعنى، كما يقال : من في الدار أخواك أو إخوتك .

وعلى نحو هذا التأويل قوله تعالى : ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ﴾ [النساء : ١٧٦] . لما كانت الكلالة على الواحد والجميع ، حيث يرى أن هذا من المسائل الغامضة في السهو ، ومنه حمل المذكور على المؤنث وحمل المؤنث على المذكر ، كما تقول : الجرأة هو الإقدام ، ومنهم من يقول : الجرأة هي الإقدام . كيف كان المبتدأ والخبر شيئاً واحداً، وما كانت الجرأة إلا هي الإقدام في المعنى . <sup>(٨٨)</sup> وهو في كل ذلك يتلمس العلة التي يستقيم بها مذهب النحو ، وإن لم يكن غارقاً في مذهب العلة كما هو الشأن عند بعض نحاة الأندلس .

وقد أكثر من استعمال مصطلحاتهم كالجر <sup>(٨٩)</sup> ، والصفة <sup>(٩٠)</sup> والنفي <sup>(٩١)</sup> ، المنع من الصرف <sup>(٩٢)</sup> ، والضمير <sup>(٩٣)</sup> ، والجزم <sup>(٩٤)</sup> ، وبدل الاستعمال <sup>(٩٥)</sup> ، والبدل <sup>(٩٦)</sup> ، والحال <sup>(٩٧)</sup> في مقابل مصطلح "القطع" لدى الكوفيين . ثم إنَّه استعمل مصطلحات كوفية كالخض <sup>(٩٨)</sup> كثيراً ،

<sup>(٨٧)</sup> أخرجه مالك في الموطأ من طريق ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله تعالى عنها ، في : ٣٦- كتاب الأقضية ، ٣٣- باب ما لا يجوز من النحل ، حدث = ٤٠ . انظر : الموطأ المطبوع ، الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي : ٧٥٢ / ١ .

(٨٨) التعليق ، الوقشي : ٢١٤ / ٢ .

(٨٩) المصدر السابق : ٣٣ / ١ .

(٩٠) المصدر السابق : ١ / ١ ، ١٣١ ، ١٥٧ ، ٢١١ ، ٢٠٤ ، ٢٠٧ / ٢ .

(٩١) المصدر السابق : ٩ / ١ .

(٩٢) المصدر السابق : ٦٨ / ١ .

(٩٣) المصدر السابق : ١ / ١ .

(٩٤) المصدر السابق : ٢٤٣ / ١ .

(٩٥) المصدر السابق : ٣٥٦ / ١ .

(٩٦) المصدر السابق : ٣٥٦ ، ٣١٤ / ١ .

(٩٧) المصدر السابق : ٢٢٢ ، ١٥٧ ، ١٠٨ / ١ .

(٩٨) المصدر السابق : ٣١٤ . و ٢٥ / ٢ ، ١٦٧ / ١ .

والعطف (عطف النسق)<sup>(٩٩)</sup> في مقابل: الجر والشركة عند البصريين. ولا يخفى أنَّ أبا الوليد الوقشي اعتمد على اللغة والقواعد النحوية في الحكم على ترجيحاته ، وذلك في مواطن كثيرة<sup>(١٠٠)</sup> من كتابه كما ذكرت آنفاً وممَّا يدل على ذلك ، تعليقه : "... وهكذا قوله تعالى: ﴿وَنَرَأَنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُّبَارَّكًا فَأَنْبَثْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾ [سورة ق : ٩] أي : وحبُّ النبت الحصيد ، وكذلك قوله تعالى : ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف : ١٠٩] أي: ولدار الحياة الآخرة ، ونحو هذا التقدير ، كراهيَة أن يضيفوا الموصوف إلى صفتة .

والковيون يجيزون في مثل هذا وأشباهه أن يضاف الموصوف إلى صفتة وهو خطأ في القیاس".<sup>(١٠١)</sup> وذكر في قوله ﷺ : "يُؤذِنُنَا بِرِيحِ الثَّومِ"<sup>(١٠٢)</sup> أنَّ الرواية بإثبات الياء ، وهو الصحيح - منتصراً لمذهب البصريين<sup>(١٠٣)</sup> - ولا يجوز في مثل هذا الجزم على جواب النهي في قول سيبويه وأصحابه ، ومثله قوله : لا تدُنْ من الأسد يأكلُك ، وكان الكسائي يُجيز في هذا كله الجَزْم . وهو غلط .. وليس هذا موضعًا للتطويل في الترجيح بين القولين ، ومثل ذلك كثير في كتابه مدعوما بما استدل به .<sup>(١٠٤)</sup>

### مصادره :

لم يكن أبو الوليد الْوَقْشِي مُكثراً في استعمال المصادر التي يستقي منها مادة كتابه ، ولعلَّ ذلك يعود إلى سلامَة الحسِّ اللغوي عنده ، وثقافته اللغوية الجيدة ، ولعلَّ أهم مصادره ، ومدار

(٩٩) المصدر السابق : ١ / ١٨٢ .

(١٠٠) انظر: على سبيل المثال . التعليق على الموطأ : ١ / ٨٤ . [المقدمة] .

(١٠١) التعليق على الموطأ : ١ / ١٨٢ . قال ابن مالك في الألفية - مؤيداً مذهب البصريين - : [ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى وأول موها إذا ورد] . جعلها ابن الأتباري في "الإنصاف" ، واليمني في "انتلاف النصرة" مسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والkovيين ، وذكرا حجج كل . [التعليق : ١ / ١٨٢ ، الحاشية] .

(١٠٢) الحديث : " حدثني يحيى عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرُبُ مَساجِدَنَا يُؤذِنُنَا بِرِيحِ الثَّومِ ". أخرجه مالك في : ١- كتاب وقوت الصلاة ، ٨- باب النهي عن دخول المسجد بريح الثوم ، وتعطية الفم . ثمَّ علق الأستاذ محمد فؤاد الباقى بقوله : هذا مرسل ، وقد وصله مسلم عن أبي هريرة في : ٥- كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، ١٧- باب نهى من أكل ثوماً أو بصلًا أو كراثًا ، حديث = ٧١ . [الموطأ المطبوع : ١ / ١٧]

(١٠٣) انظر: التعليق : ١ / ٤٠ .

(١٠٤) التعليق ، الوقشي : ٤٨ / ١ . شواهد : استشهد الوقشي في كتابه بما يزيد على عشر وثلاثمائة آية من القرآن الكريم مع ذكر القراءات المختلفة عند الحاجة إلى ذلك ، واستشهد بما يزيد على خمسمائة بيت من الشعر والرجز في كتابه أغبلها للشعراء الذين يُحتجُّ بشعريهم ، والمولف حريص حرصاً بالغاً على نسبة الشاهد إلى قائله ما أمكنه ذلك .

بحثه على كتاب "غريب الحديث" لأبي عبيد القاسم بن سلام؛ فرجوعه إليه كثير جدًا، سواء أشار المؤلف إلى أبي عبيد وصرح بالنقل عنه أو لم يفعل .<sup>(١٠٥)</sup>

وفي مقدمة مصادره اللغوية مؤلفات أبي إسحاق يعقوب بن السجّيت (٤٢٤هـ)، ومن هذه الكتب : "الألفاظ" ، ويبدو أنه رجع إلى "إصلاح المنطق" ، وإلى "الإبدال" وغير ذلك من تصانيفه . كما رجع إلى أبي علي القالي (٣٥٦هـ) في كتابيه : "البارك في اللغة" ، و"المقصور والممدود" ، وإلى أبي محمد عبد الله بن مسلم قُتيبة الدينوري (٢٧٩هـ) ، ويبدو أنه رجع إلى كتابيه : "أدب الكاتب" و"غريب الحديث" وغيرها من مؤلفاته ، كما رجع إلى كتاب "الياقوت" لأبي عمر الزاهد المطرز المعروف بـ"غلام ثعلب" (٤٣٤هـ) ، وإلى كتاب "الزينة" لأبي حاتم الراري (أحمد بن حمدان أبو حاتم الكشي - ت : ٣٢٢هـ)<sup>(١٠٦)</sup> ، وإلى كتاب "الكامل" للمبرد (٢٨٦هـ) ، وإلى كتاب "الناسخ والمنسوخ" لأبي جعفر النحاس (٣٨٨هـ)<sup>(١٠٧)</sup>

وجملة القول : إن الوقشى قد صرّح أنه رجع إلى عدد من أئمة اللغة والنحو، وغيرهم ممّن رجع إلى كتبهم ، من هؤلاء : سيبويه ، إمام النحاة (١٨٠هـ) . والأصمى ، أبو سعيد عبد الملك بن قریب (٢١٦هـ) . وأبو عبيدة ، معمر بن المشى (٢١٠هـ) . الأخفش ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (٢١٥هـ) . وابن الأعرابى ، محمد بن زياد (٢٣١هـ) . والكسائى ، علي بن حمزة (١٨٩هـ) . وتلميذه الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد (٢٠٧هـ) . وأبو زيد الانصاري ، سعيد بن أوس (٢١٥هـ) . وأبو حنيفة الدينوري (٢٨٢هـ) . وأبو حاتم السجستاني ، سهل بن محمد (٢٤٨هـ) . وابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن (٣٢١هـ) . وأبو علي الفارسي ، الحسن بن أحمد (٣٧٧هـ) . وتلميذه أبو الفتح عثمان بن جنى (٣٩٢هـ) . والخطابي ، حمد بن سليمان

(١٠٥) ومن الكتب التي ألفت في مادة بحثه وقد رجع إليها ، هو كتاب "الدلائل في غريب الحديث" ، ويُعدُّ هذا الكتاب من أهم المؤلفات في "غريب الحديث" في بلاد الأندلس ، كما رجع إلى كتاب "الاستذكار" لأبي عمر يوسف بن عبد البر التميمي الأندلسي (٤٦٣هـ) ، وهو شرح على الموطأ ، وقد أولى الإمام ابن عبد البر اللغة والإعراب عناية ظاهرة في كتابه هذا ، وذكر الوقشى العلامة ابن عبد البر في ثمانية مواضع . ومن مصادر الوقشى المعجمية كتاب "العين" ، وتردد في نسبة بين الخليل (١٧٠هـ) وعدم نسبة إليه ، ونقل كثيراً عن مختصره لأبي بكر محمد بن الحسن الربيدي (٤٤هـ) وينسبه إلى العين أو إلى الخليل ، ولم يصرّح بذلك الربيدي أبداً . المصدر السابق : ١ / ٨٩ . [المقدمة].

(١٠٦) كان أحمد بن حمدان بن أحمد الورساهي (أبو حاتم الكشي) من أهل الفضل والأدب والمعروفة باللغة وسمع الحديث كثيراً وله تصانيف ، ثم أظهر القول بالإلحاد وصار من دعاة الإسماعيلية وأضل جماعة من الأكابر ، وتوفي سنة (٣٢٢هـ) [انظر : لسان الميزان ، لابن حجر العسقلاني : ١ / ٤٤٨] أمّا الراري أبو حاتم إمام الجرح والتعديل فهو محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الراري (٣٢٧هـ) ، صاحب تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين (المعروف بتفسير ابن أبي حاتم) ، وهو خلاف المذكور آنفاً؛ لذا وجوب التبيه .

(١٠٧) التعليق ، الوقشى : ١ / ٩٠ ، ٩١ .

(٥٣٨٨) . والرّجّاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السّري (١١ هـ) . وأبو عمرو الشيباني (٢٠٦ هـ) . وابن دُرستويه ، عبد الله بن جعفر (٣٤٧ هـ) . وابن الأنباري ، أبو بكر محمد بن القاسم (٣٢٨ هـ) . والأزهري ، صاحب التهذيب (٣٧٠ هـ) . والنضر بن شميل (٢٠٤ هـ) . والطّوسي ، أبو جعفر محمد بن الحسن (٤٦٠ هـ) . وأبو عمرو بن العلاء ، أحد القراء السبعة (١٥٤ هـ) . كما رجع إلى أقوال أئمة المذاهب الأربعة : أبي حنيفة (١٥٠ هـ) ، ومالك (١٧٩ هـ) ، والشافعي (٢٠٤ هـ) ، وأحمد (٢٤١ هـ) . وذكر البخاري (٢٥٦ هـ) ومسلم (٢٦١ هـ) والترمذى (٢٧٩ هـ) وإبراهيم النّخعى (٩٦ هـ) ، وسعيد بن المسيب (٩٤ هـ) ، والطبرى (١٠٣ هـ) ، والطحاوى (٣٢١ هـ) .<sup>(١٠٨)</sup>

---

(١٠٨) المصدر السابق : ٩٢ ، ٩١ / ١ .

## الفصل الأول : الدلالة وعلاقتها بالنحو وتنوعها

وفيه مبحثان :

### ١- المبحث الأول : علاقة النحو بالدلالة

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب (١) : معاني النحو

المطلب (٢) : الدرس النحوي وعلم المعاني

المطلب (٣) : تعانق النحو والدلالة

### ٢- المبحث الثاني : تنوع الدلالة

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب (١) : الدلالة المركزية والإيحائية

المطلب (٢) : دور السياق في تحديد الدلالة

المطلب (٣) : مراتب الدلالة في الحصول اللغوي

## الفصل الأول : الدلالة وعلاقتها بالنحو وتنوعها

**توطئة :**

تقوم فكرة هذا العمل ابتداءً على تعاشق النحو والدلالة<sup>(١)</sup> في إطار العربية والعلوم البنية ، فالتحليل الدلالي يُبنى على العلاقات المتضمنة داخل التراكيب النحوية ، وعلى الصيغ التي تشكل هذه التراكيب ، لمعرفة المعنى النحوي الذي يسعى إليه من يقوم بتحليل النصوص تحليلًا يروم من ورائه أسرار التركيب . فقد ذكر الدكتور تمام حسان - رحمه الله تعالى - أنَّ الفضل في هذا المجال يعود إلى سيبويه وعبد القاهر في حقل التحليل والتركيب .

وفي إطار العلاقة بين الدرس النحوي وعلم المعاني ، حاول بعض العلماء أن يجعل العلَّمِينِ منفصلين؛ حيث جعلوا الأخير بمعزل عن النحو ونسبوه كلية إلى البلاغة وراموه قسيماً للمباحث البلاغية ، فحاوَلْتُ أن أذكر صلة - وهي موصولة سلفاً - نسبة (علم المعاني) إلى الدراسة النحوية ، ولا بأس أن يكون هذا العلم ضمن مباحث البلاعجين ؛ فعلوم العربية توصف بأنها بنية متصلة ، ويصح أن تكون العلوم العربية روافد لبعضها البعض .

وتناول هذا الفصل - بعد حديثه عن العلاقات النحوية - الدلالة المركزية والإيحائية<sup>(٢)</sup> موضحاً دلالة المفردة الأساسية بوصفها ذات دلالة معجمية تلزمها منذ أن تواضع أهل البيئة اللغوية على معناها ، ودلالتها في التركيب مشفوعة بالسياق اللغوي والمقامي كليهما ؛ فهو منوط بتحديد الدلالة ، كما تطرق إلى السياق ودوره في تحديد الدلالة ، فعرض لمراتب الدلالة في المحسول اللغوي ؛ من توسيع في الدلالة وتضيق لها ، وقد عبرت عن ذلك بمصطلح " الترقى في الدلالة " . لذا قدم هذا الفصل حديثاً مقتضباً عن هذه العلاقات النحوية والدلالية التي وردت في ثانياً البحث ؛ فهي قبلة البحث في التحليل الدلالي لتعليقات أبي الوليد الوقشي صاحب كتاب : " التعليق على الموطأ " .

(١) أول من استعمل مصطلح (تعاون النحو والدلالة) هو الأستاذ الدكتور محمد حماسة في كتابه "النحو والدلالة" .

(٢) لعل أول من استعمل مصطلح (الدلالة المركزية والهامشية) الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه "دلالة الألفاظ" .

## المطلب الأول : معاني النحو<sup>(٠)</sup>

تعد العلاقة بين اللغة والفكر هي العلاقة بين الألفاظ والمعاني ، وقدرة اللفظ على اختزان المعاني أو قدرة الفكر على إمداد الألفاظ بأكبر طاقة من المعاني .

إذن تبقى الحاجة إلى البحث في دلالتي الصيغة والتركيب - بوصفهما من مجالات علم النحو - فيما يطلق عليهما " المعنى النحوي الدلالي " مطلبا ضروريا ؛ فقد تصاغ الجملة بطريقه ما فتحتمل عدة معانٍ مختلفة ، وهذه الطرق متعددة الدلالات بعضها بدلالة المطابقة ، أو التضمن ، أو الالتزام<sup>(١)</sup> ، أو بالدلالة المباشرة ، أو الإيحاء أو الرمز . وكلما كان النص جيداً ازدادت طبقات المعنى فيه تراكباً ، وعلى الدارس أن يختار أيّاً من هذه الدلالات التي تبدو له<sup>(٢)</sup> .

والتحليل الدلالي المبني على العلاقات وانتظام المفردات اللغوية والصيغ في سلك النظم النحوي يغاير الدلالة المعجمية التي تختص بالمفردة اللغوية ؛ ذلك " أنَّ الظرة إلى التحليل الدلالي الآن تغطي فرعين ، أحدهما : يهتم ببيان معاني المفردات (صيغياً ومعجمياً) ، والآخر :

(٠) للأستاذ الدكتور فاضل صالح السامرائي في كتابه : معاني النحو ، الذي عرج فيه إلى معاني التراكيب من جهة إفادتها معنى المعنى ، وهو ما يغلب على كتابه .

(١) دلاللة اللفظ على تمام مسماه مطابقة ، وعلى جزئه تضمن ، وعلى لازمه الذهني التزام . دلاللة الالتزام تفهم من المنطق غير الصريح : وهي دلاللة اللفظ على لازم المعنى الموضوع له ، دلاللة الإنسان على قابل العلم ، وكدلالة لفظ السقف على الجدار ، فإنه لا وجود للسقف إذا لم يكن هناك جدار ، وأضرب مثلاً آخر من استعمالات اللغة والتركيب فقد ورد في الحديث النبوى ، قوله ﷺ : " لا يزني الزانى حين يزنى وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن " لَمْ يَذْكُرْ [اسم] الفاعلِ مِنْ الشَّاربِ كَمَا ذُكِرَ فِي الرِّبَا وَالسَّرْقَةِ ، قَالَ أَبْنُ مَالِكَ: فِيهِ جَوَازُ حَذْفِ الْفَاعِلِ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ وَالْتَّقْدِيرِ: وَلَا يَشْرَبُ الشَّاربُ الْخَمْرَ إِلَّا ، وَلَا يَرْجِعُ الضَّمَّيرُ إِلَى الزَّانِي لِنِلَّا يَخْتَصُّ بِهِ . بَلْ هُوَ عَامٌ فِي حَقِّ كُلِّ مَنْ شَرَبَ ، وَكَذَا الْفَوْنُ فِي لَا يَسْرُقُ وَلَا يَقْتُلُ وَفِي لَا يَغْلِبُ ، أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ ، فِي: ٨٦ - كِتَابُ الْحَدُودِ ، ٢ - بَابُ الزَّنَى وَشَرَبُ الْخَمْرِ ، حَدِيثٌ : ٦٧٧٢ .

ويرى ابن هشام أن فاعل (يشرب) ليس ضميرًا عائدًا على ما تقدم ذكره - وهو الزانى - لأن ذلك خلاف المقصود، ولا الأصل (ولا يشرب الشارب) فحذف (الشارب) لأن الفاعل عمدة فلا يحذف ، وإنما هو ضمير مستتر في الفعل عائد على الشارب الذي استلزمته (يشرب) ؛ فإن "يشرب" يستلزم الشارب ، وحسن ذلك تقدم نظيره ، وهو "لا يزني الزانى" [انظر : شذور الذهب ، ابن هشام ، ص : ١٩٦ ، ١٩٧].

(٢) النحو والدلالة ، ص : ٢٠ . (بتصرف يسير) ، وينظر : الزبيدي ، تاج العروس : ٢٨ / ٤٩٨ ، مادة (دلل) .

يهم ببيان الجمل والعبارات ؛ أو العلاقات بين الوحدات اللغوية ... ، وقد أطلق عليها بعضهم المعانى النحوية ".<sup>(٣)</sup>

لقد كانت هناك أمور تطرأ على الجملة تتحكم في القبول النحوي والدلالي<sup>(٤)</sup> ، من حيث إن وجود الكلمات في غير موضعها الصحيح في الجملة يؤدي إلى اللبس واضطراب في الفهم ، فشكون الجملة - حينئذ - غير مقبولة دلائلاً ونحوياً .

ويمكننا تحديد المحاور التي ترتكز عليها الجملة التي تعد صحيحة نحوياً ودلائلاً في اللغة العربية من خلال وظائف نحوية بينها علاقات أساسية تُسهم في نقل المعنى ، ومفردات مناسبة تختار لشغل الوظائف نحوية السابقة ، وعلاقات دلالية مترادفة بين الوظائف نحوية والمفردات المختارة ، والسياق الخاص الذي ترد فيه الجملة سواء أكانت سياقاً لغوياً أم غير لغوياً .<sup>(٥)</sup>

يمثل هذا البحث جانباً مهماً بوصفه محاولة في فقه النحو على النهج الذي يميز بين اختلاف الصيغ والتركيب وشرح ما يbedo منهـما من معانٍ . ومـهما يكن من أمر فهو عملٌ يدور - بالأصلـة - على المعنى ، ولكل عدـول عن تعـبير إلى آخر لا بد أن يـصحـبه عـدول عن معنى إلى معنى آخر ، فالـأوجه الدلـالية المتـعدـدة هي ظـلال للأـوجه الصـيـغـيـة والـتـرـكـيـبـيـة المتـعدـدة<sup>(٦)</sup> .

وترجع ثمرات البحوث التي تناولت الخصائص التركيبية والتحليلية للغة العربية من جهة عـلاقـاتـها الدـاخـلـية ، وأـسـرـارـ جـمالـها ، وكـفـاءـتهاـ التي نـبـهـتـ إلىـ مؤـلـفـاتـ عـدـيدـةـ كـ"ـالـخـصـائـصـ"ـ وـ"ـأـسـرـارـ الـعـرـبـيـةـ"ـ وـ"ـأـسـرـارـ الـلـغـةـ"ـ وـ"ـعـقـرـيـةـ الـلـغـةـ الـعـرـبـيـةـ"ـ وـ"ـفـلـسـفـةـ الـلـغـةـ الـعـرـبـيـةـ"ـ ، وـذـلـكـ إـلـىـ جـانـبـ

(٣) كالدكتور فاضل صالح السامرائي (جامعة بغداد) ، في كتابه : معانى النحو : ١ / ٩ ، ١٠ . الطبعة الثانية ٢٠٠٣ مـ شـرـكـةـ العـاـنـكـ لـصـنـاعـةـ الـكـتـابـ - الفـاـهـرـةـ .

(٤) كالتقديم والتأخير والحذف ... إلخ .

(٥) النحو والدلالة ، ص : ٢١ . وانظر: مجلة المعلوماتية السورية - العدد (٢٧) شهر أيار ٢٠٠٨ ، المؤلف : سمر معطي

(٦) يـنظـرـ :ـ معـانـىـ الـنـحـوـ ،ـ الدـكـتـورـ فـاضـلـ صـالـحـ السـامـرـائـيـ :ـ ١ / ٩ ، ١٠ .

ما اشتغلت عليه كتب اللغة والدلالة من دراسات في هذا الحقل ، ترجع إلى أنها جمیعاً صدی لإدراك شخصی من قبل المؤلفین لوجود خصائص تركبیة دقيقة للغة العربية . وهذه الخصائص مبان للمعنى والمعانی غایات لها . وفي هذا يعود الفضل إلى أعظم رجالین من رجال الدراسات اللغوية والنحوية في تراثنا العربي هما : سیبویه وعبد القاهر الجرجاني ، وبيدو فضل أولهما في حقل التحلیل ، وفضل ثانیهما في حقل التركيب .<sup>(٧)</sup>

(٧) اللغة العربية معناها وبناؤها ، د تمام حسان ، ص ٢٩ ، ط . دار الثقافة ١٩٩٣ مـ (بتصرف يسیر) . ويتجلى المنهج الوصفي بوضوح في منتجات لسانيات القرن العشرين ، وهو المنهج الذي اعتمدته (سوسيير) في دراسته ؛ حيث دعا إلى وصف اللغة كما هي في دراسته ، وليس كما يجب أن تكون ، فاهم في تأسيس نظريته على التمييز بين الكثير من الثنائيات أو التناقضات ، ويعتمد هذا المنهج في دراسته للغة على اللغة المنطقية ، بالتركيز على طبيعة المتكلم وشخصيته العلمية والثقافية ، أو على الراوي اللغوي حيث يدرس لهجة معاصرة كمصدر منهجه الوصفي . [ نسيمة نابي ، مناهج البحث اللغوي عند العرب في ضوء النظريات اللسانية ، ص ١٢ . بحث مقدم لنيل درجة الماجستير ٢٠١١ مـ (مخطوط محوّل إلى PDF موضوع على الشبكة) ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة مولودي عماري . الجزائر] .

## المطلب الثاني : الدرس النحووي وعلم المعاني

يُعنَى هذا المطلب بِاطلاعه على الصلة الكائنة بين النحو العربي وعلم معانيه ، بل يمكن أن يُقال : إنَّ علم المعاني - بوصفه علماً ينظر في تعلق الكلم ببعضه البعض وفق تركيب وترتيب يرتضيه نظام اللغة - هو محل اهتمام الدراسة النحوية وإن أَدَعَتْهُ صنوف أخرى من العلوم العربية، فيظل النحو أصلاً - والحال كذلك - لعلم المعاني يمد رافده ، ويؤكد على ماهيته النحوية

ولا يروم البحث من وراء هذا أن يضُنَّ بهذا العلم (علم المعاني) على أهل البلاغة ، ولا يحاول أن ينقص - حاش لله - من أقدارهم ، ولكنها كما يقال : بضاعتنا ردَّتْ إلينا . ولا يلتفت إلى مقالة ابن هشام - رحمه الله تعالى - تعقيباً على ذكر أغراض حذف الفاعل حين ذِكْرِ " ومن المعنوي (أي: الغرض المعنوي) <sup>(١)</sup> كراهة السامع لفظ الفاعل ، كقولهم : طُعنَ عمر وقتلَ الحسين ، قال ابن هشام : وهذا من تطفل النحوين على صناعة البيان . وأراد بالبيان ما يشمل علم المعاني؛ لأنَّ ما ذكره من تعلقات علم المعاني <sup>(٢)</sup> .

ولعلَّ ابن هشام أَلْفَ ما درج عليه المتأخرون من كونهم يميزون بين النحو بقواعد المصممة والمعاني التي تنشأ عنه ، وهو ما يطلق عليه الدلالة النحوية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى : ربما كان ذاك منه من قبيل الاعتراض المرحلي في موطن أو مواطن بعينها ، لا يؤخذ على عمومه ؛ وإلا فكيف بالمفسرين الذين جعلوا الصيغ الصرفية والتراكيب النحوية - بوصفهما من أبرز مستويات الدراسة في علم النحو - معتمدةً في التفسير ، وكانت مسلكهما في بيان مقاصد الشريعة من خلال تناولهما آي الكتاب والحكمة ، وأرى - من وجهة نظرى - أن اعتراض ابن

(١) قسم بعض النحوين أغراض حذف الفاعل وعدم ذكره إلى أغراض لفظية وأخرى معنوية . [انظر: المبني للمجهول تراكيبه ودلالته في القرآن ، الدكتور شرف الدين الراجحي ، ص: ٢٢ ، كلية الآداب - جامعة الأسكندرية، دار المعرفة الجامعية : ١٩٩٩ - ] .

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢ / ٨٨ .

هشام يُعدُّ توقّفًا مرحليًا ليس غير؛ لأنني أرى له تطويرًا في آرائه النحوية ، ونظراته في التفسير التي تستند إلى القراءن الشرعية وهناك- في هذا الشأن - مؤلفات طبعت ، ورسائل نوقشت<sup>(٣)</sup> .

ومن جهة ثالثة : فقد بنى ابن هشام في كتبه في مواطن عديدة على دلالة الصيغة والتركيب وهو ما من صميم علم المعاني ، ولا سيما كتابه مغني الليب الذي عقد فيه أبواباً موقوفة على الدلالة عينها .

ومن ذلك، باب : في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها ، وفي النوع الرابع عشر (نكرة إذا أعيدت كانت نكرة غير الأولى ، وإذا أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثاني عين الأول) ، قال ابن هشام : وحملوا على ذلك ما روي عن ابن عباس مرفوعًا " لن يغلب عسر يسررين " ... ، ويشهد للصورتين الأولىين أنك تقول : " اشتريت فرسًا ثم بعث فرسًا " فيكون الثاني غير الأول ، ولو قلت : ثم بعث الفرس لكان الثاني عين الأول . ثم استشكل على ذلك بأمور ثلاثة ، قال : والثالث : أن في التنزيل آيات ترد هذه الأحكام الأربعية أي : ما شملته الأحكام من الإعادة نكرة أو معرفة) ، فيتشكل على الأول قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾ [سورة الزخرف : ٨٤] والله واحد سبحانه وتعالى<sup>(٤)</sup> .

وبسط ابن هشام القول في ربط التركيب القرآني بسياق المقال والمقام وجنى من ذلك دلالة غزيرة جل اعتمادها على القراءن التي تدعم الدلالة النحوية التي يبني عليها علم المعاني ، وهو ما نصّ عليه عقب الفراغ من تقرير فكرته - بقطع النظر عن اتفاق العلماء فيما ذهب إليه أو اختلافهم - ، قال : " فإذا أدعى أنَّ القاعدة فيهنَّ إنما هي مستمرة مع عدم القرينة ، فأمّا إن

(٣) ومن هذه المؤلفات كتاب تطور الآراء النحوية عند ابن هشام ، الدكتور حسن موسى الشاعر الطبعة الأولى : ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ مـ ، دار البشير - الأردن .

(٤) مغني الليب ، ابن هشام : ٦ / ٥٦٣ ، ٥٦٥ .

ووجدت قرينة فالتعوييل عليها ، سهل الأمر <sup>(٥)</sup>. فإذا كان هذا مسلكه فلا يعوّل على قوله : وهذا من تطفل النحوين على صناعة البيان <sup>(٦)</sup> ؛ لما ذكرته . والله تعالى أعلم

ومن ثم فعلم المعاني من صميم الدراسة النحوية ، وممّا يؤكّد قوّة العلاقة بينهما أننا كثيرة ما نجد الشيخ عبد القاهر - رحمه الله تعالى - كان ينظر " إلى النص وتفسيره ، وهذا التفسير يقوم على معطيات النحو ومعانيه ، وينبني على " التعليق " الذي شرحه الشيخ شرحاً وافياً " <sup>(٧)</sup>

وقد جعل الشيخ عبد القاهر اعتماده التعليق بين الكلمات وبناء بعضها ببعض قياساً على وجود نظم وترتيب في الكلم ، وأنّ اللفظ تبع للمعنى في النظم ، وأنّ الكلمة تترتب في النطق بسبب ترتيب معانيها في النفس ... وكلما زدت شيئاً وجدت المعنى قد صار غير الذي كان ؛ فقد ذكر الشيخ عبد القاهر أنه من أجل ذلك صلح المجازاة بالفعل الواحد إذا أتي به مطلقاً في الشرط ومعدّاً إلى شيء في الجزاء، نحو قول الله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنَّفْسِكُمْ﴾ [سورة الإسراء: ٧] ، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَارِينَ﴾ [سورة الشعرا: ١٣٠] .

مع العلم بأن الشرط ينبغي أن يكون غير الجزاء من حيث كان الشرط سبباً والجزاء مسبباً، وأنه محال أن يكون الشيء سبباً لنفسه ، فلو لا أن المعنى في ﴿أَحْسَنْتُمْ﴾ الثانية غير المعنى في الأولى ، وأنها في حكم فعل ثان ، لـما ساغ ذلك" <sup>(٨)</sup> ، وهذه العلاقات كلها هي معاني النحو ، رُتبت معاني الكلم على أساسها ، ورُتبت على نسق معانيها - في الخارج ؛ ومن هنا كانت الألفاظ في الخارج باعتبارها دالة على معانيها - تربطها العلاقات التي هي معاني النحو <sup>(٩)</sup> ومن

(٥) المصدر السابق : ٦ / ٥٦٨ .

(٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢ / ٨٨ .

(٧) النحو والدلالة ، (المقدمة) : ص ١٤ ، وينظر : دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني : ص ٥٥ - ٥٦ ، ص ٤١٠ ، قراءه وعلق عليه الأستاذ محمود محمد شاكر ، ط مكتبة الخانجي - القاهرة .

(٨) دلائل الإعجاز : ٥٣٣ ، ٥٣٤ . وانظر : النحو والدلالة ، (المقدمة) : ص ١٥ ، ١٦ .

(٩) نظرية عبد القاهر في النظم ، الدكتور درويش الجندي ، ص : ٥٢ ، ٥٣ . ط مكتبة نهضة مصر ١٩٦٠ م .

أجل ذلك فقد استهدف عبد القاهر من نظرته في النظم بيان أنَّ جوهر الكلام هو ذلك الكلام النفسي، وأما الكلام اللفظي فهو ظل لهذا الكلام النفسي.<sup>(١٠)</sup>

فلقد اتجهت عناية البلاغيين بالمعنى في النهاية إلى ثلاث اتجاهات مطابقة لتقسيم علوم البلاغة الثلاثة : البيان والمعاني والبديع ، فأمّا في دراسة المعاني فقد كان التركيب هو موضوع الدراسة - على طريق النحوة - ؛ ممّا عدَّه النحوة (طائفة منهم) - وما أصابوا - خارج اهتمامهم ، والواقع أن هذه الدراسة للمعنى - وهي دراسة لمعانٍ وظيفية في صميمها - تبدو أكثر صلة بالنحو منها بالنقد الأدبي الذي أريد بها خطأً أن تكونه .

ومن هنا نشأت هذه الفكرة التي ترد على الخواطر منذ زمن طويل أنَّ النحو العربي أحوج ما يكون إلى أن يدعى لنفسه هذا القسم من أقسام البلاغة الذي يسمى "علم المعاني" الذي يصلح أن يكون قمة الدراسة النحوية .<sup>(١١)</sup> وهو ما يذكره أحد الباحثين مؤكداً ما سبق بقوله : "ولكن النحويين ظلوا يدورون حول جفاف القاعدة النحوية دون أن يصلوا بذلك بالمعنى أو دون تعانق النحو والدلالة ، حتى صرَّح الدارسون البلاغيون أن علم المعاني هذا هو قمة الدراسة النحوية ، والذي عزله النحوة عن مجال اهتمامهم سهواً ".<sup>(١٢)</sup>

(١٠) ذكر الدكتور درويش الجندي في كتابه نظرية عبد القاهر في النظم : "كان الشيخ عبد القاهر متاثراً بالمذهب الأشعري" [السابق : ص ٤٧] . ويرى الدكتور شكري عياد أن قضية الكلام النفسي هي قضية خلق القرآن بغير اختلاف . [انظر : المؤثرات الفلسفية والكلامية في النقد العربي والبلاغة العربية ، الدكتور شكري عياد ، ص : ٥ - ١٩٨٠ م. - مجلة الأقلام ، العدد ١١ ، السنة الخامسة عشرة - بغداد : ١٩٨٠ م.]

(١١) اللغة العربية معناها وبناؤها ، الدكتور تمام حسان ، ص : ١٨ . وانظر : المقدمة . شعر أحمد محرم دراسة نحوية دلالية ، محمد السيد أحمد سعيد ، ماجستير(مخطوط) ، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة : ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

(١٢) التضمين النحوي في القرآن الكريم ، الدكتور محمد نديم فاضل ، ص : ٣٣ ، الطبعة الأولى : ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م. ، دار الزمان للنشر والتوزيع - المدينة المنورة .

في إطار حرص قسم اللغة العربية وأدابها من كلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس ، على استزارة أحد كبار علماء اللغة والأدب والنقد كل فصل ، حرصاً على نشاط القسم الفني والعلمي ، وقد كان الزائر لهذا الفصل (خريف : ٢٠١٢) هو الأستاذ العراقي المعروف الدكتور صالح السامرائي ، وفي حفل وداعه ، قال الدكتور محمد جمال صقر محظياً به : " ولم نجد طعمزيارة حتى ذُعينا اليوم (الاثنين : ٢٤/١٢/٢٠١٢) إلى الاحتفال بتناميها ... وإنه ليسعني أن أذكر الآن أول ما عرفتكم بكتابكم "معاني النحو" ، الذي اجههتم فيه اجتهاداً كبيراً أن تستقصوا من مسائل علم المعاني ما تثقلونه على مسائل علم النحو ، فكتبت كائناً تجيرون الدكتور أحمد مطلوب إلى رغبته وهو البلاغي ، حين قال : سنظل ندرس علم المعاني حتى ينتبه إليه النحويون ! . [من موقع الدكتور محمد جمال صقر على (الإنترنت) ، بعنوان : في وداع الأستاذ الدكتور فاضل صالح السامرائي] .

### المطلب الثالث : تعانق النحو والدلالة<sup>(١)</sup>

تقوم فكرة هذا العمل - ابتداء - حول تعانق النحو والدلالة تعانقاً حميمًا بحيث يكون الفهم الصحيح للنحو هو الفهم الصحيح للأساس الدلالي الذي يقوم عليه النص ...، وكل عنصر في بنية النص يمثل جزءاً في بناء دلالته ، سواءً أكان عنصراً صوتياً أم صرفاً أم نحوياً<sup>(٢)</sup>... ويفوكد جاكبسون أنَّ "النحو" هو الأساس الذي يرتکز عليه المعنى".<sup>(٣)</sup>

وإن مما يقوي هذا التعانق هو التعليق " الذي يعطي للعنصر النحوي دلالة (معنى) وإنما يعطي لها في إبراز معنى من المعاني ، وبذا تكون قد فقدت مزيتها ، " فالتعليق كلمات متباورة لا دور لها في إبراز معنى من المعاني ، وإنما يعطي لها في إبراز معنى من المعاني ، وبذا تكون قد فقدت مزيتها ، " فالتعليق له دور مهم في عقد التركيب ؛ فقد كان منطلقاً واضحاً لتناول "الكلام" في موروثنا النحوي ؛ لأنَّ "اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيده شيئاً ، وإذا قرنتها بما يصلح ؛ حدث معنى ، واستغنى الكلام ".<sup>(٤)</sup>

ولا تُجني الفائدة من الكلمات المستقلة أو الكلمات الحرّة ، بل يُجني من الكلام ؛ لأنَّ "الكلام إنما وضع لفائدة ، والفائدة لا تُجني من الكلمة الواحدة ، وإنما تُجني من الجمل ومدارج القول".<sup>(٥)</sup>

فالللهظ من خلال النظريات الدلالية المعاصرة يحسن أن نتناوله بشيء من المرونة في تفسيره يتعاون عليه المعجمي ، والمعنى الدلالي ، والمقام . والمعنى الدلالي هذا لا يخضع

(١) استعمل الأستاذ الجليل الدكتور محمد حماسة هذا المصطلح (تعانق النحو والدلالة) في كتابه : النحو والدلالة ، وبعد أول من استعمله بوصفه مصطلحاً ، فهو منسوب إليه .

(٢) وقد أقمت بحثي على العنصرين : العنصر الصرفي (الصيغى) ، والعنصر النحوي (التركيبى)

(٣) النحو والدلالة ، (المقدمة) : ص ١٠ . وانظر : النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون (دراسة ونصوص) ، فاطمة الطبال بركة ، ص ٧٨ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت : ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .

(٤) السابق ، ص ١٢ ، وينظر : المقتبس للمبرد : ٤ / ١٢٦ ، تحقيق الأستاذ عبد الخالق عضيمة ، الطبعة الثانية - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .

(٥) النحو والدلالة ، (المقدمة) : ص ١٣ . وينظر : ابن جني ، الخصائص : ٢ / ٣٣١ ، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار ، ط دار الكتب المصرية ١٩٥٢ م .

لقاعده ، شأنه شأن الجمال لا يهتدي إليه إلا صاحب ملکة يغلب عليه طابع الاجتهاد في الاستنباط والتأمل الذاتي .<sup>(٥)</sup>

ويرى الدكتور عبد الفتاح لاشين أنَّ الشیخ عبد القاهر " أعطى للتراکیب النحویة معطیات حیة ، وولَد منها حیاة جديدة ، وأضاف إليها ألوانا من الدلالات ، وأصباًغاً من المعانی ، أعادت إلى النحو الحیاة ، ولمسائله البقاء ، كما استخدمه في تحليل النصوص ، وجعله المعيار السليم لإظهار وجوه المعانی في الكلام ، وطرائق البيان في التركيب ".<sup>(٦)</sup>

ويرى الدكتور محمد نديم فاضل أنَّ وظيفة الدلالة هي البحث عن المعنى ، وهي تُعين على فهم الحقيقة اللغوية وترشد إلى تفسيرها بالغوص وراء مراد المتكلم ، ويستلهم بروح النص لا بحرفيته لفهم محتواه الاجتماعي أو التاریخي ، أي : القرائن التي تلقي عليه ظلال معناه .

وقد وضع اللغويون تحت أيدي طلاب العلم والباحثين ترائاً في هذا الجانب يستحق كل شاء وتقدير لما بذلوه من جهود كبيرة لفهم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ .<sup>(٧)</sup>

(٥) التضمين النحوی في القرآن الكريم ، الدكتور محمد نديم فاضل ، ص : ٢٠ ، الطبعة الأولى : ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ مـ ، دار الزمان للنشر والتوزيع - المدينة المنورة .

(٦) التراکیب النحویة من الوجهة البلاغیة عند عبد القاهر ، الدكتور عبد الفتاح لاشين ، ص : ٧٥ ، نشرة دار المريخ . الرياض ، تاريخ الطبعة ١٩٨٠ مـ .

(٧) التضمين النحوی في القرآن الكريم ، الدكتور محمد نديم فاضل ، ص : ٣٨ .

## المبحث الثاني : تنوع الدلالة

وفيه ثلاثة مطالب

**المطلب (١) : الدلالة المركزية والإيحائية**

**المطلب (٢) : دور السياق في تحديد الدلالة**

**المطلب (٣) : مراتب الدلالة في المحصول اللغوي**

## المطلب الأول : الدلالة المركزية والإيحائية \*

إن المدرك الذهني من ظاهر اللفظ هو مدلوله وهو المضمون العقلي الذي يصل بين اللفظ والشيء الذي يدل عليه ويرتبط به ، لأنه ليس ثمة علاقة مباشرة بين الألفاظ والأشياء التي تمثلها، وإنما هي تنسئ عنها عرفاً لاختلاف الألسنة .

ومفهوم اللغة - في الأصل - مبنيٌ على التواصل ، ولا يتحقق هذا إلا بتحقق الفائدة ، وهي في سبيل ذلك لابد لها من أركان : ركن صوتي ، ومعجمي ، وصرفي ، وتركيبي ؛ ليسلم نهاية المطاف إلى المستوى الدلالي ، وهذه المستويات هي التي تقوم عليها اللغة . وهو ما قام به أحد اللسانين عندما عرف اللغة وهي في ركناها الأول بأنها أصوات ، والأصوات علامات دالة يطلق عليها مصطلح (الفونيما) ، وهي تترابط منسجمة في تكامل بحيث تشكل بنية هي "البنية الصوتية" ، وكذلك الألفاظ إذ تولد "البنية المعجمية" ، والجمل إذ تفضي إلى "البنية التركيبية" ، ومن كل ذلك تتبّع "البنية الدلالية" .<sup>(١)</sup>

والدلالة بوصفها المعنى أو المعاني التي يُعنِي المتكلّم بإيصالها السامع أو المتلقّي ، أرى أنه ما خلت بيضة لغوية منذ أن وَعَى ابن آدم أنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ قد خلقه وعلّمه البيان ، قال تعالى : ﴿ الرَّحْمَنُ (١) عَلَمَ الْقُرْآنَ (٢) خَلَقَ الْإِنْسَانَ (٣) عَلَمَهُ الْبَيَانَ (٤) ﴾ [سورة الرحمن : ١ - ٤] من وجودها ، وإنَّما غاية الكلام إِذَا ؟ ، ومن ثمَّ ينبغي أن نفرق بين الدلالة المصاحبة للصيغة الإفرادية<sup>(٢)</sup> - التي يعرفها أبناء اللغة الواحدة بأنَّها الدلالة المعجمية أو دلالة المفردة الواحدة - وبين الدلالة بوصفها علمًا له مناهجه ، وأفردت له دراسات ومؤلفات ، ومهمما يكن من أمر فالحاجة إلى

ورد مصطلح (الدلالة المركزية والإيحائية والهامشية) في كتاب : دلالة الألفاظ ، إبراهيم أنيس الدكتور إبراهيم أنيس وبعضهم يطلق على الدلالة المركزية : الدلالة الأساسية ، أو السطحية ، أو الأولية ، أو الأصلية ، أو الذاتية ، أو الإدراكية ، أو المعنى المعجمي ، أو المعنى الاعتقادي ، أو الدلالة الوضعية أو الدلالة المباشرة ، أو المعنى الحرفي ، أو المعنى العرفي ، أو ظاهر الدلالة ، أو ظاهر النص . كما يسميه الأصوليون ... إلى غير ذلك . وأطلقوا على الدلالة الإيحائية : الدلالة الهامشية ، أو الثانوية ، أو الدلالة غير المباشرة ، أو المعيبة ، أو المجازية ، أو المكتسبة ، أو الدلالة الإضافية ، أو الدلالة الباطنية ، أو ظلال المعنى ... إلى غير ذلك . ولعله من فضل القول أن أشير إلى أنَّ الدكتور محمد مهدي يونس أخرج كتاباً في طبعته الأولى يحمل عنوان : "وصف اللغة العربية دلاليًا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية" : دراسة حول المعنى وظلال المعنى " في طبعة الفاتح ١٩٩٣ م ، ثمَّ غير عنوانه إلى : " المعنى وظلال المعنى : أنظمة الدلالة في العربية " في طبعة : الدار الإسلامي ٢٠٠٧ م . بيروت . [ذكر ذلك في مقدمة الطبعة الثانية] .

(١) اللسانيات وأسسها المعرفية ، الدكتور عبد السلام المسدي ، ص : ٣٣ ، سلسلة المكتبة الفلسفية ، الدار التونسية للنشر : ١٩٨٦ م .

(٢) قصد الباحث به : المعنى الوضعي بعيداً عن المؤثرات السياقية المختلفة ، الذي يسمى بالدلالة الإدراكية التي - عادة - تخلو من العاطفة ، وتُعرَف دلالتها بالوضع .

الدلالة ارتبطت بتفسير النصوص ، فليس بالأمر المستغرب " حين نرى أن أبا عبيدة معمر بن المشنى في أواخر القرن الثاني الهجري (٢١٠هـ) يوجه عنایته إلى شرح ألفاظ القرآن ، وتفسيرها في كتابه "مجاز القرآن" الذي يعُدُّ بحق البنية الأولى في تلك الدراسة الدلالية ، رغم ما عُرف عن بعض معاصريه من السحرج في الإقدام على تفسير ألفاظ القرآن وبحثها على ضوء ما ورد منها في نصوص أخرى شعرية أو ثقافية... " .<sup>(٣)</sup>

ويرى الدكتور فايز الديمة "أنَّ البحوث الدلالية ضاربة بجذورها حتى القرون : الثالث والرابع والخامس من الهجرة إلى سائر القرون التالية لها"<sup>(٤)</sup> ؛ ومن ثمَّ كان أوله إرهاصا ، ووسطه دراسة، ثم تأصيلاً ونضجاً، وهو يعقب على ما أورده بقوله: "وهذا التاريخ إنما يعني نضجاً أحرزته العربية وأصله الدارسون في جوانبها".<sup>(٥)</sup>

وقد يرى منه ما ذكرته الدكتورة صفية مطهري في تاريخ نشأة علم الدلالة عند العرب ، أنَّ "تاريخ نشأة علم الدلالة عند العرب قديم . فمنذ القرون الأولى ، كان البحث في دلالات الكلمات من أهم ما تنبه إليه اللغويون العرب واهتماموا به اهتماماً كبيراً ، ويعد هذا التاريخ المبكر لاهتمام بقضايا الدلالة وما الأعمال العلمية المبكرة عندهم من مباحث في علم الدلالة - كضبط المصحف الشريف بالشكل - إلا خير دليل على ذلك إذ يعتبر عملاً دلائلاً ".<sup>(٦)</sup>

وأمامَ عن مركبة الدلالة أو هامشيتها في اللغة<sup>(٧)</sup> - عن المركبة - أنَّ لكل لفظ من الألفاظ دلالة "مركبة"<sup>(٨)</sup> ، وهي القدر المشترك من المعنى الذي يتفق حوله جميع الناس . والذي دونَ في المعجم يطلق عليه المعنى المعجمي ، وله بجانب ذلك دلالة أو دلالات هامشية تبعاً

(٣) كتاب الزينة ، أبو حاتم الرازى ، أحمد حمدان (٥٣٢هـ) ، ص : ٨ . تحقيق حسين بن فياض الهمданى ، مركز البحوث والدراسات اليمني - صنعاء ، الطبعة الأولى : ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م . [من المقدمة للدكتور إبراهيم أنيس] . فقد عرفَ عن الأصمعي ذلك الحرج وإياه الخوض في تفسير ألفاظ القرآن ، وبحثها في ضوء الأشعار والنصوص الأبية الأخرى . [المصدر السابق نفسه] .

(٤) علم الدلالة العربي النظري والتطبيقي ، الدكتور فايز الديمة ، ص : ٩ ، الطبعة الثانية ١٩٩٦ م ، دار الفكر - دمشق

(٥) السابق نفسه .

(٦) الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية ، الدكتورة صفية مطهري ، ص : ٣٢ ، اتحاد الكتاب العرب: ٢٠٠٣م - دمشق . والدكتورة صفية مطهري : أستاذة اللغويات بجامعة وهران - الجزائر .

(٧) دلالة الألفاظ ، د إبراهيم أنيس ، ص : ١٩٨٤ م ، الطبعة الخامسة : ١٠٦ ، ١٠٧ ، مكتبة الأنجلو المصرية .

(٨) اشتراك أفراد البنية اللغوية عادة في فهمها ، فبادرتها إدراكها عقلي محض يتوقف على معرفة الوضع ، أو الاستبطاط المنطقي ، أو الاستعانة بأصول التخاطب والتعاون ، تؤدي وظيفة الإبلاغ .

للسياق ، فيجمع بين الدلالتين ، ولا تلغى إحدى الدلالتين الأخرى ، أو تفرغها من محتواها ، وتختلف الدلالات باختلاف الأفراد والثقافات والعصور .

وهي (أي : الدلالة الإيحائية) عندهم استعمال دلالاتها الهامشية ، ومن ثم فالأديب لا يتقييد باستعمال الدلالات الأصلية للألفاظ والتراتيب، وإنما يتتجاوزها ، موسعا المجال لخيالاته ورؤاه ، إذ يدرك الأشياء من خلال إحساسه بها .<sup>(٩)</sup>

فالدلالة الإيحائية يقصد بها المعنى العاطفي الزائد عن المعنى الإدراكي ، ومن خصائصها : أنها تختلف باختلاف الأفراد ، وأن إدراكها إدراك عاطفي ، وأنها تؤدي وظيفة التأثير . وللمعنى الإيحائي أهمية بالغة وذلك في كونه يعمل على استبطان الدلالة الكامنة في المفردة اللغوية لما تؤديه هذه الأخيرة من وظائف ، بحيث يستشف قدرتها على الإيحاء بناء على ما تتميز به من شفافية معينة .<sup>(١٠)</sup>

وشرع الدكتور محمد يونس يظهر الفارق بين الدلالة المركزية والدلالة الهامشية من وجهين ، أحدهما : في كون الأولى (المركزية) يشترك في فهمها عامة الناس المنتسبين للبيئة اللغوية نفسها . والثانية (الهامشية) ينفرد بها بعض أفراد تلك البيئة عن غيرهم .

وثانيهما : أنَّ الأولى تدرك إدراكاً عقلياً محضًا في حين أن الثانية قد تكون استجابة نفسية للكلمات ، وقد تكون استلزمات منطقية أو عقلية ، ثم يرى أنَّ الدلالة المركزية تتصل اتصالاً وثيقاً بأهم وظائف اللغة وهي الإبلاغ ، في حين أن الثانية تتصل بوظيفة التأثير .<sup>(١١)</sup>

أردت في ثنايا ما سبق أن أسلط الضوء على أمر مهم يتصل بموضوع البحث أنَّ الدلالة الأولى<sup>(١٢)</sup> وما يطلق عليها الدلالة المركزية هي دلالة المفردة اللغوية ، ومن ثم فهي تشمل الصيغة اللغوية . أمَّا الدلالة النحوية يشق علينا أن توصف بما وصفت به المفردة اللغوية من دلالة مركزية

(٩) مقتبس من بحث في (البلاغة) ، جزء من (الفصل الثالث) موجود على الشبكة العنكبوتية ، كاتبه مجهول ، لكنه أشار إلى أنه نقلها عن كتاب " البلاغة العربية وسائلها وغاياتها ، رباعي محمد عبد الخالق : ص ٦٣ .

(١٠) الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية ، الدكتورة صفية مطهرى ، ص ١٤ .

(١١) المعنى وظلال المعنى : أنظمة الدلالة في العربية ، الدكتور محمد محمد يونس ، ص ١٧٨ ، دار المدار الإسلامي - بيروت ، الطبعة الثانية ٢٠٠٧ م .

(١٢) انظر: النحو والدلالة ، الدكتور محمد حماسة ، ص ٨٨ .

ولكن أحد الباحثين يرى أن هناك دلالة مشتركة بين كل الأشكال التركيبية ، المتشابهة نحوًا، وأطلق عليها الدلالة السطحية العامة التي تسمى بالدلالة الأساسية أو الأصلية بوصفها تُولد ابتداءً مع الشكل الأصلي للتركيب قبل أن يتغيره أيّ تغيير أو عدول عن أصل تركيبه ، وتنسّصَحُ مع سائر التنويعات التركيبية لأصل التركيب بوصفها دلالة أساسية .<sup>(١٣)</sup>

فقد يُراد للصيغة أن تقلب بين الدلالتين المركزية والإيحائية ، ولا يصح أن توصف به التراكيب النحوية في عمومها . ولم ذاك ؟ .

لأن الصيغة لها معنى معجمي ثابت مستقر داخل المعجم اللغوي باستثناء التغييرات التي تطرأ على البنية فقد يؤدي التغيير في بنية الكلمة إلى تغيير المعنى الدلالي الذي تؤديه الكلمة، ويضاف إليها المعنى الرائد (الدلالة الهمشية أو الإيحائية) إذا وضعت في سياقات جديدة، فكل سياق جديد توضع فيه يصحبها ظلال من المعانى مختلفة تبعاً لسياقها . والأمر بالنسبة للتركيب مختلف ، فليس هناك تركيب ذو دلالة ثابتة أو مستقرة ؛ لأن تركيباً ما دون سياق لا يتصور أن يستعمل ، إذا استثنينا الأمثل ؛ نظراً لاعتمادها على السياق المشترك بين المورد والمضرب.

ولكل معنى إفرادي وظيفة في الكلام ، وللمعنى العام دلالة تقوم على مجموع الوظائف التي تؤديها المفردات في التراكيب المختلفة بحسب المراد ، فقد يكون خبراً أو طلباً ، ولكل دلالة تختلف عن الآخر ؛ لأنَّه لا تخلو المفردة من وظيفة تؤديها في الكلام يعبر عنها بالمعنى النحوي ، وهو معنى زائد على معناه العرفي أو المعجمي ، إذ يكتسب اللفظ في التركيب معنى آخر يعبر عنه نظمه وسياقه ، وهو المعنى العام الذي ينتظم الدلالات الوضعية ، هو الذي يصرف معنى المفردة ويطبعها بطابعه ، بالاتلاف مع غيرها <sup>(١٤)</sup> ؛ لأنَّ المعنى النحوي لا يقوى بغير إسناد ، والإسناد معنى يفيد ربط الكلام بتعليق بعضه ببعض ، فقد يدل على الشبه أو التجدد : خبراً أو طلباً وإثباتاً أو نفياً ، إذ يشَكِّل مع متعلقاته المعنى النحوي العام الذي يضم الدلالات الوضعية للمعنى الإفرادي كالاسمية والفعلية والحرفية وهي معان متحركة بالتبادل والعدول والتركيب والسلب ... وغيرها .

(١٣) بحث بعنوان : التفاعل النحوي والدلالة العميقية ، د. أحمد جمال الدين أَحمد ، ص : ١٣٤ ، كتاب "العربية والدراسات البيانية - المؤتمر الدولي الرابع لقسم النحو والصرف والعروض بدار العلوم : ٢٠٠٧ مـ".

(٤) مقتبس من : مقال للدكتور عبد الوهاب حسن محمد ، بعنوان : دلالة المعنى ، نشر على موقع : المنشاوي للدراسات والبحوث ، الشبكة العنكبوتية ، نقل الباحث ذلك من الموقع بتاريخ ٢٠١٣ / ٢ / ٢٠ م.

فثمة معان ثابتة وأخرى متحركة .<sup>(١٥)</sup> وهو ما يؤكده أحد الباحثين حيث يرى أن الدلالة العميقة هي تلك الدلالة الإضافية الناشئة عن بناء التركيب على غير أصله - في الغالب - وهي دلالة لا تمدنا بها المفردات المعجمية ، وإنما تمدنا بها طبيعة التفاعل النحوى بين عناصر التركيب المعدل به عن الأصل .<sup>(١٦)</sup>

ولا يوجد قول فصل عند علماء الدراسات الألسنية المعاصرین لما أطلقوا عليه مفهوم تمركز الدلالة في البنية أو في التركيب ؛ لأنَّ أنصار التيار الدلالي التوليدی يرون أنَّ الدلالة مستوى مركزي في البنية اللغوية ، أمَّا البنية التركيبية فهي مشتقة ومتفرعة عن الدلالة ، وأنصار المذهب التركيبی يرون العكس ؛ فهم يرون أنَّ الدلالة هي المشتقة من التركيب<sup>(١٧)</sup> ، والتركيب عندهم مركزي في توليد البنية اللغوية<sup>(١٨)</sup> ، وهو ليس خلافاً جوهرياً يؤثر على سير الدرس في بحثنا .

---

(١٥) المصدر السابق .

(١٦) التفاعل النحوى والدلالة العميقة ، د. أحمد جمال الدين أحمد (كلية الآداب – جامعة قناة السويس) ، مقال نشر في كتاب " العربية والدراسات البنائية - المؤتمر الدولي الرابع لقسم النحو والصرف والعرض ، بدار العلوم ، مارس : ٢٠٠٧ م - جامعة القاهرة ، ص : ١٣٤ .

(١٧) وهو موقف المركزية التركيبية في اللسانيات التوليدية .

(١٨) ينظر: "البنية الدلالية" بين نؤوم شومسكي و راي جاكندوف أو "الأسس الذهنية للنظرية الدلالية عند راي جاكندوف" . وهناك مراجع متخصصة ، مثل :

R. Jackendoff ١٩٧٢, Semantic Interpretation and in Generative Grammar. Cambridge, Mass. MIT Press.

R. Jackendoff ١٩٨٣, Semantic and Cognition. Cambridge, Mass. MIT Press.

R. Jackendoff ١٩٩٧, The Architecture of the Language Faculty. Cambridge, Mass. MIT Press.

R. Jackendoff ٢٠٠٢, Foundations of Language, Brain, Meaning, Grammar, Evolution . Oxford University Press.

مقتبس من : منتدى اللسانيات . الدكتور عبد الرحمن بودر ع . أكتوبر ٢٠٠٨ مـ .

## المطلب الثاني : دور السياق في تحديد الدلالة

**نقطة :**

السياق لغة : من الجذر اللغوي (س و ق) ، والكلمة مصدر (ساق يسوق سوقا وسياقا)

فالمعنى اللغوي يشير إلى دلالة الحدث ، وهو التتابع .<sup>(١)</sup>

ويقول الدكتور تمام حسان تأكيداً لهذه المعاني اللغوية التي تدل على التتابع أو الإيراد : " المقصود بالسياق : التوالي ؛ ومن ثم ينظر إليه من ناحيتين أولاًهما : توالي العناصر التي يتحقق بها التركيب والسبك ، والسياق من هذه الزاوية يسمى سياق النص. والثانية : توالي الأحداث التي صاحبت الأداء اللغوي وكانت ذات علاقة بالاتصال ، ومن هذه الناحية يسمى السياق سياق الموقف"<sup>(٢)</sup> ويعد مصطلح "السياق" في الدراسات اللغوية الحديثة من المصطلحات العصيّة

(١) انظر: لسان العرب ، مادة : س و ق .

(٢) قرينة السياق ، الدكتور تمام حسان ، ص : ٣٧٥ ، بحث قدم في " الكتاب التذكاري للاحتفال بالعيد المنوي لكلية دار العلوم " ، مطبعة : غير للكتاب : ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ مـ . ويفقسم السياق إلى نوعين آخرين : لغوي وغير لغوي : أما السياق اللغوي (أو الكلامي) فهو النص أو الخطاب ذاته بمستوياته اللغوية المعهودة : المعجمية والنحوية والدلالية ، وهو سياق داخلي "منبثق" ، لا يخرج عن حدود العبارة اللغوية بكينونتها النصية ، وهذا النوع يتضمن من القرائن النصية (الفظية والمعنوية) ما يرشد إلى مراد المتكلم من الخطاب ، ولا يكون في سلسلة الإجرائي أي مكون خارجي للمعنى والتأويل . أما السياق غير اللغوي فيراد به ظروف الخطاب وملابساته الخارجية التي تحتوي على الطبقات المقامية المختلفة المتباينة التي ينجز ضمنها الخطاب التي سماها علماؤنا : سياق الحال، أو المقام ، وقلوا : [كل مقال] ، ويشمل ذلك الزمان والمكان وحال الأشخاص : المتكلمين والمخاطبين ، وهذا النوع يشمل على القرائن الحالية التي تسهم في الكشف عن المراد ، ومنها ما سماه المفسرون : أسباب النزول ، ويندرج ضمنها بالطبع "مراجعة حال المخاطب" و"غرض المتكلم".

ومن ثم فإن "البحث النصي" و"البحث السياقي القرآني" ليسا من مبتكرات عصرنا كما يروج بعض من لا يريدون الخير للثقافة العربية ، وإنما هي مفاهيم واردة في كتب أسلافنا من نحاة وبلاطيين وأصوليين ومفسرين ، غير أن التطورات المعرفية النوعية التي شهدتها عصرنا قد طبعت هذه المفاهيم بطابع علمي صارم وجعلتها ضمن إطار علمية واضحة فخطت خطوة نوعية ، وانتقلت من مجرد مفاهيم بسيطة إلى إجراءات منهجية دقيقة ، وصار البحث فيها مقصوداً ذاته ، ولم تعدـ كما كانت في القديمـ مجرد أدوات ومداخل يُراد بها غيرها من العلوم الأخرى . [مقال بقلم : الدكتور مسعود صراوي ، بعنوان : المنهج السياقي ودوره في فهم "النص" وتحديد دلالات الألفاظ .. مع نماذج تطبيقية من القرآن الكريم . مقتبس من موقع شبكة ضياف لعلوم اللغة العربية ، الأربعاء : ٢٣ من ذي الحجة ١٤٣٣ هـ - ٨ من نوفمبر ٢٠١٢ مـ] . وانظر: قول الدكتور تمام حسان في الروائع : " وقرينة السياق هذه كبرى القرائن النحوية ؛ لأنها قد تعتمد على شيء من هذه القرائن المفردة أو تتجاوزها إلى أمور دلالية من العقل أو من المقام المحيط بالجملة ... " البيان في روايـة القرآن ، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآـني ، الأستاذ الدكتور تمام حسان ، الطبعة الأولى: ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ مـ ، عالم الكتب - القاهرة .

على التحديد الدقيق ، وإن كان يمثل نظرية دلالية من أكثر نظريات علم الدلالة (Semantics) تماسكاً وأضبطها منهاجاً<sup>(٣)</sup> .

### للسياق نوعان رئيسان :

**الأول :** سياق المقال ، هو السياق اللغوي الداخلي الذي ينبع عن ترابط الأصوات فيما بينها لتوليد الكلمات ، والكلمات فيما بينها لتشكيل الجمل ، والجمل فيما بينها لتشكيل النص .

فالقرائن المعتبرة لمعرفة دلالة سياق المقال ، راجعة إلى النظم ، والstrukture النحوية ، مع اعتبار قواعد دلالات الألفاظ ، فالباحث - أي بباحث - في دلالة سياق المقال ، يحتاج إلى التمكن من تلك الأدوات ، ومن هنا تفاوت الباحثون في هذا المجال بسبب تفاوتهم في امتلاك تلك الأدوات، وتمكنهم من تطبيقها أثناء النظر في النصوص النبوية .

**الثاني :** سياق المقام الذي يمثل البيئة التفاعلية بين المتحدث والمخاطب ، وما بينهما من عرفٍ سائد يحدد مدلولات الكلام ، وذلك أن تداول الخطاب يجري في سياق ثقافي واجتماعي بين المتحدث والمخاطب، وليس لفظاً مجرداً عن محطيه الذي يجري فيه ؛ فمعرفة قصد المتحدث وحال المخاطب من وسائل فهم سياق المقام ؛ فقد يجتمع نصان متتفقان في ظاهرهما في المعنى<sup>(٤)</sup> ، ولكنهما مختلفان في الدلالة تبعاً لقصد المتحدث ، أو حال المخاطب .<sup>(٥)</sup> وقد

(٣) انظر: البحث الدلالي عند الأصوليين ، الدكتور محمد يوسف حبلص ، ص : ٢٨ ، مكتبة عالم الكتب الطبعة الأولى : ١٤١٥ هـ - ١٩٩١ مـ.

(٤) ولأجل أن الاعتبارات اللغوية تتبع أحوال المخلوقين وعاداتهم وما يقتضيه ظاهر البنية وموضوع الجبلة ، فقد أوصى بشر بن المعتمر المتكلم "أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً ، وكل حالة من ذلك مقاماً حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات" [د. رشيد بلحبيب، أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى ، ص: ١١ ، مجلة اللسان العربي ، مكتب تنسيق التعریف ، العدد ٤٩ - يونيو ١٩٩٩ مـ. ومقتبس من نشره على الشبكة بصيغة pdf] على صفحة الدكتور صاحب المقال نفسه ، تاريخ الإضافة ٢٠٠٨/١٠٦ مـ .

(٥) بالطبع لا يخفى أن مقامات الكلام متفاوتة ، فمقام التشكير ببيان مقام الشكائية ، ومقام التهنئة ببيان مقام التعزية ، والمدح ببيان الذم ، والترغيب ببيان الترهيب ، ومقام الجد في جميع ذلك ببيان مقام الذهل ، وكذا مقام الكلام ابتداء بغير مقام البناء على الإنكار ؛ جميع ذلك معلوم لكل لبيب ، ... ، ولكن مقتضى غير مقتضى الآخر ... وهو الذي نسميه "مقتضى الحال" . أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن على السكاكي (٦٦٦ هـ) ، مفتاح العلوم ، ص: ١٦٨ ، ١٦٩ ، ضبطه وعلق عليه : نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية - بيروت . الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ مـ .

جعلها الدكتور تمام حسان (أي : فكرة المقام) مرکزاً لعلم الدلالة .<sup>(٦)</sup>

إنَّ كلاماً من المقام والمتكلِّم والمخاطب عناصر غير لغوية وهي تمثل ضغوطاً إنجازية قصوى إذا روعي حسن الكلام ونجحت العملية التواصيلية ، وارتقت أعلى القمم البلاغية ، ولا يمكن للمعنى أن يتضح إلا باستحضار المقام الحي والمتكلِّم الفطن والمخاطب اليقظ .<sup>(٧)</sup>

### دور السياق وأهميته :

ترجع أهمية السياق بوصفه الملابسات الداخلية والخارجية التي تقوم - في أحيان كثيرة - بتحديد الدلالة المقصودة من الكلمة في جملتها ، ومن قدِّيم أشار العلماء إلى أهمية السياق أو المقام وتطلِّبه مقالاً مخصوصاً يتلاءم معه ، وقالوا عبارتهم الموجزة الدالة : "لكل مقام مقال" ، فالسياق مُتضمن داخل التعبير المنطوق بطريقة ما .<sup>(٨)</sup>

ولذا فجُلَّ اهتمام النحاة على اللغة المنطقية ، حيث عرّضوا للعلاقة بين المتكلِّم وما أراده من معنى ، والمخاطب وما فهمه من الرسالة ، والأحوال المحيطة بالحدث الكلامي . كما أنَّ الكلمة لا معنى لها خارج السياق الذي ترد فيه ، وربما اتحد المدلول واختلف المعنى ؛ طبقاً للسياق الذي قيلت فيه العبارة ، أو طبقاً لأحوال المتكلمين والزمان والمكان الذي قيلت فيه<sup>(٩)</sup>

ولا أكون مجاناً للصواب إذا قلت : إنَّ الأخذ بمعطيات السياق ومصاحبتها في رحاب النص هو ما ينطاط به الفهم السديد ؛ ففي التفسير بـ"المقتضى من معنى الكلام ، والمقتضب من قوة الشرع" ، يرى القاسمي أنَّ: "هذا هو الذي دعا به النبي ﷺ لابن عباس رضي الله عنهما حيث قال: "اللهُمَّ فَقِهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمْهُ التَّأوِيلَ" .<sup>(١٠)</sup> ومن ثمَّ فلا يمكن عزل النص عن سياقه الذي نشأ فيه

(٦) اللغة العربية معناها ومبناها ، الدكتور تمام حسان ، ص : ٣٣٧ ، دار الثقافة : ١٩٩٣م - الدار البيضاء .

(٧) أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى ، د. رشيد بلحبيب ، ص : ١١ . مجلة اللسان العربي ، مكتب تنسيق التعرّيف ، العدد ٩ يونيو ١٩٩٩م .

(٨) النحو والدلالة ، ص : ٩٨ .

(٩) المصدر السابق ، ص : ٣٨ .

(١٠) انظر : تفسيره المسمى محسن التأويل ، العلامة محمد جمال الدين القاسمي (١٣٣٢هـ - ١٩١٤م) : ٨ / ١ . تحقيق : الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي (خادم الكتاب والسنّة) ، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه . الطبعة الأولى : ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م .

بحيث يجب مراعاة الرواقد المعرفية التي أفاد النص منها أو اتخاذ موقفاً إزاءها ، فلا يمكن تأويله إلا باسترجاع السياق اللغوي والبيئي و"الاشربولوجي" (علم الإنسان) العام الذي نما النص فيه<sup>(١١)</sup>

### **دور السياق في تحديد دلالة الصيغة أو المفردة اللغوية :**

يعمل السياق على بيان دلالة الصيغة ، ففي مجال أبنية الكلمات قدم نحوينون القدامي لمحات كافية عن دلالة بعض الأبنية وتمايز كل بنية عن الأخرى ، وما تفرد به من حيث دلالتها، فبنية المصدر - على تنوعها - غير بنيّة الاسم ، وغير بنيّة الفعل ، وكذلك الحال في صيغ المبالغة ، وأسماء الفاعلين ، والمفعولين ، وغيرها .

فربما جاءت بعض الأبنية متحددة الوزن ، ولكنها تختلف في دلالتها على المعنى المراد ، والذي يحدد هذه الدلالة إنما هو سياق الكلام ، فمن ذلك : أنّ أسماء الزمان والمكان تصاغ من الثلاثي على وزن (مفعّل) بفتح العين، نحو (مذهب، ومشرب، ومخرج ومكتب) - إلا في حالتين ، فإنّهما يكونان فيما بينهما على وزن (مفعّل) بكسر العين ، وفي كل ما تقدم لا تستطيع التفرقة بين الزمان والمكان إلا بالسياق وهو الذي يحدد المراد ويعين المقصود . ومن ذلك فيما آخره ياء مشدّدة ، نحو : كرسيّ ، وزنجيّ ، وشافعيّ ، ففي هذه الحالة يتحد لفظ المنسوب وغير المنسوب ، والذي يفرق بينهما إنما هو السياق .<sup>(١٢)</sup>

وهناك زوايا مختلفة من جانب "الدلالة" تتعلق بالصيغة النحوية المجردة ، فقد درس العلماء القدامي - في إشارات ترتبط غالباً بنص من النصوص - الفروق بين صيغتي الجملة الاسمية والفعلية ، وهذه الإشارات متفرقة موزعة على أبواب النحو .<sup>(١٣)</sup>

(١١) إستراتيجية التسمية : التأويل وسؤال التراث ، الكاتب : مطاع الصافي ، مجلة الفكر العربي المعاصر، ص : ٤ . عدد : ٣٠ ، ٣١ . بيروت - باريس .

(١٢) دلالة السياق وأثرها في الأساليب العربية ، دردير محمد أبو السعود، ص : ٥٠٧ - ٥٠٩ ، مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط ، العدد السابع ، سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م . وانظر : أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية ودور هذه النظرية في التوصل إلى المعنى ، د . محمد سالم صالح ، ص : ٣ . بحث نشر على الشبكة بصيغة (pdf) في كلية المعلمين - جدة ، [وهو من البحوث الجادة] .

(١٣) النحو والدلالة ، الدكتور محمد حماسة ، ص : ٥٣ .

فإن دراستهم لـ "حروف المعاني" وعニアتهم بها لم تكن بمعزل عن التركيب - حيث لا تركيب يخلو من سياق - ، فهي دراسة للتركيب الذي يكون فيه الحرف بمفرداته وعلاقاته الأخرى، ومن ذلك ما يجعل (أو) للتخيير في حال امتناع الجمع فيه ، نحو : تزوج هنداً أو أختها ، وما يجعلها للإباحة هو ما كان الجمع فيه مباحاً ، نحو : اقرأ في كتب الفقه أو التفسير، وذلك بدلالة الملابسة للكلام ؛ فلا يوجد مانع من الجمع بين قراءة كتب الفقه والتفسير معًا ، إنما يوجد مانع من الجمع بين هندي وأختها والسبب في ذلك عرف شرعي خاص يحرم الجمع بينهما<sup>(١٤)</sup> وهو سياق اجتماعي أفرزته الضوابط الشرعية الحاكمة للمجتمع . وخروج (أو) إلى معنى (بل) وإلى معنى (الواو) يرجع إلى : "قرائن المقام" وقرائن المقام قد تكون حالية أو مقالية .<sup>(١٥)</sup>

ونخلص إلى أن دلالة المفردات أو الصيغ قابلة للتشكييل والتغير حسب انتظامها في الإطار النحوي فهي - حينئذ - دلالة متحركة غير ثابتة ، فلا يثبت منها إلا المحور الأصلي - كدلالتها الأولية - الذياكتسب بوصفه استعمالاً لغوياً قابعاً في أذهان أبناء اللغة .<sup>(١٦)</sup>

### دور السياق في تحديد دلالة التركيب :

وأما على مستوى التراكيب " فلا يمكن القول بأنَّ الدلالة التركيبية هي الدلالة الناشئة عن مجموع الدلالات الجزئية (الدلالات المركزية)" . لذا - كما أشرت قبلاً - يلزم الدلالة كي تتبعَين وجود السياق المصاحب ؛ فقد أشار الدكتور محمد حماسة إلى أهمية السياق في الوصول إلى (المعنى النحوي الدلالي) بقوله : " ولا تكون للعلاقة النحوية ميزة في ذاتها، ولا للكلمات المختارة ميزة في ذاتها ، ولا لوضع الكلمات المختارة في موضعها الصحيح ميزة في ذاتها ما لم

(١٤) فقد جاء في الجنى الداني في أنواع (أو) : " التخيير . نحو : خذ ديناراً أو ثوبًا ، والإباحة . نحو : جلس الحسن أو ابن سيرين . قال : والفرق بينهما جواز الجمع في الإباحة ، ومنع الجمع في التخيير " [الجنى الداني ، للمرادي ، ص: ٢٢٨ ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، وأ / محمد نديم فاضل ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م ، دار الكتب العلمية بيروت]. وانظر: مغني اللبيب عن كتب الأعرايب ، ابن هشام الانصارى: ٤٣٦/١ ، تحقيق الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب،طبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ، الكويت [وانظر: الحاشية = ٤ ، ٥] .

(١٥) النحو والدلالة ، الدكتور محمد حماسة ، ص : ٥٣ . وانظر: اللغة العربية معناها وبناؤها ، ص : ٣٣٧ .

(١٦) النحو والدلالة ، الدكتور محمد حماسة ، ص : ٥٨ .

يُكَفَّرُ عَنِ الْمُؤْمِنِ<sup>(١٧)</sup> كما أشار إلى التفاعل بين العناصر النحوية والدلالية ، فكما يمد العنصر النحوی العنصر الدلالي بالمعنى الأساسي في الجملة يمد العنصر الدلالي العنصر النحوی كذلك بعض الجوانب التي تساعد على بيانه وتمييزه ، فيبين الجانبينأخذ وعطاء وتبادل تأثير مستمر؛ فلا يمكن بحال نكran تأثير دلالة سياق النص اللغوي وسياق الموقف الملابس له على العناصر النحوية من حيث الذكر والمحذف ، والتقديم والتأخير . ولا يُنكر أن دلالة السياق تجعل الجملة ذات الهيئة التركيبية الواحدة بمفرداتها نفسها إذا قيلت بنصها في مواقف مختلفة ، تختلف باختلاف السياق الذي ترد فيه مهما كانت بساطة هذه الجملة وسذاجتها .<sup>(١٨)</sup>

وهكذا يلتقي القدامى والمحدثون على أن الجملة قد تصاغ بصيغة معينة وتحتمل عدة معانٍ مختلفة ، بعضها كما يقول الدكتور محمد حماسة بدلالة التضمن ، وبعضها بدلالة الالتزام ، وبعضها بالدلالة المباشرة ، وبعضها بدلالة الإيحاء ، وبعضها بالرمز إلى آخره .<sup>(١٩)</sup>

و هنا تجدر الإشارة إلى تعدد معنى السياق اللغوي الواحد وفق ما يتطلبه المقام ، وإن بقيت مفرداته اللغوية كما هي دون تغيير في جانبيها الصوتى والصرفى، لأن المعنى من شأنه أن يحدد وظيفة المفردة ، وموقعها في السياق ، كما يحدد معناها المعجمي (الاعتراضي) الذي يربط بين الدال ومدلوله . وذلك ما نادى به التوليديون الجدد عندما قالوا : إن السياق الواحد له معانٍ عدة تتحكم فيه دلالات البنية العميقية بعد الاستعانة بالروابط أو القرائن التي تربط دلالة المفردات بموقعها داخل الجملة اللغوية .

إإن كان السياق قديما لا يمثل نظرية متكاملة المعالم في الدرس النحوى ، كما هي الآن في الدرس اللسانى الحديث ، لكن لا يملك أحد أن ينكر دور العلماء الأوائل في معرفتهم السياق

(١٧) النحو والدلالة ، الدكتور محمد حماسة ، ص : ٩٨ .

(١٨) المصدر السابق ، ص : ١١٣ .

(١٩) المصدر السابق ، ص : ٢٠ .

واتخاذه عمدة في تفسيراتهم وتحليلاتهم الدلالية ، ففي قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَكَلَمُ اللَّهِ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ [سورة النساء : ١٦٤] . يعني خطابه مخاطبة من غير واسطة ؛ لأن تأكيد (كلم) بالمصدر يدل على تحقيق الكلام ، وأن موسى ع سمع كلام الله ع بلا شك ؛ لأن أفعال المجاز لا تؤكد بالمصادر ، فلا يقال : أراد الحائط يسقط إرادة . وهذا رد على من يقول : إن الله ع خلق كلاما في محل ؛ فسمع موسى ع ذلك الكلام . قال الفراء (ت ٢٠٧هـ) : العرب تسمى كل ما يصل إلى الإنسان كلاما ، بأي طريق وصل . لكن لا تتحققه بالمصدر . وإذا حرق بالمصدر لم يكن إلا حقيقة الكلام " <sup>(٢٠)</sup>

وقد اعتمد المفسرون في الآية على السياقين ، الأول : اللغوي ، وذلك أن التوكيد بالمصدر (سياق مقالي) من باب الحقيقة لا المجاز ، والآخر : سياق الحال أو الموقف المستمد من فهمهم للقرآن الفهم الشامل في قضايا الاعتقاد ، اعتقاد أهل السنة والجماعة بأن تكليم الله ع لموسى ع على الحقيقة لا المجاز .

فقد ذكر القاسمي ما روي أن : " القرآن ذلول ذو وجوه فاحملوه على أحسن وجوهه" <sup>(٢١)</sup> ...، وفيه دلالة ظاهرة على جواز الاستبطاط والاجتهاد في كتاب الله ع. قال: كذا أفاده الزركشي في البرهان <sup>(٢٢)</sup>

وذكر الدكتور محمد حماسة أن اللفظ يتفاعل مع " المعنى النحوى" من فاعلية أو مفعولية أو حالية .. إلخ ، بحيث يكتسب اللفظ معنده - إذا كان فاعلا مثلا - معنى جديدا لا يكتسبه لفظ آخر في الوظيفة نفسها ، وبحيث يختلف هذا المعنى نفسه باختلاف الفعل الذي يكون فاعلا له ، وباختلاف السياق النصي الذي فيه ، فقد أشار عبد القاهر إلى أنه كلما زدت شيئا وجدت المعنى قد صار غير الذي كان ؛ لهذا صلحت المجازاة بالفعل الواحد إذا أتي به

(٢٠) انظر : في تفسيره المسمى محسن التأويل ، القاسمي : ٥ / ١٧٢٣ .

(٢١) حديث أخرجه : أبو نعيم وغيره من حديث ابن عباس . ضعيف جدا . رواه الدارقطني عن زكريا بن عطيه : أخبرنا سعيد بن خالد : حدثي محمد ابن عثمان عن عمر وبن دينار عن ابن عباس مرفوعا . [انظر : الألباني ، سلسلة الأحاديث الضعيفة : ٣ / ١٢٧ ، الطبعة الثانية : ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ مـ . مكتبة المعرف - الرياض] .

(٢٢) في تفسيره المسمى محسن التأويل : ١ / ٨ .

مطلقاً في الشرط ومعدّى إلى شيء في الجزاء ، نحو: قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ﴾ [سورة الإسراء : ٧] ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَارِينَ ﴾ [الشعراء : ١٣٠] مع العلم بأن الشرط ينبغي أن يكون غير الجزاء من حيث كان الشرط سبباً والجزاء مسبباً ، وأنه محال أن يكون الشيء سبباً لنفسه ، فلولا أن المعنى في ﴿ أَحْسَنْتُمْ ﴾ و﴿ بَطَشْتُمْ ﴾ الثانية غير المعنى في الأولى ، وأنها في حكم فعل ثان ، لما ساغ ذلك " <sup>(٢٣)</sup> .

ومثل ذلك نجده في حديث رسول الله ﷺ: "إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله ، فهو هجرة إلى الله ورسوله ... " <sup>(٢٤)</sup> قال الحافظ ابن حجر: فإن قيل : الأصل تغاير الشرط والجزاء ، فلا يقال مثلاً : من أطاع أطاع وإنما يقال مثلاً من أطاع نجا ، وقد وقعا في هذا الحديث متchiedين ، فالجواب : أن التغاير يقع تارة باللفظ وهو الأكثر ، وتارة بالمعنى ويفهم ذلك من السياق " <sup>(٢٥)</sup> .

وبنظرة متأنية في كتاب سيبويه يجد المتأمل أن عمله يلتقي مع الاتجاهات اللغوية الحديثة <sup>(٢٦)</sup> - على ما بينهما من أبعاد زمنية - إذ كان يعول على السياق الاجتماعي كثيراً ، ولعلنا لا نضيف إليه فضلاً إذا قلنا : إن "الكتاب" تكرر فيه الإشارة إلى فهم المخاطب ، والاستغناء عن بعض العناصر اللغوية في الجملة بناء على فهم المخاطب والسياق الخارجي الذي يجري فيه الكلام ؛ فقد غنى سيبويه في مواطن كثيرة بوصف الموقف الذي يجري فيه الكلام واستعماله " وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب وحال المتكلم وموضع الكلام .

(٢٣) النحو والدلالة ، الدكتور محمد حماسة ، ص : ١٥ . وانظر : دلائل الإعجاز ، ص : ٥٣٣ ، ٥٣٤ .

(٢٤) أخرجه البخاري في : ١- كتاب بدء الوحي ، ١- باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ، حديث = ١ .

(٢٥) انظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، ابن حجر ، تعليلات الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك : ١ / ٣ ، دار طيبة ، الطبعة الأولى : ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .

(٢٦) كالمدرسة اللغوية الاجتماعية الحديثة .

وقد هدأ هذا الاتساع إلى استكانه البنية الجوانية (العميقة) للتركيب التحوي ورسم خطوطاً هادبة في تعلم العربية تعلمًا يضع كل تركيب موضوعه ، ويعرف لكل مقال مقامه .<sup>(٢٧)</sup>

يتضح ذلك من استعانته " بالسياق " كثيرة في بيان أحد العناصر المحدوفة في التركيب<sup>(٢٨)</sup>، فمن ذلك الاستغناء عن تكرار (كل) في قول الشاعر: [بحر: المتقارب]<sup>(٢٩)</sup>

**أَكُلَّ امْرَأٍ تَحْسِبَنَ امْرًا  
وَنَارٌ تَوَقَّدُ بِاللَّبَلِ نَارًا**

بـ[نار] والتقدير (وكل نار)، قال سيبويه : " فاستغنيت عن تشيهة (كل) لذكرك إياه في أول الكلام ، ولقلة التباسه على المخاطب " فقد اعتمد على عنصر(سياق) لغوي ذُكر في جملة سابقة للدلالة على العنصر المحدوف في الجملة الثانية ، وجعل ذكر العنصر الأول سببا في عدم التباس المعنى على المخاطب .<sup>(٣٠)</sup>

لذا ثار عبد القاهر الجرجاني على اللغويين الذين لم يستفیدوا من المبدأ الصحيح الذي وضعه سيبويه في كتابه ، ألا وهو ربط الكلام بمقام استعماله ، وكما يقول الدكتور محمد سالم صالح : إن أقصى ما يمكن أن نعترف به من فضل للنظريات الحديثة ونظرية " فيرت " السياقية هو وضع الإطار النظري للفكرة في إطار نظرية متكاملة الجوانب ، وتسميتها بنظرية السياق .<sup>(٣١)</sup>

واستبان لي - في نهاية النطاف - أهمية التعليل على دلالة السياق في كل موارد الالتباس؛ فهو الكاشف الحقيقي للمعنى الدلالي ، الذي يحرر به مواطن النزاع ، والحديث عن السياق

(٢٧) النحو والدلالة ، الدكتور محمد حماسة ، ص : ١١٥ . وانظر: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، د. نهاد الموسى ، ص : ٨٥ - ٨٧ ، المؤسسة العربية النشر ، الطبعة الأولى : ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

(٢٨) الكتاب ، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قثبر (١٨٠) : ٦٦ / ١ ، تحقيق وشرح أ. عبد السلام هارون ، الطبعة الثالثة : ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .

(٢٩) خرج الأستاذ عبد السلام هارون الشاهد في الحاشية لأمالي ابن الشجري ، ولـ"كامل" العبرد ، قال : " وال الصحيح أنه لأبي دواد الإيادي " [انظر: حاشية الكتاب : ٦٦ / ١ ، رقم = ٢].

(٣٠) قال الأستاذ عبد السلام هارون : المراد بالتشيهة - هنا - ذكره ثانيا . [انظر: حاشية الكتاب : ٦٦ / ١ ، رقم = ٣].

(٣١) أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية ودور هذه النظرية في التوصل إلى المعنى ، د . محمد سالم صالح ، ص : ٢٩ .

بوصفه وسيلة معينة في الكشف عن الدلالة العميقة يقودنا إلى تقرير حقيقة أن عدول التركيب عن أصله لا يكون مولداً لنفس الدلالة في كل السياقات ؛ إذ إن كل ظاهرة عدولية ترتبط بسياقها<sup>(٣٢)</sup>، وهذا ما ذكره الأستاذ الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف من قبل في كتابه بقوله : "لا يصح أن يعمم الحكم الدلالي بأن يقال : إن بدء القصيدة بحرف العطف في الشعر الحديث يفيد كذا ، ويكون هذا حكماً مطرداً في كل قصيدة ، بل إن الظاهرة قد تكون واحدة ، ولكنها تختلف في دلالتها باختلاف سياقها".<sup>(٣٣)</sup>

---

(٣٢) انظر : التفاعل النحوى والدلالة العميقة ، د. أحمد جمال الدين أحمد (كلية الآداب – جامعة قناة السويس) ، مقال نشر في كتاب "العربىة والدراسات البنينية - المؤتمر الدولى الرابع لقسم النحو والصرف والعروض ، بدار العلوم ، مارس : ٢٠٠٧م - جامعة القاهرة ، ص : ١٣٤ .

(٣٣) الإبداع الموازي (التحليل النصي للشعر) ، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، ص : ٤٠ ، دار غريب : ٢٠٠١م - القاهرة .

## المطلب الثالث : مراتب الدلالة في المحصل اللغوي

تتعرض الدلالة - تبعاً لعراضها لمقامات المقال والمقام - لنوع من الفتور أو القوة ، فالنص في البيئة اللغوية المصحوبة بسياق ما ، ينتج دلالة قوية أطلقـت عليها " دلالة كثيفة "، ولا أعني بلغة كثافة في أحد معانيها الغلظة والشلل ... .<sup>(١)</sup> وإنما أردت بها تلك الدلالة المتراكبة طبقاتٍ بعضها فوق بعض تبعاً لإمداد عنصر السياق لها بما يؤهلها ؛ فتشجع عنه الدلالات المتعددة ، ويفقدان روافد السياقية لها فإنها تقتصر على معانيها السطحية ، ودلالتها الأولية ، وهو ما يطلق عليه المعنى الحرفي .

ويستطيع الدرس أن يُكَوِّنَ تصوراً لهذا الأمر ، فحين تُدرَسُ اللغة من خلال النصوص بسياقاتها تلحظ جانباً دلاليّاً كثيفاً ، وإذا درستْ بمعزل عنها فإنَّ الضعف يصيبها والفتور ؛ لأننا حين نفعل ذلك تكون قد فرغنا اللغة بكل مستوياتها - ولا سيما التحو - من المضمون الحقيقي الذي أريد لها . وربما عبروا عن ذلك بقولهم : تضيق الدلالة وتتوسيعها تبعاً للسياق .

فعلى مستوى البنية المفردة أو الصيغة لا يُستغني عن هذه الملابسات لِتستبين الصيغة أو المفردة اللغوية معالمها الدلالية ، ومن ثم نلحظها أخذة في الترقى أو الدنو ، وهو التعبير عن صعودها وهبوطها ، وقد لاحظتْ إحدى الباحثات<sup>(٢)</sup> أنَّ بعض الألفاظ كالصلة والحج والصوم التي صُبِّغَتْ بصبغة شرعية تغيرت دلالتها ؛ لوجود مناخ جديد .

وتشير إلى " أنَّ التغيير الدلالي ظاهرة طبيعية ، يمكن رصدها بوعي لغوی لحركيَّة النظام اللغوي المرن ، ففي حركيَّة اللغة الدائمة ، قد تتخلَّف الدلالة الأساسية للكلمة ، فاسحة مَكانها لدلالة سياقية أو لقيمة تعبرية أو أسلوبية ، وبذلك تغدو الكلمة ذات مفهوم أساسي جديد ، قد يحدث أن يتزاح هذا المفهوم بدوره ليحل مكانه مفهوم آخر ، وهكذا يستمر التَّطْوُر الدلالي في حركة لامتناهية تتميَّز بالبطء والخفاء ".<sup>(٣)</sup>

(١) كثُف : الكثرة والاتفاق ، وال فعل كثُف يكتُف كثافة ، والكثيف اسم يوصف به العسكر والماء والسحب ، وهو الكثير المتراكب الملتف من كل شيء ، وذكر ابن منظور ، قال : والكثافة الغلظ . انظر: اللسان ، مادة : (ك ث ف) : ٥ / ٣٨٢٩.

(٢) دلالات الألفاظ الإسلامية في الأحاديث النبوية ، صباح بنت عمر بن محمد حلبي ، ص : ١٩ وما بعدها ، رسالة دكتوراه (مخطوط) ، جامعة أم القرى : ١٤٢١ هـ . وانظر: مقال للباحثة شفاء محمد خير يوسف ، بعنوان : التغيير الدلالي في الحديث النبوي الشريف موجود على الشبكة . موقع الألوكة يشرف عليه الدكتور سعد بن عبد الله الحميد والدكتور خالد بن عبد الله الجريسي .

(٣) المصدر السابق نفسه .

ولا يخفى أن هذا القول قد تناول حركة التطور الدلالي من الزاوية المعجمية لا غير ، ثم حكم عليها بأنها حركة لا متناهية تميز بالبطء والخفاء . وهو كلام فيه نظر ؛ لأن الألفاظ التي استدل بها كالصلاوة والحج ، والجارية ... إلى غيرها ، بعضها يقع عليها سنة البطء والخفاء ككلمة (رجل) ، وبعضها تطورت بمجرد أن كسيت ثوب الشرع كالحج والزكاة والصلاحة ؛ فقد تغير معناها من المعنى اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي وهو في حد ذاته يُعدّ تغييرًا دلاليًا ، والذي عليه مدار القول هنا أنها تطورت سريعا حينما انتقلت من بيئه لغوية عرفية إلى بيئه أخرى بسياق مغاير.

ففي الحديث الشريف "أَقْصَرْتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟" <sup>(٤)</sup> - كما سيأتي إن شاء الله تعالى في صلب الدراسة <sup>(٥)</sup> - وردت صيغة الفعل (أَقْصَرْتِ الصَّلَاةَ) ، مبنية للفاعل ، وفي روایة (أَقْصِرْتِ الصَّلَاةَ) بكسرها مبنية للمفعول - حين سأله ذو اليدين رض النبي صل .

فلدالة الفعل (أَقْصَرْتِ) على باب ( فعل يفعل ) صارت قصيرة في ذاتها <sup>(٦)</sup> ، فلما كانت الصلاة لها عدد ركعات ثابت لا تزيد عنه ولا تنقص - ثم يرى ذو اليدين رض أنه صَلَّاها اثنتين، سأله النبي صل : أصارت اثنتين بعد أن كانت أربعًا ؟ ، فإن أقره النبي صل لزم الناس ذلك وداوموا عليه ، ولكن الرسول صل أتم الصلاة أربعًا بعد أن استوثق ؛ لأن العبادات مبنية على اليقين فهيئاتها وأفعالها أمر لازم لها ، لا يتغير إلا بأمر مُنْزَلٍ من قبل السماء لا محيد عنه ، فهو كالجِيلَةِ والسِّجَيَةِ لا ينفك عنها <sup>(٧)</sup> ؛ لذا حسُن مجيء الفعل (أَقْصَرْتِ) (مضموم العين كأفعال السجايا على وزن " فعل ") ملائمةً . ذلك ما ترجح <sup>(٨)</sup> لدى الباحث حسب معطيات السياق ، فعدّ الباحث تلك المسألة من قبيل الترقى في الدلالة .

(٤) عن أبي هريرة ؛ أن رَسُولَ اللَّهِ صل أَنْصَرَفَ مِنْ اثْنَيْنِ . فَقَالَ لَهُ دُوَيْدَيْنُ : أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صل : " أَصَدَّقَ دُوَيْدَيْنَ ؟ " . أخرجه البخاري في : ٢٢ - كتاب السهو ، ٤ - باب من لم يشهد في سجدي السهو [انظر : ابن حجر ، فتح الباري : ٣ / ٦٦١]. ومسلم في : ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، ١٩ - باب الصلاة ، والسجود له ، حديث ٩٧ وابن عبد البر ، التمهيد : ١ / ٣٤١ ، ٣٥٧ - ١١ / ٢٠٤ . والشيخ عبد الباقي ، الموطأ المطبوع : ١ / ٩٣ .

(٥) وهي مسألة مدرجة في البحث الذي بين أيدينا ضمن مسائل دلالة الصيغة للفاعل والمفعول .

(٦) أوجز المسالك إلى موطأ مالك ، تأليف الإمام المحدث محمد زكريا الكاتدلهوي المدني (ت ١٤٠٢ هـ : ٢٧٢/٢) . اعترض به وعلق عليه الأستاذ الدكتور تقى الدين الندوى ، طبعة دار القلم بدون تاريخ .

(٧) الصيغ الفعلية في القرآن أصواتا وأبنية ودلالة ، ثريا عبد الله عثمان إدريس : ١ / ١١٩ ، رسالة دكتوراه (مخطوط)، أم القرى ، إشراف أ. د / أحمد علم الجندي ، ١٠٤ هـ - ١٩٨٩ م .

(٨) بين شيئاً : كون الفعل مبنياً للفاعل أو للمفعول .

ومثال آخر يبيّن ترقية الدلالة ، قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَهُ الْعَزِيزُ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًا إِنَّا لَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [يوسف: ٣٠] ، فأولى درجات الترقى في تذكير الفعل وتأنيشه أنه يجوز الأمران : التذكير والتأنيث ، فمن أنت فعلى معنى الجماعة ، والتذكير على إرادة الجمع ، ولا اعتبار بتأنیث واحده أو تذکیره<sup>(٩)</sup>. وثاني درجات الترقى : أن تذكير الفعل - في الآية- للقلة ، حيث إن امرأة العزيز أرسلت إلى النسوة الالاتي صوبن اللوم إليها وهن قلة ، فليس كل النساء أرسيل إليهن كي تستل منهن المعدرة فيما فعلت بيوسف عليه السلام<sup>(١٠)</sup>.

ويرى الباحث أن هناك درجة ثالثة في سلم الترقى مبعثها سياق القصة القرآنية ليوسف عليه السلام أن النسوة ما كان ينبغي لهن أن يخوضن بكلامهن في شأن مراودة المرأة يوسف الصديق عليه السلام وهو أمر يدعوه - في الأصل - إلى الحباء وتجنب الخوض فيه ، ولكنهن فعلنـه على ما فيه من جرأة مما أغناهـنـ عن ذلك ! ، فلنـ وـحدـ ما يدعـ إلى الحديث فيه - رغم حرمتـه - فإنـ الرجالـ أولـيـ بهـ علىـ لـومـ ، فهوـ فيـ حقـ النـسوـةـ أـشـدـ لـومـ . ومـثلـ ذـلـكـ تـجـدـهـ فيـ قولـهـ تعالىـ : ﴿ قـالـتـ الـأـعـرـابـ آـمـنـاـ قـلـ لـمـ تـؤـمـنـواـ وـلـكـنـ قـوـلـواـ أـسـلـمـاـ وـلـمـ يـدـخـلـ إـيمـانـ فـيـ قـلـوبـكـمـ ﴾ [الحجرات: ١٤] . فقد لحقـتـ الفـعلـ (قالـتـ) عـلامـةـ التـأـنيـثـ - وهوـ أمرـ جـائزـ يـسـتوـيـ فيـ التـذـكـيرـ والـتأـنيـثـ - لأـمـورـ دـلـالـيـةـ منهاـ : أـوـلاـ : أنهـ أـرـادـ بالـتأـنيـثـ هـنـاـ الـكـثـرـةـ وـلـاـ يـرـادـ بـهـذـهـ الـكـثـرـةـ الـعـمـومـ كـمـاـ قدـ صـرـحـ بـهـ قـتـادـةـ<sup>(١١)</sup>؛ وـثـانـيـهاـ فيـ سـلـمـ التـرقـىـ : أـنـهـ لـمـ اـسـتـفـرـوـاـ إـلـىـ الـحـدـيـبـيـةـ تـخـلـفـوـ<sup>(١٢)</sup> - خـافـوـ عـلـىـ أـمـوـالـهـمـ

(٩) شرح المفصل ، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (٥٦٤٣هـ) : ٥ / ٥ . المطبعة المنيرية . مصر

(١٠) معاني القرآن ، تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (٢٠٧هـ) ، ٤٣٥/١ . وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ . الطبعة الثالثة : ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م . عالم الكتب - بيروت .

(١١) قال قتادة : ولعمري ما عمت هذه الآية الأعراب ، إن من الأعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر ، ولكن إنما أنزلت فيـ حـيـ منـ أحـيـاءـ الـأـعـرـابـ اـمـتـنـواـ بـاسـلـامـهـمـ عـلـىـ نـبـيـ اللهـ - صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ - ، فـقـالـواـ : أـسـلـمـاـ ، وـلـمـ نـقـاتـلـ ، كـمـاـ قـاتـلـ بـنـوـ فـلـانـ وـبـنـوـ فـلـانـ ، فـقـالـ اللهـ : ﴿ لـاـ تـقـولـواـ آـمـنـاـ ﴾ ، ﴿ وـلـكـنـ قـوـلـواـ أـسـلـمـاـ ﴾ حـتـىـ بلـغـ ﴿ فـيـ قـلـوبـكـمـ ﴾ . تـفـسـيرـ الطـبـريـ (جامعـ الـبـيـانـ عـنـ تـأـوـيـلـ آـيـةـ الـقـرـآنـ) ، لأـبـيـ جـعـفرـ مـحـمـدـ بـنـ جـرـيرـ الطـبـريـ (٢٢٤هـ - ٣١٠هـ) : ١٩ . ٣٩١ ، تحقيقـ الدكتورـ عبدـ اللهـ بنـ عبدـ المـحسنـ التـركـيـ ، الطـبـعةـ الأولىـ : ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١مـ ، مـرـكـزـ دـارـ هـجرـ الـقـاهـرـةـ . وـروحـ المعـانـيـ فيـ تـفـسـيرـ الـقـرـآنـ الـعـظـيمـ وـالـسـبـعـ الـمـثـانـيـ ، السـيدـ مـحـمـودـ شـكـريـ الـأـلوـسـيـ (١٢٧٠هـ) : ٦ . دـارـ إـحـيـاءـ التـرـاثـ الـعـرـبـيـ - بيـرـوـتـ ، بـدونـ تـارـيخـ .

(١٢) معلم التنزيل (تفسير البغوي) للإمام محيي السنّة أبي محمد الحسين مسعود البغوي (٥١٦هـ) : ٧ / ٣٥٠ حـقـقهـ : محمد عبد الله النمر ، طـبـعةـ : ١٤١٢هـ ، دـارـ طـبـيـةـ - الـرـيـاضـ . وـالـجـامـعـ لـأـحـكـامـ الـقـرـآنـ ، القرـطـبـيـ : ١٩ / ٤٢١ . رـوحـ المعـانـيـ لـلـأـلوـسـيـ : ١٦٧/٢٦ .

وأولادهم وأزواجهم وذرياتهم ، وأن يعيرونهم العرب إذا ما تركوا ديارهم وذويهم ، فلما اشتد حرصهم ورضاهم بالحياة الدنيا وخلدوا إلى ملذاتها ، تحدثت عنهم الآية الكريمة - في ضوء السياق القرآني - بتأنيث الفعل (قالت) ؛ إذ لم تكن لديهم الشجاعة الكافية - رغم كونهم مسلمين - ولم يهاجروا وقد حرصوا على كثير مما تحرص عليه النساء ، ولزمهم التَّهَيُّبُ وليس خوض المخاطر في سبيل الدعوة مع رسول الله ﷺ ؛ فكان الألائق بحالهم هذا أن يُؤَنِّثَ الفعل عند حديث القرآن عنهم . وأمَّا الألوسي فقد ذكر في روح المعاني أنَّ إلحاقي الفعل عالمة التأنيث لشيوخ اعتبار التأنيث في الجموع حتى قيل<sup>(١٣)</sup> : [من الخفيف]

لَا أَبَالِي بِجَمِيعِهِمْ      كُلُّ جَمِيعِ مُؤْنَثٍ

والنكتة في اعتباره ه هنا الإشارة على قلة عقولهم على عكس ما رويعي في قوله تعالى :

﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: ٣٠] <sup>(١٤)</sup> . والله تعالى أعلم .

في نهاية هذا الفصل أكون قد تناولت مبحثين ، الأول: علاقة الدلالة بال نحو ، والثاني: تنوع هذه الدلالة ، وكان للمبحث الثاني أثر واضح في هذا العمل سوف يظهر ذلك من خلال التطبيق على نصوص الوقشي إن شاء الله تعالى .

(١٣) انظر : ملتقى أهل اللغة ، حلقة الأدب والأخبار ، بعنوان : أبيات شعرية استعملت فيها مصطلحات علوم العربية . موضوع على الشبكة العنكبوتية ، بتاريخ ١٧-٤-٢٠٠٩ مـ ، الساعة : ٩، ٠١ ، مساءً . وقد نسبتها المشرفة على الملتقى إلى الزمخشري دون أن تذكر كتاباً معيناً له ، وذكرت البيت السابق له ، والبيتان هما :

إِنْ قَوْمٍ تَجَمَّعُوا  
وَبَقْتَلَيْ تَحَدَّثُوا  
  
كُلُّ جَمِيعِ مُؤْنَثٍ  
لَا أَبَالِي بِجَمِيعِهِمْ

ثم ذكرت أنها في شرح الأجرمية ، لابن عثيمين ذكرهما في الشرح . وثمة تعليق قرأته للدكتور محمد جمال صقر في إطار مناقشته رسالة : «*تَرْوِيْلُ الْغَيْثِ الَّذِي انْسَجَمَ فِي شَرْحِ لَامِيَّةِ الْعِجَمِ لِلْدَّامَمِيِّ*» : دراسة وتحقيق » ، رسالة عبد السلام الهمالي محمد سعود ، للماجستير ، إلى قسم البحوث والدراسات التراثية ، بمعهد البحوث والدراسات العربية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) . فيقول فيه : أن يَرُدَ الدَّامَمِيَّ - في معرض ترجمه بكتاب الصدقى «*غَيْثُ الْأَدَبِ الَّذِي انْسَجَمَ*» ، واسمها أصلاً (*الغيث المسجم*) - بروايته لبيت الزمخشري : «*لَا أَبَالِي بِجَمِيعِهِمْ* فهو جَمِيع مُؤْنَثٌ » ، رواية الصدقى : «*لَا أَبَالِي بِجَمِيعِهِمْ كُلُّ جَمِيعِ مُؤْنَثٌ* » ؛ إذ ليس كل جمع مُؤْنَثٌ ؛ وأفضل من ذلك كله «*كُلُّ جَمِيعِ يُؤْنَثٌ* » ، ولكن «*كُلُّ جَمِيعِ مُؤْنَثٌ* » ، أتفع للشاعر في باب المبالغة ! . [كلام الأستاذ الدكتور صقر مناقشة العمل المذكور . موجود على الشبكة ، موقع الدكتور محمد جمال صقر] .

(١٤) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثنى ، السيد محمود شكري الألوسي: ١٦٧/٢٦ .

## الفصل الثاني : الاختلاف الصيغي

وفيه مبحثان :

**المبحث الأول : في الفعل**

**المبحث الثاني : في الاسم**

## الاختلاف الصيغي

توضئة :

يحوى هذا الفصل الاختلافات الصيغية التي وردت في الموطأ سواء أكان ذلك من أحاديث النبي الكريم ﷺ ، أم كان من فقه الإمام مالك - رحمه الله تعالى - على الباب .

وذكر الدكتور تمام حسان - رحمه الله تعالى - أن النحو لا يستعمل في معانيه إلا ما يقدمه له الصرف من مبانٍ ... وأن المبني الصرفية تعبّر عن المعاني الوظيفية .<sup>(١)</sup>

وتتنوع هذه الصيغ الصرفية بقدر ما تحتويه كل صيغة منها ، " فإنَّ عَنْصَرًا لُغويًّا مثل (عالم) يختلف دلاليًّا عن عنصرٍ مثل (علام) ، وهما بدورهما مختلفان عن عنصرٍ مثل (عليم) ، و(علوم) ، وغيرها ، فاختلاف هذه الصيغ آتٍ من احتواء كلٍّ واحدة منها على قدرٍ من الدلالة مختلف عن أخواتها ؛ لأنَّ لكلٍّ صيغة منها معنى ثابتاً خاصاً بها ، وأصيلاً فيها ، لا يُشار إليها فيه غيرها من الصيغ الأخرى ، وهذا المعنى مرتبٌ بالصيغة نفسها ، ولا ينفكُ عنها " .<sup>(٢)</sup>

وتتجه الدراسة في هذا الفصل - حسب معطيات التناول - إلى الأثر المستفاد من بنية الكلمة ، ومن التغييرات التي تحولها إلى أبنية مختلفة ، ويضاف إلى ذلك دلالة المادة المعجمية ، فتقاطع الدلالة المعجمية مع دلالة البنية وتحوّلها إلى صيغ مختلفة يعرف بالدلالة التصريفية ، وذلك قبل دخولها في السياق ، فإذا دخلت السياق فسيؤثر في تلك الدلالة حسب معطياته .<sup>(٣)</sup>

(١) اللغة العربية معناها وبناؤها ، الدكتور تمام حسان ، ص : ١٦٣ (بتصريف يسبر). وانظر : ظاهرة المطابقة النحوية في ضوء الاستعمال القرآني ، الدكتور طه الجندي ، ص : ١٨٧ ، رسالة الدكتوراه بكلية دار العلوم : ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ مـ . (مخطوط) بمكتبة جامعة القاهرة ، رقم ( ٠٦٠٠٧٠١ ) .

(٢) التناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل ، الدكتور طه محمد الجندي ، ص : ٨ .

(٣) الخلاف التصريفية وأثره الدلالي في القرآن الكريم ، الدكتور فريد بن عبد العزيز الزامل ، ص : ٦١ ، ٦٢ ، الطبعة الأولى : ١٤٢٧ هـ ، دار ابن الجوزي - القصيم . وانظر : دلالة الألفاظ ، د إبراهيم أنيس ، ص : ٤٧ . والوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية ، الدكتور أحمد عبد العظيم ، ص : ٦٠ . والتناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل ، الدكتور طه محمد الجندي ، ص : ٧ ، وما بعدها .

## المبحث الأول : في الفعل

وفيه خمسة مطالب :

**المطلب (١) : دلالة الفعل بين التعدي والزوم .**

**المطلب (٢) : دلالة التعديية بالهمزة أو بالتضعيف .**

**المطلب (٣) : دلالة الصيغة مبنية للفاعل مرة ، وللمفعول مرة أخرى .**

**المطلب (٤) : دلالة إثبات ضمير جمع الإناث وحذفه من الفعل المضارع**

**المطلب (٥) : دلالة إثبات نون الرفع وحذفها من الأفعال الخمسة .**

## المطلب الأول : دلالة الفعل بين التعددي واللزوم

تتناول المسألة ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء صيغة (يُبقي) بروايتين ، إحداهما :

بضم الباء ، والأخرى : بفتحها .

**الحديث :** " وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَامِرٍ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّهُ قَالَ : كَانَ رَجُلًا أَخْوَانِ . فَهَلَكَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ صَاحِبِهِ بِأَرْبَعِينَ لَيْلَةً فَذُكِرَتْ فَضِيلَةُ الْأَوَّلِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ : أَلَمْ يَكُنْ الْآخَرُ مُسْلِمًا ؟ " قَالُوا : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَكَانَ لَا يَأْسَ بِهِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " وَمَا يُدْرِيكُمْ مَا بَلَغَتْ بِهِ صَالَاتُهُ ؟ إِنَّمَا مَثَلُ الصَّلَاةِ كَمَثَلِ نَهْرٍ غَمْرٍ عَذْبٍ بِبَابِ أَحَدِكُمْ ، يَقْتَحِمُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ . فَمَا تَرَوْنَ ذَلِكَ يُبْقِي مِنْ دَرَنِهِ ؟ فَإِنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ مَا بَلَغَتْ بِهِ صَالَاتُهُ " (١)

**الوقشي :** قوله ﷺ : " تَرَوْنَ ذَلِكَ يُبْقِي " . بضم التاء من " تَرَوْنَ " ، والرواية : (يُبْقِي)

بالياء باثنتين أي : يَتَرَكُ ، وَيُرُوِّهُ : (يُبْقِي) بفتح الباء . (٢)

تدور المسألة حول لزوم الفعل (بقي) ثالثيا ، و(أبقي) متعديا بالهمزة " فاللزوم : معنى نحوي ؛ لأنه من معاني العلاقات في السياق لا في الكلمة المفردة ، ولكن لمَا كانت بعض الصيغ لا تأتي إلا لازمة أو يغلب فيها اللزوم ، أصبح من الممكن أن ينسب اللزوم - تجوزا - إلى الصيغة ، فيبدو اللزوم وكأنه معنى من معاني الصرف لا النحو ، وقد يطلق على صيغ هذا

(١) التعليق ، الوقشي : ١ / ٢٠٤ . وانظر : تخريج الحديث في الموطأ المطبوع : ٩- كتاب قصر الصلاة في السفر ، ٤- باب جامع الصلاة ، حديث = ٩١ . الشيخ محمد عبد الباقى - رحمه الله تعالى : ١ / ١٧٤ . الحديث : أخرجه البخاري في: ٩- كتاب موافقات الصلاة ، ٦- باب الصلوات الخمس كفارة . ومسلم في : ٥- كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، ٥١- باب المشي إلى الصلاة تمحي به الخطايا ، وترفع به الدرجات ، حديث : ٢٨٣ .

(٢) التعليق ، الوقشي : ١ / ٢٠٤ . وانظر : الاستذكار ، لأبن عبد البر: ٦ / ٣٥٢، ٣٥٠ ، وله في التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ٢٤ / ٢١٩ ، ٢٢٨ . تحقيق هذا الجزء : سعيد أعراب ، الطبعة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية المغربية من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٩٢ م . وأوجز المساك : ٣ / ٥٦٧ - ٥٧٠ .

المعنى عدة اصطلاحات هي : صيغ لازمة ، أو قاصرة ، أو غير واقعة " ، وثمة خلاف بين الدارسين حول أصل اللازم أو فرعيته في مقابل المتعدي .<sup>(٣)</sup>

وقد سجل الشيخ عبد الخالق عضيمه في كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم أن جمهور النحوين على أن زياً دات صيغ الأفعال بابها السماع ، وأجاز بعضهم القياس في تعدية الفعل اللازم بالهمزة وبالتضعيف .<sup>(٤)</sup>

ويدل بناء (أفعل) على معانٍ متعددة ، أشهرها : التعدية<sup>(٥)</sup> ، نحو : أذهبت زيداً ، أي : جعلته يذهب ، فهو فاعل الذهاب ، مفعول الجعل . ومن معانيه التعرض ، نحو : أبنته ، والصيرونة ، نحو: أخذ البعير ، أي : صار ذا غدة ، والسلب نحو : أشكته ، أي : أزلت شكياته ، وللكثرة ، نحو أضب المكان ، أي : كثر ضبابه ، والوجدان (وجдан الضالة) ، نحو : أحمدته ، أي : وجدته محموداً ، وبمعنى المجرد ، نحو : أقتلته ، وبمعنى الدعاء ، نحو : أسيقته ، أي : دعوت له بالسقيا ... إلى غير ذلك .<sup>(٦)</sup>

حيث يرى الرضي أن هذه الزياادات ليست قياساً مطرياً ، فليس لك أن تقول - مثلاً - في ظرف : أَطْرَفْ ، وفي نصر: أَنْصَرْ ... بل يحتاج في كل باب إلى سماع اللفظ المعين ، وكذا استعماله في المعنى المُعَيَّنِ ، فكما أن لفظ أذهب وأدخل يحتاج فيه إلى السماع ، فكذا معناه الذي هو النقل مثلاً ، فليس لك أن تستعمل أذهب بمعنى : أزال الذهاب ، عَرَض للذهاب.<sup>(٧)</sup>

وذكر ابن هشام في " الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر ، منها : همزة (أفعل)، نحو : قوله

(٣) الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية ، الدكتور أحمد عبد العظيم ، ص : ٧١ ، رسالة ماجستير (مخطوط) ١٩٧٠ مـ. مكتبة جامعة القاهرة ، رقم (Cai ٠١٠٦ ٠٠٧).

(٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، الشيخ عبد الخالق عضيمه ، القسم الثاني : ١ / ٨٤ . دار الحديث - القاهرة . وانظر: الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية ، الدكتور أحمد عبد العظيم ، ص : ٦٩ ، رسالة الماجستير .

(٥) شرح الشافية ، الرضي / ١ / ٨٣ . والارتفاع ، لأبي حيان : ١ / ١٧٢ ، ١٧٣ . والخلاف التصريفي ، فريد بن عبد العزيز الزامل ، ص : ٩١ .

(٦) الكتاب : ٤ / ٥٥ . شرح الشافية ، الرضي : ١ / ٨٣ ، ٨٨ ، ٩١ . والدر المصنون ، السمين الحلبي : ٦٨ / ١ . والمساعد ، لابن عقيل : ٢ / ٦٠٠ . وانظر : الخلاف التصريفي ، فريد بن عبد العزيز الزامل ، ص : ٩١ .

(٧) شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي : ١ / ٨٤ . والكتاب ، سيبويه : ٤ / ٦٢ .

تعالى : ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيَّابَاتِكُمْ فِي حَيَاةِكُمُ الدُّنْيَا﴾ [الأحقاف : ٢] ، قوله تعالى : ﴿قَالُوا رَبَّنَا أَمْتَنَّا اثْنَيْنِ وَأَحْيَيْنَا اثْنَيْنِ فَاعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا فَهَلْ إِلَى خُرُوجٍ مِّنْ سَبِيلٍ﴾ [غافر : ١١] ، قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ أَنْبَكَمُ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾<sup>(١٧)</sup> ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا﴾<sup>(١٨)</sup> [سورة نوح : ١٨ ، ١٧] ... ، ثُمَّ ذكر أن دخول همزة التعديّة قياس في القاصر سماعي في غيره <sup>(٨)</sup> وقيل : قياس فيه وفي المتعدي إلى واحد . وقيل : النقل بالهمزة كله سماعي <sup>(٩)</sup> .

والغالب في (أفعال) تعديّة ما كان ثالثياً ، وهي أن يجعل ما كان فاعلاً (لل فعل) اللازم مفعولاً لمعنى الجعل فاعلاً لأصل الحدث على ما كان . فمعنى (أذهبْتْ زيداً) جعلتْ زيداً ذاهباً ، فزيد مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة فاعل للذهب <sup>(١٠)</sup> ؟ كما كان في ذهب زيد . فإن كان الفعل الثاني غير متعدّ صار بالهمزة متعدياً إلى واحد هو مفعول لمعنى الهمزة ، أي : الجعل والتصرير كـ(أذهبته) .

ومن الدلالات التي تجني أنَّ الصلوات الخمس - بالمحافظة عليها - لا تجعل هناك أدراناً ، أي: ذنوياً تبقى لدى المسلم حين يؤديها كل يوم خمس مرات ؛ إذ كانت مثل النهر الغمر ، أي: الكثير بمائه العذب . " ويدل - والله أعلم - أنَّ العذب من الماء أشدَّ إنقاءً للدرن كما أنَّ الكثير منه أشدَّ إنقاءً من اليسيير" <sup>(١١)</sup> . ومعنى الجعل التي في صيغة الفعل (يُبَقِّي) المُعَدَّى به قد أفسحت المجال أمام دلالة ارتقت حسب معطيات السياق إلى دلالة أخرى ، فالذنب قد محيت بفعل الطاعات التي يحبها ربنا ويرضى سبحانه وتعالى ، فلا مكث لها ولا بقاء ؛ لأن بقاءها ، أو عدم بقاءها - حينئذٍ - مرهون بشيء خارجي عنها يمحوها <sup>(١٢)</sup> . فالدرن مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة فاعل للبقاء <sup>(١٣)</sup> . وهذه دلالة تكتسب من الفعل قاصراً غير متعدّ استفيد من الهمزة

(٨) مغني الليبب ، ابن هشام : ٥ / ٦٨٤ ، ٦٨٣ . وانظر: الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية ، الدكتور أحمد عبد العظيم ، ص : ٦٩ ، رسالة الماجستير .

(٩) الارتفاع ، أبو حيان ، ص : ٢٠٩٣ . وانظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الثاني : ١ / ٨٥ .

(١٠) شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي : ١ / ٨٦ . وانظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الثاني : ١ / ٨٦ .

(١١) الاستذكار ، ابن عبد البر : ٦ / ٣٥٢ .

(١٢) وذلك عند تعديّة الفعل بالهمزة . عملاً بترقية الدلالة كما مرّنا في مبحث مراتب الدلالة ، الفصل الأول .

(١٣) شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي : ١ / ٨٦ .

## المطلب الثاني : دلالة التعدية بالهمزة أو بالتضعيف

تناول المسألة ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء صيغة (فأحرق) بروايتين ؛ إحداهما :  
بالتخفيف ، والأخرى : بالتضعيف .

**الحديث :** " وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الرَّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ هَمِمْتُ أَنْ آمِرَ بِحَطْبٍ فَيُحْطِبْ ثُمَّ آمِرَ بِالصَّلَاةِ فَيُؤْذَنَ لَهَا ثُمَّ آمِرَ رَجُلًا فَيُؤْمِنُ النَّاسُ ثُمَّ أَخَالُ فَأَحْرَقَ إِلَى رِجَالٍ فَأَحْرَقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَحْدُ عَظِيمًا سَمِيَّاً أَوْ مِرْمَاتِيْنِ حَسَنَتِيْنِ لَشَهَدَ الْعِشَاءَ " (١) .

**الوقشي :** قوله ﷺ : "(فأحرق) وبِرْوَه : (فأحرق) . وما لفتان : أحرقت وحرقت - رباعيا مضاعا ، وبالهمزة والتشديد أبلغ في المعنى " . (٢)

من النهاة من يراهما بمعنى واحد - كما سيأتي - ، ومنهم من لا يرى ذلك ، فابن الحاجب - في معاني ( فعل ) بالتضعيف - يقول : وفعّل للتکثیر غالبا ، نحو: غلّقت وقطعت ... إلخ .

والرضي يرى أن الأغلب في ( فعل ) لتكثير فاعله أصل الفعل ، فتقول: أغلاقت الباب مرة ، ولا تقول: غلّقت ؛ لعدم تصور معنى التکثیر في مثله ، بل تقول: غلّقت الأبواب ، وذبّحت الغنم ... (٣) . وفي معرض صيغتي ( فعلت ) و( فأعللت )، جاء قوله تعالى : ﴿يُخْرِيْنَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيْهِمْ وَأَيْدِيْ الْمُؤْمِنِيْنَ فَاعْتَرِبُوا يَا أُولَيِ الْأَبْصَارِ﴾ [الحشر: ٢] . قرأ أبو عمرو ( يحرّبون ) بالتشديد وفتح الخاء على معنى التکثیر ، أي : أراد أکشروا الخراب من ( خرب يحرّب ) ، وقرأ الباقيون

(١) التعليق على الموطأ ، الوقشي : ١ / ١٨١ . وذكره ابن السید في مشكلات موطأ مالك بن أنس ، تأليف عبد الله بن السيد البطلانيوسى : ٨٥ / ١ . أخرجه الإمام مالك في الموطأ : ٨ - كتاب صلاة الجمعة ، ١ - باب فضل صلاة الجمعة على صلاة الفد ، حديث : ٣ . انظر: الموطأ المطبوع ، الأستاذ محمد فواد البافى : ١ / ١٢١ .. وأخرجه البخاري في : ١ - كتاب الأذان ، ٢٩ - باب وجوب صلاة الجمعة . ومسلم في : ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، ٤ - ٢ - باب فضل صلاة الجمعة ، وبيان التشديد في التخلف عنها، حديث : ٢٤٦ . والحديث : (أثبت فأحرق) بالتشديد .

(٢) التعليق على الموطأ ، الوقشي : ١ / ١٨١ . وفي اللسان : أحرق بال النار وحرق : شدد للكثره . [ لسان العرب ، ابن منظور ( ٧١١ھ ) ، طبعة دار المعارف - القاهرة ، بدون تاريخ ، مادة : ( حرق ) ، ص : ٨٤٠ ] .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي : ١ / ٩٢ . مع شرح شواهد ، للبغدادي ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفاف ، ومحمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٢ھ - ١٩٨٢م .

(يُخْرِبُون) بالتحفيف وإسكان الخاء ، أي : أراد قللوا الخراب من (آخرب يُخْرِبُ ) ، والتشديد على إرادة التكثير . وقال أبو عمرو بن العلاء : (خَرَب) بمعنى هدم وأفسد ، و(آخرب) : ترك الموضع خرابا ، وذهب عنه . هنا يقارن بين الصيغتين ، فيذكر أنّ ( فعل) تفيد التكثير ، أمّا (أفعَل) فإنها تفيد التقليل .<sup>(٤)</sup>

وفي صيغة الفعل (يُخَرِّبُون) بالتشديد<sup>(٥)</sup> و(يُخْرِبُون) بالتحفيف ، ذهب الأكثرون إلى أن القراءتين بمعنى واحد ؛ لجواز مجيء (أفعَل) و( فعل) بمعنى واحد<sup>(٦)</sup> ، وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أن بينهما فرقا ، وأنَّ الإحراب أن يترك الموضع خرابا ، أمّا التخريب ، فهو الهدم ، واختار الثاني ؛ لأنهم هدموها<sup>(٧)</sup> ، يؤيد ذلك قوله تعالى : ﴿بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٨)</sup> والتقليل إنما هو من قبيل التقليل النسبي ، فالتخريب الذي يحدث جراء (أفعَل) أقل من التخريب جراء ( فعل) ... ، ثم يقول: والذي أرجحه أن ( فعل) إنما تكون للمبالغة ، فالтельيف تتعلق النوع ، أمّا التكثير فإنه يتعلق بالعدد .<sup>(٩)</sup>

(٤) مصحف الصحابة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والذرة ، الشيخ جمال محمد شرف ، ص : ٥٤٥ ، سورة الحشر ، الناشر دار الصحابة ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

(٥) أبو عمرو وحده ، والباقيون بالتشديد [انظر : الوجيز في شرح قراءات القراءة الثمانية أنمة الأمصار الخمسة ، لأبي علي الأهوازي المقرئ (٣٦٢ هـ - ٤٤٦ هـ) ، ص : ٣٥١ ، حفظ الدكتور دريد حسن أحمد ، وراجعه الدكتور عواد بشار ، الطبعة الأولى : ٢٠٠٢ م ، دار الغرب الإسلامي ] .

(٦) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، الطبرى : ٢٢ / ٥٠٣ . والجامع لأحكام القرآن ، القرطبي : ٢٠ / ٣٣٧ . والبحر المحيط ، لأبي حيان : ٨ / ٢٤٢ . والكتاب ، سيبويه : ٤ / ٦٢ . والحجۃ للقراء السبعة ، لأبي علي الفارسي : ٦ / ٢٨٣ . والدر المصنون في علوم الكتاب المكنون ، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦ هـ) : ١٠ / ٢٧٩ ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط ، دار القلم : ٦٤٠ هـ - دمشق .

(٧) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، الطبرى : ٢٢ / ٥٠٣ . والجامع لأحكام القرآن ، القرطبي : ٢٠ / ٣٣٧ . والحجۃ للقراء السبعة ، لأبي علي الفارسي : ٦ / ٢٨٤ . والبحر المحيط ، لأبي حيان : ٨ / ٢٤٢ .

(٨) الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي : ٢٠ / ٣٣٧ . الخلاف التصريفي ، فريد بن عبد العزيز الزامل ، ص : ٩١ .

(٩) مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٠٠ هـ - ٢٩١ هـ) ، ص : ١٧٥ ، تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون - رحمة الله تعالى - النشرة الثانية - دار المعرفة ١٩٩٥ م . وانظر : الصرف في مجالس ثعلب ، الدكتور أحمد النبشي ، ص : ٩٤ ، مكتبة الجizza العامة ١٩٩١ م . والصيغ الفعلية في القرآن الكريم أصواتاً وبنيةً ودلالةً : ٢ / ٦٢١ . ثريا عبد الله عثمان ، رسالة دكتوراه ، إشراف أ.د. أحمد علم الدين الجندي ، (مخطوط) ، جامعة أم القرى ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م . وانظر : بصائر ذوي التميز في لطائف الكتاب العزيز ، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي (٩٨١٧ هـ) : ٢ / ٤٥٣ . تحقيق الاستاذ محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، بيروت . بدون تاريخ .

ويرى الألوسي أنَّ الإخراَب يكون أثراً التخرِيب .<sup>(١٠)</sup>

و(أفعل) للتعدية غالباً . ويرى الرضي أنَّ المزيد فيه لغير الإلهاَق لابد لزيادته من معنى ؛ لأنَّها إذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلهاَق ولا لمعنى كانت عبَّاً . وأنَّ الأغلب في هذه الأبواب أن لا تحصر الزيادة في معنى ، بل تجيء لمعان على البدل ، كالهمزة في (أفعل) تفيد النقل ، والتعريف ، ... ، وكذا ( فعل ) وغيره .<sup>(١١)</sup> وقد يجيء (أفعل) لغير هذه المعاني ، وليس له ضابط كضوابط المعاني المذكورة . وقال الفرزدق<sup>(١٢)</sup> : [ من البسيط ]

### ما زلتُ أَفْتَمُ أَبْوَابًا وَأَغْلَقُهَا

أي : أَفْتَحْهَا وَأَغْلَقْهَا . والشاهد فيه كما قال الأعلم الشنتمري دخول (أفعلت) على ( فعلت ) بتشديد العين<sup>(١٣)</sup>، ولذلك سُمي الكتاب العزيز تنزيلاً ؛ لأنَّه لم يُنْزَل جملة واحدة.<sup>(١٤)</sup> وكرَّمت وأكْرمت : واحد ، وعلَّمت وأعْلَمْت . وأنشد ثعلب [ من الطويل ] :

### لقد علمت أم الأديبِرْ أَنْتِي

### أَقُولُ لَهَا هَدِيٌّ وَلَا نَذْهَرِي لَهُمْيٌ

أي : أَكْثَرَي الهدايا وِيقال : أَهَدَى وَهَدَى بمعنى<sup>(١٥)</sup> .

(١٠) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى ، السيد محمود شكري الألوسي (١٢٧٠ـ) : ٤/٢٨ دار إحياء التراث العربي - بيروت . لبنان ، بدون تاريخ .

(١١) شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي : ١ / ٨٣ .

(١٢) الكتاب ، سببويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قتيل : ٤ / ٦٣ ، ٦٥ ، تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام هارون ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ مـ ، مكتبة الخاتمي - القاهرة . وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٧/١ . واللسان (غـ لـ قـ)

(١٣) شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي : ١ / ٩٣ . انظر : هامشه .

(١٤) المصدر السابق : ١ / ٩٢ ، ٩٣ .

(١٥) مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب : ١٧٥ . اللسان : مادة (هـ دـ ي) ، ص : ٤٦٤١ ، ولم يعزه إلى أحد . ونسبة الزمخشري لأبي خراش . أساس البلاغة : ٢ / ٥٤٠ ، طبعة الذخائر ، تقديم الدكتور محمود فهمي حجازي ، الهيئة العامة لقصور الثقافة .

وذكر الحملاوي أنَّ صيغة (فعَلَ) تشارك (أَفْعَلَ) في اثنين : التعدية ، كأَقْعَدْتُ زِيدًا وَقَعَدْتُهُ ، والإِزَالَة ، كأَقْشَرْتُ الْفَاكِهَةَ وَقَسَرْتُهَا " <sup>(١٦)</sup>

وفي علة تكرير عين الفعل (فَعَلَتْ) يقول ابن جني : " فلَمَّا كَانَتِ الْأَفْعَالُ دَلِيلَةُ الْمَعْنَى كَرَرُوا أَقْوَاهَا ، وَجَعَلُوهُ دَلِيلًا عَلَى قُوَّةِ الْمَعْنَى الْمُحَدَّثُ بِهِ ، وَهُوَ تَكْرِيرُ الْفَعْلِ ؛ كَمَا جَعَلُوهُ تَقْطِيعَهُ فِي نَحْوِ : صَرَصْرُ ، وَحَقَّحَ ؛ دَلِيلًا عَلَى تَقْطِيعِهِ ، وَلَمْ يَكُونُوا لِيَضْعُفُوا الْفَاءَ وَلَا الْلَامَ ؛ لِكَرَاهِيَّةِ التَّضْعِيفِ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ ، وَالإِشْفَاقُ عَلَى الْحُرْفِ الْمُضَعِّفِ أَنْ يَجِيءَ فِي آخِرِهَا ، وَهُوَ مَكَانُ الْحَذْفِ وَمَوْضِعُ الْإِعْلَالِ ، وَهُمْ قَدْ أَرَادُوا تَحْصِينَ الْحُرْفِ الدَّالِّ عَلَى قُوَّةِ الْفَعْلِ . فَهُذَا - أَيْضًا - مِنْ مَسَاوِقَةِ الصِّيَغَةِ لِلْمَعْنَى . وَبِرَى أَنَّ الْفَعْلَ الَّذِي هُوَ مَوْضِعُ لِلْمَعْنَى لَا يَضْعُفُ وَلَا يُؤَكِّدُ تَكْرِيرَهِ إِلَّا بِالْعَيْنِ " <sup>(١٧)</sup> .

ويذكر بعض شراح الحديث رواية التشديد كابن عبد البر ، ثم يشرحه بقوله : " إِنَّ الْحَدِيثَ فِي الإِحْرَاقِ ... ، ذَاكِرًا (الإِحْرَاقَ : إِفْعَالٌ) الَّذِي هُوَ مَصْدَرُ (أَحْرَقَ : أَفْعَلَ) <sup>(١٨)</sup> ، وَيُذَكِّرُهُ الزرقاني فِي شَرْحِهِ : أَنَّ (فَأَحْرَقَ) بِشَدَّ الرَّاءِ لِلتَّكْثِيرِ وَالْمَبَالَةِ <sup>(١٩)</sup> ، وَفِي عَمَدةِ الْقَارِيِّ (فَأَحْرَقَ) بِالتَّشْدِيدِ مِنَ التَّحْرِيقِ ، وَالْمَرَادُ بِهِ التَّكْثِيرُ ، يَقَالُ : حَرَقَهُ بِالتَّشْدِيدِ إِذَا بَالَغَ فِي تَحْرِيقِهِ . وَيُرْوَى (فَأَحْرَقَ) بِالتَّخْفِيفِ مِنَ الإِحْرَاقِ ، وَرَوَايَةُ التَّشْدِيدِ أَكْثَرُ وَأَشَهَرُ <sup>(٢٠)</sup> .

(١٦) شذا العرف في فن الصرف ، الحملاوي ، ص : ٧٩ ، علق عليه د محمد بن عبد المعطي . الناشر : دار الكيان ، دون رقم أو تاريخ للطبعة .

(١٧) الخصائص ، صنعة أبي الفتاح عثمان بن جني (٥٣٩٢هـ) : ٢ / ١٥٥ ، ١٥٦ . تحقيق الأستاذ محمد علي التجار ، المكتبة العلمية ، دار الكتب المصرية ، بدون تاريخ .

(١٨) الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه "الموطأ" من معانٍ الرأي والأثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار ، تصنيف الإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر التمري الأندلسي (٥٣٦٨-٥٤٦٣هـ) : ٥ / ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعيجي ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ . نشرة دار الوعي : حلب - القاهرة . وقال يحيى بن معين : الحديث في الإحرق على من تخلف عن الصلاة معه بيوتهم هو في الجمعة لا في غيرها . [المصدر السابق : ٥ / ٣٢٥]

(١٩) شرح الموطأ وبهامشه سنن أبي داود ، الزرقاني (١٠٩٩هـ) : ١ / ٢٣٩ . المطبعة الخيرية ، بدون تاريخ .

(٢٠) عَمَدةُ الْقَارِيِّ شَرْحُ صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ ، الْبَدْرُ الْعَيْنِي (٥٨٥٥هـ) : ٥ / ٢٣٣ - ٢٣٥ . ضَبْطُهُ : عَبْدُ اللَّهِ مُحَمَّدُ مُحَمَّدٌ عَمَرٌ ، نَشْرَةُ دَارِ الْكِتَبِ الْعَلَمِيَّةِ . بَيْرُوت - لَبَّانُ ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .

والذي يقوى الميل إلى دلالة التشديد ما ذكره ابن عبد البر عن أبي هريرة رضي الله عنه أنّ رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه قال : "لَيَنْتَهِيَ رَجُالٌ مِّنْ حَوْلِ الْمَسْجِدِ لَا يَشْهُدُونَ الْعِشَاءَ ، أَوْ لَا حَرْقَنَ عَلَيْهِمْ بَيْوَتِهِمْ ، أَوْ حَوْلَ بَيْوَتِهِمْ بَحْزَمِ الْحَطَبِ " . بالتشديد .<sup>(٢١)</sup>

فشمة بيان في تمييز الصيغتين ؛ ففي صيغة الفعل (فاحرق) بالتشديد مبالغة في التحرير ؛ واستدلّ بهذا الحديث على أن العقوبة تتعذر إلى المال عن البدن ، فإن حرق المنازل معاقبة في المال على عمل الأبدان<sup>(٢٢)</sup>؛ لأن التحرير عقوبة مالية .<sup>(٢٣)</sup>

ويطمئن الباحث إلى أن (فاحرق) بالتحفيف يتحمل التكثير وغيره<sup>(٢٤)</sup>، أمّا (فاحرق) بالتشديد فإنّها تدل على الكثرة والمبالغة في الفعل ؛ لأن (فعلت) أكثر ما يكون لتكرر الفعل ، وإنما تخبر أن هذا وقع منك شيئاً بعد شيء على تطاول الزمان .<sup>(٢٥)</sup>

ومما ذكره الوقشي في كتابه على (فعلت وأفعت)<sup>(٢٦)</sup> بين التخفيف من الثلاثي والهمز معلقاً على قول أبي بكر رضي الله عنه : "إنك ستجد قوما ... ، وإنني موصيك بعشر : لا تقتلن امرأة ، ... ، ولا تحرقن نحلا..." . (تحرقن) بالتحفيف من الثلاثي دلالة على التكثير وغيره ، وبروى (تحرقن) على

(٢١) الاستذكار ، ابن عبد البر : ٥ / ٣٢٤ . وأشار في الحاشية أن الهيثمي في " مجمع الزوائد " قال : " هو في الصحيح ... " رواه أحمد ورجاله موثقون .

(٢٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، البدر العيني : ١٢ / ٣٦٤ ، ٣٦٥ .

(٢٣) وأوجز المسالك إلى موطأ مالك ، تأليف الإمام المحدث محمد زكريا الكاندھلوي المدني (١٤٠٢هـ) : ١٢ / ٣ : تحقيق د تقي الدين الندوی ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م ، دار القلم دمشق .

(٢٤) شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي : ١ / ٩٢ . وانظر : بلاغة الكلمة في التعبير القرآني ، الدكتور فاضل السامرائي ، ص : ٥٨ . الطبعة الثانية - القاهرة ٢٠٠٦م .

(٢٥) المنصف لكتاب التصريف للمازني ، ابن جني (١٣٩٢هـ) : ١ / ٩١ . تحقيق الأساتذين : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م ، إدارة الثقافة العامة - إدارة إحياء التراث .

(٢٦) التعليق : ١ / ٣٣٨ . وانظر : تخريج الحديث في الموطأ المطبوع : ٢١- كتاب الجهاد ، ٣- باب النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو ، حديث = ١٠ . الشيخ محمد عبد الباقي - رحمه الله تعالى - ٢ / ٤٨ . ابن عبد البر ، الاستذكار : ٦٩ / ١٦ .

وزن (فَعَلْت) بالتشديد ودلالة الكثرة لا غير<sup>(٢٧)</sup> ، فقد ذكر أبو حيان أنَّ تضييف الفعل اللازم والمتعلّدي إنما يكون للتکشیر .<sup>(٢٨)</sup>

ويرى الباحث - مِمَّا يُجْنِي دلالَةً - أَنَّ صيغة (تَحْرِقَنَ) بالتحفيف من الثلاثي جاء النهي فيها عن الحدث دَالًا على القليل والكثير ؛ مما لا تَحْمِلُه في طياتها دلالَة الصيغة الأخرى التي يفهم من دلالَة الحدث فيها على التکشیر فحسب .

(٢٧) التعليق : ١ / ٣٣٨ . وانظر : الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني : ٢ / ١١، ١٢ .

(٢٨) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي (٥٧٤٥ هـ) : ٤ / ٢٠٩٤ . تحقيق ودراسة درج بعثمان محمد ، الطبعة الأولى : ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ مـ ، مكتبة الحاجي - القاهرة .

## المطلب الثالث : دلالة الصيغة مبنية للفاعل مرة ، وللمفعول مرة أخرى

وفيه مسائلتان :

**المسألة الأولى :** تتناول المسألة ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء صيغة (أقصرت) بروايتين ، إحداهما : مبنية للفاعل ، والأخرى : مبنية للمفعول .

**الحديث :** " حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَئْبُوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَانِيِّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انْصَرَفَ مِنَ الْأَنْتَنِينِ . فَقَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ : أَقَصَرْتَ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ ؟ " فَقَالَ النَّاسُ : نَعَمْ . فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَلَّى رَكْعَيْنِ أُخْرَيَيْنِ ، ثُمَّ سَلَّمَ ، ثُمَّ كَبَرَ ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ ، ثُمَّ رَفَعَ ، ثُمَّ كَبَرَ فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ ، ثُمَّ رَفَعَ .

**الوقشي :** قوله : "أَقَصَرْتَ الصَّلَاةَ". الصواب : تخفيف الصاد ، قال تعالى : ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْرُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء : ١٠١] ولا وجه للتشديد هنا؛ لأنَّه ليس للتکثیر هنا موضع " .<sup>(١)</sup>

فعني الوقشي في هذه المسألة بجانب الصواب والخطأ ، ولم ير الباحث - فيما بين يديه من كتب الحديث - كتاباً ذكر ما نبه إليه الوقشي<sup>(٢)</sup> ، بل وجدت معظمهم ذكر الفعل (أقصرت) مبنياً للفاعل ، وبعضهم ذكره مبنياً للمفعول ، وقد نبه إلى ذلك الكاندلولي بقوله : "أَقَصَرْتَ الصَّلَاةَ" بضم القاف ، وكسر الصاد المهملة على البناء (لمفعول) ، أي : قصرها الله تعالى .

(١) التعليق : ١٤٠ / ١ . والموطأ لإمام دار الهجرة ، رواية يحيى بن يحيى الليثي (١٥٢ هـ - ٥٤٤ هـ) : ١٤٧/١ ، رقم (٥٨) ، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه الدكتور بشار عواد معروف ، الطبعة الثانية : ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ مـ ، دار الغرب الإسلامي - بيروت . أخرجه الإمام مالك في : ٣- كتاب الصلاة ، ١٥- باب ما يفعل من سلم من ركعتين ساهياً ، الموطأ المطبوع ، الشيخ عبد الباقي : ١ / ٩٣ ، حديث : ٥٨ . وأخرجه البخاري في : ٢٢- كتاب السهو ، ٤- باب من لم يتشهد في سجدة السهو [انظر : فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٥٧٧٣ - ٥٨٥٢) : ٣ / ٦٦١ ، بتعليقات العلامة الشيخ ابن باز ، والشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر البراك ، واعتنى به أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي ، دار طيبة ، بدون تاريخ] . ومسلم في : ٥- كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، ٩- باب السهو في الصلاة ، والسجود له ، حديث : ٩٧ .

(٢) لا يوجد من ذكر رواية (أقصرت) بالتشديد فيما أشار إليه الوقشي في كتابه ؛ لذا سيتجه العمل في هذه المسألة حول ضم الصاد وكسرها ؛ فهو موطن الاختلاف في الروايتين في الحديث .

و(أقصُرٌ) بفتح القاف وضم الصاد على بناء (الفاعل)، أي : صارت قصيرة ، قال السوسي : هذا أكثر وأرجح ... <sup>(٣)</sup>. ولكن الوقشي هو من أثبت هذه الرواية السالفة الذكر . غير أنَّ الكاندھلوي ذكر قول ابن رسلان <sup>(٤)</sup>: " منه قصر الصلاة ، وقصّرها بالتحفيف والتشديد ، وأقصرها على السواء ، حكاہن الأزهري ". <sup>(٥)</sup>

ومبحث التعدى واللزموم متصل بوظيفة الفعل في التركيب ، فهو مبحث نحوى من هذا الجانب ، ولكنه صرفي إذا ما درسنا وسائل تحويل اللازم إلى متعدٍ<sup>(٦)</sup>. وباب ( فعل يفعل ) للأوصاف الخلقية ، وهي التي لها مكث ، ولك أن تحول كل فعل ثالثي إلى هذا الباب ؛ للدلالة على أن معناه صار كالغريزة في صاحبه . <sup>(٧)</sup> وهذه الأفعال لا تتجاوز فاعلها أبنتها إلا بواسطة ؛ لأنها أفعال دالة على السجايا والطبع ، مثل : حُسْنٌ، وَقُبْحٌ . <sup>(٨)</sup>

إذن يتناول البحث الفعل (أقصُرٌ) من جانبيين ، أحدهما : كونه متعدياً يتتجاوز الفاعل ؛ لأنَّه جاء مبنياً للمفعول ، والثاني : كونه لازماً لا يطلب مفعولاً ؛ لأنَّه من باب ( فعل يفعل ) الدال .

(٣) أوجز المسالك ، الكاندھلوي : ٢ / ٢٧٢ . والتمهيد لابن عبد البر : ١ / ٣٤١ ، ٣٥٧ - ١١ / ٢٠٤ . وانظر: الأقتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني : ١ / ١١٦ - ١١٨ .

(٤) وابن رسلان : أحمد بن حسين بن علي بن أرسلان (بالهمزة وقد تختلف في الأكثر، بل هو الذي عليه الألسنة أي الحذف) المقدسى ، الشافعى أبو العباس شهاب الدين الرملى ، ولد برمלה فلسطين سنة (٧٣٢ هـ) ، وانتقل في كبره إلى القدس، فتوفي بها سنة (٩٤٥ هـ). وكان زاهداً متهجداً، من تصانيفه : شرح سنن أبي داود، والبخاري، وعلق على الشفا ، وشرح مختصر ابن الحاجب ، توفي رحمه الله سنة أربع وأربعين وثمانمائة . ترجمته في : شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لشهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد العكري الحنبلي الدمشقي ، تحقيق عبد القادر ومحمد الأرناؤوط ، الطبعة الأولى : ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ مـ ، دار ابن كثير ، دمشق - بيروت . والأعلام للزرکلى : ١ / ١١٧ . والضوء الامامي لأهل القرن التاسع ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي : ١ / ١٨١ ، طبعة دار الجيل - بيروت ، بدون تاريخ .

(٥) أوجز المسالك ، الكاندھلوي : ٢ / ٢٧٢ . وانظر : تهذيب اللغة ، للأزهري (٢٨٢ - ٥٣٧ هـ) : ٨ / ٣٥٨ . تحقيق الأستاذ عبد العظيم محمود ، ومراجعة الأستاذ محمد علي النجار ، مطبع سجل العرب - الدار المصرية للتأليف والترجمة ، بدون تاريخ .

(٦) المنهج الصوتي للبنية العربية ، رؤية جديدة في الصرف العربي ، د عبد الصبور شاهين ، ص : ٦٣ ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ مـ .

(٧) شذا العرف ، الحملاوي ، ص : ٦٦ .

(٨) انظر: أبنية الأسماء والأفعال ، ابن القطاع (٥١٥ هـ) ، ص : ٣٣٤ . شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي (٦٨٦ هـ) : ١ / ٧٤ .

على الأوصاف الخلقية<sup>(٩)</sup>.

إن دلالة الفعل (أقصَرْتُ) على البناء للمفعول تحدث في النفس أمراً عجيباً؛ ذلك أن ما يريده السائل إنما هو توجيه النظر إلى الحدث؛ ولذلك بناء للمفعول فاستتر الفاعل؛ لأن الغاية توجيه النظر إلى الفعل، لا إلى من فعله؛ إذ لا تقصير الصلاة إلا بأمر إلهي، ووحي سماوي، فاستتر الفاعل تعظيمًا له بِعَذَابِهِ؛ فصار الإيجاز أبلغ من الذكر.<sup>(١٠)</sup>

وثمة شيء آخر يرتكز في الحسبان أن الصحابي الجليل صَاحِبُ الْجَلِيلِ حين سأله عقب الصلاة دون أن ينفض مجلسها، وهو ليس مقام إسهاب ولا إطباب، إنما هو مقام ذكر وتسبيح فلا يتسع إلا لحاجة وضرورة، وهو ما سأله عنه الصحابي الجليل ذو اليدين صَاحِبُ الْجَلِيلِ.

ودلالة الفعل (أقصَرْتُ) - وهو ما ثبت في أكثر كتب الحديث - كما سلف - على باب (فعل يفعل) - صارت قصيرة في ذاتها<sup>(١١)</sup>، فلما كانت الصلاة لها عدد ركعات ثابتة لا تزيد عنها ولا تنقص - ثم يرى ذو اليدين صَاحِبُ الْجَلِيلِ أنه صلاتها اثنتين، فسأل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أصارت اثنتين بعد أن كانت أربعاً؟ فإن أقرَّه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لزم الناس ذلك وداوموا عليه، ولكن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أتم الصلاة أربعاً بعد أن استوثق؛ لأن العبادات مبنية على اليقين - إذن صارت هيئاتها وأفعالها وأقوالها أمراً لازماً لها لا يتغير إلا بأمر مُنَزَّل من قبل السماء لا محيد عنه، فهو كالجملة والسجدة لا ينفك عنها<sup>(١٢)</sup>؛ لذا حسُن مجيء الفعل (أقصَرْتُ) ملائماً، ولدلالة السياق عليه. وإن كان الباحث

(٩) انظر: المنصف لابن جني: ١ / ١٨٨ . وانظر: المبدع في التصريف، لأبي حيَان النحوي الأندلسي، ص: ١٠٨ ، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد طلب، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ مـ، مكتبة دار العروبة - الكويت.

(١٠) انظر: اللغة والناس، يوسف الصيداوي، ص: ١٣٤ ، حلقات في اللغة ونحوها وصرفها أذاعها التلفاز السوري، الطبعة الأولى: ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ مـ، دار الفكر - دمشق.

(١١) أوجز المسالك، الكاندھلوی: ٢ / ٢٧٢ .

(١٢) الصيغ الفعلية في القرآن أصواتاً وأبنية دلالة، ثريا عبد الله عثمان إدريس: ١ / ١١٩ .

ليرجح رواية الفعل (أَقْصَرَتْ) فُرُودًا على هذا البناء ؛ لمجيئه في غالب كتب الحديث ، فهو ترجيح من قبل الضبط ، وكثرة الكتب التي أثبته (١٣) ، ولا مرجع - عندي - من قبل الدلالة ؛ فكلتا الدلالتين معتبرتان .

---

(١٣) انظر : الموطأ ، رواية يحيى الثيشي : ١ / ١٤٧ ، رقم (٥٨) . والاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني : ١ / ١١٦ - ١١٨ . والموطأ المطبوع ، الشيخ عبد الباقى : ١ / ٩٣ . وأخرجه البخاري في : ٢ - كتاب السهو ، ٤ - باب من لم يتشهد في سجدي السهو [انظر : فتح الباري ، ابن حجر : ٣ / ٦٦١] . وسلم في : ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، ١٩ - باب السهو في الصلاة ، والسجود له ، حديث : ٩٧ . وابن عبد البر ، التمهيد : ١ / ٣٤١ ، ٣٥٧ - ٢٠٤ / ١١ . أوجز المسالك ، الكاندلسوی : ٢ / ٢٧٢ .

**المسألة الثانية :** تتناول ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء صيغة (فَأَرْبَحَا) بروايتين، إحداهما : مبنية للفاعل ، والأخرى : مبنية للمفعول .

**الحديث :** « حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ : خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنًا عُمَرَ بْنَ الْخَطَابِ فِي جَيْشِ إِلَى الْعِرَاقِ فَلَمَّا قَفَلَا مَرَّا عَلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَهُوَ أَمِيرُ الْبَصْرَةِ فَرَحَبَ بِهِمَا وَسَهَّلَ ، ثُمَّ قَالَ : لَوْ أَقْدِرُ لَكُمَا عَلَى أَمْرٍ أَنْفَعُكُمَا بِهِ لَفَعَلْتُ ... ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ بِالْمَدِينَةِ فَتَوَدَّيَا نَرْسَ الْمَالِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَيَكُونُ الرِّيحُ لَكُمَا ... ، فَلَمَّا قَدِمَا بَاعَا فَأَرْبَحَا ، فَلَمَّا دَفَعَا ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ قَالَ : أَكُلُّ الْجَيْشِ أَسْلَفُهُ مِثْلَ مَا أَسْلَفُكُمَا قَالَا : لَا فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَابِ ابْنًا أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فَأَسْلَفُكُمَا . أَدْيَا الْمَالِ وَرِبْحَهُ ، ... فَقَالَ عُمَرُ : قَدْ جَعَلْتُهُ قِرَاضًا ، فَأَخَذَ عُمَرُ رَأْسَ الْمَالِ وَنِصْفَ رِبْحِهِ ، وَأَخَذَ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنًا عُمَرَ بْنَ الْخَطَابِ نِصْفَ رِبْحِ الْمَالِ » <sup>(١)</sup>.

**الوقشي :** قوله : "بَا عَا فَأَرْبَحَا" يُروى : "فَأَرْبَحَا" أي : أَعْطَيَا الرِّبْمَ ، من قولهم : أَرْبَحَتُ الرَّجُلَ فِي السُّلْعَةِ : إِذَا أَعْطَيْتَهُ الرِّبْمَ فِيهَا ، وَبِرُوْدٍ : "فَأَرْبَحَانَا" أي : صادفَا رِبَاحًا ، وهو من قولهم : أَجْدَبْتُ الْأَرْضَ ، وَأَبْسَطْتُهَا ، وَأَهْيَجْتُهَا : إِذَا وَجَدْتُهَا جَدْبَةً ، وَيَابِسَةً ، وَهَايْجَةً النَّبَاتَ ، قَالَ رَوْبَةً : « وَأَبْيَجَ الْخَلْصَاءَ مِنْ ذَاتِ الْبُرْقَ » ..... <sup>(٢)</sup>.

أثبت الوقشي رواية الفعل (فَأَرْبَحَا) بالبناء للمفعول فيما لم يسمّ فاعله وهي الرواية المنتشرة في كتب الموطآت وشروحها ، ولم أجده الرواية الأخرى التي ذكرها بقوله : وَبِرُوْدٍ

(١) أخرجه مالك في : الموطأ لإمام دار الهجرة ، رواية يحيى بن يحيى الليثي : ٢ / ٢ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ . ١٨ - كتاب القراءن ، ١ - باب ما جاء في القراءن ، حديث = ١ . وهو في الموطأ المطبوع (باختلاف في ترتيب الكتب) ، الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي : ٢ / ٦٨٧ - ٣ - كتاب القراءن ، ١ - باب ما جاء في القراءن ، حديث = ١ . وانظر : الاستذكار لابن عبد البر : ٢١ / ١٢٠ . والمنتقى شرح موطأ مالك ، تأليف القاضي أبي الوليد الباقي (٤٩٤ هـ) : ٦٥ / ٧ ، تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا ، الطبعة الأولى : ٢٠ / ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ مـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان . وشرح الموطأ للزرقاني : ٣ / ١٥٦ ، دون ضبط لكلمة (فَأَرْبَحَا) .

(٢) التعليق ، الوقشي : ٢ / ١٦١ ، ١٦٢ . أوجز المسالك ، الكاندلهمي : ١٣ / ٢٩١ . موطأ الإمام مالك : ٤ / ٩٩٣ ، ٩٩٤ . محمد مصطفى الأعظمي ، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ - ٤ - ٢٠٠٤ مـ ، مؤسسة زايد آل نهيان ، الإمارات . والموطأ برواياته (زياداتها ، وزوائدتها ، واختلاف ألفاظها) ، أبو أسامة الهمالي : ٣ / ٤٧٠ ، طبعة مجموعة الفرقان بدون رقم ، ٤ - ١٤٢٤ هـ - ٣ - ٢٠٠٣ مـ - دبي . وجذ الباحث ليسا في ضبط كلمة (فَأَرْبَحَا) ، ولكن الباحث استطاع أن يصلحه قبل أن يسوقه هنا من كلام الوقشي ، ولعله سهو من المحقق . لذا نبهت إليه .

(فَأَرْبَحَا) بالبناء للمعلوم<sup>(٣)</sup> وهذا الحديث سنته صحيح على شرط الشيفين، وقد أخرجوها<sup>(٤)</sup> بهذا الإسناد أحاديث ؛ غير أن هذا حديث موقوف فلم يخرجاه<sup>(٥)</sup>. ويرى أبو الوليد الواقشي أن (فَأَرْبَحَا) بالبناء للمفعول معناه : أُعطي الرَّبِيع ، من قولهم : أَرْبَحْتُ الرَّجُل فِي السُّلْعَةِ : إِذَا أَعْطَيْتَهُ الرَّبِيعَ فِيهَا .

ويُروى (فَأَرْبَحَا) بالبناء للمعلوم أي : صادفاً ربحاً كثيراً ، وهو من قولهم : أَجَدَبْتُ الْأَرْضَ ، وأَبْيَسْتُهَا ، وأَهْيَجْتُهَا ، إِذَا وَجَدَتْهَا جَدْبَةً ، يَابْسَةً ، وَهَايَجَةً<sup>(٦)</sup> النَّبَاتَ<sup>(٧)</sup> ، ثُمَّ أَنْشَدَ بَيْتَ رَوْبَةَ : [من مشطور الرجز] «**وَأَهْيَجِ الْخَلْصَاءَ مِنْ ذَاتِ الْبَرَّ** ..... ». <sup>(٨)</sup>

وأشار سيبويه (١٨٠هـ) في باب افتراق ( فعلت وأفعلت ) في الفعل للمعنى بقوله : "وَمَا طردته فنحَّيْتَهُ ، وأطْرَدْتَهُ : جعلته طريداً هارباً"<sup>(٩)</sup> ، وحول الباب نفسه ذكر الرضي (٦٨٦هـ) أن المعنى الغالب في همزة (أفعل) تعلية ما كان ثلاثة ، وهي أن يجعل ما كان فاعلاً للازم مفعولاً لمعنى الجعل فاعلاً لأصل الحدث على ما كان ، نحو : أذهبْتُ زِيداً ، أي: جعلت زيداً ذهباً ، فما كان متعدياً إلى واحد صار متعدياً إلى اثنين :

**أولهما : مفعول الجعل ، والثاني : مفعول لأصل الفعل ، ومرتبة المجعل مقدمة على مرتبة**

(٣) التعليق ، الواقشي : ٢ / ١٦١ . وانظر : الاقتضاب لابن عبد الحق التلمساني : ٢ / ٣١١ ، ٣١٢ .

(٤) أعاد الواو - ضمير الجمع - في (أخرجوها) على اثنين وهم الشيفان السالف ذكرهما ، وحُقّه بالآلف لا بالواو .

(٥) الموطأ برواياته : ٣ / ٤٧٠ .

(٦) في الاقتضاب : هاجة مهموزة .

(٧) التعليق : ٢ / ١٦١ ، ١٦٢ . وانظر : الاقتضاب لابن عبد الحق التلمساني : ٢ / ٣١١ ، ٣١٢ .

(٨) ديوان روبة بن العجاج ، ص : ١٠٥ ، اعنى بتصحیحه وترتیبه ولیم بن الورد ، دار ابن قتيبة - جامعة الكويت ، بدون تاريخ . والشطر الذي يليه :

وأهْيَجِ الْخَلْصَاءَ مِنْ ذَاتِ الْبَرَّ

وَشَفَّهَا اللَّوْخُ بِمَازُولٍ صَبِيقٍ

والخلصاء : بلد بالدهناء ، انظر : ياقوت الحموي (٦٢٦هـ) ، معجم البلدان : ٢ / ٣٨٦ ، دار صادر - بيروت : ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م . والتعليق : ٢ / ١٦١ ، ١٦٢ . وانظر : الاقتضاب لابن عبد الحق : ٢ / ٣١١ ، ٣١٢ .

(٩) الكتاب : ٤ / ٥٦ .

مفعول أصل الفعل ؛ لأن فيه معنى الفاعلية ، وما كان متعديا إلى اثنين صار متعديا إلى ثلاثة<sup>(١٠)</sup>

ومن ثم فرواية (فَأَرْبَحَا) بالبناء للمفعول<sup>(١١)</sup> همزتها للجعل ، فالفعل (ربح) متعدٍ إلى مفعول واحد ، وأصل التركيب : ربح ابنا أمير المؤمنين مالا ، فهما فاعل الربح ، والمال مفعوله ، وبدخول الهمزة صار ابنا أمير المؤمنين مفعول الجعل ، والمال مفعولا لأصل الفعل .

وأصل التركيب عندئذ : أَرْبَحَ أَبُو مُوسَى الأَشْعَرِيُّ أَبْنَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِيْنَ مَالًا ، أي : جعلهما يربحان مالا ، فلما ثُبِّتَ الفعل (أَرْبَحَ) للمفعول صار ابنا أمير المؤمنين نائب فاعل وهو الألف في (فَأَرْبَحَا) ضمير الاثنين .

وهو ما عبر عنه الوقشي بقوله : أنهما أُعْطِيَا الرِّبَحَ<sup>(١٢)</sup> ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ فَأَنْجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ ﴾ [سورة البقرة : ٥٠] ، فالهمزة في : أغرقنا للتعددية<sup>(١٣)</sup> وللجواليقي (٤٦٥ - ٥٥٤ هـ)<sup>(١٤)</sup> في شرح بيت أنس شيخة ابن قتيبة للمخجل السعدي يهجو الزيرقان وقومه ، وهم المعروفون بالجذاع : [ من الطويل ]

تمنَّى حُصَيْنٌ<sup>(١٥)</sup> أَنْ يَسُودَ جِدَاعَه  
فَأَمْسَى حُصَيْنٌ قَدْ أَذْلَّ وَأَقْهَرَا

على ما لم يسم فاعله ، أي وجد مقهورا . ويرويه الأصممي : قد أذلَّ واقْهَرَا ، أي صار أمره إلى الذل والقهر .<sup>(١٦)</sup>

(١٠) شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي : ١ / ٨٦ .

(١١) وهذه الرواية تعد أكثر الروايات انتشارا في كتب الموطات كما تقدم .

(١٢) التعليق : ٢ / ١٦١ ، ١٦٢ .

(١٣) انظر : المغني في تصريف الأفعال ، الشيخ عبد الخالق عضيمة : ١٢٦ ، الطبعة الثانية ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ مـ دار الحديث - القاهرة

(١٤) شرح كتاب أدب الكاتب لابن قتيبة ، موهوب الجواليقي (٤٦٦ - ٥٤٠ هـ) ، ص : ٢٥٩ ، تحقيق ودراسة د . طيبة حمد بودي ، كلية الآداب - الكويت ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ مـ .

(١٥) حصين : اسم الزيرقان .

(١٦) انظر : لسان العرب ، مادة : (ق هـ) .

أما روایة (فَأَرَيْحَا) بالبناء للمعلوم فإن لهذه الصيغة معانٍ تصلح لها ، كأن تكون في معنى الفاعل، نحو : أبخلته أي وجدته بخيلا ، أجدب الأرض ، وأهيجتها ، أي وجدتها جدبة ، ووجدتها هائجة النبات<sup>(١٧)</sup> ، وهو ما ذكره الوقشى في تعليقه فيما سبق بقوله : وبروى (فَأَرَيْحَا) أي : صادفا ربحا كثيرا ، ومن معانيها الصيرورة ، وهي على ضربين : أحدهما أن تكون صيرورة الفاعل ذاته ، نحو : ألح زيد ، أي : صار ذا لحم ، وقولهم : أعسر ، وأيسر ، وأقل ، وأراب ، أي : ذا عسر ، ويسر ، وقلة ، وذا ريبة والثاني : أن تكون صيرورة شيء والفاعل صاحب هذا الشيء ، نحو : أقطف الرجل ، أي : صار صاحب خيل تقطف<sup>(١٨)</sup> ، وقولهم : أجرب الرجل ، أي : صار ذا إبل ذات جرب ، وأختبر الرجل ، أي : صار ذا أصحاب خباء .<sup>(١٩)</sup>

ويتجلى للباحث - مما سبق - أن الدلالة المركزية لكلتا الصيغتين هي حصول الربح للمفترضين ابنى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب<sup>رض</sup> من المال الذي أسلفهما إياه أبو موسى الأشعري<sup>رض</sup> فريحا<sup>(٢٠)</sup> ، فالصيغة الأولى (فَأَرَيْحَا) بالبناء للمفعول تشير إلى فضل من أعادهما على ذلك<sup>(٢١)</sup> ؛ إذ لواه ما أعطيا هذا الربح .

وأما الصيغة الثانية فإنها توحى بدلالة اجتهاد عبد الله ، وعيid الله ابنى أمير المؤمنين<sup>رض</sup> حين ضمنا رأس المال وأدياه إلى عمر بن الخطاب<sup>رض</sup> ، وفيها دلالة كثرة الربح ؛ لأنه لا يقال للرجل صاحب كذا إلا إذا كثر هذا الشيء ، ذلك بالصirورة التي دلت عليها الصيغة ؛ فحين تقول : فلان صار ذا مال علمنا أنه صاحب مال كثير ، أو فلان صار ذا ربح علمنا أنه ربح كثيّر ما لم يرد ما يصرفه عن ذلك . والله تعالى أعلم .

(١٧) انظر : المصدر السابق ، مادة : (ج د ب) . الارتفاع ، لأبي حيّان : ١ / ١٧٣ . شرح كتاب أدب الكاتب لابن قتيبة ، الجواليفي : ٢٦٠ .

(١٨) أساعت السير ، وأبطأ

(١٩) شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي : ١ / ٨٨ . و الشیخ عبد الخالق عضیمة ، المعنی في تصريف الأفعال : ١٢٧ .

(٢٠) ويجوز أن يكون فاعل الجعل هم الذين اشتروا منهما متاع العراق ، أي : التجار .

(٢١) الذي أعادهما هو أبو موسى الأشعري<sup>رض</sup> عامل العراق في خلافة عمر<sup>رض</sup> .

## المطلب الرابع : دلالة إثبات ضمير جمع الإناث وحذفه في الفعل المضارع

تناول المسألة ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء الفعل (فيَنْصَرِفُ) بروايتين، أحدهما: بالإفراد ، والأخرى : على لفظ الجمع (فيَنْصَرِفُنَّ) ، وصنفت المسألة ضمن الاختلاف الصيغي ؛ لأن اختلاف الروايتين جاء في البنية .

**الحديث** « وَحَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرَةَ بْنِتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ أَنَّهَا قَالَتْ : إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ لِيُصَلِّي الصُّبْحَ فَيَنْصَرِفُ النِّسَاءُ مُتَلَّفِّعَاتٍ بِمُرْوُطِهِنَّ مَا يُعْرَفُنَّ مِنْ الْغَلَسِ » <sup>(١)</sup>.

**الوقشي** : وفي رواية ابن بُكَيْر : (فَيَنْصَرِفُنَّ) على لفظ الجمع ، وهي لغة لبعض العرب يضمرون في الفعل إذا تقدم الفاعل ، كما يُضمرون فيه إذا تأخر فيقولون: قاموا إفوتكم وقمن النساء ، والأفضل الأكثرون : بالإفراد ، قال الشاعر : [من الطويل]

وَلَكِنْ دِبَابِيْ أَبُوهُ وَأَمُهُ  
يَحْوِرَانَ يَعْصِرُنَ السَّلَيْطَ أَفَارِبُهُ

فشيئت رواية " فَيَنْصَرِفُ " بالإفراد في كتب الموطآت وشرحها ، وفي صحيح البخاري ومسلم <sup>(٣)</sup> ، وأما رواية " فَيَنْصَرِفُنَّ " على لفظ الجمع فلا ابن بُكَيْر (من رواة الموطأ) ، ذكره أبو الوليد الوقشي <sup>(٤)</sup> ، وصاحب كتاب الموطأ برواياته <sup>(٥)</sup> .

(١) التعليق للوقشي : ١ / ١١ . أخرجه مالك في الموطأ المطبوع : ١- كتاب وقت الصلاة ، ١- باب وقت الصلاة : ١ / ٥ ، حديث : ٤ . وفي الموطأ لإمام دار الهجرة ، رواية يحيى بن يحيى الليثي : ١ / ٣٥ ، ٣٦ .

(٢) التعليق للوقشي : ١ / ١١ .

(٣) أخرجه البخاري في : ٩ - كتاب مواقف الصلاة ، ٢٧ - باب وقت صلاة الفجر : ٧٢/٢ . ومسلم بشرح النووي : ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، ٤٠ - باب استحباب التبشير بالصبح في أول وقتها : ٢٣٢: ٢٠٠ / ٥ ، حديث : ٢٣٢: ٨٨ / ٩١ ، ٣٨٥ . والاستذكار : ١ / ٢١٥ . والمنتقى للباجي : ١ / ٢١٣ ، ٢١٤ . وشرح الزرقاني : ١ / ١٩ . والمسالك شرح موطأ مالك : ١ / ٣٨١ . وأوجز المسالك للكاندلوبي : ٢٧٢/١ .

(٤) التعليق ، الوقشي : ١ / ١١ .

(٥) وانظر الموطأ برواياته لأسماء الهمالي : ١ / ١٩٠ ، من رواية ابن بکير .

وعند النحوين إذا كان الفاعل اسمًا ظاهراً مفرداً جاء الفعل بصيغة الإفراد عند العرب قاطبة . أما مجيهه اسمًا ظاهراً مشئي أو جمعاً فإن " المشهور تجريد الفعل فلا يلحقون به عالمة تشنيه أو جمع ، نحو : قام الزيدان ، وقام الزيتون، وقامت الهندات"<sup>(١)</sup> ، فحدفوا العالمة اكتفاءً بدلالة الفاعل على الشنية أو الجمع ، وبعض العرب وهم بلحارث<sup>(٢)</sup> وطبيعي وأزد شنوة<sup>(٣)</sup> يلحقون الفعل - إذا كان فاعله اسمًا ظاهراً مشئي أو جمعاً - عالمة التشنيه أو الجمع ، قال سيبويه : "واعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك ، وضرباني أخواك ، فشبها هذا ببناء التي يظهرونها في قالت فلانة ، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع عالمة كما جعلوا للمؤنث ، وهي قليلة" ، قال الشاعر<sup>(٤)</sup> : [من الطويل]

**وَلَكِنْ دِيَافِيْ أَبُوهُ وَأَمَهُ  
بِحَوْرَانَ يَعْصِرُنَ السَّلَيْطَ أَفَارِبُهُ**

يقول ابن يعيش : "ونظير ذلك نون جماعة المؤنث ، إذا قلت : الهندات قمن ، فالنون ضمير ، فإذا قلت : قمن الهندات فالنون حرف مؤذن بأن الفعل لمؤنث بمنزلة التاء في : قامت هند<sup>(٥)</sup> .

(٦) همع الهوامع في شرح جمع الجوابع ، للإمام جلال الدين السيوطي (١٩١١هـ) : ٢ / ٢٥٦ . تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، طبعة مؤسسة الرسالة : ١٩٩٢هـ - ١٤١٣هـ ، الكويت .

(٧) الجنى الداني في حروف المعاني ، صنعة الحسن بن أم قاسم المرادي (٩٧٤٩هـ) : ١٧١ ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان . شرح التصریح على التوضیح او التصریح بمضمون التوضیح (شرح على اوضاع المسالك إلى الألقیة لابن هشام) ، للشيخ خالد الأزهري (٩٠٥هـ) : ١ / ٤٠٥ ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م ، دار الكتب العلمية - بيروت . والهمع للسيوطی ، عبد العال مكرم : ٢ / ٢٥٧ .

(٨) شرح ابن عقیل على الألفية (٦٩٨هـ - ٧٦٩هـ) : ٢ / ٨٠ ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقیل تأليف محمد محیی الدین عبد الحمید ، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ، دار التراث - القاهرة .

(٩) لم ينسب سيبويه تلك اللغة إلى قوم بأعينهم . ومنهم من عزاها إلى القبائل الثلاثة كابن هشام في المعني : ٤٢١/٢ . والبیت للفرزدق . يراجع دیوانه : ١ / ٨٢ رقم البیت (٥) ، إلیحاوی ، الطبعة الأولى ١٩٨٣م ، دار الكتاب اللبناني . ودیافی : منسوب إلى موضع في الجزيرة يدعى دیاف ، والسلیط : الزيت .

(١٠) الكتاب ، سيبويه : ١ / ٢٠ - ٤٠ . وانظر: شرح المفصل ، ابن يعيش : ٧ / ٧ .

وقد علق الوقشي على هذه الرواية بقوله : " وهي لغة لبعض العرب يضمرون في الفعل إذا تقدم الفاعل كما يضمرون فيه إذا تأخر ، فيقولون : قاموا إخوتك ، وقمن النساء ، والأفصح الأكثر : الإفراد ، وذكر بيت الفرزدق بتمامه " . <sup>(١١)</sup>

وقد وردت على هذه اللهجة شواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف وأشعار العرب ، فمن كتاب الله قوله تعالى : ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [سورة الأنبياء : ٣] ، ومن الحديث : « يتعاقبون فيكم ملائكة » <sup>(١٢)</sup> ومن أشعار العرب قول ابن قيس الرقيات : [من الطويل]

### **١٣) وقد أسلماه وبعد وحميم توله قتال المارقين بنفسه**

إذا كانت هذه لغة لبعض العرب كما تقدم فإن علامتي التشيبة والجمع فيها حروف لا ضمائير، والسبب في هذا الاستعمال أنهم أرادوا زيادة في إيضاح البيان وتوكيدها للمعنى ؛ فبها يعلم السامع ابتداءً أن الفاعل مشى أو جمع ، في قوله : قاما زيدان ، وقاموا إخوتك ، وقمن النساء ؛ لأنه قد يسمى المفرد بالمشى أو الجمع ، نحو : زيدان ملحقا بالمشى ، وزيدون ملحقا بجمع الذكور السالم ، وسعادات ملحقا بجمع الإناث السالم ، أو أنهم أرادوا أمن اللبس ودفعا للوهم والغموض في شبه بعض الأسماء ، نحو : حمدان وسلمان ، فلفظه يشبه لفظ المشى عند الرفع ، وثمة لبس حاصل بسبب وجود العلامة أو غيابها <sup>(١٤)</sup> .

(١١) التعليق ، الوقشي : ١١ / ١ .

(١٢) أخرجه البخاري : كتاب الصلاة - باب فضل صلاة العصر . ومسلم : كتاب المساجد بباب فضل صلاته الصبح والعصر والمحافظة عليهما .

(١٣) ديوان الشاعر الأموي عبيد الله بن قيس الرقيات (٥٧٥هـ)، ص : ١٩٦ ، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم ، دار صادر - بيروت . [والبيت من بحر الطويل] . "المارقون" : الخارجون عن الدين ، "بعد" أراد به الأجنبي ، "حميم" هو الصديق . شرح شدور الذهب ، لابن هشام : ٢٠٧ .

(١٤) بدائع الفوائد ، لابن القيم الجوزية (٦٩١هـ - ٧٥١هـ) : ١ / ٢١٦ ، تحقيق علي بن محمد العمران مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجدة ، ودار عالم الفوائد ، بدون تاريخ . (بتصرف) . واللهجات العربية في كتاب سيبويه دراسة نحوية تحليلية ، عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد العياف ، ص : ٣٤٠ ، رسالة دكتوراه (مخطوط) ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، جامعة أم القرى - مكة المكرمة . (بتصرف) .

يقول ابن مالك : " إن الفاعل قد يكون غير قابل لعلامة تشنيه ولا جمع ك (من) ، فإذا قصدت تشتيته أو جمعه ، والفعل مجرد ، لم يعلم القصد ، فأراد أصحاب هذه اللغة تمييز الواحد من غيره . فوصلوه عند قصد التشنيه والجمع ، بعلامتيهما . وجرّدوه عند قصد الإفراد ، فرفعوا اللبس . ثم ألموا ذلك فيما لا لبس فيه ليجري الباب على سنن واحد " .<sup>(١٥)</sup>

فالفعال لا تشنى ولا تجمع ، لأن الغرض من التشنيه والجمع الدلالة على الكثرة ، ولفظ الفعل يعبر به عن القليل والكثير ، فلم تكن حاجة إلى التشنيه والجمع ، وذلك نحو قوله : قام زيد ، وضرب زيد عمراً ، فيجوز أن يكون قد قام مرة ويجوز أن يكون قد قام مراراً ، وكذلك الضرب . ولو وجبت تشنيه الفعل أو جمعه إذا أُسند إلى فاعلين أو جماعة ؛ لجازت تشتيته إذا أُسند إلى واحد وتكرر الفعل منه ، فكان يقال : قاما زيد وقاموا زيد ، وذلك فاسد . فإذا كان الفعل نفسه لا يشى ولا يُجمع فالتشنيه في قوله : يفعلان والجمع في قوله : يفعلون للفاعل لا للفعل .<sup>(١٦)</sup>

ويأتي التعقيب على المسألة من مجموع أقوال النحاة في المسألة بشقيها : تجريد الفعل ، ولحاقه عالمة التشنيه أو الجمع ، أن الفعل إذا أُسند إلى الفاعل الظاهر ، فالمشهور تجريده من عالمة التشنيه أو الجمع<sup>(١٧)</sup> ، وأنه إذا ألحق به إحدى العلامتين فهي حرف لا ضمير وهما دوال كتابة التاء ، وهذه اللغة يسميها النحويون لغة : أكلوني البراغيث<sup>(١٨)</sup> ، وعلى هذه اللغة وردت شواهد من الكتاب العزيز والحديث النبوى الشريف وكلام العرب ، و"هذه العالمة إنما هي لفاعلين ، كما كانت التاء في : قامت هند ليست للفعل ".<sup>(١٩)</sup>

(١٥) شواهد التوضيح والتصحیح لمشكلات الجامع الصحيح ، لأبن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطانى النحوى : ١٩٢ ، ١٩١ ، تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة لجنة البيان العربى ، الناشر : دار العروبة القاهرة . وانظر: عقود الزبرجد في اعراب الحديث النبوى ، لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ) : ٣ / ٢١٥ ، حققه وقدم له الدكتور سلمان القضاة ، طبعة دار الجيل ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ، بيروت .

(١٦) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٧ / ٧ .

(١٧) الهمع ، السيوطي : ٢ / ٢٥٦ . تحقيق عبد العال سالم مكرم . وانظر: القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية ، الدكتور أحمد عبد العظيم ، ص : ١٣٦ ، كلية دار العلوم ، ط دار الثقافة ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

(١٨) المصدر السابق نفسه .

(١٩) بداعن الفوائد ، لأبن القيم : ١ / ٢١٦ .

إذا كان الأفصح الأكثر تجريد الفعل - فيما ذكره الوقشي - فإن لحاق الفعل العلامة يعد فصيحا ، حول لحاق علامة التأنيث لازمة في الفعل وهي فصيحة لأن " التأنيث معنى لازم لا يفارق الاسم ، والتثنية غير لازمة ؛ فقد تزيد عليها وتنقص ... فللزوم التأنيث لزمن ، ولزوال معنى التثنية لم تلزم علامتها <sup>(٢٠)</sup> ومما يُقوّي مقوله الأفصح لدى النحوين " أنهم لم يختاروا : قاما أخواك ، ولا قاموا إخوتك ؛ لثلا يتوجه أنه خبر مقدم فيليبس الفاعل بالمبتدأ " <sup>(٢١)</sup> .

ولعل ذلك ما دعا بعض النحوين إلى أن يرموا لغة : أكلوني البراغيث بالضعف والشذوذ <sup>(٢٢)</sup> ويرى عبد الله بن سعد العياف <sup>(٢٣)</sup> الأخذ بها ؛ فهي لغة ثابتة مشهورة لها وجه من القياس معتمد في ذلك على قرارات المجمع اللغوي <sup>(٤)</sup> .

وأرى أن تجريد الفعل (فَيُنْصَرِفُ) من العلامة مع الفاعل الظاهر (المؤنث) <sup>(٢٥)</sup> يؤذن بدلاليين ، إحداهما : أن حضور النساء لصلاة الجمعة مقارنة بالرجال قليل ، وذلك حال الصلوات التي يجتمع لها الناس في المساجد ؛ فصلاة المرأة في بيته أفضل ، وفهمت تلك الدلالة التي تعبّر عن القلة ؛ بذكر الفعل حاليا من علامة التأنيث مع الفاعل المؤنث ، ويفيد قوله

(٢٠) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٣ / ٨٩ .

(٢١) المصدر السابق نفسه .

(٢٢) رصف المبني في شرح حروف المعاني ، أحمد بن عبد النور المالقي (٥٧٠٢) ، ص : ٤٣٤ ، تحقيق محمد أحمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق بدون تاريخ . والجني الداني ، ص : ١٧١ ، سورة النور دراسة تحليلية نحوية ، ص : ٥١٥ ، للباحث علي النوري ، ماجستير ١٩٨٥ م ، مخطوط ، جامعة أم القرى .

(٢٣) رسالة اللهجات العربية في كتاب سيبويه (دراسة نحوية تحليلية) ، عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد العياف ، ص : ٤٣٤ ، رسالة ماجستير (مخطوط) : ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة .

(٢٤) انظر كتاب اللهجات العربية نشأة وتطورا ، الدكتور عبد الغفار حامد هلال ، ص : ٣٤٠ ، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ ١٩٩٣ م ، مكتبة وهبة - القاهرة .

(٢٥) وعليه أكثر روایات الموطأ : التمهید لابن عبد البر : ٢٣ / ٢٣ ، ٨٨ ، ٩١ ، ٣٨٥ . والاستذكار : ١ / ٢١٥ . والمنتقى ، للباجي : ١ / ٢١٣ ، ٢١٤ . وشرح الزرقاني : ١ / ١٩ . والمسالك شرح موطأ مالك : ١ / ٣٨١ . وأوجز المسالك ، الكاندھلوی : ٢٧٢/١ . والموطأ للأعظمي : ٨/٢ الموطأ المطبوع ، لمحمد فؤاد عبد الباقي ١ - كتاب وقوت الصلاة ، ١ - باب وقوت الصلاة : ١ / ٥ ، حدیث : ٤ .

تعالى : ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [سورة يوسف : ٣٠] .<sup>(٢٦)</sup>

والدلالة الأخرى : كون الفعل حالياً من علامة التأنيث يشعروا أن الانصراف لم يكن ليخص النساء دون الرجال ، بل الانصراف حال كل من أدى الصلاة نساء ورجالا ، غير أن تعجيز انصرافهن قبل الرجال هو فهم دل عليه السياق اللغوي بقوله : (متلفعات بمروطهن) في الحديث في المسألة<sup>(٢٧)</sup>

وأما لاحق العالمة بالفعل "فَيُنْصَرِفُنَّ" فيشي بعديد من الدلالات ، أحدها : أن تخصيص النساء دون الرجال بالخروج دل على السياق اللغوي ؛ لمجيء نون الإناث الدالة عليه، وأن الرجال لا يلزمهم أن يخرجوا بعد فراغهم من الصلاة ، فلهم أن يمكثوا في المسجد تحصيلا للثواب . وثانيةا : أن وجود نون الإناث يعبر عن القلة "فَالْمَعْرُوفُ لِغَةً أَنَّ نُونَ النِّسْوَةِ أَنْسَبُ مَعَ جَمْعِ الْقَلْةِ ، وَأَنَّ مَجْيِعَ تَاءِ التَّأْنِيْثِ يَلَامُ جَمْعَ التَّكْسِيرِ الدَّالِّ عَلَى الْكُثْرَةِ .

وذكر الأستاذ عباس حسن قول الحريري (في درة الغواص) أن العرب تختار أن يجعلنون للقليل ، والتاء للكثير ، فيقولون - في شأن العدد : لأربع خلون ، ولأربع عشرة خلت ، وأن يجعل ضمير الجمع الكثير الهاء والألف ، والجمع القليل بالهاء والنون ، نحو قوله تعالى : مِنْهَا أَرْبَعَةُ حُرُمٌ و﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾ [سورة التوبة : ٣٦] ، فجعل ضمير الأشهر الحرم بالهاء والنون ؛ لقلتهن ، وضمير شهور السنة بالهاء والألف ؛ لكثتها<sup>(٢٨)</sup>.

ومن ثم فقد التقت الروايتان : رواية الفعل مجردا ، وروايته مصحوبا بنون الإناث ، في الدلالة المراد بها الفئة القليلة .

(٢٦) غالب التذكير - هنا - على اعتبار الفنة القليلة ، نحو قوله تعالى : ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمٌكَ وَهُوَ الْحَقُّ﴾ [الأعراف : ٦٦] ، قوله تعالى : ﴿وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِتْنَةٌ يَتَصْرُّفُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مُنَتَّصِرًا﴾ [الكهف : ٤٣] ، فإذا أريد الكثرة غالب التأنيث ، نحو قوله تعالى : ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ أَمَّا قُلَّ لَمْ تُؤْمِنُوا﴾ [الحجرات : ١٤] ، قوله تعالى : ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يوسف : ٣٠] ، قوله تعالى : ﴿كَذَّبُثْ قَوْمٌ نُوحُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء : ١٠٥] . وقد أشرت إلى ارادة القلة والكثرة من تذكير الفعل وتذكيره مع جمع التكثير في الفصل الأول في مبحث ترقى الدلالة .

(٢٧) الموطأ المطبوع للشيخ محمد فؤاد عبد الباقي : ١ / ٥ ، ١ - كتاب وقوت الصلاة - ١ - باب وقوت الصلاة ، حديث : ٤ ، وانظر : معاني القرآن ، تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (٢٠٧ هـ) : ٤ / ٣٥ ، الطبعة الثالثة : ٣ / ١٤٠ هـ - ١٩٨٣ مـ ، عالم الكتب - بيروت . وشرح المفصل ، ابن يعيش : ٥ / ١٠٣ .

(٢٨) حاشية الصبان شرح الأشموني على الآلية ومعه شرح الشواهد للعيني : ٤ / ١١١ ، تحقيق طه عبد الرعوف سعد ، المكتبة التوفيقية - مصر ، بدون تاريخ . وانظر: النحو الوفي : ٤ / ٥٦٥ ، ٥٦٦ (انظر : الحاشية)، الطبعة الثالثة ، دار المعارف - مصر .

## المطلب الخامس : دلالة إثبات نون الرفع وحذفها من الأفعال الخمسة

تساول المسألة ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء صيغة (تحملان) بروايتين ، إحداهما: (تحملاني) بإثبات النونين ، والأخرى : (تحملاني) بحذف إحداهما ، ولها صورة ثلاثة في الموطأ للزرقاني ، وكذلك نسخة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي : (تحملاني) بسكون الأولى وإدغامها في الأخرى .<sup>(١)</sup>

**الحديث :** « وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ تَعَالَى . أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ يَرَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَتَرَبَّعُ فِي الصَّلَاةِ إِذَا جَلَسَ قَالَ : فَفَعَلْتُهُ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السَّنَنِ ، فَنَهَايِي عَبْدَ اللَّهِ وَقَالَ : إِنَّمَا سُنَّةُ الصَّلَاةِ أَنْ تَنْصِبَ رِجْلَكَ الْيُمْنَى وَتُشْيِي رِجْلَكَ الْيُسْرَى فَقُلْتُ لَهُ : إِنَّكَ تَفْعَلُ ذَلِكَ ؛ فَقَالَ : إِنَّ رِجْلَيَ لَا تَحْمِلَانِي »<sup>(٢)</sup>

**الوقشي** وقوله : "إِنَّ رِجْلَيَ لَا تَحْمِلَانِي". كذا الرواية بنونين ، الأولى : علامة الرفع ، والثانية : نون الضمير التي تسمى نون الوقاية ، وفي بعض النسخ : "لَا تَحْمِلَانِي" بنون واحدة ، وهو جائز ، لاجتماع النونين ، كما حذفت في قوله تعالى : « قَالَ أَتَحَاجُونِي فِي اللَّهِ [الأعلم : ٨٠] ، والوجه : أن يكون المهدوف نون الضمير ، والمبقاة نون علامة الرفع<sup>(٣)</sup>

ومن الأحكام النحوية للنون في الفعل المضارع الحذف والإثبات ، أنها تمحى وجوباً عند النصب والجزم ، ويجوز حذفها عند الرفع تخفيفاً ، وتحدث المبرد عن نون الوقاية قبل ياء المتكلم في الأفعال والحرروف ، فذكر علة مجئها ، وبين حكمها وجوباً وجوازاً ، وأنها تتوسط بين الفعل والضمير على سبيل الوجوب ، وينتفاوت مجئها مع الحرروف وجوباً ، نحو : (عَنِّي ،

(١) الموطأ المطبوع ، الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي : ١ / ٨٩ ، ٩٠ ، شرح الموطأ ، الزرقاني : ١ / ١٦٦ ، وعقب الزرقاني بعد رواية (الاتحملاني) بقوله : بتشديد النون ، ويجوز التخفيف (أي : بنون واحدة مكسورة).

(٢) التعليق ، الوقشي : ١ / ١٣١ . الموطأ المطبوع : ١ / ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٣ - كتاب الصلاة ، ١٢ - باب العمل في الجلوس في الصلاة ، حديث : ٥١ . وأخرجه البخاري : ١٠ - كتاب الأذان ، ١٤٥ - باب سنة الجلوس في التشهد . وفي الموطأ لإمام دار الهجرة ، رواية أبي بن حمزة الليثي : ١ / ١٤٣ . حديث : ٢٣٨ .

(٣) التعليق ، الوقشي : ١ / ١٣١ . و قال ابن عبد البر في التمهيد : ١٩ / ٢٤٥ : هذا الحديث يدخل في المسند . والاستدلال : ٤ / ٢٦٣ . المنتقى ، الباجي : ٢ / ٧٣ ، والمسالك ، ابن العربي : ٢ / ٢٨٩ .

مني، قدني) ، وجوازا يدخله كثرة تصل إلى حد الوجوب: كـ(ليت)، وقلة تصل إلى حد الامتناع : كـ(لعل)، وبقية الحروف يستوي فيها الحذف والإثبات كـ(إن وأخواتها)<sup>(٤)</sup> ، ولابن مالك في منظومته :

وَمَعْ "الْعَلَّ" أَعْكُسْ وَكَنْ مُخِبِّرَا

فِي الْبَاقِيَاتِ، وَاضْطَرَارًا حَفَّا  
مُنِيْ وَعَنِيْ بِحُضُرْ مِنْ قَدْ سَلَفَا<sup>(٥)</sup>

وذكر أبو الوليد الواقسي في رواية (لا تحملاني) بإثبات النونين : أن الأولى عالمة الرفع ، والثانية نون الضمير التي تسمى نون الوقاية<sup>(٦)</sup> ، وأشار إلى أنه في بعض النسخ روی (لا تحملاني) بحذف إحداهما وهو جائز ؛ لاجتماع النونين ، كما حُذف في قوله تعالى : ﴿جَاءُتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُوا أَيْدِيهِمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ وَقَالُوا إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أَرْسَلْنَا بِهِ وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ مُرِيبٌ﴾ [سورة إبراهيم : ٩] ، وفي قوله تعالى : ﴿قَالَ أَتَحَاجُونِي فِي اللَّهِ﴾<sup>(٧)</sup> [سورة الأنعام : ٨٠] ، وإن كان هناك خلاف حول أي النونين قد حذفت ؟ فإنه لا يعدو أن يكون خلافا شكليا ليس جوهريا ، إنما هو من قبيل الحاجاج العقلي الذي لا يؤثر .

(٤) المقتصب ، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢١٠ هـ - ٣٨٥ / ١) ، تحقيق الاستاذ محمد عبد الخالق عصيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية : ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م - القاهرة .

(٥) ولها عدة أغراض استخدمت من أجلها ، كوقايتها الفعل الكسر ، وإزالة التباس أمر المذكر بأمر المؤنث ، نحو : (أكرمي وأكرمني) ، وأمر المخاطب وأمر المخاطبة في وزن (أَفْعِلْ وَتَقْاعِلْ) ، وأمر المخاطبة والفعل الماضي وزن (تَقْاعِلْ) المتصل ببناء المتكلم ، نحو : (تَدارِكْي وَتَدارِكْنِي) ، وإزالة اللبس بين الفعل والاسم ، نحو : (تَابِي وَتَابِنِي) ، وبين اسم الفعل (القياسي) وغيره من الأسماء ، نحو : (سَمَاعِي وَسَمَاعِنِي ، وَقَطِي وَقَطِنِي ... إلخ) ، وإزالة اللبس بين حرف الجر والفعل ، نحو : (خَلَيْ وَخَلَاتِي ، وَعَدَائِي وَعَدَانِي) ، وتفيد التوكيد في الحروف ، نحو : (إِنِي وَإِنِتِي ، وَكَاتِي وَكَاتِنِي ... إلخ) ، ومن ثم فإن نون الوقاية وظيفة لغوية فوق وظيفة التوكيد [ انظر: معاني النحو الدكتور السماراني : ١ / ٦٢ - ٦٤ ] ، [ وانظر : بحث الدكتور يوسف العيساوي ، سلسلة بحوث وتحقيق مختار من مجلة الحكمة (٣٦) - المدينة المنورة ، تقديم الدكتور مازن المبارك ، وهي أجوبة على مسائل سائلها النبوة ابن مالك ، في ألفاظ من الحديث ، في مسألة " غير الدجال أخواني عليكم " ] . وانظر : حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية مالك ، ضبط وتشكيل وتصحيح يوسف البقاعي : ١٠٩ ، الطبعة الأولى : ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م ، دار الفكر ، بيروت .

(٦) التعليق ، الواقسي : ١ / ١٣١ .

(٧) المصدر السابق نفسه . وانظر : معجم الفروق الدلالية في القرآن الكريم، د. محمد محمد داود ، ص : ٦١٢ ، دار غريب للنشر : ٢٠٠٨ م - القاهرة .

وقد أشار سيبويه - رحمه الله تعالى - إلى أنهم (أي : العرب) حذفوا النون فيما هو أشد من هذا ، وبلغه أن بعض القراء قرأ قوله تعالى<sup>(٨)</sup> : ﴿ قَالَ أَتَحَاجُونِي فِي اللَّهِ ﴾ [الأنعام : ٨٠] ، وكان يقرأ : ﴿ قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَى أَنَّ مَسْنَيِ الْكَبِيرُ فِيمَ ثَبَشْرُونَ ﴾ (بنون مكسورة)<sup>(٩)</sup> [الحجر : ٥٤] ، وهي قراءة أهل المدينة ؛ لأنهم استقلوا التضعيف ثم ذكر بيت عمرو بن معد يكرب : [من الوافر]

**تراه كالثَّغام يُعَلِّم مِسْكًا**

**بِسْوَءِ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَبِّيَ**<sup>(١٠)</sup>

يريد فَلَبِّي<sup>(١١)</sup> .

وتباينت تعليلات العكري في إعراب الحديث النبوى على الأفعال الواردة التي حذفت منها النون ، وذلك في ستة مواضع من كتابه ، ففي الموضع الأول : يرى أنه لا سبب لحذف النون، وربما جعله من قبيل الاحتمال أن تشدد النون ، كما في قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَتَحَاجُونِي فِي اللَّهِ ﴾ [الأنعام : ٨٠] بالإدغام ، أو تحذف إحداهما ، وذكر بيت الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب<sup>(١٢)</sup> : [من البسيط] :

(٨) تخفيف النون : قراءة نافع ، وابن ذكوان ، وهشام ، من طريق ابن عباد عن الحلواني ، والداعجوني من جميع طرقه إلا المفسر عن زيد عنه ، وقرأ بها - أيضا - أبو جعفر ، وقرأ الباقون بنون ثقيلة على الأصل ، [انظر: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات العشر المسماة منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات : ٢٠/٢] ، تأليف العلامة الشيخ أحمد بن محمد البتا ، حققه وقدم له الدكتور شعبان محمد إسماعيل ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨٧ م ، رسالة اللهجات العربية في كتاب سيبويه ، عبد الله بن عبد الرحمن العياف ، ص : ٣٧٥] .

(٩) قرأ نافع بكسر النون مخففة ، والأصل ﴿ تبَشِّرونِي ﴾ ، فحذفت نون الواقية للنقل ، ثم حذفت الياء على حد (أكرمن) في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّمَا الْإِنْسَانَ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَمَهُ فَيُقْتَلُ رَبُّهُ أَكْرَمَنِي ﴾ [سورة الفجر : ١٥] ; مجتنئاً عنها بالكسرة المنقولة إلى النون الأولى (نون الرفع) ، وقرأ ابن كثير بكسر النون المشددة على الإدغام ، وحذف ياء الإضافة ؛ اكتفاء بالكسرة ، وافقه ابن محيصن ، وقرأ الباقون بفتح النون مخففة . [انظر إتحاف فضلاء البشر : ٢/١٧٧] ورسالة اللهجات العربية في كتاب سيبويه ، ص : ٣٧٥] .

(١٠) والبيت لعمرو بن معد يكرب الزبيدي ، ص : ١٨٠ ، قصيدة رقم (٦٦) ، البيت الثاني ، جمعه ونسقه مطاع الطراibiسي ، الطبعة الثانية ١٩٨٥ م ، من مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق .

(١١) الكتاب ، سيبويه : ٣ / ٥١٩ - ٥٢٠ .

(١٢) والقصيدة في شرح الحماسة للمرزوقي : ١ / ١ ، ٢٢٤ ، ٢٢٦ ، قصيدة رقم (٥٥) ، البيت الخامس (٥) ، نشرة أحمد أمين ، وعبد السلام هارون ، دار الجيل بيروت ، الطبعة الأولى: ١٩٩١ م . وانظر : إعراب الحديث النبوى ، أملاه : أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكري (٥٣٨ - ٥١٦ھ) ، ص : ٢٩١ - ٢٩٢ ، تحقيق : عبد الإله نبهان ، الطبعة الثانية ، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ٤٠٧ - ٤٠٦ھ .

**كل له نية في بغرض صاحبه بنعمة الله نقل لكم وتقلونا**

ويرى في الموضع الثاني : أن المحدوف نون الرفع ؛ لتوالي نونين ، وذكر قوله تعالى :

**﴿فَبِمَا تُبَشِّرُونَ﴾**<sup>(١٣)</sup> [الحجر : ٥٤] ، وفي الموضع الثالث : منع العكري أن يروي الفعل بنون واحدة مخففة <sup>(١٤)</sup> ، وفي الموضع الرابع : عقب بقوله : والصواب بنونين ، لا يجوز غير ذلك إلا في ضرورة شعر <sup>(١٥)</sup> ، وأعاد القول في الموضع الخامس : مع ذكر بيت عمرو بن معد يكرب المذكور آنفا <sup>(١٦)</sup> ، وفي الموضع السادس : رأى القول بحذف إحدى النونين أو أن تكون النون مشددة . <sup>(١٧)</sup>

وتباين هذه التعليقات إنما يعكس جملة آراء النحويين في المسألة ، فابن مالك يرى أن في المحدوف خلافا : " فأكثر المتأخرین على أن المحدوفة في التخفيف نون الوقایة ، وأن الباقیة نون الرفع ، ومذهب سیویه والأخفش عکس ذلك ، وهو الصھیح لوجهه ، أحدھا : أن نون الرفع قد تحذف دون سبب ، مع عدم ملاقتها لنون الوقایة ، ولا تحذف نون الوقایة المتصلة ب فعل محض غیر مرفوع بالنون ، وحذف ما عہد حذفه أولی من حذف ما لم يعهد حذفه" <sup>(١٨)</sup> وعزا السیوطي لابن مالك أن "حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف ثابت في الكلام الفصیح نشره ونظمه" <sup>(١٩)</sup> .

(١٣) إعراب الحديث النبوی، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العکري، ص : ٣٦٠ .

(١٤) المصدر السابق ، ص : ٤٥٤ .

(١٥) المصدر السابق ، ص : ٤٥٨ .

(١٦) المصدر السابق ، ص : ٤٩٠ .

(١٧) المصدر السابق ، ص : ٤٩٢ .

(١٨) شرح التسهیل ، لابن مالك (١٦٠٠ هـ - ١٧٧٢ هـ) : ١ / ٥٢ ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد ، والدكتور محمد بدوي المختون ، الطبعة الأولى (١٩٩٠ هـ - ١٤١٠ مـ) ، هجر للطباعة ، والنشر ، الجیزة - مصر .

(١٩) انظر : عقود الزبرجد : ٣ / ١١٦ ، ٢١٤ . ويرى ابن مالك في تعليقه على هذه المسألة أن سبب الحذف كراهة تفضيل النائب عن المنوب عنه ؛ وذلك أن النون ناتبة عن الضمة ، والضمة قد حذفت تخفيفا كقراءة أبي عمرو بتسمين الراء في قول الله تعالى : **«وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ»** [الأتعام : ١٠٩] ، وكقراءة غيره بتسمين الناء من **«يَعْوَلَتْهُنَّ»** في قوله تعالى : **«وَيَعْوَلَتْهُنَّ أَحَقُّ بِرَدَهُنَّ»** [البقرة : ٢٢٨] ، فلو لم تعامل النون بما عولمت به الضمة من الحذف لأجل التخفيف ؛ لكن في ذلك تفضيل النائب عن المنوب عنه . [انظر : شواهد التوضیح ، ابن مالك ، ص : ١٧٠]

ويأتي تعقيب الباحث على المسألة أنَّ أبا الوليد الوقشي يرى في (لا تحملانني) بنونين دون حذف إحداهما . وإنْ كان هناك تخفيف يمكن بإدغام النونين ، ولم يقل بحذف إحدى النونين: نون الرفع خلافاً لسيبوه والأخفش<sup>(٢٠)</sup> ، أو بحذف نون الوقاية خلافاً لجمهور النحاة كالمبرد والسيرافي والفارسي وابن جني وأكثر المتأخرين .<sup>(٢١)</sup>

والدلالة المركزية التي تدور عليها المسألة هي دلالة التخفيف ، وجُلُّ التخفيف لدى الوقشي حاصل بإدغام النونين<sup>(٢٢)</sup>، وبذا جاءت الرواية في الموطأ المطبوع<sup>(٢٣)</sup> .

فإذا نظرنا إلى السياق اللغطي والمقامي كليهما ؛ للوقوف على الدلالة الثانوية والهامشية استبان لنا أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قد كبرت سنُّه ، ولم يُعدْ يقوى على القيام في الصلاة ، فكان يتربع إذا جلس ؛ فذكر علة ذلك بقوله : "إنَّ رجلي لا تحملاني"<sup>(٤)</sup> ، فيكون قدر التخفيف الذي يحتاجه ابن عمر<sup>عليه السلام</sup> حين يتربع في الصلاة قدرًا كبيرًا ؛ لذا جاءت الرواية بنون واحدة أدل على حال ابن عمر<sup>عليه السلام</sup> من رواية إدغام النونين ، وهو ما لا تمده الرواية التي أثبتتها الوقشي من رواية النونين دون إدغام ؛ لما فيها من دلالة التحمل ولو يسيرًا عن الروايتين الآخريين

(٢٠) انظر : شرح التسهيل ، ابن مالك : ١ / ٥٢ .

(٢١) انظر : التنبيه والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي : ١ / ١٩٤ ، حققه الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم - دمشق ، بدون تاريخ .

(٢٢) الوقشي ، التعليق : ١ / ١٣١ .

(٢٣) الموطأ المطبوع ، الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي : ١ / ٨٩ ، ٩٠ .

(٤) المصدر السابق نفسه .

## المبحث الثاني : في الاسم

وفيه خمسة مطالب :

**المطلب (١) : دلالة صيغ المصادر**

**المطلب (٢) : دلالة الصيغة بين جمعي القلة والكثرة**

**المطلب (٣) : دلالة الصيغة بين جواز التذكير والتأنيث**

**المطلب (٤) : دلالة صيغة (أبان) بين الصرف والمنع**

**المطلب (٥) : دلالة الإبدال في لام الفعل**

## المطلب الأول : دلالة صيغ المصدر

وفيه مسائلتان :

### المسألة الأولى : دلالة الصيغة بين المصدر المجرد ، واسمي المرة والهيئة

تتناول هذه المسألة ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء صيغة (مهنته) أنه يجوز كسر الميم وفتحها . فمن فتح أراد المصدر المجرد أو أراد المرة ، ومن كسر أراد الهيئة .<sup>(١)</sup>

الحديث : « حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: " مَا عَلَى أَحَدِكُمْ لَوْ اتَّخَذَ ثَوَبَيْنِ لِجُمُعتِهِ سَوَى ثَوَبِيْ مَهْنَتِهِ " ». <sup>(٢)</sup>

الوقشي : " ومهنة ". يجوز كسر الميم وفتحها . فمن فتح أراد المصدر ، ومن كسر أراد الهيئة ، وأنكر الأصمعي كسر الميم ، وحكى الحباني : مهنت القوم أمهنتهم مهنة ومهنة ومهناً ثلاثة لغات : إذا خدمتهم ولم يفرق بينها . وحقيقة تهمها في صناعة النحو : أن المهن المصدر الدال على النوع المجرد من الكمية والكيفية . والمهنة (بفتح الفاء) : المرة الواحدة الدالة على الكمية ، والمهنة (بكسر الفاء) : الهيئة والكيفية .<sup>(٣)</sup>

وهنا أنبئه إلى أنني سأتناول هذه المسألة - التي تُعد من باب المصادر - من زاويتي المصدر الدال على المرة ، والدال على الهيئة ؛ استنادا إلى تعليقات الوقشي السالفة .<sup>(٤)</sup>

(١) التعليق ، الوقشي : ١ / ١٦٦ .

(٢) أخرجه أبو داود موصولا عن عبد الله بن سلام في : ٢ - كتاب الصلاة ، ٢١٢ - باب للجمعة . وابن ماجة عنه أيضا في : ٥ - كتاب أبواب إقامة الصلاة والسنن فيها ، ٨٣ - باب ما جاء في الزينة يوم الجمعة . وعن عائشة في الباب نفسه " . انظر : تخريج الحديث ، الموطأ المطبوع : ١ / ١١٠ ، في : ٥ - كتاب الجمعة ، ٨ - باب الهيئة ، وتحطي الرقب ، واستقبال الإمام يوم الجمعة ، حديث : ١٧ ، وفي الموطأ لإمام دار الهجرة ، روایة يحيى بن يحيى الليثي : ١ / ١٦٦ ، ٢٩٢ ، حديث : ١٦٦ .

(٣) التعليق ، الوقشي : ١ / ١٦٦ . والمهنة والمهنة والمهنة كلها : الحق بالخدمة والعمل ونحوه . انظر : اللسان ، مادة (م - هـ) .

(٤) التعليق ، الوقشي : ١ / ١٦٦ .

وفي هذا يذكر سيبويه أنك " إذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبدا على فَعْلَة على الأصل ؛ لأن الأصل - عندهم - الفَعْلُ في المصدر ، فإذا جاءوا بالمرَّة جاءوا بها على فَعْلَة كما جاءوا بـ تَمْرٍ على تَمْرٍ . وذلك : قَدْعَتْ قَعْدَةً وَأَتَيْتُ أَتْيَةً ... ، وقالوا : غَزَّةً ، فأرادوا عمل وجه واحد ، كما قيل: حِجَّةً ، يراد به عمل سنة . ولم يحيئوا به على الأصل ، ولكنه اسم لذا " .<sup>(٥)</sup>

وفي أول الباب نفسه قوله : "وذلك قوله : حَسَنُ الطَّعْمَة . وَقَاتَلَهُ قِتْلَةً سُوءً ، وبئست الميّة ، وإنما تريد الضرب الذي أصابه من القتل ، والضرب الذي هو عليه من الطَّعْم . ومثل هذا: الرُّكْبة ، والجِلْسَة ، والقِعْدَة " .<sup>(٦)</sup>

وصاغ ابن مالك - رحمه الله تعالى - في أبنية مصادر المرة والهيئة بيتين :<sup>(٧)</sup>

وَ(فَعْلَة) لَهِيَةٌ كَ(جِلْسَه)

وَشَذَّ فِيهِ هِيَةٌ كَ(الخِمْرَه)

و(فَعْلَة) التي للمرة إنما تكون لما يدل على فعل الجوارح الظاهرة المحسوسة ، لا لما يدل على الفعل الباطني كالعلم والجهل ، أو الصفة الثابتة كالحسن والظرف.<sup>(٨)</sup> وقد لا تكون الفَعْلَة مرة وفِعْلَة نوعاً كـ (الرَّحْمَة والثِّشَدة).<sup>(٩)</sup>

وأشار الكسائي إلى أنه لم يسمع اسم المرة من (حج) إلا بكسر العين ، فقال: "كلام العرب كله على فَعَلْتْ فَعْلَةً إلا قولهم: حَجَجْتُ حِجَّةً ، وَرَأَيْتُ رُؤْيَةً" ، ونُقلَ عن الفراء أنه أجاز

(٥) الكتاب ، سيبويه : ٤ / ٤٥ . (هذا باب ما تجيء فيه الفعلة تريد بها ضربا من الفعل) . (بتصرف يسير) .

(٦) المصدر السابق : ٤ / ٤٤ .

(٧) متن الألفية ، ضبط وتعليق د. عبد اللطيف الخطيب ، ص : ٣٠ ، الطبعة الأولى : ٢٠٠٧ - ١٤٢٧ م ، دار العروبة للنشر والتوزيع - الكويت .

(٨) حاشية الخضري : ٢ / ٥٥٨ . وحاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢ / ٤٦٩ .

(٩) شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي : ١ / ١٨١ .

حجّة (بالفتح) قياساً<sup>(١٠)</sup>. والرواية : بفتح الميم ، وقد تكسر ، وفي حديث سلمان رضي الله عنه " أكره أن أجمع على ماهني مهنتين " ، أي : أجمع على خادمي عملين في وقت واحد ، كالطبع والخبز مثلاً<sup>(١١)</sup>. وقال الزمخشري في كتابه الفائق : " وهو عند الأثبات خطأ . قال الأصمعي : المَهْنَةُ بفتح الميم : هي الخدمة . ولا يقال : مهنة (بالكسر) ، وكان القياس لو قيل مثل جلسة وخدمة ، إلا أنه جاء على فَعْلَةٍ واحدة " <sup>(١٢)</sup> .

وأستأنس بما ذكره ابن عبد البر أن "المهنة هي الخدمة ، بفتح الميم ، وقال الأصمعي : ولا يقال بالكسر ، وأجاز الكسائي فيها الكسر".<sup>(١٣)</sup>

وقد لاحظت أنَّ روایات الحدیث جمیعها بالفتح ، ولا توجد روایة بجواز الأمرين إلا في کتابی الوقشی (التعليق) - مناط الدراسة - وابن عبد الحق التلمسانی (الاقتضاب) ؛ فقد أثبتاه في تعليقهما . غير أنَّ الكتب الأخرى التي تُعنى بهذه المسألة لم يرد فيها سوى تعليقهم على الصيغة من جهة القياس لا من جهة ما ورد به السماع .<sup>(١٤)</sup>

(١٠) اللسان مادة : (حجج) ، وانظر : منهاج الكوفيین في الصرف ، مؤمن بن صبری غنام : ٢ / ٣٣١ ، رسالة دكتوراة، إشراف الدكتور رياض الخواص ، مخطوط بكلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ مـ.

(١١) النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير : ٤ / ٣٧٦ ، تحقيق د. محمود الطناحي ، د. طاهر الزاوي ، طبعة إحياء التراث العربي (بدون تاريخ).

(١٢) الفائق في غريب الحديث ، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري (٥٥٣٨هـ) : ٣ / ٤٩٤ - ٤٩٥ ، تحقيق علي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة دار الفكر للطباعة والنشر: ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ مـ ، بيروت. وانظر : الغربيين في القرآن والحديث ، الهروي صاحب الأزهر (٤٠١هـ) : ٦ / ١٧٨٨ ، تحقيق : د. أحمد فريد المزدي ، طبعة نزار مصطفى الباز - السعودية ١٤١٩هـ - ١٩٩٩مـ. المجموع المفيض في غريب القرآن والحديث ، الأصفهاني (٥٨١هـ) : ٣ / ٢٤٦ ، تحقيق د. عبد الكريم الغرباوي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى : ٦ / ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ مـ - مكة المكرمة .

(١٣) الاستئنكار : ١٠٣/٥. وانظر : شرح الموطأ للزرقاني : ١ / ٢٠٧. وأوجز المسالك : ٢ / ٢٧٢.

(١٤) التعليق : ١ / ١٦٦ . الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمسانی : ١ / ١٣٩ - ١٤٠ . وانظر : التمهيد لابن عبد البر: ٤ / ٢٤ ، وله في الاستئنكار : ٥ / ١٠٢ - ١٠١ . والمسالك ، ابن عبد الحق التلمسانی : ٢ / ٤٦٦ - ٤٦٧ . المنقى ، لأبي الوليد الباقي ، ٢ / ١٣٩ . وشرح الموطأ للزرقاني : ١ / ٢٠٦ - ٢٠٧ . وأوجز المسالك لكاندهلوی : ٢ / ٢٧٢ . والموطأ المطبوع ، الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي : ١ / ١١٠ . والموطأ ، رواية يحيى الليثي : ١ / ١٦٦ ، ١٦٧ . الموطأ برواياته ، لأسماء الهملاي : ١ / ٤٦٣ - ٤٦٤ .

وربما جاءت صيغة ( فعلة ) بالكسر أو بالضم - سمعاً - وأريد بها مصدرًا دالاً على المرة والكمية كما في ( حج = حجّ )، و(رأى = رؤية)<sup>(١٥)</sup>، وكذا الحال جاءت صيغة ( فعلة ) بالفتح - سمعاً - وأريد بها مصدرًا دالاً على الهيئة والكيفية كما في ( مهن = مهنة )<sup>(١٦)</sup> وذلك ندرة وشذوذًا . " وقد لا تكون الفعلة مرة والفعلة نوعًا ( أي : هيئة ) كالحرمة والنيدة"<sup>(١٧)</sup>

ويرجح الباحث صيغة ( مهنته ) دالة على الهيئة والكيفية - في الحديث - لعدة أشياء تؤخّيا للدلالات العميقه ( المكتسبة غير المباشرة ) ، أحدها : لما ثبت به الحديث مبوبا في الموطأ تحت عنوان : باب الهيئة ، وتحطي الرقب ، واستقبال الإمام يوم الجمعة ؛ فقد قصد بذلك الكيفية لا المرة ، وثانيها : أن المصدر الدال على المرة ( فعلة ) إنما تكون لما يدل على فعل الجوارح الظاهرة المحسوسة ، لا لما يدل على الفعل الباطني كالعلم والجهل ، أو الصفة الثابتة كالحسن والظرف .<sup>(١٨)</sup>

فلما كانت المهنة والابتدا من الصفات ، واتخاذ الشوب من الأشياء الظاهرة المحسوسة جاءت صيغة ( مهنته ) التي روعي فيها الفتح ؛ ملائمة لهذا الجانب الظاهري المحسوس - من كون النبي ﷺ قد أمر الرجل في يوم الجمعة عند الصلاة - تعظيمًا لقدرها - أن يتخذ ثوبين سوى ثوبي مهنته - فدللت عليه بالصيغة ، ودللت على الهيئة والكيفية بالالتزام .<sup>(١٩)</sup>

(١٥) اللسان مادة : (حج) ، وانظر : منهاج الكوفيين في الصرف ، مؤمن بن صبرى غنام : ٢ / ٣٣١ .

(١٦) المصدر السابق نفسه .

(١٧) شرح شافعية ابن الحاجب ، الرضي : ١ / ١٨١ .

(١٨) حاشية الخضري : ٢ / ٥٥٨ . وحاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢ / ٤٦٩ .

(١٩) قصد الباحث بدلالة الصيغة دلالة أصل الوضع ، وأمّا دلالة الالتزام فهي دلالة المنطوق غير الصربيح .

## المسألة الثانية : دلالة الصيغة بين المصدر واسم الجمع وجム التكسير

وفيها موضعان :

### الموضع الأول : "غَيْبَهُ، وَغَيْبَهُ، وَغَيْبَهُ"

تناول هذه المسألة ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء صيغة "غَيْبَهُ" بسكون الياء ، وفي بعضها "غَيْبَهُ" بضم الغين وتشديد الياء ، وكلاهما صحيح . وقد ورد في الاقتضاب أنه وقع في بعض النسخ "وشركاوه غَيْبَهُ" بفتح الغين والياء ، وفي بعضها "غَيْبَهُ" بضم الغين وتشديد الياء . وكلاهما صحيح .

قال مالك - رحمه الله تعالى : « ... فِي نَفْرِ شُرَكَاءِ فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ فَبَاعَ أَحَدُهُمْ حِصَّتَهُ وَشُرَكَاؤُهُ غَيْبَهُ كُلُّهُمْ إِلَّا رَجُلًا فَعُرِضَ عَلَى الْحَاضِرِ أَنْ يَأْخُذَ بِالشُّفْعَةِ أَوْ يَتَرُكَ ، فَقَالَ : أَنَا آخُذُ بِحِصَّتِي وَأَتَرُكُ حِصَّصَ شُرَكَائِي؛ حَتَّى يَقْدِمُوا ، فَإِنْ أَخُذُوا فَذِلِكَ ، وَإِنْ تَرُكُوا أَخَذُتُ جَمِيعَ الشُّفْعَةِ . قَالَ مَالِكٌ : لَيْسَ لَهُ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ ذَلِكَ كُلَّهُ أَوْ يَتَرُكَ ، فَإِنْ جَاءَ شُرَكَاؤُهُ أَخَذُوْا مِنْهُ أَوْ تَرُكُوْا إِنْ شَاءُوْا ، فَإِذَا عُرِضَ هَذَا عَلَيْهِ فَلَمْ يَقْبِلْهُ فَلَا أَرَى لَهُ شُفْعَةً » <sup>(١)</sup> .

الوقشي : قوله : "وشركاوه غَيْبَهُ" وقع في بعض النسخ "وشركاوه غَيْبَهُ" ، وفي بعضها : "غَيْبَهُ" وكلاهما صحيح . <sup>(٢)</sup>

ومثل هذا أو قريب منه ذكر صاحب الاقتضاب أنه وقع في بعض النسخ "وشركاوه غَيْبَهُ" بفتح الغين والياء ، وفي بعضها "غَيْبَهُ" بضم الغين وتشديد الياء . وكلاهما صحيح <sup>(٣)</sup> .

(١) الكلام من فقه الإمام مالك عل الباب . (حديث = ١ ، ٢ ، ٣) . وانظر : تخريج الحديث في الموطأ المطبوع : ٣٥ - كتاب الشفعة ، ١ - باب ما تقع فيه الشفعة ، الشيخ محمد عبد الباقى - رحمه الله تعالى - : ٧٦ / ٢ . وانظر : الاستذكار، ابن عبد البر : ٢٩٠ / ٢١ . والزرقاني ، شرح الموطأ : ١٧٥ / ٣ . وأوجز المسالك للكاندھلوی : ٥١٦ / ١٣ . والموطأ، روایة یحیی اللیثی : ٢٥٦ / ٢ . رقم (٢٠٩٤) .

(٢) التعليق ، الوقشي : ١٧٢ / ٢ . الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني : ٢ / ٣٢١ .

(٣) الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني : ٢ / ٣٢١ .

ونظر الباحث فيما ورد لدى الرجلين<sup>(٤)</sup> فوجد أنَّ "غَيْبٌ" بسكون الياء غير موجودة عند صاحب الاقتضاب ، وكذلك "غَيْبٌ" غير مذكورة لدى الوقشي . إنَّما اتفقا في تعلقياتهما من خلال كتابيهما على الجمع "غَيْبٌ" بضم الغين وتشديد الياء ، واحتللا في الصيغتين الآخريتين : "غَيْبٌ ، وغَيْبٌ" اللتين على وزن ( فعل ، و فعل ) .

وثرمة الخلاف تكمن في وجود ثلاث صيغ - إن صحت رواية "غَيْبٌ" (بفتح الغين وسكون الياء) - هي : "غَيْبٌ ، وغَيْبٌ ، وغَيْبٌ" وهنَّ اللاتي وردنَ في قول الإمام مالك المشار إليه في المسألة مناط البحث .

وهذه الصيغ جاءت جمعاً مكسراً لـ(غائب) - إذا عدنا صيغة (غَيْبٌ) دالة على الجمع - وهو اسم فاعل من الثلاثي (غاب) معتل العين ، والأصل في الصفات أنْ تجمع جمع السالمة ؛ وذلك هو قياس جمعها ، وتكسيرها ضعيف ؛ لأنَّ خلاف الأصل في جمعها . حيث يرى ابن يعيش : أنَّ "الصفة قد تكسر ، على ضعف ، وقل دخول التكسير فيها ، وإذا قل استعمال الصفة مع الموصوف ، وكثير إقامتها مقامه ، غلت الاسمية عليها ، وقوى التكسير فيها ... ؛ ولأن التكسير لا يمكن في الصفة تمكنه في الاسم" .<sup>(٥)</sup>

وأخذ الباحث يحلل هذه الصيغ الواردة في قول الإمام مالك ؛ ليترضي من خلال ما وصل إليه من تقسيم للمسألة إلى أنَّ صيغتي : (غَيْبٌ وغَيْبٌ) جمع تكسير ، وأنَّ صيغة (غَيْبٌ) تحتمل الجمعية على التكسير ، وهي في الأصل (غَيْبٌ) وسكتت الياء تخفيفاً ، أو تحتمل المصدرية<sup>(٦)</sup> وعن صيغة ( فعل ) بتشديد الياء أفرد سيبويه في كتابه بابا بعنوان : (تكسيرك ما كان من الصفات - عدد حروفه أربعة أحرف) "أنَّ ما كان (فاعلاً) يكسر على ( فعل ) . وذلك قوله: شاهد وشَهَد ، وبازل وبَرَزَل ، وشارد وشَرَد ، ... ، ومثله من بنات الياء والواو التي هي عينات : صائم وصُوم ، ونائم ونُوم ، وغائب وغَيْبٌ ، ...، وإذا لحقت الهاء (فاعلاً) للتأنيث كسر على

(٤) أعني بذلك : الوقشي وابن عبد الحق التلمساني .

(٥) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٥ / ٢٤ ، ٢٨ .

(٦) وهو افتراض قام به الباحث إزاء ما وجده من اختلاف الصيغ التي وردت في كلام الإمام مالك رحمه الله تعالى . وانظر: التعليق ، الوقشي : ٢ / ١٧٢ . الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني : ٢ / ٣٢١ .

(فواعل) ،...، وكذلك إن كان صفة للمؤنث ولم تكن فيه هاء التأنيث ، كحواسر وحوائض .

قال : ويكسرونه على ( فعل ) نحو : حُسَرٌ وحِيَضٌ ، ونائمة ونُوَمٌ ، وزائرة ورُورٌ " .<sup>(٧)</sup>

ونظم ابن مالك في الخلاصة :

وَصَفَيْنِ نَحْوُهُ : (عَادِلٌ) و (عَادِلَةٌ)	(وَفْعَلٌ) لـ (فَاعِلٌ) و (فَاعِلَةٌ)
وَذَانِ فِي الْمَعْلُولِ لِمَا نَدَرَأَ	وَمِثْلُهُ (الْفَعَالُ) فِيمَا ذُكِرَأَ

والقياسي منه ما كان لـ (فاعل) و (فاعلة) و (صفين) ، صحيحٌ اللام . ويشاركه ( فعل ) قياسا في المذكر ، ك (صائم) و (صوم) و (صوماً) .<sup>(٨)</sup> وقد يُكسَرُ (فاعل) بحكم الاسمية التي فيه ، فإذا كُسرَ ما كان منه وصفا - لمذكر - جاء على ( فعل ) .<sup>(٩)</sup>

وذكر الشاطبي (في مقاصده) ما جعله ابن مالك شرطًا لهذا الجمع ، " أَحَدُهَا : كُونُهُما وصفين ؛ فِإِنَّ (فَاعِلًا) عَلَى قَسْمَيْنِ : اسْمٌ ، وَصَفَةٌ . فَالْأَسْمَ نَحْوُهُ : كَاهِلٌ وَغَارِبٌ ، وَالْعَافِيَةُ وَالْعَاقِبَةُ . وَالصَّفَةُ نَحْوُهُ : عَادِلٌ وَعَادِلَةٌ ، فِإِذَا كَانَ (فَاعِلٌ وَفَاعِلَةٌ) وَصَفَيْنِ ، فَحِينَئِذٍ يُصلَحَانُ لِلجمعِ عَلَى ( فعل )"<sup>(١٠)</sup> .

والثاني : كون الصفة لم تستعمل استعمال الأسماء ، " وإنما بقيت على أصلها من الوصفية ، فإن كان قد استعملت استعمال الأسماء لم تجمع قياسا على ( فعل ) : كصاحب

(٧) الكتاب ، سيبويه : ٣ / ٦٣١ - ٦٣٣ .

(٨) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك (٢٦٧٢هـ) : ١٨٤٥ ، حقيقه وقدم له الدكتور عبد المنعم هريدي ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، الطبعة الأولى : ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، دار المأمون للتراث . وانظر : شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، السلسليلي (٧١٥هـ - ٧٧٠هـ) : ص : ١٠٤٠ ، شرح دراسة : الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ، مكتبة الفيصلية مكة المكرمة ، الطبعة الأولى : ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

(٩) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٥ / ٥٤ .

(١٠) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (٧٩٠هـ) : ٧ / ١٠٥ - ١٠٧ . تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، والدكتور سليمان بن إبراهيم العайд ، معهد البحث العلمية ، الطبعة الأولى : ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة .

وصاحبة ، وفارس ، وامرأة فارسة " ؛ ومن ثَمَ فِإِنَّ (عادل وعاذلة) صفتان محضتان لم تجريا مجرى الأسماء .<sup>(١١)</sup>

والثالث : أَلَا تكون الصفة معتلة اللام ، وسواء أكانت صحيحة العين أم معتلتها ؟ ، فلا مبالغة بالعين ؛ إنما المبالغة باللام ، فإنها إن كانت كذلك لم تجمع على (فُعَل) إِلَّا نادراً ، وذلك نحو قولك : شاهد المصر وشَهَدُ ، وسابق وسَبَقُ ، وضارب وضَرَبُ . ومثال المعتل العين : غائبٌ وغَيْبٌ ، وصائم وصَوْمٌ ، ونائم ونُوْمٌ ... إلخ " .<sup>(١٢)</sup>

ويطرد (فُعَل) جمعاً (لوصف على فاعل وفاعلة) كضَرَب في ضارب وضاربة ، بخلاف الاسم منهما كحاجب العين<sup>(١٣)</sup> ، وجائزة البيت<sup>(١٤)</sup> . وجعل الرضي جمع (فاعل) الصفة على (فُعَل) من قبيل الغالب ، كشَهَدُ ، وغَيْبٌ ، ونُزَّل ، وصَوْمٌ<sup>(١٥)</sup> . وهو ما ذكره ابن يعيش من أَنَّ " الباب في (فاعل) إذا كان صفة أن يجمع بالواو والنون ؛ لشبهها بالأفعال" .<sup>(١٦)</sup>

أَمَّا صيغة (غَيْبٌ) بفتح الياء فقد جاء في اللسان قوم غَيْبٌ وغَيَابٌ وغَيْبٌ (أي : قوم غائبون) ، والأخرية اسم للجمع ، وصحت الياء فيها تنبئها على أصل غاب ، وإنما ثبتت فيه الياء مع التحريرك ؛ لأنه شبه بصَيْدٍ ، وإن كان جمِعاً ، وصَيْدٌ : مصدر قولك : بعيِّرْ أَصَيْدُ ، لأنَّه

(١١) المقاصد الشافية ، الشاطبي : ١٠٥ / ٧ - ١٠٧ .

(١٢) المصدر السابق نفسه .

(١٣) الهمع ، السيوطي : ٣١٨ / ٣ .

(١٤) والجائز من البيت : الخشب المستعرضة التي توضع على الحاطن فتحمل خشب البيت ، والجمع : أجزء وجوزان [اللسان ، مادة : (ج و ز) ، وانظر : تاج العروس من جواهر القاموس ، السيد محمد مرتضى الزبيدي الحسيني : ٨٠ / ١٥ ، مادة (ج و ز) ، تحقيق الترمذى ، وحجازي ، والطحاوى ، والعزياوي – راجعه عبد المستار أحمد فرج ، مطبعة حكومة الكويت : ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .].

(١٥) شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي : ٢ / ١٥٥ . وانظر : إميل يعقوب ، المعجم المفصل في الجموع : ص ٢٣ . دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م . وانظر : شرح المفصل ، ابن يعيش : ٥ / ٥٤ .

(١٦) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٥ / ٥٤ .

يجوز أن تنوى به المصدر ، وفي حديث أبي سعيد : إنَّ سيدَ الْحَيَّ سَلِيمٌ ، وَإِنْ نَفَرْنَا غَيْبٌ (أي : رجالنا غائبون) ، والغَيْبُ بالتحريك : جمع غائب <sup>(١٧)</sup> كخادم وخدم <sup>(١٨)</sup> .

وكل اسم جاء دالاً على الجمع بغير مادته ، أو زيادة في آخره ، وهو على غير وزن من أوزان جمع التكسير المعروفة ، وجازت عليه الأحكام اللغوية المتقدمة ، فليس بجمع ، وإنما هو اسم للجمع . ومن ذلك ما ورد على ( فعل ) غير أن ( فعل ) في ( فاعل ) سماعي، لا قياسي ، يوقف فيه على ما سمع عن العرب ، ويحفظ ما ورد عنهم منه <sup>(١٩)</sup> .

واسم الجمع في حقيقته اسم مفرد وضع لمعنى الجمع فقط ، ولا فرق بينه وبين الجمع إلا من حيث اللفظ ؛ ذلك لأن لفظ هذا مفرد ، بخلاف لفظ الجمع ، من أجل ذلك أخذ اسم الجمع أحكام المفرد اللغوية ، كتصغير لفظه والنسبة إليه دون الرجوع إلى مفرده ، ثم جمعه جمعاً سالماً ، وكالإخبار به عن الضمير المذكر (هو) ، والإشارة إليه ، وعود الضمير المفرد عليه؛ لأن جمع التكسير مؤنث ، واسم الجمع مذكر <sup>(٢٠)</sup> وقد نظم ابن مالك - رحمه الله تعالى - في ( فعل ) جمع ( فاعل ) <sup>(٢١)</sup> :

**جَمِيعًا بِالنَّاقْلِ فَخَذْ مَثَلاً**

**فَعَلْ لِلْفَاعِلِ قَدْ جَعَلَ**

**خَدَمًا رَصَدا رَوْحًا خَوَلًا**

**تَبَعَّا حَرْسًا حَفَدًا خَبَلًا**

(١٧) وليس جماعاً لـ(غائب) ؛ لأنَّ (فَاعلًا لا يكسر على ( فعل)). انظر: فعل في دلالتها على الجمعية الدكتور سليمان بن إبراهيم العайд ، ص : ١٠ ، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العددان (٨٣ ، ٨٤)- ذو الحجة ١٤٠٩ هـ.

(١٨) اللسان ، مادة (غ ي ب) ، ص ٣٣٢٢. وانظر: فعل في دلالتها على الجمعية ، ص : ١٢.

(١٩) انظر : ( فعل ) في دلالتها على الجمعية ، الدكتور سليمان العайд ، ص : ٢٩.

(٢٠) المصدر السابق ، ص : ٤ ، ٥ . وقد يقال في اسم الجمع ما يقال في اسم المصدر من كونه يدل على ما يدل عليه المصدر ، فدلاته مطقة غير مباشرة . كذلك يمكن أن يقال : إن اسم الجمع يدل على مطلق الجمع دون تمييز بين دلالته على القلة أو الكثرة . وبعضاًهم لا يرى ذلك إنما يرون أنه يدل اسم المصدر على الحدث كالمصدر ، ومن ثم يقال : إن اسم الجمع يدل على ما يدل عليه جمع الكثرة كالجمع . والله تعالى أعلم . [ المصدر السابق نفسه ] .

(٢١) نظم الفوائد ، ابن مالك ، ص : ٧٥ ، تحقيق : الدكتور سليمان العайд ، مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية ، السنة الأولى - العدد الثاني : ١٤٠٩ هـ .

**سَلَفًا طَلَبَا ظَاهِنًا عَسِيًّا****غَيْبًا فَرَطًا قَفَلًا هَمَّا**

فهذه ألفاظ مفردها على وزن (فاعل) وجاء بعض منها في القرآن الكريم<sup>(٢٢)</sup> ، مثل : حَوْسٍ في قوله تعالى : ﴿ وَأَنَا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا مُلْتَ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا ﴾ [سورة الجن : ٨] . قال الراغب : "الحرَسُ والحرَاسُ" : جمع حارس ، وهو حافظ المكان .

وقال الزمخشري : "الحرَسُ" : اسم مفرد في معنى الحراس ، كالخدم في معنى الخدام " ؟ ولذلك وصف (بالمعنى) ولو ذهب إلى معناه لقليل : شاداً ، ونحوه<sup>(٢٣)</sup> : [من الجز]

**أَخْشَى رُجْبًا أَوْ رُكْبًا عَادِيًّا [وَالذَّئْبُ أَخْشَاهُ وَكَلْبًا عَاوِيًّا]**

والرجيل : تصغير رجل ، والركيب : تصغير ركب<sup>(٢٤)</sup> . وهو اسم جمع عند سيبويه<sup>(٢٥)</sup> ، وذكر أبو حيان : و(شديدا) صفة للحرس على اللفظ ؛ لأنَّه اسم جمع . وذكر شطر البيت الذي ذكره الزمخشري<sup>(٢٦)</sup> . ويلاحظ أن ( فعل) وردت - هنا - على خلاف الأصل ، في تصحیح عینه ، وفك إدغامها مع استحقاقه .<sup>(٢٧)</sup>

(٢٢) وردت في الذكر الحكيم كلمات على وزن ( فعل) مثل : ﴿ رَصَدٌ ﴾ في قوله تعالى : ﴿ وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِسَمْعٍ فَنَسْتَمِعُ إِلَآن يَجِدُ لَهُ شَهَابًا رَصَدًا ﴾ [سورة الجن : ٩] ، وفي قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولِنَا يَسْنُلُكَ مِنْ بَيْنِ يَدِيهِ وَمِنْ خَفْرِهِ رَصَدًا ﴾ [سورة الجن : ٢٧] ، ونحو : ﴿ تَبَعَ ﴾ في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا ﴾ [إبراهيم : ٤٧] . وغافر : ﴿ عَبْدٌ ﴾ في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْفَرِدَةَ وَالْخَازِيرَ وَعَبْدَ الطَّاغُوتَ ﴾ [سورة الماندة : ٦٠] . انظر : فعل في دلالتها على الجمعية ، الدكتور سليمان العайд ، ص : ٧ ، ٨

(٢٣) اللسان ، مادة : (ر ج ل) ، ص : ١٥٩٨

(٢٤) الكشاف عن حقائق غواصي التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري<sup>(٢٨)</sup> (١٤١٥هـ / ٢٢٥) ، تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ : عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ : علي محمد عوض ، الطبعة الأولى : ١٩٩٨هـ - ١٤١٨هـ ، مكتبة العيكان - الرياض . فعل في دلالتها على الجمعية ، الدكتور سليمان العайд ، ص : ٧ .

(٢٥) اللسان ، مادة : (ر ج ل) ، ص : ١٥٩٨

(٢٦) تفسير البحر المحيط ، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (٥٧٤٥هـ) : ٨ / ٣٤٢ ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد عوض ، الطبعة الأولى : ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م ، دار الكتب العلمية - بيروت . وما يلفت الانتباه أن محقق كتاب البحر المحيط والمراجع فيه قد نسبوا البيت المذكور إلى عبد بن يغوث بن وقاص الحارثي ، ثم ذكروا أنه من بحر الطويل ، ربما تكون النسبة إلى قائله صحيحة ، ولكن نسبة البيت إلى بحر الموسيقى خطأ ، والصواب أنه من بحر الرَّجز . [وانظر : شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي : ٢ / ٣٧ ، ٢٠٣]

(٢٧) فعل في دلالتها على الجمعية ، الدكتور سليمان العайд ، ص : ٢

وأمّا عن صيغة (غَيْبٌ) - بفتح الغين وسكون الياء - التي ذكرها الوقشي في تعليقه فيرى الباحث أنّ لها احتمالين - إن صحت الرواية - أحدهما : أن يكون مجئها تكسيراً على وزن (فَعَلٌ) جمع (فاعل) ، وسكت العين تخفيفاً ، فصارت (غَيْبٌ) في الاستعمال (غَيْباً) - بسكون الياء - جمع تكسير .

وثانيهما : أن تكون مصدراً وليست جمعاً مكسراً . وتدرج الصيغة - حيئنذا - فيما يسمى بالإخبار بالمصدر . فلئن كانت صيغة (غَيْبٌ) - من جموع التكسير - قد سكت الياء هنا ؛ فإنها كسكون عين الكلمة في (فَعَلٌ) جمعاً مكسراً ؛ فصارت (فَعَلٌ) تخفيفاً ، نحو قولنا : (صُبْرٌ جمعاً لصُبُورٍ) . وإن كان سيبويه قد منع تخفيف الفتحة ، فذكر "وليس شيء أكثر في كلامهم من فعل ألا ترى أنَّ الذي يُخفِّفُ عَصْدًا وَكِيدًا لا يُخفِّفُ جَمَلًا" .<sup>(٢٨)</sup>

وإن كانت مصدراً قد شغل موقع الخبر فإن النحاة أشاروا إلى الإخبار بالمصدر أو الوصف به ، فابن جني يرى في (مضمار تجاذب الإعراب والمعنى) أن قوله : هذا رَجُلٌ دَنَفٌ ، ورجل عَدْلٌ ، فإن وُصف بالصفة الصريحة قيل : رَجُلٌ دَنَفٌ ، ورَجُلٌ عَادِلٌ . هذا هو الأصل وإنما وُصف بالمصدر ؛ لأمرتين ؛ أحدهما صناعي ، والآخر معنوي . أمّا الصناعي فهو الأنس بشبه

(٢٨) الكتاب : ٤ / ٣٧ . وقد علق الدكتور أحمد علم الدين الجندي على كلام سيبويه بقوله : "فقد خفف المفتوح بعض القراء، وهم على حق؛ فالسكون أخف من الفتح، ولأن السكون يختصر المقاطع، وبذلك يوفر المجهود . وعلى ذلك قراءة أبي السمائل وأبي المتوكل وأبي الجوزاء (الجمل) بفتح الجيم وإسكان الميم في قوله تعالى : ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلْعَجَ الْجَمْلُ فِي سَمَّ الْخَيَاطِ﴾ [سورة الأعراف : ٤٠] . انظر : اللهجات العربية ، الدكتور أحمد علم الدين الجندي : ١ / ٢٤٥ ، وانظر: القراءة في المحتسب في تبيين وجوه شواد القراءات والإيضاح عنها ، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني (١٤٩٢هـ) : ١ / ٢٤٩ ، تحقيق الأستاذ : علي الجندي ناصف ، والدكتور عبد الحليم النجار ، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية : ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م ، القاهرة . وظاهرة التخفيف في النحو العربي ، الدكتور أحمد عفيقي ، ص : ٢٢٥ ، الطبعة الأولى : ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م ، الدار المصرية اللبنانية - القاهرة .

وقد ورد في شعر روبة بن العجاج إسكان المتحرك ، ومن ذلك ، قوله : "كالرمح في حد السنانِ الدَّرْبِ" ، وأصله : الدَّرْبِ . وقوله : "ألقيت أقوال الرجال الكُذُبِ (بخفيض الذال)" ، أراد : الكُذُبِ (بضم الذال) ، جمع كذوب ، إلا أنه خف . وقوله : "سُقِيَّا من سَبَبِ الفراتِ الثَّغْبِ" ، فقد أراد : (الثَّغْبِ) فخفف وهو الماء المستنقع . [انظر: ديوان روبة بن العجاج (١٤٤٥هـ) ، من كتاب مجموع أشعار العرب ، ص : ١٦ ، ١٧] . اعتنى بتصحیحه وترتیبه : ولیم بن الورد البروسی ، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزیع - الكويت بدون تاريخ . والظواهر النحویة والمصرفیة في شعر روبة ، ماریة عبد الغفور قاسم ، ص : ٤٨٥ ، دکتوراه (مخطوط) ، كلية اللغة العربية - جامعة أم القری : ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .

المصدر للصفة ؛ فكما أوقعت الصفة موقع المصدر ، نحو قوله : أقائما والناس قعود (أي : تقوم قياما والناس قعود)<sup>(٢٩)</sup> ، فهنا يكون قد وقع المصدر موقع الصفة ، وهو - ربما - يعبر عنه بحمل النظير على نظيره عند علماء الأصول .

وأمّا المعنوي فلأنه إذا وصف (أو أخبر)<sup>(٣٠)</sup> صار الموصوف كأنه هذا الفعل ؛ وذلك لكتراً تعاطيه له واعتراضه إياه<sup>(٣١)</sup> ، فهو متصرّف في نفوس المتكلمين . قال الله تعالى : ﴿إِنَّ أَصْبَحَ مَا وَعَدْكُمْ عَوْرَةً﴾ [سورة الملك : ٣٠] أي : غائرًا ، نحو قول الخنساء<sup>(٣٢)</sup> [من البسيط] :

ترتفعُ ما رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادْكَرْتَ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ<sup>(٣٣)</sup>

وما كان مثله من قِبَلِ أنَّ من وصف بالمصدر فقال ، هذا رجل زُور ، وصَوْمٌ ، ونحو ذلك فإنما ساغ ذلك ؛ لأنَّه أراد المبالغة ، وأن يجعله هو نفس الحدث لكتراً ذلك منه .<sup>(٣٤)</sup> وركيزة القول أنَّ النحوين أشاروا إلى "أنَّ (فاعلاً) إنْ كان اسمًا فله إذا جُمع ثلاثة أمثلة : ففاعل ، وفعلان بضم الفاء ، وفعلان ، نحو : كواهل ، وحُجْران ، وجِنَان".<sup>(٣٥)</sup>

(٢٩) الخصائص ، لابن جني : ٣ / ٢٥٩ .

(٣٠) فالالأصل أن يأتي الخبر والنتع والحال وصفاً لا جامداً .

(٣١) الخصائص ، لابن جني : ٣ / ٢٥٩ .

(٣٢) ديوان الخنساء ، ص: ٤٦ ، اعتبرت به : حمدو طقاس ، ط٢ : ٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م ، دار المعرفة ، بيروت .

(٣٣) وعقب المبرد - رحمه الله تعالى - على هذا البيت بقوله : أي : ذات إقبال وإدبار ، ويكون على أنها جعلها الإقبال والإدبار لكتراً ذلك منها . [المقتضب ، المبرد : ٣ / ٢٣٠] .

(٣٤) الخصائص : ٣ / ١٨٩ . وانظر : الرضي على الكافية : ١ / ٢٥٤ ، من عمل يوسف حسن عمر ، الطبعة الثانية ١٩٩٦ م ، منشورات جامعة قار يونس ، دار الكتب الوطنية - بنغازي . ومعاني النحو ، والدكتور فاضل السامرائي : ١ / ١٧٧ ، ١٧٨ .

(٣٥) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٥ / ٥٣ . وانظر : فعل في دلالتها على الجمعية ، ص : ٢ . و"جِنَان" : جمع (جان) ، وهو ضرب من الحيات . [انظر : اللسان ، مادة : (ج ن ن)] .

ويرى ابن يعيش أنَّ للصفة تسعه أوزان : فُعَّل ، وفَعَال ، وفَعَلَة ، وفَعَلَة ، فُعَل  
(بضمتين)<sup>(٣٦)</sup> ، فُعَلَاء ، فُعَلَان ، فُعَال ، فُعَول ، نحو: شُهَد ، وجَهَال ، وفَسَقة ، وَقْضاة ،  
وتختص بالمعتل اللام، وبِزَل ، وشَعَرَاء ، وصُحْبَان ، وَتَجَار ، وَقَعُود ، وقد شذ نحو: فوارس<sup>(٣٧)</sup>  
وممَّا يعقب به الباحث أنَّ دلالة صيغ: غَيْبٍ ، وغَيْبٍ ، غَيْبٍ<sup>(٣٨)</sup> (فُعَل ، وفَعَل ، وفَعَل)  
كلها الكثرة ، وهي بهذا الاعتبار تُعدُّ قاسماً مشتركاً بين الصيغ الثلاث .

وتلك التي أطلق عليها الباحث بالدلالة الأولى (الأساسية) ؛ تبقى - إذن - فروق دلالية  
أخرى لاختلاف الصيغ فيما بينها .<sup>(٣٩)</sup>

فأبرز ما تكتنزه صيغة (غَيْبٍ) من دلالة : المبالغة في التكثير ، والحركة الظاهرة ، والذي  
يدل على الكثرة الزائدة ما ذكره الدكتور السامرائي في قول الله تعالى : ﴿فَلَا أُفْسِمُ بِالْخُنَسِ﴾<sup>(٤٠)</sup>  
الْجَوَارُ الْكُنْسِ<sup>(٤١)</sup> [سورة التكوير] ، حيث يرى أن (الخُنَس الْكُنْس) هن اللاتي يخنسن ويختفين  
كثيرا ، وهو تكثير ظاهر في هذا الجمع .<sup>(٤٠)</sup>

ودلالته على الحركة الظاهرة يؤيده ما جاء في البرهان للزرκشي في قول الله تعالى : ﴿أَنَّ طَهَرًا بَيْتِي لِلطَّائِفَينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرَّكِعِ السُّجُودِ﴾<sup>(٤٢)</sup> [سورة البقرة : ١٢٥] ، قوله تعالى : ﴿أَنَّ لَا

(٣٦) لاحظ الباحث أن الدكتور سليمان العайд قد ضبط ( فعل ) - الخامسة ترتيباً من بين التسعة - فشدد العين وحقها أنْ ثمَّ ، وأرى أنه يجوز تسكينها ؛ فقد جاء في اللسان : " وقد تسكن العين تخفيها " ، نحو: ( بازل : بُزْل وبِزَل )  
(شارف: شُرْف وشَرْف) . وأقول : ربما كون ( بازل ) تجمع على ( بِزَل ) ، و(شارف) تجمع على ( شُرْف ) ، أي : على وزن ( فعل ) ، فإنهما يجمعان - أيضا - على ( فعل ) ، وهذا إشكال وقع فيه الدكتور العайд ؛ لكونه قد كرر وزن ( فعل ) من بين التسعة أوزان التي نقلها من نص الزمخشري في شرح المفصل لابن يعيش حيث لم ترد الأوزان التسعة في الكتاب - المشار إليه - مضبوطة . فلو كانت ( فعل ) بضم وتشديد بالفتح ؛ لتكررت ولأصبح لدينا - من بين التسعة أوزان التي ذكرها صاحب المفصل - لـ ( فعل ) صورتان وهو خطأ ، والصواب أنها ( فعل ) بضمتين ، وقد تسكن الثانية . [ انظر : ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥ / ٥ . واللسان ، مادة: ( ب ز ل ) ، ومادة: ( ش ر ف ) . والدكتور سليمان العайд ، فعل في دلالتها على الجمعية : ص ٢٩ ] .

(٣٧) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٥ / ٤ . وانظر : فعل في دلالتها على الجمعية : ص ٢٩ .

(٣٨) حين نعدُّها جمعاً أو اسم جمع لِحَقَّة التخفيف . كما أشرت آنفاً .

(٣٩) والحق أن هناك دلالة مشتركة أخرى بين هذه الصيغ المُكَسَّرة هي دلالتها على الاسمية أكثر من دلالتها على الوصفية ؛ لضعف جانب الوصف فيها ، وإلقاء المقدرة مقام الموصوف ، وقد أشرت إليها كما مر آنفاً - ذلك أن ابن يعيش يقول : " فقد يُكَسَّر ( فاعل ) بحكم الاسمية التي فيه " . شرح المفصل ، ابن يعيش : ٥ / ٥ .

(٤٠) معاني الأبنية في العربية ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، ص: ١٣٤ . الطبعة الثانية ١٤٢٨ - ٢٠٠٧ مـ ، دار عمار بعمان - الأردن .

تُشْرِكُ بِي شَيْئاً وَطَهَرْ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرَّكِعِ السُّجُودُ ﴿٢٦﴾ [سورة الحج : ٢٦] : " فَهَلَا قيل : السُّجُودَ كَمَا قيل الرَّكْعَ ، وكما جاء في آية أخرى : ﴿تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً﴾ [سورة الفتح: ٢٩] ، والركوع قبل السجود . والجواب : أن السجود يطلق على وضع الجبهة بالأرض وعلى الخشوع فلو قال : السُّجُودَ إِنَّهُ بِذَلِكَ لَمْ يَتَنَوَّلْ إِلَّا الْمَعْنَى الظَّاهِرُ ، ومنه قوله تعالى: ﴿تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً﴾ الآية . وهو من رؤية العين ، ورؤية العين لا تتعلق إلا بالظاهر فقصد بذلك الرمز إلى السجود المعنوي والصوري ، بخلاف الركوع فإنه ظاهر في أعمال الظاهر...، دون أعمال القلب، يجعل السجود وصفا للركوع وتتميمها له ؛ لأن الخشوع روح الصلاة وسرها الذي شرعت له" <sup>(٤١)</sup>

ومن ثَمَّ إِنَّ (غَيْبَ) أَمْدَتْ دَلَالَةً - نابعة من ظلال المعنى - تتناسب مع ظاهر أمر هؤلاء الغائبين في كونهم قد غابوا بأشباحهم وأجسامهم عن محل النزاع وهي الدار ؛ إذ لا يتطلب الموقف معرفة فعل الغياب نفسه ، إنما المطلوب الإخبار عن هؤلاء الغائبين فحسب ، فيكون قد قصد تكثير غيابهم شخصا ؛ مبالغة في ذلك .

وأما الدلالة التي تنطوي عليها صيغة (غَيْب) فأرى أن الإمام مالك- رحمه الله تعالى- قصد بها في فقهه : أنَّ هؤلاء إنما طال غيابهم وكثُر بعدهم عن الدار وعن رؤية الناس لهم ، وهي فترة ليست بالقليلة ؛ وذلك كما جاء في أقوال النحاة عن هذا البناء أنه بناء يُعَدُّ من أكثرها دورانا على الألسنة ، وانتشارا في أبنية الاسم والفعل ؛ نظرا لخفته .

تبقى صيغة (غَيْب) - بسكون الياء - من بين الصيغ الثلاث التي جعل لها الباحث احتمالين ، أحدهما : كونها جمعاً مُكسراً فإنها بذلك جاءت على وزن المصدر إذ مصدر الفعل غابـ) غَيْبا ؛ فدلـ) هذا على أنـ) الجمع " حين يأتي على وزن مصدره إنما يؤتـ) به للدلالة على المعنى الحقيقي للفعل " <sup>(٤٢)</sup> .

(٤١) البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (٥٧٩٤هـ) : ٣ / ٢٥٠ ، ٢٥١ . تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م ، الناشر : دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه . وانظر : معاني الأبنية في العربية ، الدكتور السامرائي ، ص : ١٣٤ .

(٤٢) معاني الأبنية في العربية ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، ص : ١٣٤ .

والثاني : أن يكون قد أخبر بالمصدر مبالغةً في الحدث وهو غيابهم عن الدار، وقت استحقاق الشفعة ؛ وذلك لكترة تعاطيه له واعتياده ، فهو معنى متصور في النقوس أثناء التلفظ به؛ لأن العدول إلى المصدر اتساع في المعنى ، فكان المُخْبِرُ عنه صار هو الحدث نفسه مجردا من الزمن والذات .

وثمة أمر ذكره الدكتور علي أبو المكارم يتصل بتعدد أوزان هذه الصيغ المكسرة واحتلافها؛ فقد يكون مرده إلى " فوارق لهجية ، وأهم هذه الاختلافات ما يتصل بتعدد صيغ الجمع لمفرد واحد ، فإنَّ من هذه الصيغ ما يطرد . والمطرد منها يعود إلى لهجات شائعة مسموعة كثيرة ، أمَّا غير المطرد فينتهي إلى لهجات أقل شيوعا " .<sup>(٤٣)</sup>

---

(٤٣) تقويم الفكر النحوي ، الدكتور علي أبو المكارم ، ص : ١٩٢ ، الناشر : دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة - ٢٠٠٥ م.

## الموضع الثاني : " عَمَالٌ ، وَعَمَلٌ "

تتناول المسألة ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء صيغة (عَمَلٌ ، وَعَمَالٌ) بين المصدر والجمع المكسّر ، واسم الجمع ، وهو من فقه الإمام مالك - رحمه الله تعالى - في كتاب (المساقاة) ، كما سيأتي بيانه بمشيئة الله تعالى .<sup>(٤٤)</sup>

**قال مالك** - رحمه الله تعالى - : " إِنَّ أَحْسَنَ مَا سُمِعَ فِي عَمَالِ الرَّقِيقِ فِي الْمُسَاقَةِ . يَشْتَرِطُهُمُ الْمُسَاقَى عَلَى صَاحِبِ الْأَصْلِ : إِنَّهُ لَا بِأَسْبَابِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُمْ عَمَالُ الْمَالِ ... وَلَنْ تَجِدَ أَحَدًا يُسَاقِي فِي أَرْضِنِ سَوَاءٍ فِي الْأَصْلِ وَالْمُنْفَعَةِ : إِحْدَاهُمَا بِعِينٍ وَاثِنَةٌ غَرِيرَةٌ وَالْأُخْرَى بِنَضْحٍ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ ؛ لِنِحْفَةٍ مُؤْنَةٍ الْعَيْنِ ، وَشِدَّةٍ مُؤْنَةٍ النَّضْحِ . قَالَ : وَعَلَى ذَلِكَ ، الْأَمْرُ عِنْدَنَا " .<sup>(٤٥)</sup>

**الوقشي** : قوله : " في عَمَلِ الرَّقِيقِ " . كذا رواية عبيد الله ، وتوهم قوم أن ذلك غلط ، وليس عندي بغلط ، ومجازه على وجهين ، أحدهما : أن يكون (عَمَل) جم عامل كحارس وغائب ، وهو في الحقيقة اسم للجمع . والثاني : أن يكون مما وضم المصدر فيه موضع الاسم ، والمصدر إذا وُضِع موضع الاسم كان للواحد والاثنين والجمع والمذكر [والمؤنث]<sup>(٤٦)</sup> ، قال تعالى :

﴿ قَالَ إِنَّ هَؤُلَاءِ ضَيْفِي فَلَا تَفْضَحُونَ ﴾ [سورة الحجر: ٦٨] أي : أضيافه ، وقال زهير<sup>(٤٧)</sup> : فهم رضي وهم عَدُلٌ<sup>(٤٨)</sup> .

(٤) التعليق ، الوقشي : ٢ / ٢٢٧ .

(٤٥) الكلام من فقه الإمام مالك عل الباب . وانظر : تحريره في الموطأ المطبوع للشيخ عبد الباقي : ، ص : ٧٠٩ ، ٣-٢-١ . كتاب المسافة ، ٢- باب الشرط في الرقيق في المسافة ، حديث = ٣ . المسافة : في النخيل والكرום على الثالث والرابع وما أشبهه . يقال : ساقى فلان فلانا نخله أو كرمه إذا دفعه إليه واستعمله فيه ؛ على أن يعمره ويستقيه ، ويقوم بمصلحته من الإبار وغيره ، فما أخرج الله - تعالى - منه للعامل سهم ... ، والباقي لمالك النخل . [اللسان ، مادة : (س ق ي) ] . والمسافة مفاجلة من السقي ؛ لأنه معظم عملها وأصل منفعتها ، وأكثرها مؤونة .

(٤٦) ما بين معقوفين ليس من تعليق الوقشي ، إنما من تعليق ابن عبد الحق التلمसاني في الاقتضاب : ٣٠٥ ، ٣٠٦ / ٢

(٤٧) التعليق ، الوقشي : ٢ / ٢ : ٢٢٧ / ٢ . والبيت في ديوان زهير ، ص : ٤٨ ، اعنى به : حمدو طماس ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة بيروت - لبنان : ٢٠٠٥ - ١٤٢٦ م . والبيت بتمامه : [ من الطويل ]

متى يشترج قوم تقل سروراً لهم هُم بیننا فهم رضي ، وهم عَدُلٌ .

(٤٨) التعليق ، الوقشي : ٢ / ٢ : ٢٢٧ / ٢ . وانظر : الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني : ٣٠٥ ، ٣٠٦ / ٢ .

فصيغة (عَمَلٌ) . من روایة عبید الله ، أَمَّا روایة يحيى فھی "عَمَالٌ" .<sup>(٤٩)</sup>

عَرَضَ الباحث في الموضع الأول آنَّا أقوال النحوة في صيغة (فَعَلٌ) جمع (فاعلٌ) اسم للجمع حين تناول الوقشي التعليق على قول الإمام مالك - رحمه الله تعالى: "وشركاؤه غَيْبٌ ، أو (غَيْبٌ)" ، وكذلك سبق فيه أن تناول قضية وضع المصدر موضع الاسم ؛ مما يعني عن إعادته . وإنما يَحْسُن بي أن أعرض أقوال النحوة في صيغة (عَمَالٌ) التي على وزن (فُعَالٌ)؛ لأنَّ البحث لم يتعرض لها من قبل .

فقد ذكر الرضي في شرح الشافية أنَّ الغالب في فاعل (الوصف) أن يجمع على (فَعَلٌ) ، ... ثُمَّ ذكر أَنَّه يُكَسَّرُ - أيضًا - كثيرة على (فُعَالٌ) ، كزَوَارٌ وغَيَابٌ ، وهو يرى أنهما أصلٌ في جمع (فاعل) الوصف ، أي : فُعَالًا و فَعَالًا .<sup>(٥٠)</sup>

ويطّرد جمعًا لوصف صحيح اللام على فاعل لمذكر كصائم وصُوَاماً .<sup>(٥١)</sup> وهذا الجمع يدل على كثرة القيام بالفعل كالزَّرَاعُ والحفظ القراءُ والطلَّابُ ، ... ، فيه الدلالة على الحركة والحدث . وتقول : قدم الحفاظ القراء لمن كان قيامهم بالفعل واتصافهم به كثيرة ؛ فهو - إذن - لتكثير القيام بالفعل لا لتكثير عدد القائمين به .<sup>(٥٢)</sup> ويوضح الدكتور السامرائي ذلك بأن ضرب مثلاً بقوله : "فَإِنْتَ تَقُولُ لِلْأَلْفِ إِذَا قَرَءُوا سُورَةً وَاحِدَةً هُمْ قَارئُونَ ، وَتَقُولُ لِلثَّلَاثَةِ إِذَا كَانُوا قِيَامُهُمْ بِالْأَمْرِ كَثِيرًا وَاتِّصافُهُمْ بِهِ كَبِيرًا: هُمْ قَارئُونَ" .<sup>(٥٣)</sup>

(٤٩) أي : (عَمَلٌ) وهي من روایة عبید الله بن يحيى بن الليثي : هو مسند قرطبة أبو مروان الأندلسي توفي سنة (٢٩٩هـ) وقيل سنة (٢٩٨هـ) ، سمع من أبيه ولم يسمع من غيره ، وسمع الناس منه روایة أبيه . [انظر : سير ألام النبلاء ، الذهي : ١٣ / ٥٣١ ، ٥٣٢ . و المسالك شرح موطأ مالك ، ابن العربي : ١ / ١٤٤ (المقدمة)] .

(٥٠) شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي : ١ / ١٥٥ ، ١٥٦ .

(٥١) الهمع ، السيوطي : ٣١٨ / ٣ .

(٥٢) معاني الأبنية في العربية ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، ص : ١٣٠ .

(٥٣) المصدر السابق نفسه .

ويرى الباحث أن المسألة تؤول إلى ثلات دلالات : دلالة (عَمَال)، و(عَمَل) اسمًا للجمع من جهة ، ومصدرا من جهة أخرى . فدلالة (عَمَال) جمعا مُكَسِّرًا جاءت لتكثير القيام بالفعل لا لتكثير العدد القائمين به ، وذلك يناسب ما ورد في فقه الإمام مالك وحديثه عن المسافة والزراعة بوصفها حرف تحتاج إلى جهد جهيد للقيام بأعبائها ؛ لذا واعم مجيء الجمع - على هذا البناء - الذي يراد به تكثير القيام بالفعل، وإن تضمن كثرة القائمين من الرقيق والخدم والغلمان<sup>(٤)</sup> الذين تحتاجهم المسافة .

ودلالة (عَمَل) اسمًا للجمع ، وهو كما جاء في أقوال السحويين عن هذا البناء أنه بناء يُعدُّ من أكثرها دورانا على الألسنة ، وانتشارا في أبنية الاسم والفعل ؛ نظرا لخفته .<sup>(٥)</sup> فقد أريد التلفظ به لملاءمتها أمر المسافة والزراعة فيما يتطلبه هذا من خفة وحركة متكررتين بشأن ما تتجه الكروم والنخيل من محاصيل .

أمّا دلالة (عَمَل) مصدرا قد وضع موضع الاسم ؛ لِيُجعل القائمون في حقل المسافة كأنهم الفعل نفسه ، إذ المراد المبالغة في الحدث لا عدد القائمين به .  
وأرى أنَّ الدلالات ثلاثة متقاربة ، تصب في دائرة دلالية تكون واحدة .

(٤) وهو أمر لا ينبغي أن يمنعه أو يدخل به صاحب النخيل أو الكروم عَمَن استعمله . (على تفصيل في كتب الفقه؛ فينظر هنالك) .

(٥) نظم الفواند ، بن مالك الجياني الأندلسي، ص : ٧٥. وانظر : فعل في دلالتها على الجمعية ، الدكتور سليمان بن إبراهيم العابد ، ص : ١٠ ، ١٢ ، ٢٩ .

## المطلب الثاني : دلالة الصيغة بين جمعي القلة والكثرة

يدور البحث في هذه المسألة حول مجيء عنوان الباب<sup>(١)</sup> - وهو ما روی عن الإمام مالك - بروايتين ، إحداهما صيغة (وقوت) جمع كثرة لـ(وقت) ، وأوقات جمع قلة له . وقد ورد في كتب الموطآت بلفظ (وقوت)<sup>(٢)</sup> جمعاً للكثرة في أكثر الروايات<sup>(٣)</sup>

**قال مالك :** ١ - كتاب (وقوت الصلاة) ، [١] باب : (وقوت الصلاة) .<sup>(٤)</sup>

**الوقشي :** قال : "وَكَذَا وَرَدَتِ الرِّوَايَةُ مِنْ طَرِيقِ عَبْيِدِ اللَّهِ وَجَمَاعَةً مِنْ رَوَاةِ الْمَوْطَأِ . وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ بَكِيرٍ : "أَوْقَاتُ الصَّلَاةِ" . وَكَلَّا هُمْ صَحِيمٌ<sup>(٥)</sup>، إِلَّا أَنْ أَوْقَاتَنَا جَمْعٌ لِأَدْنَى الْعَدْدِ ، وَهُوَ مَا دُونَ الْعَشْرَةِ . فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ : إِنَّ أَدْنَى الْعَدْدِ هَاهُنَا أَشْبَهُ وَأَلْيَقُ بِهَذَا الْمَوْضِعِ ؛ لِأَنَّ أَوْقَاتَ الصَّلَاةِ خَمْسٌ ، فَرِوَايَةُ ابْنِ بَكِيرٍ أَحْسَنُ مِنْ رِوَايَةِ عَبْيِدِ اللَّهِ وَمَنْ تَابَعَهُ .<sup>(٦)</sup>

فَأَجَبَّ عَنْ ذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْجَمْعَ الْكَثِيرَ قَدْ يُسْتَعْمَلُ مَكَانَ الْجَمْعِ الْقَلِيلِ ، كَمَا يُسْتَعْمَلُ الْقَلِيلُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ مَكَانَ الْكَثِيرِ ؛ فَقَدْ حَكَى الْخَلِيلُ وَغَيْرُهُ : أَنَّهُمْ رَبِّمَا قَالُوا : ثَلَاثَةُ كَلَبٍ وَالْقِيَاسُ أَكْلُبٌ ، وَكَمَا قَالُوا فِي جَمِيعِ يَوْمٍ : أَيَّامٌ . فَأَوْقَعُوهَا لِلْكَثِيرِ وَالْقَلِيلِ ، وَلَا جَمْعًا لِيَوْمٍ غَيْرِهَا . وَكَمَا قَالَ تَعَالَى : {وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمْنُونَ} إِسْبَابُ الْمَوْطَأِ ٣٧

(١) التعليق ، الوقشي : ١ / ٣ . وانظر : الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمصاني : ١ / ٥ .

(٢) هكذا وردت الرواية من طريق عبيد الله وجماعة من رواة الموطأ . وانظر : الموطأ لإمام دار الهجرة ، رواية يحيى بن يحيى الليثي : ١ / ٣٣ . وهو ما وقع في رواية ابن بكر .

(٣) التعليق ، الوقشي : ١ / ٣ . ١ - كتاب وقوت الصلاة ، ١ - باب وقوت الصلاة . الاستذكار ، ابن عبد البر : ١٧٢ / ١ والمنتقى للباجي : ١ / ٢٠٣ . وأوجز المسالك ، الكاندهلوi : ١ / ٢٥٧ ، ٢٥٨ . وفي الموطأ المطبوع للشيخ محمد فؤاد عبد الباقى : ١ / ٣ حيث علق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى في الحاشية أنَّ (وقوت) جمع وقت ، جمع كثرة ؛ لأنها وإن كانت خمسة ، لكن لتكرارها كل يوم صارت كأنها كثيرة ، كقولهم شموس وأقمار ، باعتبار ترددتها مرة بعد مرأة وهو منقول عن شراح الموطآت . كما سنبين إن شاء الله تعالى .

(٤) التعليق ، الوقشي : ١ / ٣ . الموطأ لإمام دار الهجرة ، رواية يحيى بن يحيى الليثي : ١ / ٣٣ . الحاشية رقم (١) .

(٥) التعليق ، الوقشي : ١ / ٣ . وانظر : الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمصاني : ١ / ٥ .

(٦) التعليق ، الوقشي : ١ / ٣ .

**فأوْقَمَ الْغَرَفَاتَ لِكَثِيرٍ :** لأن غرفات الجنة لانهاية لها، ولا خلاف بينهم في أن الجمجم السالم حكمه أن يكون للقليل. وعلى هذا حملوا قول حسان<sup>(٧)</sup> : [ من الطويل ]

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرْبُ يَلْمَعُنَ بِالضُّحَىِ  
وَأَسِيافُنَا يَقْطُرُنَ مِنْ نَجَدَةِ دَمًا<sup>(٨)</sup>

**فأوْقَمَ الْجَفَنَاتَ وَالْأَسِيافَ لِلْعَدْدِ الْكَثِيرِ ،** لأن هذا موضع افتخار لا يليق به الجمجم القليل، فهذا أحد الجوابين<sup>(٩)</sup>.

**والجواب الثاني :** أن أوقات الصلاة وإن كانت خمسة، فإنها تنتكر في كل يوم وليلة وتتناول، فصارت كأنها كثيرة، وهذا كقولهم: شموس وأقمار، وليس في الوجود إلا شمس واحدة، وقمر واحد، فجمعوهما لأجل تردددهما مرة بعد مرة، ويجوز أن يقال: إن هذه الطلوان الخمس تعدل خمسين صلاة، لأنها فرضت في أول أمرها خمسين، ثم ردت إلى خمس صلوان تخفيفاً على العباد وجعل أجراها وثوابها كثواب الخمسين<sup>(١٠)</sup>.

يدرك ابن العربي في كتابه "المسالك" : أنه اختلفت رواة الموطا عن مالك - رحمه الله تعالى - على ثلات روايات ، الرواية الأولى : رواية (وقوت الصلاة) عن يحيى بن يحيى ، والثانية : رواية (أوقات الصلاة) عن ابن بكير في أكثر الروايات عنه ، والثالثة : رواية (وقت الصلاة) عن رواية ابن القاسم والحداثي (سويد بن سعيد)<sup>(١١)</sup>. وفي صحيح الإمام البخاري روي بلفظ (مواقف)<sup>(١٢)</sup> ، وفي رواية الإمام مسلم بلفظ (أوقات)<sup>(١٣)</sup>؛ وذلك بما يتفق مع كلام العرب

(٧) حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام الخزرجي الأنصاري شاعر الرسول ﷺ ، عمر طويلاً، وتوفي سنة (٤٥ هـ)، ولد ديوان مطبوع.

(٨) ديوان حسان : ١ / ٣٥ ، رقم (٣٣) ، حققه وعلق عليه الدكتور ولد عرفات ، ط. دار صادر: ٢٠٠٦ مـ ، بيروت

(٩) التعليق : ١ / ٥ . يمكن أن يدل جمع الكلمة على الكثرة إذا قرن بـ (الـ) الدالة على تعريف الجنس ، أو أضيف إلى ما يفيد الكثرة . [ كما سيأتي في تعقيب الباحث آخر المسألة ].

(١٠) التعليق ، الوقشي : ١ / ٣ . يقصد به حديث أنس بن مالك رض الذي رواه الإمام البخاري في صحيحه . انظر: فتح الباري ، ابن حجر : ٥١ / ٧ ، ٥٩ . كتاب بدء الخلق ، ٦ - ذكر الملائكة . وانظر : التعليق : ٦ / ١ .

(١١) المسالك في شرح موطاً مالك ، ابن العربي : ٣٥٥ / ١ . وانظر: الموطاً برواياته ، سليم الهلالي : ١ / ١٨٥ .

(١٢) فتح الباري ، ابن حجر : ٢ / ٢٧٣ ، ٩ - كتاب مواقف الصلاة ، ١ - باب مواقف الصلاة وفضلها .

(١٣) إكمال المعلم ، القاضي عياض : ٢ / ٥٦٤ ، ٥ - كتاب المساجد ، ٣١ - باب أوقات الصلاة ، حديث ١٦٦ .

وأقوال النحاة وأهل اللغة<sup>(١٤)</sup>. كما سيجيء بيانه إن شاء الله تعالى.

ويり النهاة أنه قد يستعمل الاسم للقليل والكثير كـ(كلب وأكلب وكلاب) وـ(رجل وأرجل ورجال)<sup>(١٥)</sup> ، ويり أبو حيّان : " أنه قد يستغنى بجمع القليل عن الكثير ، وهما مستعملان، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةٌ قُرُونٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨] ، وقد جمع في القلة على (أقراء)، فاستغنى بـ(قرون) عنه<sup>(١٦)</sup> .

ويقول ابن مالك : وكثيراً ما يستغنى من هذا النوع ببعض أبنية الكثرة فلا يستعمل غيره كحد = حدود ، وحظ = حظوظ ...<sup>(١٧)</sup> ، وقد أورد أبو حيان في ارتشافه حول الاسم الذي يجمع على (أفعال) مازجاً رأيه بآراء النحاة القدامى : كسيبوه<sup>(١٨)</sup> ، والمبرد ، بأنه : " يطرد (أفعال) في جمع اسم ثلاثي لم يطرد فيه (أفعل) مما كان على ( فعل ، و فعل ، و فعل ، و فعل ) و فعل ، و فعل ، و فعل ) نحو : ( بيت ، و حزب ، و جمل ، و عضد ، و عنب ، و نمر ، و طنب ) و ( فعل معتل اللام ، نحو : عدو وأعداء ) ، و قال في ( فعل ) معتل العين ، نحو : حال وأحوال ، و حال وأحوال ، و نذر في ( فعل ) ، نحو : رطب وأرطاب ، وفي ( فعل ) نحو : صلب وأصلاب ، ويحفظ في ( فعل ) صحيح العين ، نحو : زند وأزناد ، وورد منه ما لا يكاد يحصى ، فلو ذهب ذاهب إلى اقتياص ذلك لذهب مذهبًا حسناً ".<sup>(١٩)</sup>

ويرى الدكتور وافي حاج أن النحاة اتفقوا على تحديد مبتدأ القلة ومتنه الكثرة ، ولكنهم اختلفوا في تحديد متنه الكثرة ، ومبتدأ الكثرة ، على أن الجمهور يرون أن القلة تبتدئ بالثلاثة

(١٤) الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني : ١ / ٥ ، حاشية (٢) .

(١٥) الكتاب ، سيبويه : ٣ / ٥٧٣ ، الكافية الشافية ، وابن مالك : ٤ / ١٨١١ .

١٦) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي : ٤٠٦ / ١ .

<sup>١٧</sup> (١) شرح الكافية الشافية: ٤ / ١٨٢٠ ، وانظر: حاشية الخضري على ابن عقيل: ٢ / ٨١٦ .

(١٨) الكتاب ، سيبويه : ٣ / ٤٩٠ .

وتنتهي بالعشرة ، والكثرة تبتدئ بما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له . (٢٠)

ومحصلة ذلك أن مبتدأ كل منهما ثلاثة ، وانتهاء القلة عشرة ، ولا نهاية للكثرة ، فيتحدا  
بدءا لا انتهاء . (٢١) والغالب كثرة ( فعل ) كـ ( وقت ) أن يكون على فعول وفعال ككعوب وكعب  
وقد ينفرد أحدهما عن صاحبه كبطن وبطون ، وبغل وبغال . (٢٢)

وممّا يخلص إليه الباحث من الطرح السابق أنّه يستطيع أن يحمل القول في مسألة القلة  
والكثرة ، بأن جمع القلة يبتدئ بالثلاثة وينتهي بالعشرة ، وجمع الكثرة يبتدئ بالثلاثة ولا نهاية  
له، وذلك إنما هو فيما كان له جمع قلة وجمع كثرة .

أمّا ما لا يكون له إلا جمع واحد ولو كان صيغة منتهى الجموع فهو يُستعمل للقلة والكثرة،  
وذلك كرجال وأرجل ، وكتب وكتاب ، وأفندة ، وكواتب ، ومساجد ، وقناديل . وما له جمع قلة  
وجمع كثرة ، كأصلع وضلوع وأضالع ، فيستعمل كلّ في موضعه مع مراعاة القرية والسياق .

على أن العرب قد تستعمل اللفظ الموضوع للقليل في موضع الكثير، والجموع قد يقع  
بعضها موضع بعض ويُستغنى ببعضها عن بعض، والأقيس أن يستغنى بجمع الكثرة عن جمع  
القلة؛ لأن القليل داخل في الكثير، أما الجمع السالم بنوعيه فهو يُستعمل للقلة والكثرة على  
الصحيح؛ وجمع القلة والكثرة يتعاقبان على المعنى الواحد ، وإنما يتغير أحدهما بقرينة ، وقد  
أفرد سيبويه - رحمة الله تعالى - مواضع في كتابه تحدث فيها عن جموع القلة فقد تشارك جمع  
الكثرة (٢٣)، وتشارك جموع الكثرة جمع القلة . (٢٤)

(٢٠) ظاهرة جمع التكسير في العربية ، دراسة لأبرز خصائصها лингвistic and semantic ، وافي حاج ماجد : ٤٩ ، رسالة  
ماجستير (مخطوط) ، الجامعة الأمريكية - بيروت ، ٢٠٠٣ .

(٢١) حاشية الخضري ، على ابن عقيل : ٢ / ٨١٧ .

(٢٢) شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي : ٢ / ٩٠ .

(٢٣) الكتاب : ٣ / ٣ ، ٥٦٧ ، ٤٩٠ .

(٢٤) المصدر السابق : ٣ / ٣ ، ٤٨٠ ، ٥٦٩ ، ٦٢٤ . وانظر : المعجم المفصل في علم الصرف ، الأستاذ راجي الأسمري ،  
ص : ٥٦٠ ، مراجعة إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١٣ - ١٩٩٣ .

وكما مرّ بنا - آنفاً - أن الفرق بين الجماعين في الغاية دون المبدأ ، فإن المرجع في تعين الدلالة هو سياق المقال وما يحيط به من ظروف وملابسات .

وأمّا ما ذكرته لنا كتب الأدب واللغة من استحسانهم توجيه النابغة الطعن إلى بيت حسان بن ثابت ص المذكور آنفاً ؛ فقد أتى بـ ( بالجفනات ) و ( وأسيافنا ) في موضع ( الجفان ) و ( السيف ) ، فيتعرض له أسامة ابن منقد بقوله : فرط في قوله : " الجفناة " ، لأنها دون العشرة ، وهو يقدر أن يقول : ( لدينا الجفان ) ؛ لأن العدد القليل لا يفتخر به . وكذلك قوله : ( وأسيافنا ) ؛ لأنها دون العشرة وهو يقدر أن يقول : سيفنا وبعض لنا ... " . <sup>(٢٥)</sup>

وعلى الدكتور إميل يعقوب على هذه القصة حين وجه النابغة إليه النقد بقوله : لقد قللَ جفونك وسيوفك ، فيرى ( أي : إميل يعقوب ) أن أغلب الظن أنها مفتعلة ، وإن الاعتراض على حسان ص بـ ( بالجفناة ) بدل ( الجفان ) ، ( والأسياف ) موضع ( السيف ) ، ساقط ؛ لإضافتهما إلى ( نا ) الضميرية ، فقد صرفتها إلى الكثرة ، وأن ( الجفناة ) تستعمل للقلة والكثرة ؛ لأنها جمع سالم ، أو هي للكثرة لاقترانها بـ ( ألل ) الجنسية ، ثم يرى - من استقراء الواقع اللغوي - أن كل صيغ جموع التكسير صالحة للقلة والكثرة معاً بحسب ما ترد فيه من سياق . <sup>(٢٦)</sup>

وأخلص في نهاية المطاف إلى وجود دلالتين تحيطان بالمسألة ، الأولى منها : دلالة رواية ( أوقات ) جمعاً للقلة - وهي رواية ابن بكير كما تقدم - ؛ لأن الصلاة خمسة في اليوم والليلة ، وهو عدد دون العشرة ؛ لذا حسّنوا هذه الرواية ، لدلالة الصيغة عليه . <sup>(٢٧)</sup> والأخرى : دلالة رواية

(٢٥) كتاب البديع في نقد الشعر ، أسامة بن منقد (٥٨٤هـ) ، ص : ١٤٦ تحقيق الدكتور أحمد أحمد بدوي ، والدكتور حامد عبد المجيد ، ومراجعة الأستاذ إبراهيم مصطفى ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، الإقليم الجنوبي . انظره : في باب التفريط [ ]. وذكر الدكتور فريد الزامل في كتابه أن قدامة بن جعفر (٥٣٣هـ) ، وأبو البركات بن الأنباري (٥٥١هـ) قد انتصر لقول حسان بن ثابت ص (توفي بين عامي : ٣٥٥هـ - ٤٠٠هـ) ، وأنكر أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) هذه القصة ، وشكك الرضي (٦٨٦هـ) فيها ، واستشهد سيبويه (١٨٠هـ) ، وأبو بكر بن الأنباري (٣٢٨هـ) ، والزجاجي (٥٣٣هـ) ، والفارسي ، ببيت حسان ص على مجيء جمع التصحیح دالاً على الكثرة . [الخلاف التصরيفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم ، الدكتور فريد بن عبد العزيز الزامل ، ص : ٢٤٧] .

(٢٦) شرح الكافية الشافية ، ابن مالك : ١٨١٠ ، ١٨١١. الارتفاع ، لأبي حيان ، ص : ٤٠٥ . وانظر : المعجم المفصل في الجموم ، الدكتور إميل بديع يعقوب ، ص : ٢٠ ، دار الكتب العلمية ، ٢٠٠٤-١٤٢٥م . الخلاف التصরيفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم ، الدكتور فريد بن عبد العزيز الزامل ، ص : ٢٤٧ .

(٢٧) أوجز المسالك إلى موطأ مالك ، الكاتنهلوبي : ١ / ٢٥٧ ، ٢٥٨ .

(وقوت) جمعاً للكثرة - وهي أكثر الروايات كما تقدم - ، فإنما لتكررها كل يوم ، فصارت كثيرة ، أو لأنها باعتبار أصل الفرضية والأجر خمسون ،<sup>(٢٨)</sup> أو بأن كل وقت يشمل ثلاثة أوقات : وقت استجواب ، وقت جواز ، وقضاء ، ومن ثم فإن مجموع الوقوت خمسة عشر وقتا .

وأنا أميل إلى ترجيح رواية (وقوت الصلاة) عنواناً للباب الفقهى من كتاب الصلاة المثبت في الموطأ لهذه المعاني مجتمعة .

ولست أميل إلى قولهم : إنه قد شاع استعمال أحد الجمعين محل الآخر؛ لأمرین ، أحدهما: أن المؤلف في مقام التخيير ، فلا بد من وجود فارق دلالي بين الصيغتين ، وإلا استبعدها ولم يختارها في ذلك الموضع ، والآخر : أن (وقت) ثبت لها من الجمع : جمع قلة وجمع كثرة ، وما دام قد استعمل أحد الجمعين فهو - إذن - مراد مقصود الورود ، وأماماً ما يقال : شيع أحدهما موضع الآخر ، فذلك عند وجود قرينة تعين على فهم هذا الشيع في الاستعمال .

وبناء على النشاط التأويلي المبني على السياق يمكن إرجاع الفقرة (قول مالك) إلى فقرات أخرى تدخل ضمن متن العمل ، فإن الضم والتقارب هذا ولد - حتماً - معنى بصورة ما حسب مبدأ الخاصية السياقية التي تتساوى مع ما يُعرف بالتساقص ، ليكون لدينا - عندئذٍ - فناعة بهذا التضافر الذي يحدد المعنى .<sup>(٢٩)</sup>

وثمة شيء يود الباحث أن يسوقه هنا من كون صيغة (وقوت) عنواناً للباب هي من قول الإمام مالك - رحمه الله تعالى - ؛ فلذلك يرى في إطار العلاقة بين النص والمتن أنه حدث لقاء بين

(٢٨) إشارة إلى حديث الإسراء والمعراج ، ومراجعة موسى النبي الله حتى صارت خمساً في العمل وخمسين في الأجر .

(٢٩) فنون النص وعلومه ، فرانسوا راستي ، ترجمة إدريس الخطاب ، ص : ١٢٤ ، الطبعة الأولى : ٢٠١٠ مـ ، دار توبيقال للنشر ، الدار البيضاء - المغرب . (بتصرف يسير) . وهو ما يمكن أن يطلق عليه الباحث الاقتراض داخل النص الواحد ، أو بين النصوص ذات المشكاة الواحدة .

المؤلف (المرسل) <sup>(٣٠)</sup> والقارئ (المتلقي) ، فال الأول يكتب النص انطلاقاً من مَتْنٍ <sup>(٣١)</sup> ، فيقوم الثاني بإعادته انطلاقاً من النص ؛ ليتمكن من الربط بين المتن والنص لإبراز المعنى ، ومن ثم تكشف الدلالة الإيحائية المكتسبة التي كانت تستتر متوازية في ظلال المعنى تنتظر من يُجَلِّيها <sup>(٣٢)</sup> ؛ لذا يتجلّى فهم النص ، سواء في علاقاته الداخلية أو الخارجية من خلال تشكيل السياق ، وتشكيل النص ، فيستطيع الفهم إعادة المتن المرجعية ومعها عمل المؤلف . <sup>(٣٣)</sup>

يحاول الباحث - من خلال هذه المسألة ومسائل أخرى - أن يؤكد على فكرة السياق الملائم (المصاحب) للصيغة أو المفردة اللغوية ، فالالأصل أنَّ لجمع الكلمة أوزانًا ، ولجمع الكثرة أوزانًا ، وهو ما يودّ الباحث أن يبرزه طوال رحلة البحث مع الصيغة دلاليًا ، وقد رأينا ما أوقع حسان بن أبي طالب في النقد اللاذع الذي وجَّه إِلَيْهِ - إن صحت الرواية تاريخيًّا - أنهما جعلوا لجمع الكثرة موضعًا لا يحسُّن أن يُؤْتَى بجمع الكلمة مكانه ، والعكس صحيح ؛ ذلك أن لصيغتي (جفنات) و (أسياف) معنيَّين ، أحدهما : معنى معجمي دلالته معهودة ثابتة بأصل الوضع ، كدلالة الجفنات على الأواني الكبيرة ، ودلالة الأسياف على القطع والبتر وأن تستعمل بوصفها آلة للذود والمدافعة .

وثانيهما : معنى نشا وظل مصاحِّبًا للصيغة (المفردة) وهو دلالته - هنا - على الكلمة ، فكأن للكلمة معنيين : أحدهما ثابت بأصل الوضع ، والآخر ثابت بالاستعمال ؛ لكثره دورانها على الألسنة في هذا السياق ، فصارت مستغنیة عن سياق آخر لأنها ملازمة لسياق بعينه تُختار

(٣٠) المرسل هنا هو الإمام مالك - رحْمَةُ اللهِ تَعَالَى - حين وضع صيغة (وقوت) عنوانًا حسب رواية الحديث التي أثبته ، وتناقلته كتب الموطات . انظر : حواشى المسألة مناط البحث ، من رقم (١) إلى (٥) .

(٣١) ويكون المتن (المعطى الثقافي) عبر تاريخ حواري مشترك بوصفهم شرائحًا للتصوص التي تلقتها الأمة بالقبول ثم وعث ما فيها ، ف تكونت علاقة حوارية تتسم بالإمداد .

(٣٢) " المعنى وظلال المعنى : أنظمة الدلالة في العربية " ، الدكتور محمد محمد يونس ، ص : ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ط . الدار الإسلامي : ٢٠٠٧ م . بيروت .

(٣٣) انظر: فنون النص وعلومه ، فرانسوا راستي ، ترجمة إدريس الخطاب ، ص : ١٢٥ .

له ويستثنى من ذلك بعض السياقات الطارئة في البيئة الجديدة التي لا تُمْكِن للصيغة أو المفردة أن تصطحب سياقها الملائم ، وهو ما نلحظه حين يُعَبِّر بجمع القلة عن الكثرة حيث لا يتحمل المنطق اللغوي سوى أن يفهم على النحو الذي يفرضه السياق .

إذن ، فمسأالتنا هذه فيها قرينتان منفردتان ، إحداهما : ما يدل على القلة وهي قرينة العدد خمسة ، وأخرهما : ما يدل على الكثرة وهي قرينة التكرار ، أو قرينة الارتباط السياقي بحديث جبريل عليه السلام الوارد في رحلتي الإسراء والمعراج ودلالته على مضاعفة الأجر إلى عشرة أضعاف .

### المطلب الثالث : دلالة الصيغة بين جواز التذكير والتأنيث

تتناول المسألة ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء صيغة (شَنْ) حيث جاء وصفها بالمؤنث (بشنٌ مُعلقة) مرة ، ووصفت بالمذكر (بشنٌ مُعلق) مرة أخرى .

**الحديث :** « وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رضي الله تعالى عنهم أَخْبَرَهُ أَنَّهُ بَاتَ لَيْلَةً عِنْدَ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ وَهِيَ خَائِشَةٌ قَالَ فَاضْطَجَعَتْ فِي عَرْضِ الْوِسَادَةِ وَاضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَهْلُهُ فِي طُولِهَا فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِذَا انْتَصَفَ اللَّيْلُ أَوْ قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ أَوْ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَلَسَ يَمْسَحُ النَّوْمَ عَنْ وَجْهِهِ بِيَدِهِ ثُمَّ قَرَأَ الْعَشْرَ آياتِ الْحَوَّاتِمِ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ ثُمَّ قَامَ إِلَى شَنٍّ [مُعلقة] فَتَوَضَّأَ [منها] فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ ... »<sup>(١)</sup>

**الوقشي :** (الشَّنْ) : القربة البالية (يذَّكُر ويوُؤْنَث)، يقال : شَنْ وشَنَّة للنبي قد يبسط وأخلفت . ومنه قول النابغة<sup>(٢)</sup> : [من الوافر]

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أَقْبَيْشِ  
يُقَاهَةَ مُخْلَفِ رَجَلِيهِ بِشَنْ

ورواية عبد الله بن يحيى الليثي: " بشنٌ مُعلقة " ورواه غيره : " مُعلق "؛ وهو الصواب ؛ لأنَّ الشَّنَّ مذكرة ، لكنه أنت الضمير على معنى القربة . والرواية أيضاً : " فتوضاً منها " ، ويقول :  
والصواب ما ذكرناه في تذكيره .<sup>(٣)</sup>

(١) التعليق : ١ / ١٧٦ . أخرجه مالك في الموطأ : ٧ - كتاب صلاة الليل، ٢ - باب صلاة النبي ﷺ في الوتر، حديث : ١١ (في الوتر، حديث : ١١ / ١٢١) . الموطأ المطبوع ، الشيخ محمد عبد الباقي - رحمه الله تعالى : ١ / ١ (بتذكير الصفة) . وفي الموطأ لإمام دار الهجرة ، رواية يحيى بن يحيى الليثي : ١ / ١٧٨ ، حديث : ٣١٧ . (بتذكير الصفة كذلك) . وانظر : الافتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني : ١ / ٤٨ . وأخرجه البخاري في : ٤ - كتاب الموضوع ، ٣٦ - باب قراءة القرآن بعد الحديث وغيره . ومسلم في : ٦ - كتاب صلاة المسافرين ، ٢٦ - باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ، حديث : ١٨٢ .

(٢) الشَّنُّ : القربةُ الخَلْقُ ، والشَّنَّةُ أَيْضًا ، وكأنها صغيرة ، والجمع الشَّنَّانُ . اللسان ، مادة (ش ن ن) . يراجع : ديوان النابغة الذبياني ، ص : ١٢٦ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية: ١٩٨٥ م ، دار المعارف - القاهرة .

(٣) التعليق : ١ / ١٧٦ . وتعقبه المحقق (الدكتور عبد الرحمن آل عثيمين) في الحاشية بتعليقه : " قوله هنا : " وهو الصواب " غير جيد ؛ لأنه يفهم منه أنَّ الوجه الآخر خطأ ، وليس كذلك ؛ لأنَّه يجوز أن يُؤْنَثَ على معنى القربة كما ذكر المؤلف ، ثُمَّ سبق أن ذكر أنه يقال : " شَنَّةً " على التأنيث ، فلا يحتاج تأنيث معنى ، بل لفظها يذَّكُر ويوُؤْنَث على السُّوَاء . المصدر السابق : ١ / ١٧٦ ، ١٧٧ .

تتصل المسألة بباب المذكر والمؤنث ليس من جميع جهاتهما ، إنما من جهات محصورة أرى أنَّ نحويينا - القدامى والمحدثين - تناولوها في كتبهم كتناولهم إياها من حيث دخول الهاء لتأكيد التأثير ، وفي قولهم أنَّ العرب تجترئ على تذكير المؤنث الحالى من الهاء ، وحكم النعت الذى ينبع به المذكر والمؤنث ، وما يذكر ويؤنث من الأشياء ، وكذلك في تناولهم تلك القضية من باب حمل الشيء على الشيء : حمل على اللفظ ، وحمل على المعنى ، وحمل ضمير المذكر على المؤنث ، والمؤنث على المذكر .<sup>(٤)</sup>

وقد ذكر أستاذنا الدكتور طه الجندي تعريفاً للحمل على المعنى أنه : "وسيلة منهجة ارتكز عليها النحاة واللغويون في تفسير كثير من التراكيب المشكلة التي قد يبدو على ظاهرها أن فيها مخالفة عن السلوك اللغوي للقواعد الموضوعة ... فقالوا بالحمل على المعنى ؛ ليتمكنهم تفسير اللفظ المنطوق فيطابق المعنى المراد ، وباعتباره قانوناً لغوياً معتمداً به في تفسير بعض التراكيب المشكلة " <sup>(٥)</sup> . ورأى أنَّ ذلك " أولى من القول بأن اللغة في هذا التركيب أو ذلك قد خرقت قوانينها الخاصة بها معتمدة على فهم المعنى وأمن اللبس " .<sup>(٦)</sup>

والعرب تجترئ على تذكير المؤنث ، إذا لم يكن فيه الهاء ، قال الشاعر<sup>(٧)</sup> : [من المتقارب]

فَلَا مُنْزَهٌ وَدَقَّتْ وَدْقَهَا  
وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

(٤) انظر : المذكر والمؤنث ، الفراء (١٤٤ هـ - ٢٠٧ هـ) ، ص : ٧٢ ، ٨٥ ، ٩٦ ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة دار التراث - القاهرة . وأبو حاتم السجستاني (٢٥٥ هـ) ، المذكر والمؤنث ، ص : ٥١ ، تحقيق الدكتور حاتم الضامن ، دمشق . طبعة دار الفكر: ١٩٩٧ مـ ، والمذكر والمؤنث ، ابن جني (٣٩٢ هـ) ، ص : ٤٥ ، تحقيق: طارق نجم عبد الله ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ مـ ، دار البيان العربي - جدة . والمذكر والمؤنث ، أبو بكر بن الأنباري (٣٢٨ هـ) : ١ / ١٨٤ ، ٢ / ٢٢١ ، تحقيق الشيخ عبد الخالق عصيمية والدكتور رمضان عبد التواب ، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ مـ - القاهرة .

(٥) ظاهرة المطابقة التحوية في ضوء الاستعمال القرآني ، الدكتور طه الجندي ، ص : ١٨٤ ، رسالة الدكتوراه .

(٦) المصدر السابق نفسه .

(٧) نسبة لعامر بن جوين بن عبد رضاء بن قمران الطائي - وهو في أسماء المقاتلين من الأشراف في الجاهلية والإسلام - أحد بنى جرم بن عمرو بن الغوث بن طيء ، كان سيداً شاعراً فارساً شريفاً ؛ وهو الذي نزل به أمر الفيس بن حجر . لسان العرب ، مادة (بـ قـ لـ) ، ص : ٣٢٨ . وانظر الكتاب : ٤٦ / ٢ . معاني القرآن للفراء : ١٢٧ / ١ . وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ هـ - ١٠٩٣ هـ) : ٤٥،٥٣/١ . تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، الطبعة الرابعة : ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ مـ ، مكتبة الخانجي - القاهرة .

فلم يقل : أبقلت . وأورده سيبويه على أنه لا يجوز تذكير (أرض) إلا بتأويل بعيد ، وهو أن يُراد بها المكان<sup>(٨)</sup> ، ويقول طفيل الغنوبي<sup>(٩)</sup> : [من البسيط]

**إِذْ هِيَ أَحْوَى مِنَ الْرَّبِيعِيِّ حَاجِهُ وَالْعَيْنُ بِالْإِثْمِ الْحَارِيِّ مَكْحُولٌ**

ولم يقل : مكحولة ، والعين أنسى ؛ للعلة التي ذكرها الفراء<sup>(١٠)</sup> فيما سبق حمل ذلك كله على اللفظ ، وفي شرح المفصل أن التأنيث يسلم بالصفة ، نحو : هذه عناق رضيعة ، وعقرب مؤذية ، وسعاد الحسنة .<sup>(١١)</sup> ويكون في الاسم معنى تأنيث وهو مذكر ، فيجوز فيه تأنيث الفعل وتذكيره على اللفظ مرة وعلى المعنى مرة ؛ من ذلك قوله تعالى : ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾ [سورة الأنعام : ٦٦] ، ولم يقل (كذبت) ، وقال سبحانه : ﴿كَذَّبَتْ قَوْمٌ نُوحٌ الْمُرْسَلِينَ﴾ [سورة الشعراء : ١٠٥] ، وقال تعالى : ﴿كَذَّبَتْ قَوْمٌ لُوطٌ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء : ١٦٠] ذهب به - في ذلك - إلى تأنيث الأمة (أي : حمل التأنيث على المعنى) . ومنه قول الشاعر : وهو رجل منبني كلاب<sup>(١٢)</sup> : [من الطويل]

**وَأَنْتَ بِرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرُ  
وَإِنَّ كَلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطَنٍ**

(٨) الخزانة ، البغدادي : ٤٥ / ١ .

(٩) ديوان طفيل الغنوبي ، شرح الأصمعي ، ص : ٧٥ ، البيت الثالث ، تحقيق : حسان فلاح أوغلي ، الطبعة الأولى : ١٩٩٦ مـ ، دار صادر - بيروت . فأصل الأسماء التذكير ، والتأنيث داخل عليها (فرع على التذكير) ، إلا ترى أن الشيء مذكر وقد يقع على كل ما أخبر عنه ، فنقول قائم وقائمة وذاهب وذاهبة فتدخل التأنيث على التذكير . انظر : نظرية المعنى في الدراسات النحوية ، الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي ، ص : ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، الطبعة الأولى : ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ مـ ، دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان .

(١٠) فقد ذكر الفراء : أن العرب ربما ذكرت فعل المؤنث إذا سقطت منه علامات التأنيث . ورواية الفراء مصدر البيت : [فهي أحوى من الربعي خاذلة ... (البيت) . انظر : معاني القرآن : ١ / ١٢٧]. وتجده في الكتاب ، لسيبويه : ٤٦ / ٢ .

(١١) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٥ / ٩٦ . والحمل على المعنى قياس مأخوذ به ، ولا سبيل لإنتكاه . [انظر: الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم ، الدكتور فريد بن عبد العزيز الزامل ، ص : ٢٨٢] .

(١٢) معاني القرآن للفراء : ١ / ١٢٦ . وقد عزا الأستاذ عبد السلام هارون البيت إلى النواح الكلبي [انظر: الكتاب : ٣ / ٥٦٥ . وانظر : اللسان مادة (ب طن) ، ص : ٣٠٤ ، (من غير عزو إلى أحد) .

وكان ينبغي أن يقول : عَشْرَةً ؛ لأن البطن ذكر، ولكنه - في هذا الموضع - في معنى القبيلة ، فأنث لتأنيث القبيلة في المعنى<sup>(١٣)</sup>، وأبان ذلك بقوله : من قبائلها العشْرُ ، ويرى الدكتور علي أبو المكارم أن

في تذكير المؤنث رجوعا إلى الأصل ؛ إذ الأصل عندهم هو التذكير ، وأما التأنيث ففرع منه .<sup>(١٤)</sup>

كما يرى الدكتور فاضل السامرائي أنه يجوز مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ؛ فقد راعى القرآن الكريم اللفظ مرة ، وراعى المعنى مرة أخرى ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَإِنَتْ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ ﴾<sup>(٤٢)</sup> [يونس: ٤٢ ، ٤٣] فقال مرة : (يستمعون) ، ومرة : (ينظر) ، وذكر في ذلك أنه لما كان المستمعون أكثر من الناظرين جمع (يستمعون) ، وأفرد (ينظر) .<sup>(١٥)</sup>

وذكر الدكتور عبد الصبور شاهين - رحمه الله تعالى - أن "من النحاة من طرد القاعدة في كل ما لا يعقل من المسميات ؛ فأجاز فيه التذكير والتأنيث" ، ثم عقب على ذلك بقوله : ومع ذلك فنحن مقيدون بما جاء به السماع ، وما شاع في الاستعمال الفصيح .<sup>(١٦)</sup>

وأورد أبو بكر بن الأنباري فيما أنسده الأصممي للهذلي<sup>(١٧)</sup> : [من الطويل]

**فَذَكِّرْ سِكِّينْ عَلَى الْحَلْقِ حَادِقْ**      **بِرْ وَنَاصِحًا فِيمَا بَدَا فَإِذَا خَلَ**

حيث ساوي أبو عمر الجرمي في التذكير بين (حادق) و(حائض ، وعاقر) ، كما تقول شفرة قاطع ، وامرأة حائض وعاقر ، فإن ابن الأنباري يرى خلاف ذلك ؛ لأن الحيض لا يكون إلا

(١٣) معاني القرآن للفراء : ١ / ١٢٦ .

(١٤) انظر: اللسان مادة (ب طن) ، ص : ٣٠٤ . وأصول التفكير النحوی ، الدكتور علي أبو المكارم ، ص : ٣١١ ، الطبعة الأولى : ٢٠٠٧ مـ ، دار غريب - القاهرة . والخصانص لابن جنی : ٤ / ٢ .

(١٥) معاني النحو ، الدكتور فاضل صالح السامرائي : ١ / ١٢٤ .

(١٦) المنهج الصوتي للبنية العربية ، دراسة في الصرف العربي ، الدكتور عبد الصبور شاهين ، ص : ١٢٤ .

(١٧) البيت لأبي ذؤيب ، ديوان الهذليين : ١ / ١٥١ ، دار الكتب المصرية بالقاهرة . بدون تاريخ . وفي الشرح : " وبروى : (وإذا) بدلا من (فإذا) . وكذلك بروى : على الحلق حلق . وقوله : (حاذق) ، يقال : حدق الحبل ، إذا قطعه . وكان الأصممي لا يعرف إلا حدق يَحْدِقُ ، إذا قطع... قال أبو سعيد : وحاذق وحالق سواء . ولكنها في هذا الموضع حالق"

للنساء ، والمحذق يكون للسجين ولغيرها (أي : للمذكر والمؤنث) ؛ فلا بد فيه من الهاء إذا وصف به المؤنث ، وهذا البيت يدل على تذكير السجين<sup>(١٨)</sup> ، وورد بالتذكير والتأنيث في بعض كتب المذكر والمؤنث .<sup>(١٩)</sup>

وفي قضية التذكير والتأنيث يذكر الدكتور طه الجندي أنَّ في هذا القسم تختلف اللغات فيما بينها ، فما يذكرها هنا قد يؤنث هناك ، بل إنه في اللغة الواحدة قد نجد بعض القبائل تؤنث شيئاً ، وتذكره قبائل أخرى ... وهذا بخلاف المستوى النحوي أو السلوكي للكلمة في تركيبها ، وفيه نرى الكلمات تسلك مسلكاً مطْرداً ، وتسير وفق قواعد لغوية متسبة ، حسب وضعها ، إن تذكيراً فتذكير ، وإن تأنيشاً فتأنيث .<sup>(٢٠)</sup>

وفي كتب الصحاح كالموطأ وشروحه ، والصحيحين نجد أن منهم من أثبت التذكير والتأنيث (الروایتين) ، كأن جاء في المتن بالتأنيث فيشير إلى تأنيث الكلمة (معلقة) في الحاشية ، والعكس صحيح فيثبت تأنيتها في المتن ، ثم يشير إلى تذكيرها في الحاشية ، ومنهم من أثبت روایة التذكير فقط ، أو التأنيث فقط .<sup>(٢١)</sup>

وصيغة (بشنٌّ) وصفت مرة بالتأنيث ، غير أنَّ ابن حجر - رحمه الله تعالى - في شرح صحيح البخاري (كتاب الوضوء . باب التخفيف في الوضوء ) قال - معلقاً على روایة التذكير (شن معلق) : إن في إسناده مَكْيَّن سُوی عَلَیٰ (بن عبد الله)، وقد أقام بمكة مُدَّة<sup>(٢٢)</sup> ،

(١٨) أبو بكر بن الأباري (٣٢٨ هـ) ، المذكر والمؤنث : ١ / ٤٦ ، ٤١٧ . وانظر : المذكر والمؤنث ، الفراء : ١ / ٨٦ . وأبو حاتم السجستاني ، المذكر والمؤنث ، ص : ١٦٨ .

(١٩) انظر : في البلقة لأبي البركات بن الأباري (٥١٣ هـ - ٥٧٧ هـ) ، ص : ٨٣ ، تحقيق د رمضان عبد التواب ، مطبعة دار الكتب ١٩٧٠ مـ . وابن جنى في قوله : "وتذكير المؤنث واسع جداً ؛ لأنَّه رَدَ فرع إلى أصل . لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب " [الخصائص ، لابن جنى : ٤١٥ / ٢] .

(٢٠) يراجع : ظاهرة المطابقة النحوية في ضوء الاستعمال القرآني ، الدكتور طه الجندي ، ص : ١٤٩ ، رسالة الدكتوراه .

(٢١) التعليق : ١ / ١٧٦ . الاقتضاب : ١ / ١٤٨ . التمهيد : ١ / ٢٠٦ . والمنتقى : ١٦٦ / ٢ . شرح الموطأ ، الزرقاني : ١ / ٢٢٥ . المسالك ، لابن العربي المالكي : ٢ / ٥٠٠ . وأوجز المسالك ، الكاندهلوي : ٥٩١ / ٢ . الموطأ برواياته ، أسامة الهلالي : ١ / ٤٩٥ . الموطأ ، روایة يحيى الليثي : ١ / ١٧٦ . فتح الباري ، ابن حجر : ٤٩٣ ، ٤١٣ / ١ - ٤١٤ . شرح صحيح البخاري ، الكرمانی : ٢ / ١٧٦ ، ٣ / ٢٥ . وإكمال المعلم : ١١٨ / ٣ . ١١٩ .

(٢٢) فتح الباري ، ابن حجر : ١ / ٤١٣ ، ٤١٤ .

وذكر (في كتاب الوضوء . باب قراءة القرآن بعد الحدث) معلقاً على رواية التأنيث (بشن معلقة) بقوله : والإسناد كله مَدَنِيُونَ<sup>(٢٣)</sup> ، وهذا بدوره يلفت النظر إلى دراسة لهجتي التذكير والتأنيث لدى الفريقين الذين جاءت من طريقهما روایتاً الحديث على النحو السالف . ويرى الدكتور العمري أن التذكير في الألفاظ التي تذكر وتؤثر من خصائص اللغة التسميمية ، كما أن التأنيث من سمات اللغة الحجازية ؛ كذلك التذكير في لغة تميم راجع لخلو تلك الألفاظ من علامة التأنيث ؛ ويفيد ذلك أن لغةبني تميم في زوج الرجل تأنيتها (زوجة) بالتاء، وتذكيرها (زوج) بخلوها من التاء، واستعمال أهل الحجاز (زوج) للتذكير والتأنيث على السواء؛ فلعل زيادة التاء في (زوجة) عندبني تميم حرصاً على تأنيث اللفظ ؛ لأن خلوه منها مدعاة لتذكيرها .<sup>(٢٤)</sup>

وقد أشار الدكتور غالب فاضل المطلي - في علاقة لهجة تميم ببعض القبائل في الجزيرة - أن تميم ورباعية يقولون : هو العنق بالتحفيف والتذكير ، وأهل الحجاز يقولون : هي العُنُق يشقولون ويؤنسون ، وكذلك السوق والطريق والزفاف والسبيل كلها مذكورة في لغة تميم مؤنسة في لغة أهل الحجاز .<sup>(٢٥)</sup>

ولا يريد الباحث أن يقحم المنطق والاستنتاج العقلي المحسض في الحكم على أن رواية (بشن معلق) - بتذكير الصفة - هي لغة تميم ، أو بتأنیث الصفة في (بشن معلقة) هي لغة أهل الحجاز<sup>(٢٦)</sup> ، فهذا يتطلب معرفة لهجات الرواية من كل طريق: المَكَيْنُونَ منهم والمدنيين ، وأن الحكم على رواية التذكير أهي وردت على لغة تميم أم لا ؟ وهل لهجة المَكَيْنُونَ نزعت - في هذا

(٢٣) المصدر السابق : ٤٩٣ / ١ .

(٢٤) خصائص لغة تميم أصواتاً وبنية ودلالة ، محمد بن أحمد بن سعيد العمري : ٢٠٢ ، ماجستير ، مخطوط ، كلية الشريعة - جامعة الملك عبد العزيز ، مكة المكرمة ، إشراف الدكتور خليل محمود عساكر هـ ١٣٩٦ - م ١٩٧٦ . وانظر: المذكر والمؤنس ، الفراء : ٧٨ / ١ ، ٨٥ .

(٢٥) قال به غير واحد . انظر : لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ، الدكتور غالب فاضل المطلي ، ص : ٤١ ، ٢٧٧ - ٢٧٨ ، وزارة الثقافة ١٩٧٨ م - الجمهورية العراقية .

(٢٦) لما في ذلك من تجوز لا يقرره المنهج العلمي .

الموضع – إلى لهجة تميم ؟ ، ومعلوم أن قريشاً والجذار أصحاب خصائص لهجية واحدة حيث جعلاً في مقابل لهجة تميم .<sup>(٢٧)</sup>

وليس في مقدور البحث أن يوفّي هذا المطلب في تتبع رواة الحديث من طرقه لمعرفة لهجاتهم ولغاتهم وقبائلهم ؛ من أجل أن تستبين له مفردات الحديث النبوى ، وكذلك اختلاف الصيغ أو التراكيب التي وجدت لدى هؤلاء الرواة ، أقول إن ذلك يستند جهداً وزمناً ؛ لما فيه من صعوبات باللغة . فالرواية ليسوا كلهم من العرب الخُلُص ، فكثير منهم مَوَالٌ ، ويضيق المقام عن ذلك وربما انحرف بنا المسار عن أصل المسألة .

وقد ذكر الْكِرْمَانِي – في كتابه الكواكب الدراري حين عرض ما جاء في التقرير للنحوى – في " النوع الخامس والستون " – أنّ معرفة أوطان الرواة وبلدانهم هو مما يفتقر إليه حفاظ الحديث في تصرفاتهم ومصنفاتهم ، ومن مظانه الطبقات لابن سعد ، وقد كانت العرب إنما تنسب إلى قبائلها ، فلما جاء الإسلام وغلب عليهم سُكُنَى القرى انتسبوا إلى القرى كالعجم<sup>(٢٨)</sup>، وثمة أمر آخر: أنّ بعض العلماء أجازوا روایة الحديث بالمعنى ، وأمر ثالث : يتعلق بزمن الاحتجاج الذي يُعدّ حائلاً للوقوف – يقينًا – على هذه القضايا التي يرجى لها أن تكون كافية لتحقيق ما يصبوا إليه بحث كهذا .

وممّا يخلص إليه الباحث من وراء ذلك عدة دلالات لاختلاف الصيغة تذكيراً وتأنيشاً ، أن التأنيث جاء حملاً على المعنى وهو القرية<sup>(٢٩)</sup> ، فآباء الصغر ؛ لأنها (أي : القرية) ذات حجم صغير – ربما – تحمل قليلاً من الماء في مقابل الشّنان التي تحمل الماء الكبير .<sup>(٣٠)</sup>

(٢٧) لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ، الدكتور غالب فاضل المطibli ، ص : ٤٧ - ٥٠ . [ انظر الجدول الذي يوضح علاقة (لهجة نجد) باللهجات الأخرى ومنها لهجة الجذار ] .

(٢٨) صحيح البخاري ، بشرح الْكِرْمَانِي (التقرير للنحوى) فن أصول الحديث : ١ / ٤٨ . في الموطن الذي ذكر فيه التقرير للنحوى (القسم الخاص بفن الحديث) ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، إحياء التراث ، بيروت . لبنان .

(٢٩) والشَّنَّ يذكر باعتبار لفظه وباعتبار معناه : الأدم والجلد والسقاء والوعاء ، ويؤنث باعتبار القرية (صحيح البخاري ، بشرح الْكِرْمَانِي : ٢ / ١٧٦ ) .

(٣٠) انظر : اللسان ، مادة (ش ن ن) . [ حين قال : والشَّنَّةُ أيضًا ، وكأنها صغيرة ] ، ص : ٢٣٤ .

وهناك دلالة تولد - براها الباحث دلالة كثيفة في موضعها - عند عرض الروايتين : رواية التذكير ورواية التأنيث وقد أسعفني صحيح البخاري في هذا حين جاءت رواية (بشن معلق) بالتذكير ، فقد روى عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهم - أنه قال : " قام النبي ﷺ فتوضاً من شَنٌّ مُعَلِّقٌ وضوءاً خفيماً ... " <sup>(٣١)</sup> .

وجاءت رواية (بشن معلقة) بالتأنيث في باب قراءة القرآن بعد الحدث - من الكتاب ذاته، فقال ابن عباس - رضي الله تعالى عنهم : "ثم قام إلى شن معلقة فتوضاً منها فأحسن وضوئه" <sup>(٣٢)</sup> فجاء الوضوء الخفيف أي : بين وضوعين فلم يكثر <sup>(٣٣)</sup> ، حين وردت الرواية بالتذكير بحذف تاء التأنيث ؛ ليناسب التخفيف الذي وصف به وضوء النبي ﷺ ، والتخفيف من باب الكيف ، والتقليل من باب الكم .

قال ابن بطال : يزيد بالتحفيف تمام غسل الأعضاء دون التكثير من إمرار اليد عليها ، وذلك أدنى ما تجزئ الصلاة به ، وإنما خففه المحدث لعلمه بأن رسول الله ﷺ كان يتوضأ ثلاثة ثالثاً للفضل (أي : في حال الإسباغ ) ، <sup>(٣٤)</sup> والمرة الواحدة في مقابل الثلاث تُعدُّ تخفيفاً <sup>(٣٥)</sup> وخلاصته : حيثما قال : (وضوءاً خفيماً) وصف الوضوء بالتحفيف ووصف الشَّنَّ بالتذكير ، فقال : (شَنٌّ معلق) . وحيثما قال : (أحسن الوضوء) وصف الشَّنَّ بالتأنيث ، فقال : (معلقة) و(فتوضاً منها) <sup>(٣٦)</sup> .

(٣١) أخرجه البخاري في : ٤- كتاب الوضوء ، ٥- باب التخفيف في الوضوء ، حديث : ١٣٨ . صحيح البخاري ، بشرح ابن حجر : ١ / ١٤٤ . وبشرح الكرمانى : ٢ / ١٧٦ .

(٣٢) المصدر السابق : ٢٥ / ٢ .

(٣٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ، ابن الملقن (٩٠٤ هـ - ٧٢٣ هـ) : ٤ / ٥٤ ، تحقيق دار الفلاح (إشراف : خالد الرِّبَاط ، وجمعية فتحي) ، الطبعة الأولى : ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر . (كتاب الوضوء - باب التخفيف في الوضوء) .

(٣٤) شرح صحيح البخاري ، ابن بطال (٤٤٢ هـ) : ١ / ٢٢٦ ، ضبطه وعلق عليه أبو تميم ياسر بن إبراهيم ، مكتبة الرشد - الرياض ، بدون تاريخ .

(٣٥) شرح صحيح البخاري ، الكرمانى : ٢ / ١٧٦ .

(٣٦) المصدر السابق نفسه .

## المطلب الرابع : دلالة صيغة (أَبَانَ) بين الصرف والمنع

نقطة :

أدرجت هذه المسألة ضمن الاختلاف الصيغي ولم تدرج في مباحث الاختلاف التركيبي ؛ لأن الاختلاف الوارد فيها يختص بالصيغة نفسها ، من حيث تناول الأسباب التي كانت وراء المنع أو الصرف ، فهي أسباب داخل إطار البنية ذاتها لم تتعدا إلى خارجها ، وتناولتها من الزاوية الصرفية للتغيرات الصيغية الحادثة في البنية ، وإن كان ينبغي للمنوع من الصرف - تبعاً لما أقره العلماء وأشاروا به في ترتيب الأبواب - أن يدرس في باب التركيب لما له صلة بالعلاقات النحوية من حيث التنوين وعدمه ، أو الجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ، فقد تناولتها بالتحليل ؛ لبيان التغيرات الصرفية في المفردة وأثر ذلك دلائلاً في ضوء تعلقيات الوقشي صاحب الكتاب .

وتضم هذه المسألة في ثياتها ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء صيغة (أَبَانَ) براوبيتين إحداهما : مصروفة ، والأخرى : ممنوعة من الصرف .<sup>(١)</sup>

الحديث : «وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ سَعِيدِ الْمَازِنِيِّ ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ : " أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ أَكَلَ خُبْزًا وَلَحْمًا ، ثُمَّ مَضْمَضَ ، وَغَسَّلَ يَدَيْهِ ، وَمَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ " »<sup>(٢)</sup>

الوقشي و(أَبَانُ)<sup>(٣)</sup> إن جعلت همته أصلية ، وألفه زائدة ، كأنه مشتق من: أَبَنْتُ الرجل تأبيناً ، إذا مدحته بعد موته ، أو من أَبَنْتُه : إذا اتهمته بسوء؛ فهو مصروف؛ لأن وزن (فعال)، بمنزلة: أداءً. وإن جعلته فعلًا ماضيا سُمي به حكيته؛ إن اعتقادت أن فيه ضميرا

(١) التعليق ، الوقشي : ٦٨ / ١ .

(٢) أخرجه الإمام مالك في : ٢ - كتب الطهارة . ٥ - باب ترك الوضوء مما مسته النار ، حدث = ٢٢ . والموطأ ، رواية يحيى الليثي : ١ / ٦٢ ، رقم (٥٧) . والموطأ المطبوع ، الشيخ عبد الباقى : ١ / ٢٦ . وأخرجه البخاري في : ٤ - كتاب الوضوء ، ١ - باب من مضمض من السويق ولم يتوضأ . وانظر: التمهيد ، ابن عبد البر : ٣ / ٣٥١ . وأوجز المسالك ، الكاندهلوi : ١ / ٣٩٤ .

(٣) هو أبأن بن أمير المؤمنين ، عثمان بن عفان رض ، وهو أحد الرجال الذين رووا هذا الخبر عن أبيه .

**فَاعْلَهُ وَأَجْرِيهِ مَجْرُهُ مَا لَا يَنْصُرِفُ إِنْ اعْتَقَدْتَ أَنَّهُ لَا ضَمِيرٌ فِيهِ ، وَالَّذِي رَوَيْنَا فِيهِ الْعُرْفُ<sup>(٤)</sup>**

يرى النحاة أنه إذا أشبه الشيء الشيء أُعطي حكمًا من أحکامه على حسب قوة الشبة ، فكلما كان الشبه أخص كان أقوى ، وكلما كان أعم كان أضعف .<sup>(٥)</sup> فإن شابة الاسم الفعل من وجهين ؛ فقد سرى عليه ثقل الفعل ؛ فحينئذ منع من الصرف ، ولم يدخله جر ولا تنوين .<sup>(٦)</sup>

تبني المسألة - والحال كذلك - جانبيين من قبل التحليل ، أحدهما : صرف (أبان) ، والآخر : منعه من الصرف ، عند الوقشي أنه مصروف ؛ لأن همزته أصلية ، وألفه زائدة ؛ أو لأنه على وزان (فعال) بمنزلة (أداء) ، وهما لا يرقيان إلى جعل الاسم ممنوعا من الصرف ؛ لخلوه من العلتين الفرعويتين ، أو من العلة التي تقوم مقام العلتين<sup>(٧)</sup> .

وتناول الإمام النووي قضية صرف (أبان) ومنعه في مقدمة شرح مسلم ، قال : " وأمّا (أبان) ففيه وجهان لأهل العربية : الصرف وعدمه ؟ ، فمن لم يصرفه جعله فعلاً ماضيا ، والهمزة زائدة ، فيكون أفعال ، ومن صرفه جعل الهمزة أصلا ، فيكون فعالا ، وصرفه هو الصحيح وهو الذي اختاره الإمام محمد بن جعفر في كتابه "جامع اللغة" ، والإمام محمد بن السيد البطليوسى .<sup>(٨)</sup> وفي موضع آخر ، قال : " قد تقدم أَنَّ (أباناً) يجوز صرفه وترك صرفه ، وأن الصرف أفضح .<sup>(٩)</sup> وأعاد الكلام عن (أبان) في كتاب الحج ، قال : " قد سبق في أول الكتاب أَنَّ في (أبان) وجهين :

(٤) التعليق ، الوقشي : ١ / ٦٨ . وانظر : الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني : ١ / ٥١ ، ٥٢ . قال في اللسان : " ابن الرجل يأبأه (بضم الباء) ويأبأه (بكسر الباء) أَبَنًا : اتهمه وعابه ... ، وهو مأبون بخير أو بشر ، والأبأن (بفتح الهمزة) : التهمة ... . [اللسان ، مادة (أ ب ن) ، ص : ١٢] ، وفي المادة نفسها تأتي بمعنى: " المدح والثناء على الرجل بعد موته ، من أَبَنَ تأبينا ، ومن التأبين : افتقاء الأثر... ." [المصدر السابق نفسه] .

(٥) شرح المفصل ، ابن يعيش : ١ / ٥٨ .

(٦) المصدر السابق نفسه . وانظر : الكتاب ، سيبويه : ١ / ٢٢ ، ٢١ ، ١٩٤ / ٣ – ٢٢ ، ١٩٨ . وانظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الاتنصاري المصري (١٧٦١هـ) : ٤ / ١١٤ ، ومعه كتاب عدة المسالك تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا – لبنان ، بدون تاريخ . ومعنى النحو ، الدكتور فاضل صالح السامرائي : ٣٤٤ / ٣ .

(٧) انظر : شرح المفصل ، ابن يعيش : ١ / ٥٨ ، ٦١ ، ٦٢ .

(٨) صحيح مسلم بشرح النووي : ١ / ١٤٠ . ١- مقدمة الإمام مسلم - رحمه الله تعالى - ، ٥ - باب بيان أن الإسناد من الدين . الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ، مؤسسة قرطبة .

(٩) المصدر السابق : ٢ / ١١٨ ، ٢ - كتاب الإيمان ، ٣٩ - باب تحريم الكبر وبيانه .

الصرف وعدمه ، وال الصحيح الأشهر : الصرف ، فمن صرفه قال : وزنه فعال ، ومن منعه قال هو أفعل" .<sup>(١٠)</sup>

و ثمة أمر ثالث ساقه الوقشي في تعليقه لصرف (أبَانَ) أنه أَعْرَبَ على الحكاية ، بوصفه فعلاً ماضياً سُمِّي به الرجل ، كأنه بمعنى هو الرجل الذي يقال له : أبَانَ الأمور ، ومن ثَمَ فهو فعل وفاعل ، وهو ما ذكره الوقشي في كتابه : " إن اعتقدت أنَّ فيه ضميرًا فاعلاً " <sup>(١١)</sup> ، ولذا لم يُنَوَّن ؛ لتحمله الضمير ، ومثل هذا يقال في لفظة (جَلَ) حين استشهاد الحاجاج بن يوسف الثقفي بقول سُحِيم بن وثيل<sup>(١٢)</sup> : [ بحر الوافر ]

### أَنَا ابْنُ جَلَّا وَطَلَّاعُ الشَّايَا

ويروى : (وطَلَّاعُ الشَّايَا) ، فمن رفع جعله مدحًا لابن ، ومن خفضه جعله مدحًا لجلا ، والجيد عنده الرفع<sup>(١٣)</sup> وجلا : انكشف الأمر<sup>(١٤)</sup> وذكر صاحب الخزانة على أن (جلا) غير منصرف عند عيسى بن عمر<sup>(١٥)</sup> يشترط غلبة الوزن بالفعل .

أجاب عنه الشارح (محقق الخزانة) تبعًا لغيره بوجهين ، الأول : أن العَلَم إنما هو الفعل مع ضميره المستتر ، فهو جملة محكية وليس العَلَم هو الفعل بدون ضميره . ويرد عليه أن (جلا) ليس اسمًا لأبي الشاعر ولا لقبًا له كما يُعَلَّم ، وإنما ابن (جلا) في اللغة المنكشف الأمر ،

(١٠) المصدر السابق : ٨ / ١٧٤ ، ١٦ - كتاب الحج ، ١٢ - باب جواز مداواة المحرم عينيه .

(١١) التعليق : ٦٨ / ١ .

(١٢) انظر : اللسان ، مادة : (ج ل و) ، ص : ٦٧١ . شرح المفصل ، ابن يعيش : ١ / ٦١ (في باب الصفة وباب الظرف) . وانظر : أوضح المسالك ، ابن هشام : ٤ / ١٢٧ ، ١٢٨ . وفي تحمله الضمير انظر : تحقيقات نحوية ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، ص : ٦٢ ، الطبعة الأولى : ١٤٢١ - ٢٠٠١ م ، دار الفكر ، عمان - الأردن .

(١٣) خزانة الأدب ، للبغدادي : ١ / ٢٦٠ .

(١٤) الكامل ، المبرد : ١ / ٢ ، ٢٩١ / ٤٩٤ . مجالس ثعلب ، شرح وتحقيق عبد السلام هارون ، ص : ١٧٦ .

(١٥) قال الرواية : (جل) من غير تنوين ، وهو فعل سُمِّي به أبوه . وليس في ذلك حجة عند سيبويه [ الكتاب : ٣ / ٧ ] ؛ لاحتمال أن يكون سُمِّي بالفعل ، وفيه ضمير فاعل فيكون جملة ، والجمل تُنكى إذا سُمِّي بها ، نحو : " برق نحره " ، و " شاب قرنهاها " ، أو يكون جملة غير مسمى بها ، في موضع الصفة لمحذوف ، والتقدير : " أنا ابن رجل جلا " [ شرح المفصل ، ابن يعيش : ١ / ٦١ ] .

ونسب إلى القالي في أمالية : يقال هو ابن جلا ، أي : المنكشف المشهور الأمر ، وقال ابن الأنباري والقالي في المقصور والممدود لهما : قولهما أنا ابن (جلا) : أنا ابن البارز الأمر ، أنا ابن من لا ينكر ، فهذا كله يدل على عدم اختصاصه بأحد ، بل يجوز لكل أحد أن يقول للتمذّح : أنا ابن جلا .

والوجه الثاني وهو جواب الرمخشري في المفصل : أن (جلا) ليس بعلم ، وإنما هو فعل ماض مع ضميره صفة لموصوف محذوف . ثم عقب البغدادي عليه بقوله : وبهذا أورده الشار في باب النعت وفي باب النعت وفي باب أفعال المدح والذم أيضاً ، وضعفه في الأبواب الثلاثة بأن الجملة إذا كانت صفة لمحذوف فشرط موصوفها أن يكون بعضها من متقدم مجرور بمن أو في كما قال <sup>(١٦)</sup> : [من الوافر]

**كأنك من جمال بنى آفيش** يُقْمِعُ خلف رجله يشنّ

والمراد جمل من جمال بنى أقيش ، فلا يكون منه على كلا الوجهين حجة .<sup>(١٧)</sup>

وذكر الشيخ محمد محبي عبد الحميد - رحمه الله تعالى - في (جلا) كلاماً كثيراً ، منه قوله:  
 إنَّ أَحْسَنَ مَا فِيهِ مِنِ الْأَعْارِبِ - حَسْبُ قَوْلِهِ - فَعْلٌ ماضٍ ، وَفَاعِلٌ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ فِيهِ جُوازًا ،  
 تقديره "هو" ، ومفعوله محنوف، وتقدير الكلام : أنا ابن رجل جلا الأمور ، والجملة من الفعل  
 والفاعل والمفعول في محل جر صفة لموصوف مجرور بالإضافة ، كما ظهر في التقدير. (١٨)

والجانب الآخر - لدى الوقشي - الذي منع من الصرف ؛ لكون (أبان) ليس فيه ضمير فاعل ، ولا يتحمله<sup>(١٩)</sup> ، فيكون بذلك قد اتفق ورأي ابن مالك ؛ " لأن (أبان) علم على وزن

(١٦) ديوان النابغة الذبياني ، ص : ١٢٦ ، البيت العاشر ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية: ١٩٨٥ مـ ، دار المعارف - القاهرة .

(١٧) خزانة الأدب ، للبغدادي : ١ / ٢٥٦ ، ٢٥٧ . شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٦١ . والكتاب : ٢ / ٣٤٥ .

(١٨) المصدر السابق نفسه ، هامشہ . وانظر : شرح أبيات سبيويه للنحاس ، ص : ١٧٦ ، تحقيق د . زهير غازي زاهد ، طبعة عالم الكتب : ١٤٠٦ - ١٩٨٦ م ، مكتبة النهضة العربية – بيروت .

(١٩) التعليق ، الوقشى : ١ / ٦٨ .

أفعل ، فيجب ألا ينصرف ، وهو منقول من (أبان) ماضي (يبين) ، ولو لم يكن منقولاً لوجب أن يقال فيه : (أَبْيَنْ) بالتصحيح<sup>(٢٠)</sup> . وقد جعل روایة من روی بفتح النون شاهداً على خطأ من ظنَّ أَنَّ وزنه (فَعَالٌ) ؛ معللاً بقوله : إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَنُونٌ ؛ لأنَّهُ عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ عَارٍ مِّنْ سَبَبِ ثَانِ لِلْعِلْمِيَّةِ<sup>(٢١)</sup> .

مَنْ يَتَّبِعُ رُوَايَةً هَذَا الْخَبَرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ مَظَانِهِ يَجِدُ رُوَايَةً (أَبْيَانَ) - بِالْمَنْعِ مِنَ الْصِّرَافِ - هِيَ الرُّوَايَةُ الْأَكْثَرُ اِنْتَشَاراً مِّنْ بَيْنِ الْكِتَابِ الَّتِي احْتَوَتْهُ فِي بَطْوَنِهَا<sup>(٢٢)</sup> ، وَلَا يَعْرِفُ الْبَاحِثُ رُوَايَةً (أَبْيَانَ) الْمُصْرُوفَةَ هَذِهِ إِلَّا فِي تَعْلِيقِ الْوَقْشِيِّ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي كِتَابِهِ<sup>(٢٣)</sup> ، وَمِنْ ثُمَّ يَمْيِيلُ الْبَاحِثُ إِلَى رُوَايَةِ (أَبْيَانَ) بِغَيْرِ تَنْوِينٍ ، وَيَقُوِّيُّ ذَلِكَ عِنْدِيْ أَمْرَانَ ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ فِي حَالٍ كُونَهُ فَعْلًا مَاضِيًّا أَعْرَبَ عَلَى الْحَكَايَةِ ، أَوْ مَنْقُولًا مِنَ الْفَعْلِ إِلَى الْعِلْمِيَّةِ ؛ فَالْفَعْلُ مَا زَالَ مَحْتَفِظًا بِطَاقَتِهِ الْفَعْلِيَّةِ الْمُتَجَدِّدَةِ ؛ مَا يَجْعَلُهَا مِنْ قَبْلِ التَّيْمِنِ عَلَى مَنْ أَطْلَقَ عَلَيْهِ ذَلِكَ ، فَيَوْصِفُ بِالْإِبَانَةِ وَالْكَشْفِ وَالْوَضُوءِ ، وَكَذَا القَوْلُ عِنْدَ إِجْرَائِهِ إِجْرَاءً مَا لَا يَنْصُرِفُ ؛ إِذَا جَعَلَهُ مَمْنُوعًا مِنَ الْصِّرَافِ إِلَّا قُوَّةُ الشَّبَهِ بِالْفَعْلِ الَّتِي تَجْعَلُهُ ذَا طَاقَةً فَعْلِيَّةً مُتَجَدِّدَةً ، كَمَا بَيَّنَّا .

وَالْأَمْرُ الْآخَرُ: أَنَّ الْعَرَبَ لَهَا أَنْسَاقٌ عَدِيدَةٌ مَعْهُودَةٌ فِي تَسْمِيَّةِ الْأَشْيَاءِ بِأَسْمَائِهَا ، فَقَدْ تَسْمَى أَبْنَاءُهَا حَرْبًا ، وَلِيشًا ، وَمَصْبَعاً ، لِتَحْقِيقِ مَعْنَى الشَّجَاعَةِ وَالْإِقدَامِ الَّذِينَ يَرْتَبِطُانِ بِذَكْرِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ، وَقَدْ تَسْمَى الْأَبْنَاءُ بِأَسْمَاءٍ تَدْلِي عَلَى التَّفَاؤلِ لَا التَّشَاؤمِ ، وَعَلَى النِّجَاحِ لَا الْفَشَلِ ؛ فَمِنْ هَنَا لَا أَرْجُحُ أَنْ يَكُونَ (أَبْيَانَ) مِنَ التَّأْبِينِ وَهُوَ ذَكْرُ مَحَاسِنِ الْمَيِّتِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ لَفْظِ (الْمَوْتِ) إِلَّا فِي حَالٍ إِرَادَتِهِمْ عَدَمُ الْخَوْفِ ، أَوْ يَكُونُ مِنْ (أَبْنَتَهُ) وَهُوَ اتِّهَامُ الرَّجُلِ بِسُوءِ .

(٢٠) شواهد التصحح والتوضيح لمشكلات الجامع الصحيح ، ابن مالك ، ص : ١٥٦ .

(٢١) المصدر السابق نفسه .

(٢٢) انظر : شرح صحيح البخاري ، ابن حجر : ٥٣٣/١ . والموطأ ، روایة يحيى اللثي : ٦٢/١ ، حدیث : ٥٧ ، التمهید : ٣٥١/٣ . والکاندھلوی ، أوجز المسالک : ٣٩٤/١ . وفي الموطأ المطبوع : ٢٦/١ ، حدیث = ٢٢ .

(٢٣) التعليق ، الوقشی : ١ / ٦٨ .

وَثَمَّةٌ شَيْءٌ آخَرُ أَنْ (أَبَانَ، وَجَلَّا) مِنْ حَقْلِ دَلَالِيٍّ وَاحِدٍ ، فَدَلَالُهُمَا دَلَالَةُ الْكَشْفِ  
وَالْوَضْوِحِ؛ مَمَّا يَجْعَلُ الْبَاحِثَ يَسْتَأْنِسُ بِهَذِهِ الْمَلَاحِظَةِ الَّتِي أَرَى مِنْ خَلَالِهَا أَنَّ (أَفْعَلَ) الَّتِي  
يُحَكِّي بِهَا ، أَوْ تَنْقُلُ إِلَى الْعِلْمِيَّةِ لِيُسَمِّيَ بِهَا ، هِيَ مِنْ ذَوَاتِ دَلَالَةِ الْشَّرْفِ وَالْحَمْدِ وَالتَّفَاؤلِ  
وَالْهَمَّةِ الْعَالِيَّةِ ، وَالسُّمْوِيَّةِ وَالرَّفْعَةِ . وَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - أَعْلَمُ .

وَلَعْلَ الْوَقْشِيُّ ذَهَبَ إِلَى صِرَافِ (أَبَانَ) مُذَهِّبُ الْجَمَهُورِ فِي كَوْنِ الْاسْمِ اشْتَرِكَ وَالْفَعْلَ فِي وزْنِ  
وَاحِدٍ ، أَوْ هَمَا فِيهِ سَوَاءٌ؛ وَبِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مَمْنُوعًا مِنَ الْصِّرَافِ<sup>(٤)</sup>. وَقَدْ يَكُونُ رَأْيُ الْجَمَهُورِ هَذَا سَبَباً  
فِي نَشَأَةِ بَعْضِ الْأَمْثَالِ النَّحْوِيَّةِ - الَّتِي تَرَوِيُ عَلَى سَبِيلِ التَّنَدُّرِ وَالسُّخْرِيَّةِ - أَنَّهُ (مَنْ مَنَعَ أَبَانَ فَهُوَ  
أَتَانَ)<sup>(٥)</sup> ، وَمَا مَنَعَ شَكَ فِي أَنَّ فِي هَذَا التَّنَدُّرِ كَلَامًا غَيْرَ مَقْبُولٍ ؛ لَا فِتْقَارَهُ إِلَى الْمَنْهَجِيَّةِ . وَلَمْ يُيَسِّرْ  
عَلَى حِيَادِ عَلْمِيٍّ يَرَادُ بِهِ إِنْصَافٌ ؛ إِذْ إِنَّ ابْنَ مَالِكَ - وَهُوَ مِنْ هُوَ - قَدْ مَنَعَهُ مِنَ الْصِّرَافِ .

(٤) أوضح المسالك ، ابن هشام : ٤ / ١٢٧ ، ١٢٨ ، هامش .

(٥) مِنْ كِتَابِ "شَرْحُ الْفَيْيَةِ السِّيَوْطِيِّ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ" (الْمُسْمَى إِسْعَافُ ذُوِيِّ الْوَطْرِ بِشَرْحِ نَظَمِ الدَّرِّ فِي عِلْمِ الْأَثَرِ ،  
لِشِيخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلَيِّ بْنِ آدَمَ بْنِ مُوسَى الْإِثْيُوبِيِّ الْوَلُوِيِّ (الْمُدْرِسُ بِدارِ الْحَدِيثِ الْخَيْرِيَّةِ بِمَكَّةِ الْمُكَرَّمَةِ) : ١ / ١٠٢ ،  
٣ / ١٠٣ ، بِتَصْحِيحِ وَشَرْحِ الْعَالَمَةِ الشِّيْخِ أَحْمَدِ مُحَمَّدِ شَاكِرِ ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ مـ ، دَارِ الْأَثَارِ لِلْنَّشْرِ  
وَالتَّوزِيعِ ، الْقَاهِرَةِ ) وَهَذَا نَصْهُ : قَالَ النَّاظِمُ :

عَنْ أَبَانَ وَاعْدَدِ لِأَسْانِيدِ الْيَمَنِ ١١٧ - لِأَنَّسٍ : ذَوَدُ عَنْ أَبِيهِ

وَقَدْ ذَكَرَ الشَّارِحُ : (فَانِدَة) : "وَاعْلَمُ أَنَّ فِي صِرَافِ (أَبَانَ) خَلَافًا مُشَهُورًا الصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ صِرَافُ (أَبَانَ)  
وَالْهَمَزَةُ أَصْلٌ ، وَالْأَلْفُ زَانَدَةً ، وَوَزْنُهُ فَعَالٌ كَفَرَالٌ ، وَمَنْعِهِ مِنَ الصِّرَافِ بَعْضُهُمْ لَوْزَنُ الْفَعْلِ وَالْعِلْمِيَّةِ ، إِذْ الْهَمَزَةُ عِنْهُ  
زَانَدَةً وَالْأَلْفُ بَدَلَ مِنْ يَاءً ، فَوْزَنَهُ أَفْعَلٌ" . أَفْلَادُ النَّوْوَيِّ - رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى . قَلَتْ (أَيُّ : الشَّارِحُ ) وَعَلَى الْأَوَّلِ قَيْلٌ : مِنْ  
لَمْ يَصِرَفْ (أَبَانَ) فَهُوَ أَتَانَ . [انْظُرْ : تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَالْلِّغَاتِ ، لِإِلَمَانِ الْعَالَمَةِ الْفَقِيْهِ الْحَافِظِ أَبِي زَكْرِيَا مَحْيَى الدِّينِ بْنِ  
شَرْفِ النَّوْوَيِّ (٦٧٦ هـ) : ١ / ٩٧ ، ٩٨ ، الْجَزْءُ الْأُولُ مِنْ الْقَسْمِ الْأُولِ ، إِدَارَةُ الْطَّبَاعَةِ الْمِنْيَرِيَّةِ] .

## المطلب الخامس : دلالة الإبدال في لام الفعل

### توطئة :

أدرجت هذه المسألة ضمن الاختلاف الصيغي ، لـما فيها من تغييرات تختص بصيغة (انتفل) أو (انتفى) ، فقد أبدلَ بين اللام والياء المقلبة أللّا ؛ لأن الاختلاف الوارد فيها يختص بالصيغة نفسها ، ولئن كان الإبدال اللغوي يدرس ضمن مباحث علم اللغة والأصوات - كما ينبغي له - إن الباحث تناوله من الوجهة الصرفية لمجيء حرف مكان حرف في الصيغة المفردة ، وهذه تغييرات - داخل البنية ذاتها - يدخلها الصرف ؛ ولأنَّ كتب التصريف جعلت الإبدال بأنواعه ضمن مباحثها ؛ ولأنَّ بين صيغتي (انتفل) و(انتفى) دلالة مكتسبة ، لذا ضممتها إلى الجانب الصيغي ؛ لاختصاص الصيغة - في الأصل - بما له دلالة تصريفية .

**الحديث :** " وحدثني عن مالك ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر ؛ أنَّ رجلاً لاعن أمراته في زمان رسول الله ﷺ وانتفل من ولدها . ففرق رسول الله ﷺ بينهما وألحق الولد بالمرأة " <sup>(١)</sup> .

**الوقشي :** وقوله : " وانتفل من ولدتها " <sup>(٢)</sup> رواية يحيى : (انتفل) ، وخالفه سائر الرواة  
قالوا : (انتفى) ، واعتذرَ كثير من الناس رواية يحيى هذه غلطًا ، وليس بخطأ ، قال  
يعقوب وغيره : انتفiate من الشيء وانتفلت ، وقد ذكر ابن قتيبة في باب المبدل ،

(١) التعليق : ٤١ / ٢ . أخرجه مالك في : ٢٩ - كتاب الطلاق ، ١٣ - باب ما جاء في اللعن ، حديث = ٣٥ . وفي الموطأ لإمام دار الهجرة ، رواية يحيى بن يحيى الليثي : ٢ / ٧٨ ، حديث = ١٦٤٣ . الموطأ المطبوع ، الشيخ محمد عبد الباقى - رحمه الله تعالى : ٢ / ٥٦٧ . وأخرجه البخاري في : ٦٨ - كتاب الطلاق ، ٣٥ - باب يلحق الولد بالملائنة . ومسلم في : ١٩ - كتاب اللعن ، حديث = ٨ . وانظر: الاستذكار ، ابن عبد البر : ١٧ / ٢١٦ ، ٢٢٠ / ١١ ، ٢٢١ . وله في التمهيد: ١٤ / ١٥: شرح الموطأ ، الزرقاني : ٣ / ٥١ . وأوجز المسالك ، الكاندھلوی : ١١ / ١٢ . الموطأ برواياته ، لأساميہ الھلکی : ١ / ٤٩٥ . فتح الباری ، ابن حجر : ١٢ / ١٩٠ . وإكمال المعلم ، القاضی عیاض : ٥ / ٨٧ . والموطأ ، رواية يحيى الليثي : ٢ / ٧٨ .

(٢) انتفل الرَّجُل ، إذا اخترَ . أبو عُبَيْد ، وابن شمیل : انتفلت منه وانتفت منه ، بمعنى واحد . الليث : قال لي فلان قوله فانتفت منه ، أي انكرت أن أكون فعلته . إتهذب اللغة ، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري : ١٥ / ٢٥٧ . تحقيق محمد عوض مرعب ، الطبعة الأولى : ١٩٠١ مـ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

قول الأعشى<sup>(٣)</sup> : [بجر البسيط]

وإنْ مُنِيتَ بنا عنْ غَبَّ معركةٍ

لَا تَلْفِنَا منْ دماءِ الْقَوْمِ نَتَنَفِلُ

وإنما سميت الرابعة والخامسة والسادسة من الشهر نفلا ; لأن الملال ينتفل فيها من الشمس ويبعد عنها . <sup>(٤)</sup>

وردت مادة (نفل ، ونفي) في المعاجم بمعنى الزيادة عن الأصل والبعد والتبرؤ ؛ ففي اللسان " انتفل من الشيء : انتفى وتبرأ منه . قال أبو عبيد : انتفلت من الشيء وانتفیت منه بمعنى واحد أنه إبدال منه" <sup>(٥)</sup> ، وذكر بيت الأعشى السالف ، وحديث ابن عمر مناط البحث <sup>(٦)</sup>

إذن هناك تبادل صوتي بين (الياء واللام) واتحدت الدلالة بينهما أو تكاد ؛ لذا أطلق ابن جني على هذه الظاهرة - في غير ما موضع - المصاقبة ، وإمساس الألفاظ أشباه المعاني <sup>(٧)</sup> وقال : "هذا غور من العربية لا يتصف به ولا يكاد يحاط به ، وأكثر العرب عليه ، وإن كان غفلا

(٣) التعليق ، الوقشي : ٤١ / ٢ ، ٤٢ . وديوان الأعشى (الصبح المنير في شعر أبي بصير) ، مع شرح ثعلب ، ص : ٤٨ ، قصيدة (٦) ، بيت (٦٤) . طبعة : ١٩٢٧ مـ . قال في شرحه : انتفى وانتقل واحد . وروايته في الديوان (ألن) بدوا من (وإن) : لَئِنْ مُنِيتَ بنا عنْ غَبَّ معركةٍ لَا تَلْفِنَا منْ دماءِ الْقَوْمِ نَتَنَفِلُ .

(٤) التعليق ، الوقشي : ٤١ / ٢ ، ٤٢ .

(٥) الإبدال اللغوي : هو انتزاع الكلمة من آخر بغير حرف من أحرفهما ، نحو : قضم (أكل اليابس) ، وخصم (أكل الرطب) . وله أسماء أخرى هي : الإبدال ، والإبدال الاشتقافي ، والاشتقاق الكبير ، والبدل ، والتعاقب ، والقلب ، والمبدل ، والمحول ، والمضارعة ، والمعاقبة ، والنظر ، والمقلوب . اللسان ، مادة (ن ف ل) ، ص : ٤٥١ . وانظر : تهذيب اللغة للأذرحي (٥٣٧٠) : ٣٥٧ / ١٥ [ن ف ل] ، وصفحة : ٤٧٦ [ن ف ي] ، تحقيق الأستاذ إبراهيم الإبياري ، دار الكتاب العربي ١٩٦٧ مـ . وأيضاً : المحكم والمحيط الأعظم ، ابن سيده (٤٥٨) : ٣٨٠ / ١٠ [ن ف ل] ، وانظر: ص : ٤٩٥ ، مادة [ن ف ي] ، تحقيق الدكتور عبد الحميد هندawi ، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى . بيروت ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ مـ . والمجمع المفصل في علم الصرف : ص ٢١ ، إعداد الأستاذ راجي الأسمري ، مراجعة الدكتور إميل يعقوب . دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ مـ .

وهو عند أهل الصرف : وضع حرف مكان آخر ، وهذا ما درج عليه شراح الألفية ، وقد عرّفه الرضي في شافية ابن الحاجب بأنه : جُعْنَ حَرْفٍ لَيْسَ عَلَيْهِ وَلَا هَمْزَةٌ مَكَانٌ حَرْفٌ لَيْسَ مِنْهَا . انظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، الدكتور محمد سمير اللبدي ، ص : ١٩ ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى : ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ مـ .

(٦) التعليق ، الوقشي : ٤١ / ٢ ، ٤٢ .

(٧) الخصائص ، ابن جني : ٢ / ١٥٢ .

مسهواً عنه" <sup>(٨)</sup> ، ويسمىها آخرون إبدالاً : كابن سيده في المخصوص ، وأبى الطيب اللغوي في كتابه الإبدال ، وابن جنى في الخصائص على اختلافهم في تناول الظاهرة وتوصيفها . <sup>(٩)</sup>

وأما اختلافهم في تصنيف هذه الظاهرة أهي من قبيل الإبدال ؟ في كونه صرفاً أو لغوياً - بتفاصيلات وتفريعات على كثرة المتناولها ، أم هي من قبيل لهجات مختلفة تغيرت عن أصلها بتأثير البيئة ؟ .

فيرى ابن عصفور أن الياء تبدل من ثمانية عشر حرفًا ، منها : اللام ، ولم يذكر من بينها الألف والواو ؛ لأن ذلك من باب القلب ... ، فأبدلت من اللام في : أمليت الكتاب . إنما أصله " أمللت" ، فأبدلت اللام الأخيرة ياءً . وقد جاء القرآن باللغتين جميعاً ، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَسَبُهَا فَهِيَ تُنْمَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان : ٥] ، قوله تعالى: ﴿وَلَيُمَلِّئِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلَيَتَّقِنَ اللَّهُ رَبُّهُ﴾ [البقرة : ٢٨٢] . وإنما جعلنا اللام هي الأصل ؛ لأن " أمللت" أكثر من " أمليت" <sup>(١٠)</sup> . ذكر في موضع آخر من الكتاب : أن اللام تبدل من حرفين ، هما : الضاد ، والنون . على نحو ما ذكر <sup>(١١)</sup> . ونقل المحقق في الحاشية ما نقله أبو حيان عن ابن السيد أن بعض العلماء جعل (تنسلي) من معلقة أمرى القيس أصله تنسيل ، أبدلت اللام الثانية ياءً ، وكسرت الأولى من أجل الياء . فهو مطاوع (سلٌّ يسلٌّ) .

ويرى أبو حيان أن اللام الأولى هي الأصل ، ظهر لـ تـ فـ كـ الإـ دـ غـ اـ مـ لـ إـ بـ دـ الـ ثـ اـ نـ يـ ةـ ، وليس مجـ جـ تـ لـ اـ لـ أـ جـ لـ اليـ اـ . <sup>(١٢)</sup>

(٨) المصدر السابق : ١٤٥ / ٢ .

(٩) كتاب الإبدال ، أبو الطيب اللغوي عبد الواحد (١٣٥١هـ) : ٦٩ / ١ [المقدمة] ، تحقيق عز الدين التنوخي ، مطبوعات المجمع اللغوي بدمشق ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م . وانظر: الخصائص ، ابن جنى : ١٥٢ / ٢ .

(١٠) الممتع في التصريف ، ابن عصفور (٦٦٩هـ) ، ص : ٢٤٤ ، ٢٤٧ ، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة ، الطبعة الأولى ، لبنان ناشرون - ١٩٩٦م . وانظر: شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي : ٣ / ٢١٠ .

(١١) الممتع في التصريف ، ابن عصفور ، ص : ٢٦٨ .

(١٢) المصدر السابق ، ص : ٢٤٧ [حاشية رقم (١٠)] . وانظر: أنواع الإبدال ، (المعجم المفصل) ، إعداد: راجي الأسمر في كتابه ، ص : ٩ - ٤٠ ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٣- ١٩٩٣م .

وفي معجم المصطلحات النحوية والصرفية أن للإبدال أربعة صور، إحداها : إبدال صحيح من صحيح ، نحو : اصطبر أصلها اصتبّر . وثانيةها : إبدال صحيح من عليل ، نحو : تراث وتهمة حيث وضعت الناء فيهما مكان الواو في أولهما . وثالثها : إبدال عليل من صحيح ، نحو: دينار وقيراط ، وأصلهما دنّار وقرّاط . وآخرها : إبدال عليل من عليل ، نحو: قال وباع وغزا وجرى، وأصولها : قول وبيع وغزو وجري .<sup>(١٣)</sup>

ويرى أبو الطيب اللغوي "أنها لغات مختلفة لمعانٍ متفقة بينها تقارب ، ودليله أن قبيلة واحدة لا تنطق صيغتين معاً".<sup>(١٤)</sup>

ومن ثمَّ فالإِبدال ظاهرة لغوية معلَّلة ، لها أسبابها التي ساعدت على إيجادها ، وأهدافٌ وُجِدت لأجلها ، ودُوَّاع لعبت دوراً إيجابياً في ظهورها ، وقد أدركَ اللغويون القداميَّ منْذَ وقتٍ مبكرٍ إمكانَ وقوع الإِبدال ، "وقلَّما تجد حرفًا ، إِلاًّ وقد تجد فيه البدل إِلاً نادراً".<sup>(١٥)</sup>

ويرى الدكتور أحمد علم الدين الجندي أنَّ هناك قرابة بين الميم والنون والياء ؛ ولذا حدث تبادل بينهن في اللهجات العربية ، ثم ساق مقالة صاحب " كتاب بصائر ذوي التمييز " ، فإذا عرفنا أن النون والميم من أكثر الأصوات شيوعا في اللغة العربية ، إذ إن نسبة الميم (١٢٤) أربع وعشرون ومائة مرة في كل ألف من الأصوات الساكنة ، والنون (١١٢) اثنتا عشرة ومائة مرة كذلك ، بينما الظاء مثلا (٣) ثلاث مرات في كل ألف من الأصوات الساكنة ، فالنون والميم أكثر نسبة من غيرهما باستثناء اللام . فقد وردت اللام في القرآن جملتها (٣٣٥٢٢) ثنتين وعشرين وخمسماية وثلاثين ألف لام ، وعدد النونات جملتها (٢٦٥٢٥) خمس وعشرون وخمسماية وست وعشرون ألف نون ، والميمات جملتها (٢٦١٢٥) خمس وثلاثون ومائة وست وعشرون

(١٣) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، د محمد سمير اللبدي ، ص : ١٩ .

<sup>١٤</sup>) كتاب الإبدال ، أبو الطيب اللغوي : ٦٩ / ١ [المقدمة] .

(١٥) دراسات في فقه اللغة ، الدكتور صبحي الصالح ، ص : ٢١٥ . الطبعة السادسة عشرة ٢٠٠٤ مـ ، دار العلم للملائين- بيروت .

ألف ميم . وهذه الكثرة تجعل الصوت عرضة للظواهر اللغوية كالإبدال وغيره ، ثم ساق تقريرا للنظرية اللغوية التي ترى " أن الأصوات التي يشيع تداولها في الاستعمال تكون أكثر تعريضا للتطور من غيرها " <sup>(١٦)</sup> ، وأحرف اللام والنون والميم من الناحية الصوتية أشباه لأصوات اللين ، وتشترك اللام مع النون والميم في كثرة شيوعها في الاستعمال العربي؛ فهي تمثل <sup>(١٢٧)</sup> سبعاً وعشرين ومائة مرة في كل ألف من الأصوات الساكنة، وكلما شاع استعمال الصوت كان عرضة للقلب والإبدال والإدغام <sup>(١٧)</sup>

ومن ثم تطورت اللام في (انتفل) لكتمة الاستعمال إلى (انسفى) فأبدلت ياءً ثم قلبت ألفا لوقعها متطرفة مسبوقة بفتح ، والإبدال بين اللام والياء في اللغة ليس ممتنعا ، فأبوا الطيب اللغوي نسب للأصممي واللحياني قولهما : " تَغَلَّبَتْ بِالْغَالِيَةِ وَتَغَلَّبَتْ بِهَا ، ... ، وَقَالُوا : هُوَالْإِبْلُ وَهُوَمِهَا : ضَوَالُهَا " ، وقد يبدلون بعض الحروف ياء ، كقولهم في سادس سادي ، وفي خامس خامي <sup>(١٨)</sup> ، وأنشد ابن الأعرابي للفضل بن العباس <sup>(١٩)</sup> : [بحر الخفيف]

### إِنْ سَلَمَ هِيَ الْمُنْهَى لَوْ تُخَالِلِي حَبْذَا هِيَ مِنْ خُلَّةِ لَوْ تُخَالِلِي

يريد لو تُحالل ، فأبدل من اللام ياءً . وكما مر آنفاً أن الياء أبدلت من اللام في : أمليت الكتاب وإنما أصله " أمللت " ، فأبدلت اللام الأخيرة ياء <sup>(٢٠)</sup> ، وقد عدها ابن يعيش من قبيل اختلاف

(١٦) اللهجات العربية في التراث (القسم الثاني : النظام النحوي) ، الدكتور أحمد علم الدين الجندي : ٤٤٠ / ٤٤١ ، طبعة الدار العربية للكتاب ١٩٨٣ مـ . وانظر : بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي (٩١٧هـ) : ١ / ٥٦٤ ، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار ، المكتبة العلمية - بيروت لبنان (بدون تاريخ) . وانظر : شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي : ٣ / ٢١٦ .

(١٧) اللهجات العربية في التراث (القسم الثاني : النظام النحوي) ، الدكتور أحمد علم الدين الجندي : ٢ / ٤١ .

(١٨) كتاب الإبدال ، أبو الطيب اللغوي : ٢ / ٤١٩ ، ٤٢١ . وانظر : المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، السيوطي (٩١١هـ) : ١ / ٤٧١ ، ٤٧٣ . شرح وضبط وتعليق : جاد المولى ، والبجاوي ، وأبو الفضل - رحمهم الله تعالى ، الطبعة الثالثة (بدون تاريخ) ، دار التراث - القاهرة .

(١٩) الفضل بن العباس الهبي هو ابن عتبة بن أبي لهب ، ونسب هذا البيت لرجل من هذيل . وصرّح الدكتور التنوخي محقق كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي بقوله : وما هو في ديوان الهذيلين ، وإنما أراد (لو تُحالل) فلم يستقم له ذلك ، فأبدل من اللام الثانية ياء .

(٢٠) الممتع ، ابن عصفور ، ص : ٢٤٤ ، ٢٤٧ .

اللغات ؛ لأن تصرفهما واحد ، فنقول : أملئ الكتاب يملئه إملاء ، وأملئه يُملئه إملالا ، فليس جعل أحدهما أصلا والآخر فرعا بأولى من العكس .<sup>(٢١)</sup> مما جعلني أطمئن في المسألة - مناط البحث - التي تقضي بأن " انتقلت من الشيء وانتفيت منه " بمعنى واحد ..<sup>(٢٢)</sup> ولكن يبقى الجانب الدلالي الذي يجعل لكل صيغة منها وجها تنماز به - ولو قليلا - عن الأخرى .

فلتن كانت الياء - المبدلية من اللام - من أحرف اللين ، وكانت اللام أشبه لاصوات اللين إن إبدال إحداهما من الأخرى أمر مستساغ لغة ؛ لما بينهما من تقارب صوتي .<sup>(٢٣)</sup> ففي الألف المدّيّة<sup>(٤)</sup> لـ(انتفى) - من إطلاق نفسٍ وامتداد صوتٍ - دلالة على أن المتلاعن قد أعلن تبرؤه من هذا الولد مطلقا ، وهو ما أوجبه الشارع من أحكام المتلاعنين .

فإذا ما التفتنا إلى دلالة الفعل (انتفل) وما في حرف اللام من خصائص صوتية كالمرونة والتماسك ، " وما يصحبه من حبس للهواء - والحبس معتدل غير شديد - ثم انفلاتها "<sup>(٢٥)</sup> . فيتلمس من هذه الصيغة التي يعتريها - ولو يسيراً - شيء من القلق والتوتر اللذين يصحبان الرجل الذي لاعن زوجته يناسبه ما في الصوت من اندفاع للهواء بعد حبس ، ومن ثم فهي دلالة مبعثها الحال والمقام . والله أعلم .

(٢١) شرح المفصل ، ابن يعيش : ١٠ / ٢٤ .

(٢٢) اللسان ، مادة (ن ف ل) ، ص : ٤٥١٠ .

(٢٣) معلوم أن اللام من الحروف الصوامت ، والياء من أحرف اللين وهو مما لا يخفى . وانقلاب اللام ألفا أمر معهود في اللغة ؛ فقد ورد قوله : " حتى تجلاني ... " في الحديث المطول - نسبيا - الذي رواه مالك - رحمه الله تعالى - في : ١- كتاب صلاة الكسوف ، ٢- باب ما جاء في صلاة الكسوف ، حدث = ٤ . (انظر: الموطأ المطبوع بعد الباقى ، ص : ١٨٨) . وأخرجه البخاري - رحمه الله تعالى - في : ٤ - كتاب الوضوء ، ٣٧ - باب من لم يتوضأ إلا من الغشى المثقل وأخرجه مسلم - رحمه الله تعالى - عن أسماء بنت أبي بكر - رضي الله تعالى عنها - في : ١٠ - كتاب الكسوف ، ٣ - باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار ، حدث = ١١ . والشاهد فيه مجيء (تجلاني) ، فيقول الوقشي : أصل (تجلاني) تجلّني بثلاث لامات فاستقل اجتماعهن فأبدل من اللام الثالثة ياء ، وانقلب ألفا لحركتها وانفتاح ما قبلها، كنظنّ وتسنّ ، والأصل : تظنّ وتسنّ . [انظر : التعليق ، الوقشي : ١ / ٢٢٣ ، ٢٢٤] .

(٢٤) هذه الألف منقلبة عن ياء صرفيّا ؛ حيث تطرفت الياء إثر فتح فانقلبت ألفا .

(٢٥) أسباب حدوث الحروف الشيخ الرئيس ، أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا (٤٣٧٠ هـ - ٤٢٨ هـ) ، ص : ٨١ ، ٨٢ . تحقيق : محمد حسان الطيّان ، ويحيى مير علم ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

وقد تدخل المسألة باختلاف صيغتها – والحال كذلك – ضمن التصنيف اللهجي للقبائل العربية ؛ استئناساً بقول الفراء في (أَمْلَلْتُ وَأَمْلَيْتُ) : " أَنَّ (أَمْلَلْتُ وَأَمْلَيْتُ) : لغة أهل الحجاز وبني أسد، (وَأَمْلَيْتُ) : لغة بني تميم وقيس ".<sup>(٢٦)</sup>

وهناك من الباحثين من يرى أنها ظاهرة ، وعددها من قبيل الترخيم إذ حذف الحرف (من الصوامت) ، وأطال الحرف الذي قبله ؛ فشأت حركة طويلة وهي الألف اللينة أطلق عليها الصوائب .<sup>(٢٧)</sup>

(٢٦) تهذيب اللغة : ١٥ / ٣٥٢ . اللسان : (م ل ل) . وانظر: خصائص لغة تميم صواتها وبنية دلالة ، ص : ١٢٣ ، ١٢٤ . الرسالة العلمية .

(٢٧) إبدال الحروف الصوامت حروفاً صوائب في اللغة العربية ، د. يحيى بن علي المباركي ، المصدر: الدرعية، السنة الرابعة - العدد الخامس عشر، رجب ١٤٢٢ هـ - أكتوبر ٢٠٠١ مـ . حقوق النشر محفوظة لموقع الألوكة ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٢ مـ . آخر تحديث للشبكة بتاريخ : ١٤٣٤/١/١ هـ . الساعة : ٢١ ، ٦ .

## الفصل الثالث : الاختلاف التركيبي

وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول : الجملة الاسمية

المبحث الثاني : الجملة الفعلية

المبحث الثالث : المجرورات ، والتوابع

المبحث الرابع : الأساليب ، والأدوات

## الاختلاف التركيبى

توطئة :

يجمع هذا الفصل المسائل التي اختلفت روایاتها في التراكيب النحوية التي وردت في الموطأ سواءً أكان حديثاً نبوياً شريفًا أم كان قولًا من فقه الإمام مالك ، وهما مادتا هذا البحث اللتان تناولهما أبو الوليد الوقشى بالتعليق الدلالي في كتابه ، ومن ثم يحسن بي أن أمهّد للدخول في هذا الفصل قبل خوض غمار التحليل الدلالي التركيبى لهذه المسائل ، متناولاً المعانى النحوية المشتركة الأساسية والمعانى المكتسبة وقد تسمى في علم الدلالة : معنى المعنى ؛ حيث إنَّ صحة التراكيب موقوفة على صحة الجانب الدلالي .

لذا يتناول النحو المعاني الوظيفية التي تستعين بها العلاقات السياقية ، فينظر إلى الكلمة من حيث أداؤها (وظيفة) الفاعل ، والمفعول ... وغير ذلك ، ثم من حيث علاقاتها لدى أدائها هذه الوظيفة بالكلمات الأخرى ذوات الوظائف التي تتكامل معها في السياق .<sup>(١)</sup>

وحيثما كان لكل لغة أنظمة تركيبية ، ولهذه الأنظمة التركيبية خواص كالتنوع والتعدد والترابط والتدخل فإنَّ النحو يضبط ذلك كلَّه ، بل ويصحبها إلى دلالات متعددة ، ثمَّ إنَّ التراكيب اللغوية متعددة الأنماط ، ولكل نمط تركيبى صياغته وإطاره الدلالي الخاص به ، تكتسب دلالته من السياق والموقف الكلامي الذي تجري فيه هذه التراكيب التي تتآزر قرائتها النحوية وتنعاضد؛ وأن صحة التراكيب موقوفة على صحة الجانب الدلالي حيث تتعقد به ؛ ومن ثم فالتكامل (التعانق الحميم) بين النحو والدلالة مطلب لساني يقتضيه منطق اللغة وسننها ، وأن توسيع البنية التركيبية داخل السياق يُسهم في إبراز الطاقات الإيحائية التي تتيح للمتلقي فرصًا لاستكناه مضامينها وأبعادها الفنية .<sup>(٢)</sup>

(١) انظر: دلالة السياق ، إعداد : ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحى ، ص : ٢٩٩ ، [دكتوراه مطبوع ضمن سلسلة الرسائل الموصى بطبعها رقم : ٣٣] ، معهد البحوث العلمية ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ١٤٢٤ هـ .

(٢) الدلالة التركيبية في سورة التوبة ، أ.م.د. كولizar كاكل عزيز، و.م.م. فخرية غريب قادر ، ص : ٣٤ . مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، المجلد (١٧) ، العدد (٩) ، تشرين الأول ٢٠١٠ م.

وعندما تستخدم الجملة بوصفها وحدة دلالية كبرى في سياق ما ، تصير مقوله كلامية ، ونظراً لارتباطها بالسياق ، فإنَّ معناها أعنى من معنى الجملة .<sup>(٣)</sup>

ومن ثمَّ فدراستنا للاختلاف التركيبى لا تعنى بوظيفة معنى لفظ في تركيب ، بل تروم دلالة التركيب ، وعلاقته المتماسكة وأثرها في المعنى ، والمتألقي يدرك بوعيه اللغوي مقاصد اللغة ، ومعانى هذه التراكيب ترتبط - دوماً - بالسياق النصي العام الذي جاءت فيه ، وتعد دراسة النص من خلال تركيبه هي الأساس في فهم دلالته ، لأن التركيب متى افتقد الدلالة افتقد القيمة المنوطة به ، وقيمة المفردات المنتظمة تركيباً بادية في وظائفها الدلالية .<sup>(٤)</sup>

(٣) " المعنى وظلال المعنى : أنظمة الدلالة في العربية " ، الدكتور محمد محمد يونس ، ص : ٤١٩ .

(٤) انظر: أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث ، توفيق الزيدى ، ص : ٧٣ ، الدار العربية للكتاب : ١٩٨٤ م - تونس

## المبحث الأول : الجملة الاسمية

وفيه مطلباً :

**المطلب (١) : دلالة حذف التركيب بين المبتدأ واسم كان**

**المطلب (٢) : دلالة التركيب بين فتح همزة إن وكسرها**

## المطلب الأول : دلالة حذف التركيب بين المبتدأ واسم كان

تناول هذه المسألة ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء تركيب الجملة الاسمية ، وقد حذف أحد أركانها ، فرواية الرفع : على حذف المبتدأ ، ورواية النصب : على حذف كان واسمها

قال مالك - رحمه الله تعالى: «قَالَ مَالِكٌ : الشُّفْعَةُ بَيْنَ الشَّرْكَاءِ عَلَى قَدْرٍ حِصْصِهِمْ يَأْخُذُ كُلُّ إِنْسَانٍ مِّنْهُمْ بِقَدْرٍ نَصِيبِهِ إِنْ كَانَ قَلِيلًا فَقَلِيلًا وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا فَقَدْرِهِ وَذَلِكَ إِنْ تَشَاحُوا فِيهَا»<sup>(١)</sup>.

الوقشي : قوله : "إِنْ كَانَ قَلِيلًا فَقَلِيلًا، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا فَكَثِيرًا" ، وفي بعض النسخ "بقدرته" هكذا الرواية بالنصب ، وهو صحيح . وتقديره - في العربية - إن كان النصيب قليلاً فيكون المأخوذ قليلاً ، وإن كان النصيب كثيراً فيكون المأخوذ كثيراً . ووقع في بعض النسخ : "فَقَلِيلٌ ... فَكَثِيرٌ ... بالرفع في الثوابي على إضمار مبتدأ ، والتقدير : إن كان النصيب قليلاً فالمأخوذ قليل في الشفعة وإن كان كثيراً فالمأخوذ كثير" .<sup>(٢)</sup>

في واقع الأمر أن ظاهرة الحذف تبني عند النحاة على أنه : " ما كان معلوما في القول جاريا عند الناس فحذفه جائز لعلم المخاطب " وعرف أن " العرب تحذف إذا كان فيما أبقوا دليلا على ما ألقوا " .<sup>(٣)</sup>

ذكر سيبويه في باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف : " الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر" ، و" المرء مقتول بما قتل به إن خنgra فخنجر وإن سيفا

(١) التعليق ، الوقشي : ٢ / ١٧١ ، وفي بعض النسخ (وإن كثيراً فقدره) . انظر: الموطأ لإمام دار الهجرة ، رواية يحيى بن يحيى الليثي : ٢ / ٢٥٤ ، رقم (٢٠٨٨) . والموطأ المطبوع ، الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي : ٧١٥/٢: ٣٥ . كتاب الشفعة ، ١- باب ما تقع به الشفعة ،تابع شرح حديث : ٣ . وهو في كل كتب الموطأ من فقه الإمام مالك وشرحه للحديث الثالث . وانظر : الأقضاض ، ابن عبد الحق : ٢ / ٣٢٠ . ويندرج تحتها مسألة في قول اسماء : " فقلت آية " . برفع آية على تقدير مبتدأ مذوف ، ونصبها على تقدير حذف الفعل . انظر : التعليق ، الوقشي : ١ / ٢٢٣ .

(٢) التعليق ، الوقشي : ٢ / ١٧١ . والاستذكار ، لابن عبد البر : ٢٨٠/٢١ . والمنتقى ، الباقي : ٢٠١ / ٨ . وشرح الموطأ ، الزرقاني : ٣ / ١٧٤ . وأوجز المسالك . للكاندلوبي : ١٣ / ٥٠٢ . والموطأ المطبوع ، للأستاذ محمد عبد الباقي : ٧١٥ . والقول مناط المسألة للإمام مالك - رحمه الله تعالى .

(٣) المقتصب ، المبرد : ٣ / ١١١ ، ٥ / ٢٥٤ ، وفهارسه : ٥ / ٢٠٩ . وانظر : الحذف والتقدير في النحو العربي للدكتور علي أبو المكارم ، في مبحث " الفرق بين الحذف والاتساع " ، ص : ٢٠٠ - ٢٠١ ، طبعة دار غريب القاهرة ، نشرة : ٢٠٠٨ .

فسيفٌ "برفع الثنائي (فخنجرٌ ... فسيفٌ) على تقدير حذف المبتدأ، وقال : " ومن العرب من يقول : إن خنgra فخنجرا ، وإن خيرا فخيرا وإن شرا فشرا، كأنه قال : إن كان الذي عمل خيرا جُزِيَ خيرا ، وإن كان شرا جُزِيَ شرا ، وإن كان الذي قتل به خنgra كان الذي يُقتل به خنgra " بحسب الثنائي على تقدير حذف (كان) واسمها ، ورجح سيبويه الرفع وقال : " الرفع أكثر وأحسن في الآخر؛ لأنك إذا أدخلت الفاء في جواب الجزاء استأنفت ما بعدها، وحسن أن تقع بعدها الأسماء "(٤)، ولابن مالك في ألفيته (٥) :

### وبعد (إن) ولو) كثيراً ذا اشتهر

وفي شرح التصريح جاء إعراب : "الناس مجزيون بأعمالهم ؛ إن خيرا فخير، وإن شرا فشر" بحسب الأول على الخبرية لـ(كان) المحذوفة مع اسمها ، وهو "حذف وارد بكثرة في اللغة"(٦)، مقيس بعد (إن ، ولو) الشرطيتين جوازاً (٧)، ورفع الثاني على الخبرية لـ(مبتدأ) محذوف ، أي : إن كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير ...، وقد عرض الشيخ خالد الأرهري مناط القوة والضعف

(٤) جدير بالذكر أن سيبويه جاء بأغلب شواهده في هذا الباب على إضمار (كان واسمها أو كان وخبرها) في جملة الشرط لا الجواب ، ومما يعلم أن سيبويه عمل على ترجيح الرفع في الثنائي ، وإن كان النصب جائزًا [الكتاب : ٢٦٠/١ ، ٢٦١] . وانظر شرح المفصل لابن يعيش [٩٧ / ٢] . وسيأتي إن شاء الله تعالى تخریج حدیث : «الناس مجزيون بأعمالهم ... » في الحاشية رقم (٣٣) من هذه المسألة .

(٥) متن الألفية ، الدكتور عبد اللطيف الخطيب : ١٠ .

(٦) وقد نبه ابن مالك إلى الحذف المشار إليه ، وجعل كلامه يصب فيما له صلة بحذف (كان) بعد الشرط في جملته لا في الجواب ، انظر شواهد التوضيح ، لابن مالك : ٧١ .

(٧) انظر : شرح التسهيل ، لأبي حيان : ١ / ٣٦٣ . شرح الأشموني على الألفية المسمى "منهج السالك إلى الألفية" ابن مالك " : ١ / ٣٨١ ، حققه وشرح شواهد الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثانية : ١٣٥٨ - ١٩٣٩ مـ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة . والنحو الوافي ، عباس حسن : ١ / ٥٨٤ . وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، ص : ٢٠٨ ، د . طاهر سليمان حموده ، الدار الجامعية ١٩٩٨ مـ ، جامعة الإسكندرية .

في الصور التي يجوز فيها مثل هذا التركيب ، فقال<sup>(٨)</sup> " فيهما نصب الأول ورفع الثاني وهو أرجحها<sup>(٩)</sup> ، أو رفع الأول ونصب الثاني وهو أضعف الوجه وأرداها<sup>(١٠)</sup> ، وفيهما نصب الأوائل والثانوي أو رفعهما ، وهما متوسطان بين القوة والضعف"<sup>(١١)</sup> .

وتبلور المسألة - اختلاف التركيب الوارد - في جملة الجزاء التي دخلت عليها الفاء فهي معنية بها ، ولا تتعلق بالجملة الشرطية بعد (إن) ، سواء ذكر الشرط أو لم يذكر<sup>(١٢)</sup> ، وهذا الترکیبان ، هما : تركيب ورد فيه نصب الثنوي ، وآخر ورد فيه رفع الثنوي ، فاما أن يقال : (فقليلًا ... فكثیرا) بالنصب على الخبرية بحذف (كان) واسمها ، وهو تقدير الواقعي<sup>(١٣)</sup> ، وإنما بتقدير فعل ناصب سواء كان مبنياً للمعلوم أو مبنياً للمجهول ، كقولنا : (فلیعطاً قليلاً ... فلیعطي<sup>ا</sup> ...) ، وهو ما يساير طريقة سیبویه للتقدیر في الحديث الذي أورده في كتابه بتقدير فعل مبني

(٨) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، تأليف ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن مالك (٥٦٨هـ) : ١٠١ - ١٠١ ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، الطبعة الأولى : ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م ، دار الكتب العلمية - بيروت . وانظر : شرح التصريح بمضمون التوضيح ، الشيخ خالد الأزهري : ١ / ٢٥٤ .

(٩) لأن فيه إضمار (كان) واسمها بعد (إن) ، وإضمار المبتدأ بعدفاء الجزاء ، وكلاهما كثير مطرد . انظر : أوضح المسالك ، ابن هشام : ١ / ٢٦٠ ، ٢٦١ . شرح التصريح ، الشيخ خالد الأزهري : ١ / ٢٥٥ .

(١٠) لأن فيه حذف (كان) وخبرها بعد (إن) وحذف فعل ناصب بعد الفاء ، وكلاهما قليل غير مطرد ، ولذلك لم يذكره سیبویه ، [المصدر السابق نفسه ، وانظر ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حیان الأندلسی (٧٤٥هـ) ، ص : ١١٩] ، وشرح الرضي على الكافية : ٣ / ١٤٧ .

(١١) قال الشلوبین : مما متكافئان ، قال تلميذه ابن الصانع : لأن في كل منهما الأقوى والأضعف ، ففي نصبهما قوّة نصب الأول ، وضعف نصب الثاني ، وفي رفعهما ضعف رفع الأول وقوّة رفع الثاني ، فتساويا ، وقال ابن عصفور : رفعهما أحسن من نصبهما [انظر: شرح التصريح : ١ / ٢٥٥] ، ونسبة صاحب التصريح هذا القول لأبي حیان في الارتشاف ، لكنني لم أجده في كتابه الارتشاف ، نشرة مكتبة الخانجي . القاهرة ] ، وانظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني : ١ / ٣٨٢ .

(١٢) انظر: ذلك في شواهد التوضيح ، ابن مالك : ٧١ ، وعقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوی للسیوطی : ٣ / ٩ ، ٩ / ٦٩ .

(١٣) التعليق ، الواقعي : ٢ / ١٧١ .

للمجهول<sup>(١٤)</sup>، وذكر العكيري في مثل هذا أنه قدر النصب بفعل مبني للمعلوم ممحوف<sup>(١٥)</sup>، وإنما أن يقال: (قليل... فكثير) بالرفع على الخبرية بحذف المبتدأ<sup>(١٦)</sup>.

فحالة النصب لها تقديران ، أحدهما : أن يقدر الفعل التام الذي نصب(قليلا... فكثيرا) ، وثانيهما : أن تقدر (كان) الممحوفة مع اسمها<sup>(١٧)</sup> ، فقد نصب سيبويه الشواني بالفعل المبني للمجهول ، وجعل المنصوب مفعولا به ثانيا في تركيب : " وإن خيرا فخيرا وإن شرا فشرا ، كأنه قال : إن كان الذي عمل خيرا جزي خيرا ، وإن كان شرا جزي شرا "<sup>(١٨)</sup>، ونصب بـ (كان) الممحوفة مع اسمها في تركيب : " وإن كان الذي قتل به خنgra كان الذي يقتل به خنgra "<sup>(١٩)</sup>.

وأمّا دلالة النصب (قليلا... فكثيرا) على تقدير حذف الفعل الناصب - سواء كان مبنيا للمعلوم أو للمجهول- فمراعاة لغرض السامع ؛ لأنّه لا رغبة للمتكلّم في ذكر الفاعل ، وإنما تعلق القصد بذكر المفعول لا غير<sup>(٢٠)</sup>، وهو إيجاز بالحذف تم بدليل<sup>(٢١)</sup> ؛ من أجل الرغبة في إبهامه ، ولئلا " ينصرف انتباه السامع إلى أمور لا يقصدها المتكلّم فضلاً عما فيه من إيجاز للعبارة وإطلاق لمعناها دون تقييدها بالممحوفات ... "<sup>(٢٢)</sup>

(١٤) الكتاب ، سيبويه : ١ / ٢٥٨ .

(١٥) إعراب الحديث النبوى ، العكيري ، ص : ١٨٤ .

(١٦) وهو - أيضا - تقدير الوقشى .

(١٧) وهو ما اختاره الوقشى في كتابه التعليق على الموطأ : ١ / ١٧١ .

(١٨) الكتاب ، سيبويه : ١ / ٢٥٨ .

(١٩) المصدر السابق نفسه .

(٢٠) حاشية الصبان : ٢ / ٦٢ وما بعدها . وانظر: المبني للمجهول تراكيبه ودلالته في القرآن ، الدكتور شرف الدين الراجحي ، ص : ٢٤ ، كلية الآداب - جامعة الأسكندرية ، دار المعرفة الجامعية : ١٩٩٩ مـ.

(٢١) أي : هناك دليل عليه . [استغنى بدلالة الظاهر] .

(٢٢) ما لم يسم فاعله في القرآن الكريم : ١٩٣ ، ١٩٦ ، كريمة مصطفى السيد الأمير ، رسالة دكتوراه ، جامعة الإسكندرية ٢٠٠١ مـ.

ولعله من الدواعي الدلالية التي تجني من وراء ذلك أن دلالة النصب على تقدير (كان) المحدوفة مع اسمها - وهو اختيار الوقشي - تتضمن مراعاة لغرض السامع<sup>(٢٣)</sup> الذي يهمه النصيب الذي سيأخذه من الشفعة من حيث القلة والكثرة ، وقد علم ذلك بالمذكور ، والإيجاز الذي يُكسب تخفيف العبارة قوة ، ويجنبها الشغل والترهل اللذين يؤديان إلى استطالة التركيب بغير ما سبب ؛ ولذا كان الحذف .

فأما دلالة (قليل ... فكثير) بالرفع على الخبرية بحذف المبتدأ ، فقد أفادت أن السامع له رغبة<sup>(٢٤)</sup> في سرعة ما يؤخذ من الشفعة ، واللهفة في معرفته بذكر الخبر ، وتلك دلالة حاصلة من وجود فاء التعقيب في سياق القطع والاستئناف ؛ " اعتماداً على ما سبق ذكره حيث يبدون بذكر الشيء ويقدمون بعض أمره ، ثم يدعون الكلام الأول ، ويستأنفون كلاما آخر ، وإذا فعلوا ذلك أنوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ .<sup>(٢٥)</sup>

ويميل الباحث إلى القول برفع الثاني (قليل ... فكثير) بالرفع على الخبرية بحذف المبتدأ وترجيحه على القول بالنصب ، لما ذكره سيبويه في قوله : " الرفع أكثر وأحسن في الآخر؛ لأنك إذا أدخلت الفاء في جواب الجزاء استأنفت ما بعدها ، وحسن أن تقع بعدها الأسماء"<sup>(٢٦)</sup> ، وما ذكره الشيخ عبد القاهر في الدلائل بقوله : " ويُحذف في القطع والاستئناف اعتماداً على ما سبق ذكره حيث يبدون بذكر الرجل ويقدمون بعض أمره ، ثم يدعون الكلام الأول ، ويستأنفون كلاما آخر ، وإذا فعلوا ذلك ، أنوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ<sup>(٢٧)</sup> ، ولما فيه من تقليل

(٢٣) دلالة الحذف السابقة .

(٢٤) حسب قصد المتكلم .

(٢٥) دلائل الإعجاز للشيخ عبد القاهر الجرجاني (٤٧١ هـ) ، ص : ١٤٧ ، قرأه وعلق عليه الأستاذ محمود محمد شاكر ، الناشر : مكتبة الخانجي ، ٤ - ٢٠٠ م - القاهرة .

(٢٦) الكتاب ، سيبويه : ١ / ٢٥٨ .

(٢٧) دلائل الإعجاز ، ص : ١٤٧ .

المحدود<sup>(٢٨)</sup> ؛ فالحذف خلاف الأصل ، وكلما كان المحدود قليلاً كان الخروج عن الأصل قليلاً<sup>(٢٩)</sup>.

وممّا استرعى انتباه الباحث ما ورد في حاشية كتاب التعليق - وهو كلام المحقق<sup>(٣٠)</sup> عن تمثيل النحو بالقول الذي نسبوه إلى النبي ﷺ : " الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر" ، يقول المحقق : ليس بحديث ، وإن حديث إن كان قليلاً فقليلاً ، وإن كان كثيرا فكثيراً أولى بأن يتمثل به النحو<sup>(٣١)</sup>.

وأنا أخالفه فيما ذهب إليه ؛ لأن تمثيل النحو بـ" الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر" - وإن لم ينسب إلى النبي ﷺ ، فقد رواه ابن جرير الطبراني في تفسيره موقفاً عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - وذكره الدكتور محمود فجال أنّ : " البغدادي في تحريره لأحاديث شرح الرضي للكافية أورد في خبر" كان " حديث : " الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر" ، ورواه ابن مالك في كتابه (شواهد التوضيح) مرفوعاً إلى النبي ﷺ بلفظ : " المرء مجزي بعمله" ، وهو من أمثلة النحوين ، وأول من مثل به سيبويه في أوائل كتابه"<sup>(٣٢)</sup> .

إنّ ما نادى به المحقق بأولوية تمثيل النحو بالقول الذي ورد في المسألة مناط البحث ليس بحديث ، وهو ليس منسوباً إلى كلام النبي ﷺ ؛ والصواب أنه من فقه الإمام في المسألة ؛ ومن

(٢٨) في مقابل تقدير النصب حذف (كان) مع اسمها .

(٢٩) المعني للبيب : ٥ / ٣٣٦ وما بعدها ، وانظر ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، ص : ١٥٧ .

(٣٠) حاشية التعليق ، الدكتور عبد الرحمن العثيمين ، ص : ١٧١ .

(٣١) المصدر السابق نفسه .

(٣٢) الحديث النبوى في النحو العربى (الكتاب الأول) ، الدكتور محمود فجال ، ص : ٢٩٣ . الطبعة الثانية ، أضواء السلف - الرياض ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ مـ . وانظر : شواهد التوضيح لابن مالك : ١٢٨ ، حاشية رقم ٥١٢ ، بتحقيق الدكتور طه محسن ، مكتبة ابن تيمية ، الطبعة الثانية - ١٤١٣ هـ .

ثُمَّ أَقُولُ : إِذَا كَانَ مَا تَمَثَّلُ بِهِ النَّحَاةُ يَنْتَهِي نَسْبَتُهُ إِلَى الصَّحَابِيِّ<sup>(٣٣)</sup> ، وَمَا جَاءَ فِي الْمَسْأَلَةِ يَنْتَهِي نَسْبَتُهُ إِلَى عَالَمٍ أَوْ فَقِيهٍ لَيْسَ بِصَحَابِيٍّ وَلَا بِتَابِعِيٍّ ، فَالْتَّمثِيلُ بِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ أُؤْلَئِكَ ؛ لَمَّا وَرَدَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ - رَحْمَةُ اللَّهِ - أَنَّهُ كَانَ إِذَا عَرَضَ لَهُ قَوْلَانِ ، أَحَدُهُمَا : حَدِيثٌ ضَعِيفٌ ، وَالْآخَرُ : قَوْلٌ لِأَحَدِ الْعُلَمَاءِ ، رَجَحَ الْحَدِيثُ الْمُضَعِّفُ عَلَى قَوْلِ الْعَالَمِ أَوِ الْفَقِيهِ ، فَقَدْ اشْتَهَرَ عَنْهُ قَوْلُهُ : «الْحَدِيثُ الْمُضَعِّفُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ رَأْيِ الرِّجَالِ»<sup>(٣٤)</sup> ، حَتَّى إِنَّهُ لِيَقْدُمْ فَتاوِي الصَّحَابَةِ عَلَى الْحَدِيثِ الْمُرْسَلِ ، وَكَانَ يَأْخُذُ بِالْمُضَعِّفِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْبَابِ مَا يَدْفَعُهُ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَابِ غَيْرُهُ»<sup>(٣٥)</sup>

وَيَرِى أَبُو عُمَرْ عُثْمَانَ الدَّانِيَ أَنَّ الصَّحَابِيَّ قَدْ يَحْكِي قَوْلًا لَا يَضِيقُهُ إِلَى النَّبِيِّ<sup>ﷺ</sup> فَلَا يَسْمِيهُ، بَلْ يَوْقَفُهُ عَلَى نَفْسِهِ ، فَيَخْرُجُهُ أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي الْمَسْنَدِ الْمُتَّصِلِ بِالنَّبِيِّ<sup>ﷺ</sup> ؛ لَامْتِنَاعِ ذَلِكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ الصَّحَابِيَّ يَقُولُ رَأْيًا دُونَ التَّوْقِيفِ مِنَ النَّبِيِّ<sup>ﷺ</sup>.<sup>(٣٦)</sup> وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٣) ذُكِرَ أَبْنُ مَالِكَ فِي شَوَّاهِدِ التَّوْضِيحِ ، ص : ٧١ . قَالَ : فَمِنَ النَّثْرِ قَوْلُ النَّبِيِّ<sup>ﷺ</sup> "الْمَرءُ مَجْزِي بِعَمْلِهِ... إِلَخْ" وَقَالَ مَحْقُقُ الْكِتَابِ الأَسْتَاذُ مُحَمَّدُ فَوَادُ عَبْدُ الْبَاقِي فِي حَاشِيَةِ الْكِتَابِ : لَمْ أَقْفُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ . وَرَوَاهُ أَبْنُ جَرِيرٍ مَوْقُوفًا عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ . وَالْحَدِيثُ " حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيْبُ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عُثْمَانَ بْنَ سَعِيدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ عَمَارَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو رَوْقَى ، عَنِ الْضَّحَّاكِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ<sup>ﷺ</sup> : «يَوْمُ الدِّينِ» . قَالَ : يَوْمُ حِسَابِ الْخَلَاقِ ، هُوَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ ، يَدْعُهُمْ بِأَعْمَالِهِمْ ، إِنْ خَيْرًا فَخَيْرًا ، وَإِنْ شَرًا فَشَرًا ، إِلَّا مِنْ عَنْهُ ، فَلَا يَأْمُرُ أَمْرَهُ . ثُمَّ ذُكِرَ قَوْلُ اللَّهِ تَبارَكَ وَتَعَالَى : «أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ»<sup>(٣٧)</sup> [الأعراف : ٥٤] .

وَقَدْ أَشَارَ مَحْقُقُ كِتَابِ تَفْسِيرِ الطَّبَرِيِّ فِي الْحَاشِيَةِ إِلَى تَخْرِيجِ الْحَدِيثِ وَعَزَاهُ إِلَى أَبِي حَاتِمَ فِي تَفْسِيرِهِ . [انْظُرْ] : تَفْسِيرُ الطَّبَرِيِّ جَامِعُ الْبَيَانِ عَنْ تَأْوِيلِ آيِ الْقُرْآنِ ، لِأَبِي جَعْفَرِ مُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرِ الطَّبَرِيِّ (٢٢٤ - ٥٣٠ هـ) : ١٥٨٠، تَحْقِيقُ الدَّكْتُورِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُحْسِنِ التَّرْكِيِّ ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى : ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ مـ ، مَرْكَزُ دَارِ هَجْرِ الْقَاهِرَةِ . وَانْظُرْ : تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ مُسْنَدًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ<sup>ﷺ</sup> وَالصَّحَابَةِ وَالْتَّابِعِينَ (الْمَشْهُورُ بِتَفْسِيرِ أَبِي حَاتِمِ) ، تَالِيفُ الْإِمَامِ الْحَافِظِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِدْرِيسِ الرَّازِيِّ أَبِي حَاتِمِ (٢٧ - ١٤٩٨ هـ) : ١٤٩٨ / ٥ هـ . تَحْقِيقُ أَسْعَدِ مُحَمَّدِ الطَّبِيبِ ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى : ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ مـ ، مَكْتَبَةُ نِزَارٍ مَصْطَفِيِّ الْبَازِ ، مَكَّةُ الْمُكَرَّمَةِ - الْرِّيَاضُ ، وَشَيْءٌ أَخْرَى يَوْدُ الْبَاحِثُ أَنْ يَنْبَهَ إِلَيْهِ أَنَّ أَبِي حَاتِمَ سَاقَ الْحَدِيثَ الْمُذَكُورَ فِي مَعْرِضِ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : «أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ»<sup>(٣٨)</sup> [الأعراف : ٥٤] ، وَلَمْ يَذْكُرْ الْكَلَامَ مَحْلَ النِّزَاعِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : (إِنْ خَيْرًا فَخَيْرًا ، وَإِنْ شَرًا فَشَرًا) كَمَا ذُكِرَ فِي تَفْسِيرِ الطَّبَرِيِّ رَغْمَ إِشَارَةِ الْمَحْقُقِ إِلَى وُجُودِهِ عِنْدِ تَفْسِيرِ أَبِي حَاتِمِ . لَذَا وَجَبَ التَّنْبِيهُ .

(٣٩) الْمُحَلَّى ، لِابْنِ حَزْمٍ (٤٥٦ هـ) : ١ / ٦٨ ، تَحْقِيقُ الأَسْتَاذِ الشِّيْخِ أَحْمَدِ مُحَمَّدِ شَاكِرَ ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى : ١٣٤ هـ ، إِدَارَةُ الْطَّبَاعَةِ الْمُنْتَرِيَّةِ ، وَمَطْبَعَةُ النَّهَضَةِ - الْقَاهِرَةِ . وَانْظُرْ : إِعْلَامُ الْمُوقِعِينَ عَنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، لِابْنِ الْقَيْمِ (٦٩١ - ٧٥١ هـ) : ١١ / ٤ ، ٦٧ / ١ ، تَحْقِيقُ أَبِي عَيْدَةِ مَشْهُورِ بْنِ حَسَنِ آلِ سَلَمَانَ ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى : ١٤٢٣ هـ ، دَارِ أَبْنِ الْجُوزِيِّ ، جَدَةُ - الْرِّيَاضُ .

(٤٠) الْمُدخلُ إِلَى مَذَهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ، لِعَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ بَدْرَانِ الدَّمْشِقِيِّ (١٣٤٦ هـ) ، ص : ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، تَحْقِيقُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُحْسِنِ التَّرْكِيِّ ، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ : ١٩٨١ - ١٤٤١ هـ ، مَوْسِيَّةُ الرِّسَالَةِ - بَيْرُوتِ .

(٤١) كِتَابُ بَيَانِ الْمَسْنَدِ وَالْمَرْسَلِ وَالْمُنْقَطِعِ ، تَالِيفُ الْحَافِظِ أَبِي عُمَرْ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ الدَّانِيِّ (٤٤٠ هـ) ، ص : ٢٧ ، تَحْقِيقُ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْكَنْدِيِّ الْمَرَرِ ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى : ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ مـ ، دَارِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، الْقَاهِرَةِ .

## المطلب الثاني : دلالة التركيب بين فتح همزة إن وكسرها

تناول المسألة ما ذكره الوقشى في تعليقه حول مجيء تركيب : " أَوْ إِنْ جِبْرِيلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ؟ " بروايتين، إحداهما : بكسر همزة (إن)، والأخرى بفتحها .

**الحديث** « قَالَ : حَدَّثَنِي الْيَتَمِّي عَنْ مَالِكَ بْنِ أَنَّسَ عَنْ أَبْنِ شِهَابٍ أَنَّ : عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخَرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ عُرْوَةُ بْنُ الرَّبِيعِ فَأَخْبَرَهُ أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَخَرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا وَهُوَ بِالْكُوفَةِ ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ أَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَقَالَ : مَا هَذَا يَا مُغِيرَةُ ؟ أَلَيْسَ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ جِبْرِيلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَزَلَ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ... ، ثُمَّ قَالَ بِهَذَا أَمْرِتُ فَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ اعْلَمُ مَا تُحَدِّثُ بِهِ يَا عُرْوَةً أَوْ إِنْ جِبْرِيلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هُوَ الَّذِي أَقَامَ لِرَسُولِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَقْتَ الصَّلَاةِ قَالَ عُرْوَةُ : كَذَلِكَ كَانَ بَشِيرُ بْنُ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ يُحَدِّثُ عَنْ أَيِّهِ » .<sup>(١)</sup>

**الوقشى** : قوله : " أَوْ إِنْ جِبْرِيلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ؟ " . الوجه كسر "إن" هنا؛ لأنَّه موضع يصلم فيه الاسم والفعل، ألا ترى أنه قد كان يجوز له أن يقول : أو جبريل اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هو الذي أقام؟، وكان يجوز أن يقول : أو أقام جبريل؟ وكل موضع يصلم فيه استعمال الاسم تارة، والفعل تارة فـ(إن) فيه مكسورة، فإذا انفرد الموضع بأحد هما فـ(إن) فيه مفتوحة، قوله : بلغني أتك قائم، وهذا موضع لا يصلم فيه إلَّا الاسم، كأنه قال : بلغني قيامك، قوله : لو أنَّ زيداً جاءني لأكرمنه وهذا موضع لا يصلم فيه إلَّا الفعل .<sup>(٢)</sup>

ثبتت الرواية بكسر همزة إن في كتاب الاستذكار<sup>(٣)</sup> والبخاري<sup>(٤)</sup>، وفي كتاب منحة الباري

(١) أخرجه الإمام مالك في : ١- كتاب وقت الصلاة ، ١- باب وقت الصلاة ، حديث : ١ . انظر الموطأ المطبوع ، الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي : ١ / ٤ . الموطأ لإمام دار الهجرة، روایة یحیی بن یحیی اللیثی : ١ / ٣٣ . وأخرجه البخاری في : ٩- كتاب موافقة الصلاة ، ١- باب موافقة الصلاة وفضلها ، حديث : ٥٢١ . ومسلم في : ٥- كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، ٣١- باب أوقات الصلوات الخمس ، حديث : ١٦٦ ، ١٦٧ .

(٢) الوقشى ، التعليق : ١ / ٦ ، وانظر : الاقتضاب في غريب الموطأ ، ابن عبد الحق اليفرني التلماساني : ١ / ٧ .

(٣) ابن عبد البر ، الاستذكار : ١ / ١٧٣ .

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني : ٢ / ٢٧٣ ، ط. دار طيبة .

المسمى تحفة الباري لأبي يحيى زكريا<sup>(٥)</sup> أن : (إن) بالكسر على الاستئناف<sup>(٦)</sup> ، وأن بالفتح على تقدير "أو علمت". وكذا جاءت في شرح صحيح مسلم للنووي : "(أو إن) بفتح الواو وكسر الهمزة"<sup>(٧)</sup>. ومن ثم فرواية الكسر أشهر.

وفي التمهيد<sup>(٨)</sup> بفتح همزة (أن) ، وكذا جاءت في مختصر صحيح البخاري بالفتح ، قوله :

"اعلم ما تحدث به (يا عروة) أو أن جبريل هو أقام لرسول الله ﷺ وقت الصلاة؟"

فروایات الكسر أكثر من روایات الفتح . وفي الموطأ المطبوع ثبتت روایة (أو إن جبريل...؟) بهمزة الاستفهام والواو العاطفة ، وكسر همزة إن.<sup>(٩)</sup>

يرى أبو الوليد الوقشي - رحمه الله تعالى - أن الوجه كسر(إن) ؛ لأنه موضع يصلح فيه الاسم والفعل لجواز أن يقول : "أو جبريل هو الذي أقام ؟" ، أو "أو أقام جبريل ؟" ، وكل موضع يصلح فيه استعمال الاسم تارة والفعل تارة ف(إن) فيه مكسورة ، فإذا انفرد الموضع بأحدهما فإن فيه مفتوحة<sup>(١٠)</sup>.

وفي الاقتضاب : "والكسر أظهر ؛ لأنه كلام مستأنف ، إلا أنه ورد بالواو ليؤدّي الكلام على كلام عروة ، لأنها من حروف الرد ، والفتح على تقدير : أو علمت ، أو حدثت أن جبريل نزل ؟"<sup>(١١)</sup>

(٥) منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى تحفة الباري ، تأليف أبي يحيى زكريا الأنباري المصري الشافعي : ٢٣٨ / ٢ ، حققه : سليمان بن دريع العازمي ، الطبعة الأولى : ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م ، مكتبة الرشد - الرياض.

(٦) أي : جاء معه استئناف آخر ، ويعني بذلك الهمزة التي لها الصدارة .

(٧) صحيح مسلم بشرح النووي : ١٥١ / ٥ .

(٨) ابن عبد البر ، التمهيد : ١٠ / ٨ .

(٩) عبد الباقي ، الموطأ المطبوع : ١ / ٤ .

(١٠) وهو ظاهر كلام المبرد في المقتصب : ٢ / ٣٤٦ ، وأبي علي الفارسي في الإيضاح : ١٢٧ ، ١٢٨ .

(١١) الاقتضاب في غريب الموطأ ، ابن عبد الحق اليفريني التلمساني : ١ / ٧ .

يدرك النحويون أنه متى ساغ تقديرها مع معموليها بمصدر يقع في محل رفع ، أو نصب ، أو جرّ تفتح همزتها <sup>(١٢)</sup> ولا تصدر بها الجملة ، ولو لا إرادة التأكيد لكان المصدر أحق بالوضع منها ، ولا تستقل الجملة بفائدتها بعد دخولها عليها ؛ ومن ثم لا يحسن السكوت عليها <sup>(١٣)</sup> ، والأصح : أنها موصولٌ حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر <sup>(١٤)</sup> ، ولابن مالك في الألفية <sup>(١٥)</sup> :

وَهَمْزٌ : " إِنْ " افْتَنَمْ لِسْدٌ مَصْدِرٌ مَسْدِهَا وَفِي سُوْرَةِ ذَاكَارِكِسِرٍ

و(أنَّ) لها مواضع يجب فيها الفتح فضلاً عنها في كتبهم أورد الباحث منها على قدر الحاجة ، حيث ذكر الدكتور فاضل السامرائي لها معاني ، منها : أن يكون اسمها وخبرها مصدرًا ذهنياً ليس مخصوصًا ، كقوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾ <sup>(١٦)</sup> [إبراهيم : ١٩] ، قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ وَالْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ﴾ <sup>(١٧)</sup> [الحج : ٦٥] ، والرؤيا في مثل هذا التركيب رؤية تدبر وتأمل لا رؤية بصر وتشخيص وأما قوله تعالى : ﴿وَأَرَنَا مَنَاسِكَنَا وَثُبَّ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ الشَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ <sup>(١٨)</sup> [البقرة : ١٢٨] ، فالرؤيا في الآية رؤية بصريّة <sup>(١٩)</sup> .

(١٢) الكتاب ، سيبويه : ١١٩ / ١ ، ١٢٠ ، ١٢٧ ، ١٢٨ . وانظر: المقتبب ، المبرد : ٣٤٦ / ٢ . والإيضاح ، لأبي علي الفارسي (٥٣٧٧) : ١٤١٦ - ١٩٩٦ مـ ، الطبعة الثانية : ٥١٤١٦ مـ ، عالم الكتب - بيروت . والعوامل المائة ، للشيخ عبد القاهر (٤٧١) هـ ، شرح خالد الأزهري (٩٠٥) هـ ، ص : ١٦٠ ، تحقيق الدكتور البدراوي زهران ، الطبعة الثانية : ١٩٨٨ مـ ، دار المعارف - مصر . والتوضئة ، لأبي علي الشلوبين (٦٤٥) هـ : ٢٤٠ ، تحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع ، دار الكتب ١٩٨٠ .

(١٣) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٨ / ٥٢ ، ٥٩ .

(١٤) مغني الليبب ، ابن هشام : ١ / ١٥٣ ، ١٥٩ .

(١٥) شرح المكودي على الألفية : ١ / ٢٢٣ ، تحقيق فاطمة راشد الراجحي ، الكويت ١٩٩٣ مـ .

(١٦) وتمام الآية : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ إِنْ يَشْتَأْ يُذْهِبُهُمْ وَيَأْتِ بِخُلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [إبراهيم : ١٩] .

(١٧) وتمام الآية قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ وَالْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقْعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَوُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحج : ٦٥] .

(١٨) وتمام الآية قوله تعالى : ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمَنْ دُرِّيَنَا أَمَّهُ مُسْلِمَةً لَكَ وَأَرَنَا مَنَاسِكَنَا وَثُبَّ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ النَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة : ١٢٨] .

(١٩) معاني النحو ، الدكتور فاضل صالح السامرائي : ١ / ٢٦٩ ، ٢٧٠ .

وأرى أنه لا مانع من دلالتها على التأمل والتدبر إذ يكونان - هنا - مصاحبين للبصر ؛ لأن سياق الآية يأذن به ولا يمنعه .

وأما قوله تعالى : ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهُدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهُدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون : ١] ، سُبّقت (إن) فيه بفعل قلبي معلق باللام ؛ لذا كُسرت . وأنشد سيبويه (٢٠) : [من الطويل]

### آلم ترِ أنيٌ وأبن أسود ليلة أنسوري إلى نارين يعلو سناهما

ولولا اللام لفتحت كما فتحت في قوله تعالى (٢١) : ﴿شَهَدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]

ومن جملة معاني (أن) المفتوحة : التوكيد ، وأنها تقع موقع المفرد ، وأنها جزء من الكلام ليس تام الفائدة ؛ ل حاجتها إلى ضميم يتمم معناها ، فلا يحسن السكوت عليه (٢٣) ، وكذلك تجعل الكلام : شأنها وقصة وحديثها كما حكاها ابن السراج (٢٤) .

ويرى الرضي أنَّ الفتح في مواضع المفردات (٢٥) وهي فرع وليس أصلا ، وأنهم إذا أرادوا توطئة الجملة لأن يعمل الفعل الذي قبلها في معناها ، وإنْ يصِرُّوها في معنى الحديث

(٢٠) والبيت للشمردل بن شريك . انظر " الكتاب " لسيبويه : ٣ / ١٤٩ ، و د . خالد عبد الكريم جمعه في شواهد الشعر في كتاب سيبويه : ٣٥٧ . وانظر فهارس " الكتاب " للأستاذ عبد السلام هارون : ٥ / ٧٧ ، الشاهد فيه كسر (أني) ؛ لوجود اللام في (أنسوري ) ، فهي لا تدخل على خبر (أن) المفتوحة الهمزة ، ويرى روى :

آلم ترِ أنيٌ وأبن أسود ليلة  
سرينا إلى نارين يعلو سناهما .

ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(٢١) الآية : ﴿شَهَدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمُ قَاتِلًا بِالْقُسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْغَرِيْزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ١٨]

(٢٢) شرح التسهيل ، ابن مالك : ٢ / ٢٠ .

(٢٣) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٨ / ٥٢ .

(٢٤) الأصول في النحو ، ابن السراج : ١ / ٢٦٥ .

(٢٥) انظر حاشية المقتصب : ٢ / ٣٤٦ ، وهو من استدراك الرضي على كلام أبي علي الفارسي .

فتحوا الهمزة .<sup>(٢٦)</sup>

وذكر سيبويه - رحمه الله تعالى - أن المكسورة " إنما هي بمنزلة الفعل لا يعمل فيها ما يعمل في (إن) ، كما لا يعمل في الفعل ما يعمل في الأسماء ، ولا تكون (إن) إلا مبتداة"<sup>(٢٧)</sup> .

وذكر المبرد في مقتضبه (هذا باب إن المكسورة ومواقعها) أن: "مكانها في الكلام في أحد ثلاثة مواضع ترجع إلى موضع واحد وهو الابتداء ؛ لأنها موضع لا يخلص للاسم دون الفعل"<sup>(٢٨)</sup>

ولابن السراج في باب كسر ألف (إن) وفتحها أن " ألف (إن) تكسر في كل موضع يصلح أن يقع فيه الفعل والابتداء جميعا ، وإن وقعت في موضع لا يصلح أن يقع فيه إلا أحدهما لم يجز"<sup>(٢٩)</sup>

وقد نبه صاحب المفصل (جار الله) على أن كلاً منها نص في توكيده مضمون الجملة " إلا أن المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها "<sup>(٣٠)</sup> ، ويقول ابن عييش : " والذي يؤكد أن الجملة مستقلة بفائدتها بعد دخول (إن) عليها أنها تقع في الصلة كما كانت تقع فيها قبل دخولها عليها ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنْتُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَئِي الْفُؤَادِ ﴾ [القصص : ٧٦] ، ويرى أن المكسورة عاملة غير معمول فيها ، وجوزوا تقديم المكسورة ؛ لأنها كال فعل الملغى ، نحو : أشهد لزيد قائم ، وأعلم لمحمد منطلق .<sup>(٣١)</sup>

وذكر ابن مالك " أنه يستدام كسر (إن) ما لم تؤول هي ومعمولها بمصدر " ، وقال : إن (إن) بالكسر أصل ، لأن الكلام معها غير مؤول بمفرد ؛ لذا (أن) بالفتح فرع ، ولأن المكسورة

(٢٦) شرح التسهيل : ٢ / ١٨ ، ١٩ ، وانظر : الفوائد ، ابن القيم بدائع : ٤٩٧ / ٢ .

(٢٧) الكتاب ، سيبويه : ٣ / ١٢٠ .

(٢٨) المقتضب ، المبرد : ٢ / ٣٤٦ .

(٢٩) الأصول في النحو ، ابن السراج : ١ / ٢٦٢ ، وانظر : والإيضاح ، لأبي علي الفارسي : ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٣٠) شرح المفصل ، ابن عييش : ٨ / ٥٩ .

(٣١) وتمام الآية قوله تعالى : ﴿ إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمٍ مُّوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنْتُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَئِي الْفُؤَادِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرُخْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ ﴾ [القصص : ٧٦] .

(٣٢) المصدر السابق نفسه .

مستغنية بمعموليها عن زيادة ، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة ، كقولك في إنك بر : عرفت إنك بر . فعلم بذلك أن الكسر لازم للمبدوء بها لفظاً ومعنى ، نحو قوله تعالى (٣٣) : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ [الكوثر : ١] ، والمبدوء بها معنى لا لفظ ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ١٣] . (٣٤)

ويقول الرضي إن " الفتح في مواضع المفردات ، والكسر في مظان الجمل ، أولى من تعريف أبي علي الفارسي الذي يقول فيه : كل موضع يصلح للاسم والفعل فالكسر ، وكل موضع تعين لأحدهما فالفتح ؛ لأن ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل والاسم ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انتِقامٍ ﴾ [المائدة : ٩٥] ، ولا يتعين الكسر فيه ، وأيضاً ما بعد (إذا) المفاجأة ، يتعين للاسم ، ولم يتعين فيه الفتح " (٣٥) .

وجعلوا من معاني(إن) المكسورة : أنها لا تقع إلا مبتدأة (٣٦) ، فهي أصل وليس فرعاً ، والكلام معها غير مؤول ، وهي عامل فيها ، أي : الجملة معها على استقلالها مستغنية بمعموليها عن زيادة (٣٧) ، أي : على الاستئناف ، ويقول الرضي : الكسر في مظان الجمل ، وإذا أرادوا قطع الجملة مما قبلها ، وأن يعتمدوا على التوكيد اعتمادهم على الترجي والتمني كسرروا الهمزة ؟

(٣٣) والآية: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ١٣] .

(٣٤) شرح التسهيل ، ابن مالك : ٢ / ١٨ ، ١٩ .

(٣٥) وتمام الآية قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُّتَعَدِّدًا فَجَزَاءُهُ مِثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النَّعْمَ يَحْكُمُ بِهِ ذُو عَذْلٍ مِّنْهُمْ هُدُيَا بِالْعَدْلِ الْكَعْبَةُ أَوْ كَفَارَةً طَعَامٌ مَسَاكِينٌ أَوْ عَذْلٌ ذُلِكَ صِيَامًا لَيَدُوقَ وَبَالْأَمْرِ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انتِقامٍ ﴾ [المائدة : ٩٥] .

(٣٦) حاشية المقتضب ، الشيخ عبد الخالق عضيمة : ٢ / ٣٤٦ . من استدراك الرضي على كلام أبي علي الفارسي

(٣٧) الكتاب ، سيبويه : ٣ / ١٢٠ .

(٣٨) شرح التسهيل ، ابن مالك : ٢ / ١٩ ، ٢٠ .

ل يؤذنوا بالابتداء والانقطاع مما قبل<sup>(٣٩)</sup> ، وقد استأنس الدكتور فاضل السامرائي بكلام نحاتنا القدامي كسيبوه والزمخشري من حيث إفادتها التوكيد ، وبكلام الشيخ عبد القاهر في دلائله أنها تفيد الربط ، وبكلام السيوطى في معترك الأقران أنها تفيد الربط التعليل .<sup>(٤٠)</sup>

وقد أجاز النحويون كسر همزة (إن) وفتحها في عدد من الموضع التي اختلفوا في توجيهها ، فمن ذهب إلى جعل التركيب تركيباً إسنادياً وأوله بذلك ؛ قال بكسر الهمزة فيه ، ومن ذهب إلى أنه في موضع المفرد قال بفتح الهمزة ؛ وذلك ضابط وضعوه لجواز الأمرين : الكسر والفتح<sup>(٤١)</sup> .

ويرى الزمخشري في التمييز بين موقعيهما : " أن ما كان مظنة للجملة وقعت فيه المكسورة ، كقولك مفتاحاً : إن زيداً منطلق ؛ لأن الجمل تحكم بعده وبعد الموصول ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة . وما كان مظنة للمفرد وقعت فيه المفتوحة ، نحو : مكان الفاعل ، والمجرور ، وما بعد لولا ؛ لأن المفرد ملتزم فيه في الاستعمال ، ثم ساق مثلاً يبين فيه " ما يحتمل المفرد والجملة فيجوز فيه إيقاع أيتهما شئت ، نحو قوله ، أول ما أقول : إنني أحمد الله ، إن جعلتها خبراً للمبتدأ فتحت ، كأنك قلت : أول مقولي حمد الله ، وإن قدرت الخبر ممحوفاً كسرت حاكياً ومنه قوله<sup>(٤٢)</sup> : [من الطويل]

**إذاً إنه عبد الفقا والله زايم**

**وكنـت أـرـدـ زـيـداـ كـمـاـ قـيـلـ سـيـداـ**

تكسر لتوفر على ما بعد إذا ما يقتضيه من الجملة ، وتفتح على تأويل حذف الخبر ، أي : فإذا

(٣٩) بداع الفوائد ، ابن القيم : ٤٩٧ / ٢ ، وانظر حاشية المقتصب : ٣٤٦ / ٢ ، وهو من استدراك الرضي على كلام أبي علي الفارسي .

(٤٠) الكتاب ، سيبوه : ١٤٤ / ٣ . وشرح ابن يعيش على المفصل : ٨ / ٥٩ . ودلائل الإعجاز ، ٢٧٣ . ومنتزع الأقران : ١ / ٢٨٢ . وانظر: معاني النحو ، الدكتور فاضل السامرائي : ١ / ٢٦١ - ٢٦٦ .

(٤١) الكتاب ، سيبوه ، باب (إن) و(أن) : ٣ / ١١٩ ، ١٤٤ . والمقتصب ، المبرد : ٢ / ٣٥٠ . الأصول في النحو ، ابن السراج : ١ / ٢٧٠ - ٢٧٢ . ودلائل الإعجاز ، الشيخ عبد القاهر ، ص : ٣١٥ وما بعدها .

(٤٢) الكتاب ، سيبوه : ٣ / ١٤٤ . من الأبيات الخمسين التي لم يعرف قائلها . وانظر : شرح المفصل ، ابن يعيش : ٨ / ٦٦ ، وحاشيتها ، ص : ٦٦ .

العبدية حاصلة ، وحاصلة محدوفة .<sup>(٤٣)</sup>

وجاء في شرح التصريح قوله : " فالحرف الأول والثاني لـ (إن) المكسورة ، و(أن) المفتوحة ، هما لتأكيد النسبة بين الجزأين ، ونفي الشك عنها ، ونفي الإنكار لها ، بحسب العلم بالنسبة ، والتردد فيها والإنكار لها ، فإن كان المخاطب عالماً بالنسبة ، فهما لمجرد توكيدها ، وإذا كان متربداً فيها ، فهما لنفي الشك عنها ، وإن كان منكراً لها ، فهما لنفي الإنكار لها ، فالتأكيد لنفي الشك عنها مستحسن ، ولنفي الإنكار واجب ، ولغيرهما لا ".<sup>(٤٤)</sup>

وذكر المالقي لهما أحكاماً منها أن : (أن) هذه لا يعطى على موضعها مع اسمها في نحو : علمت أن زيداً قائم وعمرو ، وتلك (أي : إن) يعطى على موضعها مع اسمها ؛ لأن "إن" المكسورة مع اسمها في موضع مبتدأ ، والمفتوحة مع اسمها وخبرها في موضع اسم مفرد معمول " ، و "أن" هذه إذا خفت لا تعمل في ضمير الأمر والشأن إلا في الضرورة ، والمكسورة المشددة ليست كذلك ، و "أن" هذه إذا خفت تدخل على غير الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر بشرط الفصل كما ذكر في بابها ، والمكسورة ليست كذلك .<sup>(٤٥)</sup>

وجاء في بدائع الفوائد - حين يصدر الكلام بـ "إن" المكسورة ، أو يجيء بعد كلام (أن) المفتوحة - قوله : " وكان الكسر بهذا الموطن أولى ؛ لأنه أثقل من الفتح ، والثقل أولى أن يعتمد عليه ويُصدَّر الكلام به ، والفتح أولى بما جاء بعد كلام لخفته ، وأن المتكلم ليس في عنفوان نشاطه وجمامه ، مع أن المفتوحة قد تلي الضم والكسر ، كقولك : (لأنك ، وبأنك ، وعلمت أنك ) ، فلو كسرت لموالي الثقل ".<sup>(٤٦)</sup>

وتناول ابن يعيش في شرح المفصل تغيير الدلالة في مسألة الكسر والفتح ، كما في قوله : " إن الله سمِيع الدعاء " فهي هنا واجبة الكسر ، وقولك : (يسريني أنك عائد) فهي هنا واجبة

(٤٣) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٨ / ٦٠ ، ٦١ .

(٤٤) شرح التصريح ، الشيخ خالد الأزهري : ١ / ٢٩٤ .

(٤٥) رصف المبني في شرح حروف المعانى ، المالقي : ١٢٧ .

(٤٦) بدائع الفوائد ، ابن القيم : ٢ / ٤٩٧ .

الفتح؛ لأنَّه موطن المفرد فقط وهو الفاعل ، و(حلفت أنك مسافر ، وحلفت إنك مسافر) فهنا يجوز الأمان ولكلَّ معنى ، فإذا أردت حلفت على هذا الأمر أي : حلفت على سفرك فسحت ، وإن أردت أنَّ هذا جواب الحلف كما تقول : والله إنك مسافر كسرت .<sup>(٤٧)</sup>

ومن ثُمَّ يرى الوقشِيَّ أنَّ الوجه الكسرُ - آخذا برأي أبي على الفارسي<sup>(٤٨)</sup> ؛ لأنَّه موضع يصلح فيه الاسم والفعل ... وكل موضع يصلح فيه استعمال الاسم تارة والفعل تارة فـ(إنَّ) فيه مكسورة ، فإذا انفرد الموضع بأحدهما فإنَّ فيه مفتوحة<sup>(٤٩)</sup> ، فهو لا يرى الفتح ؛ للعلة التي ذكرها موافقاً رأي أبي على الفارسي ؛ ومن ثُمَّ فإنَّ الدلالة التي تكتسب من روایة الكسر أنَّ يحمل المعنى على الاستئناف باعتباره كلاماً جديداً يُبتدأ به .

وأما ما ذكره صاحب كتاب الاقتضاب "فالكسر أظهر" ؛ لأنَّ كلام مستأنف، وجاءت الواو ليرد الكلام على كلام عروة ، وذكر جواز الفتح على تقدير: أو علمت أو حُدثت أنَّ جبريل نزل؟<sup>(٥٠)</sup> وبالنظر والتأمل في كتب الحديث صحيح البخاري ومسلم ، وموطأ مالك المطبوع لعبد الباقي ، والكتب الستة ، والشروح : فتح الباري ، والتمهيد والاستذكار ، والمنتقى ، والمسالك والقبس ، والحوashi ، والتعليقات التي كتبت عليها ، منها : أوجز المسالك للكاندھلوی ، وموطأ الإمام مالك للأعظمي وُجِدَ أَنَّ "إنَّ" بكسر الهمزة على الأشهر<sup>(٥١)</sup> ، وفي بعضها على الوجهين<sup>(٥٢)</sup>، وقد وردت بالفتح دون الكسر قليلاً<sup>(٥٣)</sup>؛ ومن ثُمَّ يتراجع الكسر لغبة الروايات بذلك وممَّا يقوِي رواية الكسر هو ما ذكره الباقي في المنتقى أنَّ "عمر بن عبد العزيز عظُم عليه أن

(٤٧) شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٦٠ ، ٦١ . وانظر : معاني النحو ، الدكتور فاضل السامرائي : ١ / ٢٧٥ .

(٤٨) الأصول في النحو ، ابن السراج : ١ / ٢٦٥

(٤٩) التعليق ، الوقشِي : ١ / ٦ .

(٥٠) الاقتضاب ، اليفرني التلماساني : ١ / ٧ . وانظر: الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب (٥٧٠ - ٥٦٤) : ٢ / ١٦٥ ، ١٦٦ ، تحقيق د. موسى بنـي العليلي ، ط إحياء التراث ، بغداد بدون تاريخ .

(٥١) أوجز المسالك ، الكاندھلوی : ١ / ٢٦٦ .

(٥٢) الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلماساني : ١ / ٧ ، حاشية موطأ الإمام مالك ، الأعظمي : ٢ / ٦ ، هامش رقم (٥)

(٥٣) التمهيد ، ابن عبد البر : ٨ / ١٠ ، مختصر صحيح الإمام البخاري للألبانى : ١ / ١٨١ ، الطبعة الأولى : ٢٠٠٢م - ١٤٢٥هـ ، مكتبة المعارف - الرياض .

يكون قد ذهب عليه مثل هذا من شأنها (أي : شأن الصلاة) ، ومعرفة سبب إقامة أوقاتها، ومن الذي أقامها " ، فهذا سياق الحال والمقام للذين وجد فيهما قول عمر بن عبد العزيز ، والذي يدل على بالغ دهشته ؛ لأنه لم يكن ليبلغه من غير عروة بن الزبير <sup>(٥٤)</sup>

فدلالة الفتح لا تفي - والحال كذلك - بتمثيل الواقع وتجسيده ، وعمر بن عبد العزيز في موقف المتعجب ، أقول إنما يجعل الكلام وكأن عمر - عند سماعه قول عروة - لم يكن حالياً الذهن ، وذلك مغاير - ولو قليلاً - لما يفهم من السياق .

ومهما يكن من أمر فليس هناك ما يمنع من وجود دلالة حاصلة عند فتح " أن " ، فيكون قد بني الكلام على محدود مقدر بـ " أو علمت ، أو حدثت أن جبريل ... ؟ " وهو إذ فتح " أن " كان كمن لم يأت بما يوحي قدر التعجب والدهشة لدى عمر بن عبد العزيز وهو ينظر إلى قول عروة .

ومن ثم فإن دلالة الكسر في قول عمر بن عبد العزيز - رحمه الله تعالى : " أو إن جبريل . " على القطع مما قبله ؛ ليستوثق من عروة حقيقة ما يحدث به ، وذلك ليس لمعنى الإهتمام له ولكن على سبيل الحضن له على زيادة الثبات والتثبت على إعادة النظر ، والتعجب من أن يكون مثل هذا من أمر الصلاة ، مع أنها رأس هذا الدين وأهم أمره فلم يصل إليه علمه مع اجتنابه في طلب العلم والإهتمام بأمر الشريعة لاسيما الصلاة التي إليه إقامتها ، وهو الإمام فيها فعظم عليه أن يكون قد ذهب عليه مثل هذا من شأنها ، ومعرفة سبب إقامة أوقاتها ، ومن الذي أقامها <sup>(٥٥)</sup> وأن الكسر يحقق ما لا يتحققه الفتح من التقل ؛ فقد اعتمد عليه ، وصدر الكلام به ؛ لأهمية ذلك في موطنها <sup>(٥٦)</sup>.

(٥٤) المنتقي ، القاضي أبو الوليد الباقي : ٢٠٧ / ١ ، وانظر : كشف المعطى للطاهر بن عاشور : ٦١ .

(٥٥) المنتقي ، القاضي أبو الوليد الباقي : ٢٠٧ / ١ .

(٥٦) بدائع الفوائد ، ابن القيم : ٤٩٧ / ٢ .

## المبحث الثاني : الجملة الفعلية

وفيه ستة مطالب :

**المطلب : (١) دلالة الفعل**

**المطلب : (٢) دلالة تاء الفاعل بين ضميري المخاطب والمتكلم**

**المطلب : (٣) دلالة التركيب بين الفاعل والمفعول**

**المطلب : (٤) دلالة التركيب بين نائب الفاعل والمفعول الثاني**

**المطلب : (٥) دلالة تركيب الاشتغال**

**المطلب : (٦) دلالة الظرف بين التنوين والإضافة**

## المطلب الأول : دلالة الفعل

وفيه ثلاثة مسائل :

### المسألة الأولى : دلالة الفعل (المضارع) رفعاً ونصباً وجزماً

يدور هذا التركيب حول قوله ﷺ : " قوموا فَلِأَصْلَى لَكُم " حيث تعددت الروايات للفعل (فَلِأَصْلَى) : بسكون الياء ، وبفتحها ، وحذفها .<sup>(١)</sup>

الحديث : « حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ جَدَّتَهُ مُلِيكَةً دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ لِطَعَامٍ فَأَكَلَ مِنْهُ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ : " قُومُوا فَلِأَصْلَى لَكُمْ " ، قَالَ أَنَسٌ : فَقَمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَ مِنْ طُولِ مَا لِسِنِ فَنَضَحْتُهُ بِمَاءٍ فَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ، وَصَفَقْتُ أَنَا وَالْيَتَمُ وَرَاءَهُ ، وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا ، فَصَلَّى لَنَا رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ انْصَرَفَ » .<sup>(٢)</sup>

الوقسي : قوله ﷺ : " قوموا فَلِأَصْلَى لَكُم " . يرويه كثير من الناس : " فَلِأَصَلِي " بالياء ، ومنهم من يفتم الياء ويتوهם أنه منصوب على معنى (كي) ، ولو أراد معنى (كي) لم يجز دخول الغاء هنا ، ومن الناس من يفتم اللام ويسكن الياء يتوهםه قسماً ، وذلك غلط؛ لأنَّه لا وجه للقسم هنا ، ولو كان قسماً لقال : فَلَأَصَلِينَ بالنون ، وإنما الرواية الصحيحة : " فَلِأَصَلْ " .

(١) التعليق ، الوقسي : ١٩١ / ١ .

(٢) الموطأ المطبوع ، الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي ، في : ٩ - كتاب قصر الصلاة في السفر ، باب جامع سُبْحةِ الضَّحْنِ : ٩ . ١٥٣ / ١ . ٩ - كتاب قصر الصلاة في السفر ، ٩ - باب جامع سُبْحةِ الضَّحْنِ ، حديث : ٣١ ، والزرقاني ، شرح الموطأ : ١ ، المطبعة الخيرية . والأعظمي ، موطأ مالك : ٢١٣ / ٢ وشرح الموطأ لأبي الوليد الbagi ، في المتنقى : ٢ / ٢٧٣ . (في المتن) . والكانديهلوبي ، أوجز المسالك : ٣ / ٢٤٨ . كتاب الموطأ ، ومعه إسعاف المبطأ ب الرجال الموطأ ، السيوطي : ١ / ١١٢ ، ط الريان - ١٩٨٨ . والموطأ برواياته ، أبو أسامة سليم عبد الهلالي : ٢ / ٣١ ، ط مجموعة الفرقان التجارية . ولاين حجر - أيضا - في فتح الباري ، لاين حجر - ١٠ - كتاب الأذان ، ١٦١ - باب وضوء الصبيان ، ومتي يجب عليهم الغسل والظهور ، وحضورهم الجمعة : ٣ / ٣ ، ١٠٦ ، ١٠٥ ، حديث رقم (٨٦٠) ط دار طيبة . والنwoyi ، شرح صحيح مسلم ، ٥ - كتاب المساجد ، ٤ - باب جواز الجماعة في النافلة والصلاحة على حصیر ، حديث رقم (٢٦٦) ، الجزء : ٥ / ٢٢٧ ، ط مؤسسة قرطبة . وإكمال المعلم بفواند مسلم ، القاضي عياض ، (في الشرح) : ٦٣٥ .

بكسر اللام على معنى الأمر والأمر [إذا كان للمتكلم] والغائب كان باللام أبداً، وإذا كان للمخاطب كان باللام وبغير اللام.

ويجوز عندي أن ينتصب على معنى (كي) ولا يصلح ذلك على أن يجعل اللام متعلقة بـ"قوموا": لأن دخول الفاء يمنع من ذلك، إلا ترى أنه لا يجوز جئت فلأكرمك، ولكن تعلقها بفعل مذوف دلّ عليه ما في الكلام، كأنه قال : قوموا فلأصلّي أمراً لكم بالقيام، فيكون مثل قوله تعالى : ﴿وَلَكِنْ لَّيَطْمَئِنَ فَلْيَرِي﴾ [سورة البقرة : ٢٦٠] سألك أن تربني إحياء الموتى<sup>(٣)</sup>

يجدر بالباحث أن يقسم الالامات الواردة في المسألة إلى لامات ثلاث : لام (كي) ، ولام القسم أو التوكيد ، ولام الأمر . وفق تعليق الوقشي في المسألة ، فاللام عند الكسر ونصب الفعل بـ(أن) مضمرة ، هي لام (كي) ؛ لأن ما قبلها سبب لما بعدها<sup>(٤)</sup> ، وـ(أن) والفعل في تأويل مصدر مجرور<sup>(٥)</sup> واللام ومدخلوها خبر لمبدأ مذوف ، والتقدير : قوموا فقياماكم لأصلّي لكم<sup>(٦)</sup> فاللام لام (كي) للتعليق<sup>(٧)</sup> ، وإذا جازت زيادة الفاء - على مذهب الأخفش - فإن اللام متعلقة بـ (قوموا)<sup>(٨)</sup> ، والفعل (الأصلّي) لا موقع له من الإعراب .

ويحتمل سكون الياء في (الأصلّي) للتخفيف وهي لغة مشهورة ، ومنه قراءة الحسن قوله تعالى : ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَآ﴾ [سورة البقرة : ٢٧٨] بسكون الياء في (بقي) ، وقراءة الأعمش قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلِ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾ [سورة طه : ١١٥] بسكون

(٣) التعليق ، الوقشي : ١ / ١٩١ . والتمهيد ، ابن عبد البر: ١ / ٢٦٣ ، وله في الاستذكار : ٦ / ١٥٢ ، وشرح الموطأ لأبي الوليد الباقي ، في المنتقى : ٢ / ٢٧٣ . وفتح الباري لابن حجر : ٨- كتاب الصلاة ، ٢٠- باب الصلاة على الحصير : ٢ / ١٠٠ ، ط دار طيبة .

(٤) انظر : كتاب الالامات دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية ، د عبد الهادي الفضلي ، ص : ٩٥ ، الطبعة الأولى : ١٩٨٠ مـ ، دار القلم - بيروت .

(٥) شواهد التصحیح ، ابن مالک : ١٨٦ . والتؤیل النحوی في الحديث الشريف ، فلاح ابراهیم : ١٦ ، دكتوراه .

(٦) السابق نفسه ، وانظر: ابن حجر في فتح الباري : ٢ / ١٠٠ . وهو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فمذهبهم اللام ناصبة لل فعل بنفسها .

(٧) انظر : الجنى الداني ، المرادي ، ص : ١٠٥ . وأسرار النحو ، ابن سليمان المعروف بابن كمال باشا (١٤٤٠هـ) : ٢٨٦ ، تحقيق د . أحمد حسن حامد ، جامعة نابلس ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م ، دار الفكر للطباعة .

(٨) المصدر السابق نفسه ، وانظر : شرح الموطأ ، الزرقاني : ١ / ٢٧٥ . وشواهد التصحیح ، لابن مالک : ١٨٦ .

الياء في (فَنَسِيَ) ، ومنه ما روي عن أبي عمرو إجازة القراءة في قوله تعالى : ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [سورة التوبة : ٤٠] بالسكون الياء في (ثَانِيَ)<sup>(٩)</sup> ، والأخفش من النحوين الذين يذهبون إلى زيادة الفاء كثيراً<sup>(١٠)</sup> فقد حكى (أي : الأخفش) عنهم: أخوك فوهد، يريد: أخوك وجد<sup>(١١)</sup> ، على هذا قوله تعالى : ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِرْ﴾<sup>(٤)</sup> وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ<sup>(٥)</sup>﴿﴾ [سورة المدثر]<sup>(١٢)</sup> ، ومن زيادتها ما أنسده<sup>(١٣)</sup> : [من الطويل]

### وَأَكْرَوْمَةُ الْحَيَّبَنْ فَلُوْ كَمَا هِيَا<sup>(١٤)</sup>

على أنّ " (خولان) مبتدأ و (فانكح) خبر ، و عند سيبويه غير زائدة ؛ إذ الأصل : هذه خولان فانكح<sup>(١٥)</sup> ، وجوز الوقشي أن تكون اللام لام (كي) مع زيادة الفاء شريطة عدم تعلق (اللام) بـ(قوموا) ، وإنما تتعلق ب فعل محدوف دلّ عليه ما في الكلام ، كأنه قال : قوموا فـأَصْلِي لكم آمركم بالقيام ، فيكون مثل قوله تعالى : ﴿وَلَكِنْ لَيَطْمَئِنَ قَلْبِي﴾ [سورة البقرة : ٢٦٠] ، والتقدير :

(٩) أي : بسكون الياء في : [بِقِيٍّ ، وَفَنَسِيٍّ ، ثَانِيٍّ] . انظر : ابن جني ، المحتب : ١ / ١٤١ ، ٢٨٩ - ٥٩ / ٢ - ٢٨٩ . وانظر : إعراب الحديث النبوى ، العكربى ، ص : ١٠٢ . شواهد التصحیح ، ابن مالك ، ص : ١٨٦ .

(١٠) الفاءات في النحو والقرآن الكريم ، شرف الدين علي الراجحي ، ص : ١٠٢ ، دار المعرفة الجامعية : ١٩٩٥ مـ ، جامعة الأسكندرية . وانظر : شرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص : ١٨٠ ، تحقيق د . زهير غازى زاهد ، ط . علم الكتب : ١٩٨٦ - ١٤١٥ هـ ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت .

(١١) الخزانة ، البغدادي : ١ / ٣١٥ ، دونما أن يخصص هذه الزيادة بزمن معين ، ويتساعل الباحث أهي زيادة مع الماضي ؟ أم مع المضارع والأمر ؟ أم معهن جميعاً ؟ ، أثّم زيادة مع لام الأمر ؟ أم لام (كي) ؟ ، وثمة أمور أخرى ، كزيادتها في الخبر والإنشاء ، وفي التفي والإثبات . وجدير بالذكر أنّ الوقشي لم يُجز أن تتعلق اللام بالفعل (قوموا) وقد دخلت الفاء عليها . [انظر ، التعليق ، الوقشي : ١ / ١٩١] .

(١٢) سر صناعة الإعراب ، ابن جني (٥٣٩٢-١) : ١ / ٢٦٠ ، تحقيق الدكتور حسن هنداوى ، الطبعة الثانية : ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ مـ ، دار القلم - دمشق .

(١٣) وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها . خولان : هي من اليمن ، وأكرومة : المراد كريمة ، الحيان : هي أبيها وهي أمها ، وخلوق : خالية من زوج . يراجع : الكتاب ، سيبويه : ١ / ١٣٩ ، ١٤٣ . والخزانة ، البغدادي : ١ / ٤٥٤ .

(١٤) انظر : أوضح المسالك ، ابن هشام : ٢ / ١٦٣ ، شاهد رقم (٢٣٣) ، تحقيق الشيخ محمد محبي الدين عبد الحميد والشاهد (فانكح) دخول الفاء زائدة (صلة كما يسميها أهل التفسير) على الخبر .

(١٥) الخزانة ، البغدادي : ١ / ٤٥٥ .

سألتك أن تريني إحياء الموتى<sup>(١٦)</sup>.

ومن ثم فالوقشي جعل اللام لاماً للأمر؛ والفاء مع لام الأمر - وإن جاءت زائدة - لا تمنع ارتباط ما بعدها بما قبلها ، وهو ما ذكره الألوسي في روح المعاني : " أن الفعل (فَسَبَّحُ ) في قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبَّحُ وَأَطْرَافُ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَى ﴾ [سورة طه : ١٣٠] عامل في (مِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ) ، وقيل : إنه معمول(فَسَبَّحُ )، والفاء زائدة ، وفائتها الدلالة على لزوم ما بعدها لما قبلها ، وأنكر الخفاجي زيادتها ؛ لأنها لا تمنع عمل ما بعدها فيما قبلها كما صرّح به السحّة<sup>(١٧)</sup>

وفي الاقتضاب ورد الفعل (جئت) بفتح التاء ، وذكر حياله التعليق الذي أثبته الوقشي بتمامه، غير أنه فتح التاء - كما ذُكر - في الفعل المذكور<sup>(١٩)</sup> ، وعلى رواية سكون الياء (فَلَأُصَلَّى) يحتمل أنها لام (كي) وسكت الياء تخفيفاً .<sup>(٢٠)</sup> ومن فتح (اللام) وجعلها لاماً القسم، فقد وصف الوقشي التركيب بالغلط ، بقوله : " ومن الناس من يفتح اللام ويسكن الياء يتوهّم قسماً ، وذلك غلط " <sup>(٢١)</sup>؛ معللاً ذلك بقوله : " لأنه لا وجه للقسم ههنا " .<sup>(٢٢)</sup>

وقد وجه الررقاني (اللام) - عند سكون الياء - لابتداء والتأكيد<sup>(٢٣)</sup> ، أو جواب قسم محدود - عند سكون الياء أيضاً - والفاء جواب شرط ، أي: " إن قمت فوالله لاؤصلي لكم " <sup>(٢٤)</sup>

(١٦) التعليق ، الوقشي : ١ / ١٩١ ، ومنع الوقشي أن تتعلق لام (كي) بالفعل (قوموا) معللاً ذلك بأن الفاء تمنعه ولا تجيء ، ووصفرأي من يجيئ ذلك بالوهم ، ولكنه أجاز أن تكون اللام لام (كي) وجعل تعلقها بفعل محدود ، ووافقه ابن مالك في شواهد التوضيح ولم يجعل تعلق اللام بالفعل (قوموا) ، إنما تعلقت اللام بالمصدر ، بقوله : " قوموا فقيامكم لأوصلي لكم " . انظر شواهد التوضيح ، لابن مالك ، ص : ١٨٦ .

(١٧) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى ، للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي (١٢٧٠هـ) : ١٦ / ٢٨١ . طبعة دار إحياء التراث بيروت - لبنان ، بدون تاريخ .

(١٩) الاقتضاب ، محمد بن عبد الحق اليفاني التلمساني : ١ / ١٧٨ .

(٢٠) شرح الموطأ ، الزرقاني : ١ / ٢٧٥ .

(٢١) الوقشي ، التعليق : ١ / ١٩١ .

(٢٢) المصدر السابق نفسه .

(٢٣) شرح الموطأ ، الزرقاني: ١ / ٢٧٦ .

(٤) المصدر السابق نفسه . وانظر: ابن حجر في فتح الباري : ٢ / ١٠٠ .

ولا مانع من توجيهه على الشرط كما يرى الباحث ؛ حيث لم يؤكّد الفعل بالتون لدلالة على الحال ، ولخلوّه من شرط الاستقبال<sup>(٢٥)</sup> ، وكأن دلالة الحال - هنا - مقصودة . كما لا يمتنع كونها لام (كـي) وفتحت "على لغةبني العبر"<sup>(٢٦)</sup>

وأمّا من روى الفعل (فالأصل) بحذف الياء ، فاللام لام الأمر ، وأمر المتكلّم نفسه بفعل مقرّرون باللام فصيغ قليل في الاستعمال<sup>(٢٧)</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَنْ حَمِلْنَا خَطَايَاكُم﴾ [سورة العنكبوت: ١٢] ، وباحتمال أن تكون اللام لام الأمر ، وورد الفعل (فالأصل) ساكن الياء وثبتت في الجزم ؛ إجراءً للمعتل مجرى الصحيح ، القراءة قبل: ﴿إِنَّمَا مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيغُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [سورة يوسف: ٩٠] بشّوت الياء في (يتّقى) ، وفي هذه عدة تخريجات ، منها : حذفت الياء للجزم ، فصار الفعل (يتّق) ثم أشبعـت الكسرة فنشأت الياء . أو قدّرت حركة الإعراب على الياء فحذفت حركة الجزم إجراء للعلة مجرى الصحيح ؛ على لغة من يقول : لم يرمي زيد ، ويجعلون من هذا الباب قول الشاعر<sup>(٢٨)</sup> : [من الوافر]

### بما لاقت لبون بنـي زيـاد

### أـلم يـأتـيكـ وـالـأـنـبـاءـ تـنـمـيـ

أو تكون (من) بمعنى الذي ، وال فعل على هذا مرفوع ، وقدّرت الضمة على الياء ، ولا جزم .<sup>(٢٩)</sup>

(٢٥) شرح المفصل ، ابن عيـش : ٣٧ / ٩ ، وانظر: معاني النحو ، د. فاضل السامرائي : ٤ / ٥٣٤ .

(٢٦) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الأول ، الأستاذ عبد الخالق عضيمة : ٤٦٣ / ٢ .

(٢٧) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الأول ، الأستاذ عبد الخالق عضيمة : ٥١٣ / ٢ .

(٢٨) شواهد التصحيح ، ابن مالك ، ص : ١٨٦ . وانظر: ابن حجر في فتح الباري : ٢ / ١٠٠ .

(٢٩) الليون من الشاء والإيل : ذات اللبن . وهذا أول أبيات قالها قيس بن زهير العبسي ، بعد أن أخذ إيلا للربيع بن زيـاد ، في قصة بين الربيع وقيـس تعد من أيام العرب . والشاهد فيه : إسكنـانـيـاـءـ فـيـ (يـاتـيكـ)ـ فـيـ حالـ الجـزـمـ ؛ حـمـلـ لهاـ علىـ الصـحـيـحـ . وهـيـ لـغـةـ لـبـعـضـ الـعـربـ يـجـرـونـ الـمـعـتـلـ مـجـرـىـ السـالـمـ فـيـ جـمـيعـ أـحـوالـهـ ، فـاستـعـمـلـهـاـ هـنـاـ لـلـضـرـورـةـ . [انظر: الكتاب ، سيبويـهـ : ١ / ٣٢ - ٣ / ٣١٦ . وشرح الكافية ، للرضـيـ : ٤ / ٢٦ ] .

(٢٩) المصـدرـانـ السـابـقـانـ أـنـفـسـهـماـ . قـرـاءـةـ الجـمـهـورـ (مـنـ يـتـقـ ...ـ)ـ بـحـذـفـ اليـاءـ فـيـ الـحـالـيـنـ ، وـهـوـ المـوـافـقـ لـخـطـ المـصـفـ ، قـرـأـ ابنـ مجـاهـدـ عنـ قـنـبـلـ عـنـ ابنـ كـثـيرـ (مـنـ يـتـقـ ...ـ)ـ بـإـثـابـاتـ اليـاءـ فـيـ الـحـالـيـنـ ، وـالـوـجـهـانـ صـحـيـحـانـ عـنـهـ . معـجمـ القرـاءـاتـ ، الدـكتـورـ عبدـ اللـطـيفـ الخطـيـبـ : ٤ / ٣٣٣ ، الطـبـعةـ الـأـولـىـ : ٤٢٢ / ١٤٢٢ـ هـ - ٢٠٠٢ـ مـ ، دـارـ سـعـدـ الدـينـ - دـمـشـقـ . [انظرـ التـخـريـجـاتـ فـيـ المـصـدرـ السـابـقـ : ٤ / ٣٣٣ ، ٣٣٣ / ٤ ] .

ويجوز في لام الأمر الكسر: (فَلِأَصْلٍ)، وكسرها لغة معروفة<sup>(٣٠)</sup>، أو هي لام أمر فتحت على لغةبني سليم؛ لحكاية الفراء فتح اللام عنبني سليم، وتميم، قال: "وبنوسليم يفتحون اللام إذا استئنفت، فيقولون: لَيَقْمُ زيد، ويجعلون اللام منصوبة في كل جهة، كما نصب تميم لام(كي)، إذا قالوا: جَئْتُ لِآخْذِ حَقِّي"<sup>(٣١)</sup>، وثبتت الياء في الجزم؛ إجراءً للمعتل مجرى الصحيح، وثمة وجه آخر: أن يكون قد أشبع كسرة اللام فنشأت الياء.<sup>(٣٢)</sup>

أقر الوقشى روایة (فَلِأَصْلٍ) بكسر اللام على معنى الأمر<sup>(٣٣)</sup>، ودلالتها عند الباحث: أن النبي ﷺ وجه الأمر لهم<sup>(٣٤)</sup> بقوله: "قوموا... على سبيل تهيئتهم. وأمر النبي ﷺ نفسه على سبيل العزم شكرًا لله تعالى، ودعاء لأنس بن مالك وجدهه واليتيم<sup>(٣٥)</sup>، وهو بذلك ي يريد ﷺ تقوية الهم والبحث عند القيام بفعل الصلاة، وذلك الفعل من النبي الكريم يفهم منه تعليم هؤلاء الصلاة للاقتداء به ﷺ فالمقام مقام دعوة لهم، فقد قال الله ﷺ في حقه: ﴿وَمَنْ أَحْسَنَ قَوْلًا مَّمَنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣]، ولا يخفى أن حذف الياء أصل في الجزم، ودلالته عندئذ دلالة القطع، وأن الفعل (الحدث) عُزم على فعله مؤكدا له، وأن ثمة حال جديدة ينبغي أن يتهدأ لها أولئك الذين سيصلون معه ﷺ.

(٣٠) شرح الموطأ ، الزرقاني : ١ / ٢٧٥ . وانظر: ابن حجر في فتح الباري : ٢ / ١٠٠ .. وجدير بالذكر أن كسر اللام أصل حملها على نظيرتها لام الجر، وأجاز نحاتنا أن تُسكن لام الأمر بعد الفاء والواو ، وهو قول سيبويه: "وَفَعَلُوا بِلَامِ الْأَمْرِ مَعَ الْفَاءِ وَالْوَاءِ مَثْلَ ذَلِكَ (أَيْ : تَسْكِينُ الْلَامِ) ؛ لِأَنَّهَا كُثِرَتْ فِي كَلَامِهِمْ ... " [انظر: الكتاب : ٤ / ١٥١] . وقد تُسْكِنَ بعده (ثُمَّ)، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا تَقْتَمِ﴾ [سورة الحج : ٢٩] ، انظر: في المغني للبيب ، ابن هشام : ٣ / ٢١٨ . أسرار النحو ، ابن كمال باشا ، ص : ٣١٤ .

(٣١) معاني القرآن ، الفراء : ١ / ٢٨٥ . في سر الصناعة ، ابن جني : ١ / ٣٢٩ ، ٣٣٠ . [وانظر حاشية المحقق الدكتور عبد اللطيف الخطيب على المغني للبيب لابن هشام : ٣ / ١٥١] .

(٣٢) شرح الموطأ ، الزرقاني : ١ / ٢٧٥ . المغني للبيب ، ابن هشام : ٦ / ٧٢٢ . وانظر: عقود الزيرجد ، السيوطي: ١ / ٣٨٣ .

(٣٣) التعليق ، الوقشى : ١ / ١٩١ .

(٣٤) يشير الضمير في (لهم) إلى الصحابي الجليل أنس بن مالك وجدهه واليتيم<sup>(٣٦)</sup> .

(٣٥) الاستذكار ، وابن عبد البر: ٦ / ١٥٢ . قوله في التمهيد : ١ / ٢٦٣ ، المنتقى ، الباقي : ٢ / ٢٧٣ . شرح الموطأ ، الزرقاني : ١ / ٢٧٥ .

ثم جوز الوقشي أن ينتصب (فِلَاصَلِي) على معنى (كي) ؛ شريطة ألا تتعلق اللام بـ(قوموا) ، ولكن تعلقها بفعل محنوف دل عليه ما في الكلام ، كأنه قال ﴿ قوموا فِلَاصَلِي لِكُمْ أَمْرَكُمْ بِالْقِيَامِ ﴾<sup>(٣٦)</sup> ، ولدلة ذلك : أن صلاته ﴿ جاءَتْ شَكْرًا عَلَى الرِّزْقِ الَّذِي سَاقَهُ اللَّهُ بِيَدِكُمْ لَهُ ، فَالدَّلَالَةُ دَلَالَةٌ تَعْلِيلِيَّةٌ ، فَعَلَّةُ قِيَامِهِ بِالصَّلَاةِ الشَّكْرُ لِلَّهِ تَعَالَى .

وذكر الزرقاني دلالة (فِلَاصَلِي) بفتح اللام وسكون الياء على أنها لام ابتداء للتأكيد<sup>(٣٧)</sup> ، أو لام قسم حذف جوابه ، وخطأ ابن السيد هذا الرأي ؛ لأنه لا وجه للقسم (هنا) ، ولو كان كذلك لقال : (لَا صَلَّيْنَ) بالتون<sup>(٣٨)</sup> ، ورأي ابن السيد هذا لا مأمن من أن يدخله الطعن ؛ إذ لا يمنع أن تكون اللام لام القسم وحذفت نون التوكيد تخفيفا ، كما في قراءة قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [الشرح: ١] بفتح الحاء من نشرح<sup>(٣٩)</sup> ، ويشهد له بيت الأضبطة بن قريع السعدي<sup>(٤٠)</sup> : [من المنسج]

ولا تهينَ الفقيرَ عَلَى أَنْ  
ترَكِمْ بِيَوْمًا وَالدَّهُرُ قدْ رفَعَهُ

والأصل : لا تهين ، فحذف النون الساكنة تخفيفا .

فلو كان الفعل (أَصَلِي) قسماً وحذفت النون - حسب روایة الزرقاني آنفا - على ضعف هذا الرأي في تقديرني - وقد توفرت شروط الوجوب ، لما فارقته النون في هذه الحال<sup>(٤١)</sup> ، أما

(٣٦) التعليق ، الوقشي : ١ / ١٩١ .

(٣٧) الموطأ ، الزرقاني : ١ / ٢٧٥ .

(٣٨) المصدر السابق نفسه .

(٣٩) المحتبب ، ابن جني : ٢ / ٣٦٦ .

(٤٠) الأضبطة شاعر تميمي سعدي ، أحد المعمرين في الجاهلية ، وهو أحد قادة مصر ، وأول من رأس فيبني تميم . أخباره في الشعر والشعراء ، لأبن قتيبة هـ ٢٧٦ / ٣٨٣ : ١ ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، الطبعة الثانية : ١٩٥٨ ، دار المعارف - القاهرة . وشرح الكافية الشافية ، ابن مالك هـ ٦٧٢ / ٣ : ١٤١٩ ، حققه وقدم له الدكتور عبد المنعم هريدي ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، الطبعة الأولى : ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، دار المأمون للتراث . وانظر : الشعر الجاهلي والتقييد النحوي ، الدكتور عرفة عبد المقصود : ١ / ١٩٨ ، (دكتوراه) . وانظر الحاشية : ١ / ٣٣٣ ، رقم ١٤٥ طبعة دار الثقافة العربية - القاهرة .

(٤١) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٩ / ٤٣ .

وقد فارقته النون ف تكون دلالة الفعل على الحال لا الاستقبال ، وهي دلالة تساير السياق الوارد فيه الحديث النبوى ، حيث أمهم النبي ﷺ حين صلى بهم صلاة نافلة .

هذا ، ويرى الباحث أن المسألة تم خصت عن دلالتين أساسيتين (مركزيتين) ، هما: دلالة الحثّ وتأكيد الهم بالفعل ، ودلالة التعليل لقيامه بالصلاة ﷺ ، كما لا تنفك عنهما دلالة اقتداء هؤلاء به ، مع ما يصحبها من دعوة إلى الله على أحسن الوجوه ، وفي ذلك - ولا ريب - تطبيق للنفوس ، وهي مما أطلق عليه الدلالة الإيحائية .

## المسألة الثانية : دلالة التركيب بين إثبات (أن) وحذفها من الفعل المضارع

تتناول هذه المسألة قول زيد بن ثابت ﷺ : " إِنَّ أُبَيِّ بْنَ كَعْبٍ نَرَعَ عَنْ ذَلِكَ قَبْلَ يَمُوتُ " ، حيث يُروى : " قبل أن يموت " ، بالنصب ، و " قبل يموت " بالرفع ، وربما حذفت (أن) ونصب الفعل

**الحديث :** " وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَنَّ مَحْمُودَ بْنَ لَيْدٍ الْأَنْصَارِيَ سَأَلَ رَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ عَنِ الرَّجُلِ يُصِيبُ أَهْلَهُ ثُمَّ يُكْسِلُ وَلَا يُنْزَلُ فَقَالَ رَيْدٌ : يَغْتَسِلُ . فَقَالَ لَهُ مَحْمُودٌ : إِنَّ أُبَيِّ بْنَ كَعْبٍ كَانَ لَا يَرَى الْغُسْلَ . فَقَالَ لَهُ رَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ : إِنَّ أُبَيِّ بْنَ كَعْبٍ نَرَعَ عَنْ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ " .<sup>(١)</sup>

**الوقشي :** وقوله : " قبل يموت " . كذا الرواية ، وببروى أيضًا<sup>(٢)</sup> : " قبل أن يموت " .

والعرب قد تمحض (أن) الناصبة للفعل وترفع الفعل ، قال تعالى : ﴿ قُلْ أَفَغَيَرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيْهَا الْجَادِلُونَ ﴾ [الزمر : ٦٤] ، وقال طرفة : ﴿ أَلَا أَيْهَا هَذَا الزاجِرِيُّ أَحْضُرُ الْوَغْرَى ﴾ وربما حذفوا (أن) وتركوا الفعل منصوبًا ، وإنما يجيء ذلك في الشعر ، قال عامر بن جويني : فلم أَرَ مِثْلَهَا خِبَاسَةً وَاحِدًا وَنَهَنَتْ نَفْسِي بَعْدَمَا كَدَتْ أَفْعَلَهَ<sup>(٣)</sup>

يُنصب المضارع بعد أربعة أحرف على الأصلية<sup>(٤)</sup> : (أن) ، و(لن) ، و(كي) ، و(إذن) ، وينصبونه بعد خمسة بإضمار (أن) بعدهن : (حتى) ، و(اللام) ، و(الواو) ، و(الفاء) ، و(أو)<sup>(٥)</sup> ، واختلفوا في (ثم)<sup>(٦)</sup> .

(١) التعليق على الموطأ ، الوقشي : ١ / ٩٤ ، ٩٥ - ٢٠ . كتاب الطهارة ، ١٨ - باب واجب الغسل إذا التقى الختان ، حديث : ٧٤ . انظر : الموطأ المطبوع ، الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي : ١ / ٤٧ . والموطأ لإمام دار الهجرة ، رواية يحيى بن يحيى الليبي : ١ / ٩١ ، حديث : ١١٦ .

(٢) الاستذكار ، ابن عبد البر : ٣ / ٩٤ . والمنتقى ، الباجي : ١ / ٤٠٠ . وشرح الموطأ ، الزرقاني : ١ / ٨٦ ، والمسالك ، ابن العربي : ٢ / ١٩٢ . وأوجز المسالك ، الكاندلوبي : ١ / ٥١٦ .

(٣) التعليق ، الوقشي : ١ / ٩٤ .

(٤) شرح المفصل الموسوم بالتخمير للخوارزمي (٥٥٥ هـ - ٦٦٧ هـ) : ٣ / ٢٢١ ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى : ١٤٠٢ هـ ، دار الغرب الإسلامي - بيروت .

(٥) المصدر السابق : ٣ / ٣٢٢ .

(٦) ياعطاء (ثم) حكم واو الجمع . انظر مغني الليبب ، ابن هشام : ٢ / ٢٢٩ ، ٢٣٠ .

ووُجِدَتْ شواهد حذفت فيها (أنْ) سواء بقي عملها ، أو لم يبق ، فمن ذلك ، قوله تعالى : **﴿قُلْ أَفَعَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيْهَا الْجَاهِلُونَ﴾** [الزمر : ٦٤] ، والتقدير : أن أعبد<sup>(٧)</sup>، فلما حذفتْ (أنْ) ارتفع الفعل ، وقوله<sup>(٨)</sup> : "لا يحل لامرأة تسأل طلاق اختها ل تستفرغ صحفتها ، فإنما لها ما قدر لها" ، أراد : أن تسأل<sup>(٩)</sup> ، وقوله<sup>(١٠)</sup> : "أنتظِرْ أمتِي تَعْبُرُ الصِّرَاطَ" ، والتقدير : أن تَعْبُر . قال العكري : ف(أنْ) والفعل في تقدير مصدر موضعه نصب بدلاً من (الأمة) بدل اشتمال ، ولما حذف (أنْ) رفع الفعل ، ونَصَبُه جائز<sup>(١١)</sup>. قال طرفة بن العبد<sup>(١٢)</sup> : [من الطويل]

**أَلَا أَيْهَا الزَّاجِرِي أَحْضُرْ الْوَغْرِي  
وَأَنْ أَشْهَدَ الْلَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي**

والتقدير : أن أَحْضُرْ ، فلما حذف الناصب ارتفع الفعل . وقد يجوز النصب بإضمار (أنْ) ضرورة وهو مذهب الكوفيين .<sup>(١٣)</sup>

وفي المثل المشهور : "تسمع بالمعيدي خير من أن تراه" <sup>(١٤)</sup> ، أي: أن تسمع ، وذكر سيبويه في حذف (أنْ) من كلام العرب من أنك لو قلت : "مُرْهُ يحْفَرُهَا" على الابتداء ، كان جيداً ، ويجوز النصب على تقدير : أنْ يحْفَرَهَا<sup>(١٥)</sup> ، وربما حذفوا (أنْ) وتركوا الفعل منصوباً

(٧) البيان في غريب إعراب غريب القرآن ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنصاري النحوى (٥١٣ - ٥٧٧هـ) : ٢ / ٣٢٥ ، تحقيق طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب : ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م . وذكر ابن هشام أن حذف (أنْ) وبقاء عملها مطرد . مقتني النبيـب ، ابن هشام : ٤ / ٨٨.

(٨) أخرجه البخاري في : ٦٧ - كتاب النكاح ، ٥٣ - باب الشروط التي لا تحل في النكاح . وانظر: المصدررين السابعين .

(٩) شواهد التوضيح ، لابن مالك : ١٥٦.

(١٠) إعراب الحديث النبوي ، العكري ، ص : ٩٤ .

(١١) برفع (أَحْضُرْ) عند سيبويه والمبرد . يراجع : الكتاب ، سيبويه : ٣ / ٩٩ ، ١٠٠ . والمقتضب ، المبرد : ٢ / ٨٣ . ويروى : (أَلَا أَيْهَا الْلَّاتِي أَحْضَرْ) بـ (اللَّاتِي) مكان (الْزَاجِرِي) ونصب (أَحْضُرْ) في الديوان . يراجع : ديوان طرفة بن العبد ، ص : ٢٥ ، شرحه وقدم له : مهدي محمد ناصر الدين ، الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م ، دار الكتب العلمية ، بيروت . وانظر: التعليق ، الوقشي : ١ / ٩٥ .

(١٢) الكتاب ، سيبويه : ٣ / ٩٩ . وانظر : الحاشية .

(١٣) مجمع الأمثال ، الميداني (٥١٨هـ) : ١ / ١٢٩ ، رقم : ٦٥٥ ، تحقيق الشيخ محمد محبي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنة المحمدية : ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م .

(١٤) الكتاب ، سيبويه : ٣ / ٩٩ .

(أي: يحرفها) ، قال عامر بن جوين<sup>(١٥)</sup> : [من الطويل]

## فلم أَرَ مثلاً هُبَاسَةَ واحِدٍ ونهَنَهْتُ نَفْسِي بِحَدْمَا كَدْتُ أَفْعَلَهُ

والتقدير : أنْ أَفْعَلَهُ ، حذف الناصب ، وبقي عمله .

يدرك الباحث - هنا - في مشكلة تمييز " قبل يموت " من " قبل أن يموت " : أنَّ أَبِيَّ بن كعب رضي الله عنه نزع عن ذلك قبل موته ؛ دلالة على إسراع الصحابي الجليل في هذا الأمر ومخافة أن يدركه الموت ، فقد كان حريصاً عليه على أن يرجع عن القول بما سمعه من النبي ﷺ - ورواه عنه - ما يدل على أنه كان منسوباً ؛ إذ لم يعمّل بوجوب الفعل عند التقاء الختانين ؛ "للفتيا التي كانوا يفتون بها بقولهم : إن الماء من الماء ، وهو ما رخص به رسول الله ﷺ في أول الإسلام"<sup>(١٦)</sup> ، فلما وصله (أي : الصحابي الجليل) أمر نسخ الحديث أوقف العمل بالفتيا دون مهلة ؛ خشية الفوت وألا يستدرك أمره ، ولتلائم الناس في شيء يخالف سنة النبي ﷺ بعد أن نسخ ما رواه عنه من قبل<sup>(١٧)</sup> ، وهو مادل عليه مجيء الفعل بإضمار (أن) ، ولا يجوز إغفال مثل هذا التقدير؛ لأن (قبل) تضاف إلى ما بعدها ، ومن ثم وجب تقدير(أن) في الرواية التي رويت بغيرها .<sup>(١٨)</sup>

(١٥) في اللسان ، مادة (خ ب س) ، ص : ١٠٩٢ . والكتاب ، سيبويه : ٣٠٧ / ١ ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والковيين ، أبو البركات بن الأنباري (٥٧٧) ، ص : ٤٤٩ ، تحقيق ودراسة الدكتور جودة مبروك ، الطبعة الأولى : ٢٠٠٢ م ، مكتبة الخانجي - القاهرة . و Shawahid al-tawsiyah ، lابن مالك ، ص : ١٠١ . وانظر : مقني الليبب ، ابن هشام : ٦ / ٤٨٨ ، ٤٩٤ وما بعدهما . والخُبَاسَةُ : المغمض . ونهَنَهْتُ : زجرٌ ومنعٌ . وعامر بن جوين بن عبد رضي بن قمران بن ثعلبة ... بن جرم ، وثعلبة هو عمرو بن الغوث ، وعامر هذا شاعر فاتك ، جاهلي . تبراً قومه من جرانره . وابنه الأسود بن عامر شاعر أيضاً ، وحفيده قبيصة بن الأسود أدرك الإسلام ووفد على النبي ﷺ . وانظر : التعليق ، الوقشي : ١ / ٩٥ .

(١٦) أخرجه ابن عبد البر في الاستذكار : ٣ / ٩٤ . وانظر : المنتقى ، الباجي : ١ / ٤٠٠ .

(١٧) وهو ما رواه أبي من أمر الرخصة : " إن الماء من الماء ... " الحديث ، وانظر السابق نفسه .

(١٨) يلحظ - هنا - أن الدلالة اللفظية والمقالية (السياق النصي أو السياق اللغوي) قد لعبت دوراً مهما ، حيث إن (قبل) تتطلب مضافاً إليه ويكون اسمًا قد أُنجز في الذهن فُحذف في النص ، وذكر الفعل - الذي هو صلة للموصول الحرفي - يقتضي تقدير (أن) ؛ لتضادهما ، وهو ما يسمى : الرابط الاتصالى .

**المسألة الثالثة : دلالة تركيب النهي والقسم المؤكدين**

تناول هذه المسألة ما ذكره الوقشي - رحمه الله تعالى - في تعليقه حول مجيء : "فَلَيُذَادَنْ"  
بلام التأكيد على الإخبار ، و "فَلَا يُذَادَنْ" على النهي .

الحادي : وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ إِلَى الْمَقْبُرَةِ ، قَالَ : " السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٌ مُؤْمِنِينَ وَإِنَّ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَا حَقُونَ وَدَدْتُ أَنِّي قَدْ رَأَيْتُ إِخْرَانَنَا " ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَسْنَا بِإِخْرَانِكَ ؟ قَالَ : " بَلْ أَنْتُمْ أَصْحَابِي ، وَإِخْرَانُنَا الَّذِينَ لَمْ يَأْتُوا بَعْدُ ، وَأَنَا فَرَطْهُمْ عَلَى الْحَوْضِ " ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَعْرِفُ مَنْ يَأْتِي بَعْدَكَ مِنْ أَمْتَكَ ؟ قَالَ : " أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لِرِجُلٍ خَيْلٌ غُرْ مُحَجَّلَةٌ فِي خَيْلٍ ذُهْمٍ بِهِمْ أَلَا يَعْرِفُ خَيْلَهُ ؟ " قَالُوا : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرَّاً مُحَجَّلِينَ مِنَ الْوُضُوءِ ، وَأَنَا فَرَطْهُمْ عَلَى الْحَوْضِ . فَلَا يُدَادُنَ رِجَالٌ عَنْ حَوْضِي كَمَا يُدَادُ الْبَعِيرُ الصَّالُ ، أَنَّا نَدِيهِمْ : أَلَا هَلْمَ ! أَلَا هَلْمَ ! فَيُقَالُ : إِنَّهُمْ قَدْ بَدَلُوا بَعْدَكَ ، فَأَقُولُ : فَسُحْقًا . فَسُحْقًا " . (١)

(١) التعليق على الموطأ، الوقشي : ١ / ٧٣ . أخرجه الإمام مالك في : ٢- كتاب الطهارة ، ٣- باب جامع الوضوء . وأخرجه مسلم في : ٢- كتاب الطهارة ، ١٢- باب استحباب الغرة والتحجيل في الوضوء ، حدث : ٣٩ . انظر: الموطأ المطبوع ، الشيخ محمد فوزي عبد الباقى : ١ / ٢٩ ، حدث : ٢٨ . الموطأ لإمام دار الهجرة، رواية يحيى بن يحيى الليثى: ١ / ٦٥، ٦٦ . حدث : ٦٤ . والمقدمة (بتأثيث الباء) ، والكسر ألقها : موضع القبور

ولكنه السبب الذي من أجل توقعه يجب على الإنسان أن يثبت على الإسلام ...، والمعنى : لا. يجذكم الموت إذا جاءكم إلا على هذه الحال ، ونظير هذا بيت النابغة : " لا أعرفنْ وبربا ..." ، يقول : " فأقع النهي على نفسه وهو يريد المخاطبين ، والمعنى : لا. تتعرضوا لأن أعرفكم هكذا " ، وببروى : " لا أعرفنْ " على القسم كأنه قال : والله لا أعرفنْ هذا ، ومثله قوله تعالى : ﴿لَئِنْ جَاءُهُمْ نَذِيرٌ لَيَكُونُنَّ أَهْدَى مِنْ إِحْدَى الْأُمَمِ﴾ [سورة فاطر: ٤٢] ، ومنه قول عبيد بن الأبرص<sup>(٢)</sup> : [من البسيط]

لَا أَعْرَفَنَّ بَعْدَ الْمَوْتِ تَنْدَبِنَّ  
وَفِي حَيَاتِي مَا زَوَّدْتَنِي زَادِي

وَبِرُورِي : " لَا أَعْرَفَنَّ ".<sup>(٣)</sup>

فقد جاء في كتابه أربعة ألفاظ : ثلاثة منها في بدء تعليقه متواлиات : (فَلَيَذَادَنَّ) و(فَلَيَدْفَعَنَّ) و(وَلَيَمْنَعَنَّ) بلام التوكيد على الإخبار ، وواحدة برواية : (فلا يُذَادَنَّ) على النهي .. وسيتناول الباحث أولى هذه الألفاظ الثلاثة الواردة في التركيب السالف الذكر من روایات الخبر وهي (فَلَيَذَادَنَّ) ؛ لأنها أولى ما تناوله صاحب التعليق فيهن ، في مقابل رواية النهي ؛ لأنهما تتفقان ومقتضيات البحث الذي يعني بالاختلاف بين هذين التركيبين .

رواية " فلا يُذَادَنَّ " على النهي ذكرها : ابن عبد البر برواية يحيى " فلا يُذَادَنَّ " في كتابه التمهيد والاستذكار<sup>(٤)</sup> ، وقال ابن عبد البر : كذا رواه يحيى ، وتابعه مطرف وابن نافع على النهي<sup>(٥)</sup> ، كما وردت في كتاب عبد الملك بن حبيب<sup>(٦)</sup> ، وفي كتاب ابن عبد الحق التلمساني التونسي<sup>(٧)</sup> ، وفي كتاب الموطأ برواياته<sup>(٨)</sup> .

(٢) ديوان عبيد بن الأبرص ، ص : ٥٦ ، رقم البيت<sup>(٩)</sup> ، شرح أحمد عدرة ، الطبعة الأولى : ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ مـ . دار الكتاب العربي - بيروت . ورواية البيت فيه : لا أعرفنك بدلا من لأعرفنك .

(٣) التعليق على الموطأ ، الوقشي : ١ / ٧٣ .

(٤) التمهيد : ٢٠ / ٢٣٨ . والاستذكار : ٢ / ١٥٩ ، ١٦٠ .

(٥) المنتقى ، القاضي أبو الوليد الباigi : ١ / ٣٤٣ ، وانظر : الحاشية .

(٦) تفسير غريب الموطأ ، لابن حبيب : ١ / ١٩٤ .

(٧) الاقضاب ، لابن عبد الحق التلمساني : ١ / ٥٧ .

(٨) الموطأ برواياته ، أسامة الهلالي : ١ / ٢٦٢ .

ورواية "فَلَيْذادَنَ" بلام التأكيد على الإخبار أوردها ابن عبد البر في متن الموطأ "فلَيْذادَنَ"<sup>(٩)</sup>، وذكرها عند الشرح منبها عليها<sup>(١٠)</sup>، وله في التمهيد أنَّ البخاري وغيره ذكروا من حديث سهل بن سعد هذا فقال : " وَلَيَرِدَنَ عَلَى الْحَوْضِ قَوْمٌ أَعْرَفُهُمْ وَيَعْرَفُونِي ، ثُمَّ يَحَالُ بَيْنِي وَبَيْنِهِمْ "<sup>(١١)</sup>، وجاء في المنتقى لأبي الوليد الباقي : " قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : وَرَوَاهُ أَبُو مَصْعَبْ وَتَابِعُهُ بْنُ الْقَاسِمِ وَابْنُ وَهْبٍ وَأَكْثَرُ رَوَاةِ الْمَوْطَأِ بِلَامَ التَّأكِيدِ عَلَى الْإِخْبَارِ "<sup>(١٢)</sup> ، وفي المسالك لابن العربي أنَّ "أَكْثَرَ الرَّوَايَاتِ فَلَيْذادَنَ بِلَامَ التَّأكِيدِ "<sup>(١٣)</sup> ، وقال الكاندھلوی : " وَرَوَاهُ الْأَكْشَرُونَ بِلَفْظِ " فَلَيْذادَنَ " بِلَامَ التَّأكِيدِ عَلَى الْإِخْبَارِ ، وَفِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ : " أَلَا لَيْذادَنَ " "<sup>(١٤)</sup> ، وفي كتاب الموطأ برواياته أشار صاحبه في هامش التحقيق إلى ورود الحديث في السنن الكبرى ، ومعرفة السنن والأثار ، وهو كذلك في رواية معن بن عيسى ، وأنَّ البغوي رواه في شرح السنة من طريق أبي مصعب الزهرى بلفظ " فَلَيْذادَنَ " على الخبر<sup>(١٥)</sup>.

و(لا) النهاية لها مع مدخلها أحوال ، فجاء في نظم الألفية لابن مالك :

لِلْفَهْلِ تُوكِيدُ بَنَوَنِيْنَ ، هَمَا  
أَوْ مَثْبَتاً فِي قَسْمِ مَسْنَقِيْلَةٍ  
وَقَلْ بَعْدَ " مَا وَلَمْ " بَعْدَ " لَا " كَنَوَنِيْ اذْهَبْنَ وَاقْصَدْنَهُمَا

(٩) الاستذكار ، ابن عبد البر : ١٦ / ٣ ، ١٧ . حديث : رقم (٥٧) .

(١٠) المصدر السابق : ١٧٨ / ٢ ، رقم (١٩٢٧) .

(١١) التمهيد ، لابن عبد البر : ٢٠ / ٢٥٧ ، وأخرجه البخاري في كتاب الفتن ، ومسلم في فضل النبي ﷺ .

(١٢) المنتقى في شرح موطأ مالك ، القاضي أبو الوليد الباقي : ١ / ٣٤٣ ، وانظر الحاشية .

(١٣) المسالك ، للقاضي ابن العربي : ٢ / ١٠٦ .

(١٤) أوجز المسالك ، للكاندھلوی : ١ / ٤٠٦ .

(١٥) الموطأ برواياته ، لأبي اسمامة سليم الهلالي : ١ / ٢٦٢ ، وانظر : الحاشية .

(١٦) متن الألفية ، تحقيق الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب ، ص : ٤٢ .

فابن هشام يرى "أنها تختص بالدخول على المضارع ، وتقتضى جزمه واستقباله ، سواء كان المطلوب منها مخاطباً أو غائباً ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلَيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران : ٢٨] ، أو متكلماً ، نحو : لَا أَرَيْنَكَ هاهنا ) وقوله : <sup>(١٧)</sup> [بحر البسيط]

### لَا أَعْرَفُ رَبَّ رَبِّا حُورًا مَدَامُهَا كَانَ أَبَكَارُهَا نَعَاجُ دَوَّارًا

دخلت (لا) النافية على المتكلم المبني للمعلوم ، وهذا نادر .

وأما مدخولها من الأفعال المضارعة من حيث الكثرة والقلة فيذكر الأستاذ عبد السلام هارون<sup>(١٨)</sup> أن أكثر دخولها على فعل المخاطب ، نحو : لا تفعل ، ثم على فعل الغائب ، نحو : لا يقم ، ثم يلحق به المتكلم المبني للمجهول ، نحو : لَا أَخْرُجُ وَلَا نُخْرُجُ ؛ لأن حقيقة الأمر فيه للغائب ، وندر دخولها على المتكلم المبني للمعلوم كقول النابغة السابق:[ لَا أَعْرَفُ ...]<sup>(١٩)</sup> وقول الوليد بن عقبة : [بحر الطويل] : <sup>(٢٠)</sup>

### إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دَمْشَقٍ فَلَا نَعْدُ لَهَا أَبْدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجُرَاحِمُ

أدخل النهي على المتكلم المبني للمعلوم .

وذكر الخضري في حاشيته : " وجرم النافية فعل الغائب والمخاطب كثير ، وفعل المتكلم قليل جداً ؛ لأن أمر الشخص ونفيه لنفسه خلاف الظاهر إلا إن كان مجهولاً فيكشـر ؛ لأن

(١٧) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ، ص : ٧٥ ، تحقيق : الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، سلسلة ذخائر العرب (٥٢) ، طبعة دار المعرفة . وانظر : المغني الليبي ، ابن هشام : ٣٢١ ، ٣٢٠ ، وبروى الشرط الثاني في حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٤ / ٤ . هكذا : [مردفات على أعقاب أحوال].

(١٨) الأساليب الإنسانية في النحو العربي ، تأليف الأستاذ عبد السلام هارون ، ص : ١٨٤ ، ١٨٥ ، الطبعة الخامسة : ١٤٤٢هـ - ٢٠٠١م ، مكتبة الخانجي - القاهرة .

(١٩) والشاهد فيه أن (لا) لنفي المتكلم نفسه . ويذكر الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب أن الأعلم قال : " لَا أَعْرَفُ ، أَكْدُه بِالنَّوْنَ لَأَنَّهُ نَهَى ، أَيْ : أَنَّ (لا) هَنَا تَدْلِيلٌ عَلَى الْطَّلْبِ وَلَا فَمَا أَكَدَ بِالنَّوْنَ . المَغْنِي لَابْنِ هَشَامَ : ٣ / ٣ . وَانْظُرْ : شرح الكافية الشافية ، لابن مالك : ١٥٦٨ / ٣ .

(٢٠) والبيت في شرح أبيات المغني للبغدادي (١٠٩٣هـ) : ٥ / ١٧ ، تحقيق : عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ، دار المأمون للتراث ، دمشق . وانظر : الأساليب الإنسانية ، هارون ، ص : ١٨٤ ، ١٨٥ ، والشاهد فيه أن (لا) نافية وقد جزم بها (نعمـ) وهو قليل ؛ لأن المتكلم لا ينفي نفسه إلا على سبيل المجاز وتنزيله منزلة الأجنبي [أـي : منزلة الغائب أو المخاطب] . وانظر : هامش حاشية الصبان : ٤ / ٤ .

المنهي غير المتكلم كما في التوضيح كـ ( لا أخرج ) ، أي: لا يخرجني أحد .<sup>(٢١)</sup>

وللنهي دلالة أصلية ( دلالة أساسية مرئية ) هي : الكف وترك الفعل ، وقد يستجيب منْ وجْهِ إِلَيْهِ الطلب أو لا يستجيب ، ويخرج النهي إلى معانٍ أخرى غير الطلب الذي هو على وجه الاستعلاء ، وقد ذكر النهاة أن لها معاني مجازية منها : الدعاء والتضرع ، نحو قوله تعالى : **﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذنَا إِن نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾** [ البقرة : ٢٨٦ ] ، والالتماس ... إلى غير ذلك .<sup>(٢٢)</sup>

وأشار الأستاذ عبد السلام هارون أن معناها : " هو النهي أصالة ، وتحمل عليه مجازات : النهي ، والالتماس ، والدعاء ، والتهديد ، والإرشاد ، والتمني ، ونحو ذلك . وإن كان معظم النحوين لا يذكر في ذلك إلا النهي والدعاء والالتماس " .<sup>(٢٣)</sup>

ونون التوكيد " تلحق آخر الفعل المضارع والأمر؛ لأنهما يصلحان للاستقبال وبيني الأمر معها على الفتح ، وكذلك المضارع يعني إذا باشرته ، ويعنين للاستقبال بعد أن كان يحتمل الحال والاستقبال ، وهي نوعان ، كل منهما أصل : مشددة والتوكيد بها أبلغ ، نحو قوله تعالى : **﴿وَلَنَصِيرُنَّ عَلَىٰ مَا آذَيْتُمُونَا وَعَلَىٰ اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾**<sup>(٢٤)</sup> [ إبراهيم : ١٢ ] ، ومحفة ، كقولك : والله لا أخدمنّ وطني<sup>(٢٥)</sup> ، وقد اجتمعوا في قوله تعالى : **﴿وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا أَمْرْهُ لَيُسْجِنَنَّ وَلَيُكُوَّنَا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾**<sup>(٢٦)</sup> [ يوسف : ٣٢ ] .

(٢١) حاشية الخضري : ٢ / ٧٤٣ .

(٢٢) الكتاب ، سيبويه : ١ / ١٣٦ . وانظر: الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي النحوي (٩٣٦هـ / ٢٠١٥٧) ، الدكتور عبد رب الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة - الكويت . وشرح المفصل ، لابن يعيش : ٨ / ١٠٧ - ١٠٩ . وشرح الكافية الشافية ، لابن مالك : ٣ / ١٥٦٨ .

(٢٣) الأساليب الإنسانية ، هارون : ١٨٤ .

(٢٤) وتمام الآية قوله تعالى : **﴿وَمَا لَنَا أَلَا نَتَوَكَّلُ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبْلَنَا وَلَنَصِيرُنَّ عَلَىٰ مَا آذَيْنَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾** . [ إبراهيم : ١٢ ] .

(٢٥) المعجم الوافي في أدوات النحو ، علي توفيق الحمد ، ويوسف جميل الزعبي ، ص : ٣٢٦ ، الطبعة الثانية : ١٩٩٣م ، دار الأمل ، إربد - الأردن .

(٢٦) وتمام الآية قوله تعالى : **﴿قَالَ ثُرْدِكُنَّ الَّذِي لَمْ تَثْنَنِ فِيهِ وَلَقَدْ رَاوَدَتْهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا أَمْرْهُ لَيُسْجِنَنَّ وَلَيُكُوَّنَا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾** .

وحكم توكيد الفعل المضارع بها ما بين: الواجب ، و قريب منه ، وكثير ، وقليل ، وممتنع ، ففي حال الواجب<sup>(٢٧)</sup> ذكره – كما مر آنفا – ابن مالك : أو مشتاً في قسمٍ مستقبلا ...<sup>(٢٨)</sup>

يقول المبرد: " اعلم أنك إذا أقسمت على فعل لم يقع لزمه اللام ولزム اللام النون، ولم يجز إلا ذلك<sup>(٢٩)</sup>، ويقول في موطن آخر : " اعلم أنهما لا تدخلان الأفعال إلا على ما لم يجب<sup>(٣٠)</sup>، ولا يكون من ذلك إلا في الفعل الذي يؤكّد ليقع ، وذلك ما لم يكن خبراً ضارعاً القسم<sup>(٣١)</sup>، ذلك قوله في القسم : والله لا قومَنَ ".<sup>(٣٢)</sup>

وعلى الوقشي على هذه الرواية دلاليات<sup>(٣٣)</sup> بقوله : " اللام لام القسم ، كأنه قال : فوالله ليذادنَ ، أي : إن هذا سيكون لا محالة " . وجاء في كتاب سيبويه : " قلت : فلم ألزمت النون آخر الكلمة ؟ فقال : لكي لا يشبه قوله : إنه ليفعل ؛ لأن الرجل إذا قال هذا فإنما يخبر بفعل واقع فيه الفاعل ، كما ألموا اللام : إن كان ليقول مخافة أن يتبس بما كان يقول ذاك<sup>(٣٤)</sup> ، ومما يؤكّد دلالتها على الزمن المستقبل قول ابن عيسى : " وتأثير المعنى إخلاص الفعل للاستقبال بعد أن كان يصلح لهما " <sup>(٣٥)</sup>؛ " لئلا يتوهم أن هذه اللام التي تقع في خبر (إن) لغير قسم ؛ فأرادوا إزالة اللبس بإدخال النون وتخليصه للاستقبال ، فإذا قلت : إن زيداً ليقومَ كان هذا جواب قسم والمراد الاستقبال لا غير ، ويرى سيبويه أن لحافتها أكثر ، أمّا السيرافي وجماعة من الحاويين فيرون أن لحاق النون يقع لازماً للفصل<sup>(٣٦)</sup> ، والمقصود : الفصل بين الحال والاستقبال .

(٢٧) اكتفى الباحث بحالة الوجوب دون أخرىات الحالات ؛ لأنها مناط البحث في المسألة .

(٢٨) متن الألفية ، تحقيق الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب ، ص : ٤٢ .

(٢٩) المقتصب ، المبرد : ٢ / ٣٣٢ .

(٣٠) أي : لم يقع إنما يكون في الاستقبال .

(٣١) أي : حدث وقع ولم يدل على الاستقبال .

(٣٢) المقتصب ، المبرد : ٣ / ١١ ، وانظر : الكتاب ، سيبويه : ٣ / ١٠٦ ، ١٠٧ .

(٣٣) دلالة رواية " فلينذادنَ " بلام التأكيد على الإخبار .

(٣٤) الكتاب : ٣ / ١٠٦ ، ١٠٧ .

(٣٥) شرح المفصل ، لابن عيسى : ٩ / ٣٧ .

(٣٦) المصدر السابق : ٩ / ٣٩ ، وانظر: معاني النحو ، الدكتور فاضل صالح السامرائي : ٤ / ٥٣٤ .

وجاء تعليقه في رواية "فلا يُذادن" على النهي متناولًا جانب الدلالة ، بقوله : "وذلك أن العرب قد توقع النهي على الفعل ومرادها غيره ، إذا كان أحد الفعلين متعلقاً بالآخر يوجد بوجوده ويرتفع بارتفاعه ، فتقول للرجل : لا يضرنك زيد ، ولا يأكلنك الأسد ، أي : لا تتعرض لذلك الشيء بأن تفعل فعلاً يؤديك إليه ... ، فإذا لم يقع السبب لم يقع المسبب ، ومن هذا الباب قوله تعالى : ﴿فَلَا تَمُوتُنَ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٢] ، وليس الموت بفعل لهم فينهوا عنه ، ولكنه السبب الذي من أجل توقعه يجب على الإنسان أن يثبت على الإسلام ... ، والمعنى : لا يجدنكم الموت إذا جاءكم إلا على هذه الحال .

ثم ذكر بيت النابغة : " لا أعرفن ربنا ... " يقول : " فأوقع النهي على نفسه وهو يريد المخاطبين ، والمعنى : لا تتعرضوا لأن أعرفكم هكذا " <sup>(٣٨)</sup> ، ويضاف إلى ذلك ما ذكره العكبري في قوله تعالى : ﴿فَلَا تَمُوتُنَ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٢] أن النهي في اللفظ عن الموت ، وهو في المعنى غير ذلك ، والتقدير : لا تفارقوا الإسلام حتى تموتوا <sup>(٣٩)</sup> .

وبعد هذا التطوف يرى الباحث أن تركيب رواية النهي يُمدُّ المعنى بدلالة مبعثها إرادة محض الخير بالمخاطبين ، ويعبر التركيب - بالضرورة - عن غاية إشراق الرسول ﷺ بأمته ، فهو يخشى عليهم أن يبدلوا بعده فيما وصَّى به ؛ فينالهم عقاب الله تعالى في الآخرة بالذُّود والطرد عن الحوض ، وهو ما ذكره ابن عبد الحق التلمساني في الاقتضاب في تعليقه على الحديث ذاته : " أي : لا يفعل أحد فعلاً يكون سبب طردِه عن حوضي " <sup>(٤٠)</sup> .

ووافقه عبد الملك ابن حبيب في كتابه بقوله : فلا يطردَنَّ رجل عن حوضي ، كقوله : فليحذر رجل أن يُطرد عن حوضي" ، يعني بتبدل العمل بعده وفرق ما فارقهم عليه من الاستقامة

(٣٧) وتمام الآية ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمَ بْنِهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِي إِنَّ اللَّهَ اصْطَطَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَنْفَوْتُنَ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ .

(٣٨) التعليق على الموطأ ، الوقشي : ١ / ٧٣ ، ٧٤ .

(٣٩) التبيان في إعراب القرآن ، تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٦٦٦هـ) : ١ / ١١٨ ، تحقيق على محمد الباوي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

(٤٠) الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني : ١ / ٥٧ .

في دينهم" <sup>(٤١)</sup> ، وقال القاضي عياض : " قال الإمام <sup>(٤٢)</sup> وقع في بعض طرق الحديث : (فلا يُذَادَنَّ) على جهة النهي ، ومعناه على هذا : ألا يفعلوا ما يكون سبباً لذودهم عن حوضي" <sup>(٤٣)</sup> .

وقال ابن هشام : " وهذا النوع مما أقيم فيه المُسَبَّبُ مُقاَمُ السبب" <sup>(٤٤)</sup> . وقد طاف العلامة الطاهر بن عاشور حول روایة " فلا يُذَادَنَّ " على النهي ملتمساً منها دلالات جعلها " تنتقل من البشارة إلى النذارة ، كدأب رسول الله ﷺ في طبّه النفوس ، حذرهم من الوقوع فيما يخرج عن الإسلام بعد الدخول في حضيرته والسعى إلى الارتواء من معينه " ، ثم يتتابع مستطرداً فيقول : " فلا يُذَادَنَّ " نهي يراد بمثله النهي عن سبب الفعل ، وهو نهي تحذير ، ونداء النبي ﷺ إياهم يومئذ بالإقبال على حوضه مراد به التعریض للملائكة الذين ذادوهم عن الحوض أن يسمحوا لهم بوروده" <sup>(٤٥)</sup> .

وحول الدلالة نفسها ذكر الأستاذ محبي الدين الدرويش أن " الموت في حد ذاته ليس بمنهي عنه لأنه لا يدخل في الإرادة الإنسانية ، ولكنه نهي عنه لإظهار أن الموت على خلاف الإسلام هو موت لا خير فيه ، وأنه ليس بموت السعداء" <sup>(٤٦)</sup> .

ومن مجموع أقوال النحاة وأصحاب الحديث والفقهاء - أن كلام التركيين اتفقاً في دلاليهما، حيث يؤديان معنى الحض والطلب ، فإنه ما من شك في كون دلالة النهي في " فلا يُذَادَنَّ " دلالة طلبٍ .

إذا تأملنا تركيب " فلَيُذَادَنَّ " الذي يدل على الإخبار وجدناه لا يخلو من معنى يدل على الطلب والتحث ؛ لكونه على نية القسم ؛ لقول أبي الوليد الواقسي : " وكذلك كل فعل مضارع

(٤١) تفسير غريب الموطأ ، ابن حبيب : ١ / ١٩٤ . وانظر: الموطأ المطبوع ، محمد فؤاد عبد الباقي : ١ / ٢٩ .

(٤٢) لعله يعني به : الإمام مسلم في " إكمال المعلم بفوائد مسلم " .

(٤٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم ، القاضي عياض : ١ / ٥٠ . وانظر : المسالك في شرح مالك ، للقاضي ابن العربي المالكي : ١ / ١٠٦ .

(٤٤) مغني اللبيب ، ابن هشام : ٣ / ٣٢١ ، ٣٢٢ .

(٤٥) كشف المغصى ، الشيخ الطاهر بن عاشور ، ص : ٨٢ ، ٨٣ .

(٤٦) إعراب القرآن وبيانه ، محبي الدين الدرويش (١٤٠٢هـ) : ١ / ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٧ ، الطبعة السابعة : ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م ، دار ابن كثير ، دار الإرشاد للشروح الجامعية - دمشق / بيروت . بتصرف يسير .

تدخل أوله هذه اللام مع النون الثقيلة أو الخفيفة فإنما هو على نية القسم ، كقوله تعالى : ﴿وَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ . [العنكبوت: ١١] ، و﴿تُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ﴾ . [آل عمران: ١٨٦] <sup>(٤٧)</sup> ، والقسم على ثبوت ما ينكره المكذبون ، فإنه توکيد للخبر ، وهو ما ذكره ابن القیم بقوله : " وهو من باب القسم المتضمن للتتصديق ؛ ولهذا يقول الفقهاء : اليمین ما اقتضى حضراً أو منعاً أو تصدیقاً أو تکذیباً ".

ومن ثم " فالقسم الذي يقتضي الحض والمنع هو من باب الطلب " <sup>(٤٨)</sup> .

<sup>(٤٧)</sup> التعليق على الموطا ، الوقشی : ١ / ٧٣ .

<sup>(٤٨)</sup> بداعن الفوائد ، ابن القیم : ٢ / ٦٤٥ ، ٦٤٦ .

## المطلب الثاني : دلالة (تاء) الضمير بين المخاطب والمتكلّم

تناول هذه المسألة ما ذكره الوقشى في تعليقه حول مجيء تركيب الفاعل ضميراً؛ حيث وردت لـ(تاء الفاعل) روایتان ، إحداهما : بالفتح ، والأخرى بالضم .<sup>(١)</sup>

**الحديث :** « قَالَ حَدَّثَنِي الْيَثِيْيِ عَنْ مَالِكَ بْنِ أَنَسَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ: أَخَرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ عُرْوَةُ بْنُ الْزُّبِيرِ فَأَخْبَرَهُ أَنَّ الْمُغِيْرَةَ بْنَ شَعْبَةَ أَخَرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا وَهُوَ بِالْكُوفَةِ ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ أَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ فَقَالَ : مَا هَذَا يَا مُغِيْرَةً؟ أَلَيْسَ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ جِبْرِيلَ نَزَلَ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ صَلَّى فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ بِهَذَا أَمْرُتْ؟ . فَقَالَ اللَّهُ ﷺ ثُمَّ صَلَّى فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ صَلَّى فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ بِهَذَا أَمْرُتْ؟ . فَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ : أَعْلَمُ مَا تُحَدِّثُ بِهِ يَا عُرْوَةُ أَوْ إِنَّ جِبْرِيلَ هُوَ الَّذِي أَقَامَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَفَتَ الصَّلَاةِ؟ قَالَ عُرْوَةُ : كَذَلِكَ كَانَ بَشِيرُ بْنُ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ »<sup>(٢)</sup>

**الوقشى :** "وقول جبريل عليه السلام : (بهذا أمرت)، بالفتح رويـناه، أي : بهذا أمرـك ربـك، ومن رواه بالضم فهو إخبار عن نفسه، أي : بهذا أمرـني وبـي أنـ أعلمـك".<sup>(٣)</sup>

اختلفت الروایتان ، إحداهما : رواية الفتح (أمرت) ، والأخرى : رواية الضم (أمرت) في الحديث الذي علق عليه الوقشى<sup>(٤)</sup> ، وقد روتـه كـتبـ الموطـاتـ ، وكتـبـ الصـاحـ بالـفتحـ والـضمـ ،

(١) التعليق على الموطأ ، الوقشى : ٦ / ١ .

(٢) أخرجه الإمام في : ١- كتاب الصلاة ، ١- باب وقوت الصلاة ، حديث : ١. انظر : الموطأ لإمام دار الهجرة ، رواية يحيى بن يحيى الليثي : ١ / ٣٣ . والموطأ المطبوع ، الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي : ١ / ٤ . وأخرجه البخاري في : ٩- كتاب مواقيت الصلاة ، ١- باب مواقيت الصلاة وفضلها : ٢٧٣/٢ ، ط. دار طيبة . وصحيح مسلم بشرح النووي في: ٥- كتاب المساجد ومواقع الصلاة ، ٣١- باب أوقات الصلوات الخمس ، حديث : ١٦٦ - ١٦٧ .

(٣) التعليق على الموطأ ، الوقشى: ٦ / ١ .

(٤) ومـا يـلحـظـ أنـ الوقـشـيـ أـثـبـتـ روـايـةـ الفـتحـ أـولاـ ثمـ تـحدـثـ عنـ روـايـةـ الضـمـ ، وـهـوـ بـذـكـ يـكونـ قدـ رـجـحـ تـاءـ الخطـابـ لاـ المـتكلـمـ .

غير أن رواية الفتح أكثر شهرة من رواية الضم<sup>(٥)</sup>، وعقب ابن العربي المالكي عمن روى بالفتح بقوله : " وهو الأقوى في الروايتين "<sup>(٦)</sup>.

ومن يتبع أقوال النحاة في المسألة يلحظ أن دراستهم للضمائر جاءت من حيث البروز والاستثار، أو الانفصال والاتصال ، أو التعريف والتوكير ، أو التذكير والتأنيث ، أو العدد مفرداً ومشنی وجماعاً ، وكذلك من حيث علامة بنائه ، وعن دلالته قوة وضعفاً ، كقوة ضميري المتكلم والمخاطب (ضمير الحضور)<sup>(٧)</sup> في مقابل ضمير الغائب ، فلا يكاد يخلو منه كتاب من كتب النحوين حين يتحدثون عن باب الضمير .

ومن ثم فلن يعتمد الباحث على ما أنتجه دلالة علامة بناء الضمير الواردة في الروايتين وحدها<sup>(٨)</sup>، بل يتجه إلى ما أنتجه اختلاف الضميرين: المخاطب والمتكلّم (متناولاً التركيب) .

فدلالة رواية الفتح (أمرت) - وهو أقوى الروايتين - تعني: أنّ الذي أمرت به من الصلاة البارحة مجملًا ، هذا تفسيره اليوم مفصلاً<sup>(٩)</sup> ، وأن صلاة جبريل كانت نافلة<sup>(١٠)</sup>؛ فقد "نزل جبريل عليه السلام" مأموراً مكلفاً بتعليم النبي ﷺ لا بأصل الصلاة ؛ لأن الملائكة وإن كانوا مكلفين بغير شرائعنا ، ولكن الله يعجل كلف جبريل عليه السلام الإبلاغ والبيان ، كيف ما احتج إليه قوله وفعلاً"<sup>(١١)</sup>

وأمّا دلالة الضم (أمرت) " فهو حجة على من يرى المأمور به هو الواجب" <sup>(١٢)</sup>؛ إذ "لا

(٥) انظر: الانقضاض لابن عبد الحق : ١ / ٦، ٧ . والاستذكار : ١ / ١٧٣ هامشه رقم ٦ . وقال محقق كتاب الموطأ برواياته ١ / ١٨٦ ، انظر: هامشه رقم (٩) ، قال : " وبالفتح رواية ابن وضاح ... ، ونحوه قاله : البطليوسى فى "مشكلات الموطأ" انظر : إكمال المعلم ، القاضى عياض : ٢ / ٥٦٥ .

(٦) المسالك شرح موطأ مالك ، ابن العربي : ١ / ٣٦٨ .

(٧) ضمير المتكلّم أقوى من ضمير الخطاب لاختصاص المتكلّم نفسه .

(٨) أي : بناؤه على الضم أو بناؤه على الفتح فقط .

(٩) المسالك شرح موطأ مالك : ١ / ٣٦٨ ، وانظر الاستذكار : ١ / ١٧٣ هامشه رقم ٦ .

(١٠) إكمال المعلم للقاضى عياض : ٢ / ٥٦٤ ، ٥٦٥ .

(١١) المسالك شرح موطأ مالك : ١ / ٣٦٧ .

(١٢) إكمال المعلم للقاضى عياض : ٢ / ٥٦٤ .

يخلو أن يكون جبريل صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمر بتبلیغه قوله أو فعلا ... فاختار الفعل الذي صار بيته واجبا" <sup>(١٣)</sup>.  
 ويتجلى في هذا الحديث الأثر الدلالي لعدد (اختلاف) الروايات في الآراء الفقهية ؛ إذ هناك من يجيز صلاة المفترض خلف المتنفل ، وصلاة المتعلم خلف المعلم ، ومنهم من لا يجيز ذلك .  
 وهو خلاف مبسوط في كتب فقهاء المالكية بما يفي الغرض هناك وينزد <sup>(١٤)</sup>.

(١٣) المصدر السابق : ٥٦٥ / ٢ .

(١٤) انظر : التمهيد ، ابن عبد البر : ٨ / ١٠ . والاستئثار : ١ / ١٧٣ وما بعدها . والمنتقى ، الباجي : ١ / ٢٠٧ .  
 والمسالك شرح موطاً مالك ، لابن العربي : ١ / ٣٦٧ وما بعدها . وشرح الموطاً ، الزرقاني : ١ / ١٤ .

### المطلب الثالث : دلالة اسم الجاللة بين وظيفة الفاعل والمفعول

تناول المسألة ما ذكره الوقشى في تعليقه حول مجيء تركيب : (فَقَدْ قَضَى اللَّهُ حَجَّهُ) بثلاث روايات . كما سبأته بيانيه .

**الحديث :** " وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ مَنْ أَفَاضَ فَقَدْ قَضَى اللَّهُ حَجَّهُ فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَبَسَهُ شَيْءٌ فَهُوَ حَقِيقٌ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ وَإِنْ حَبَسَهُ شَيْءٌ ، أَوْ عَرَضَ لَهُ ، فَقَدْ قَضَى اللَّهُ حَجَّهُ ".<sup>(١)</sup>

**الوقشى :** قوله : " من أَفَاضَ [فَقَدْ قَضَى حَجَّهُ] ". الإفاضة : الدفع ، وفي بعض النسخ : " فَقَدْ قَضَى حَجَّهُ " ، وكذا رواه ابن وضام <sup>(٢)</sup> وفي بعضها : " فَقَدْ قَضَى اللَّهُ حَجَّهُ " بنصب اسم الجاللة (الله) ، كما نقول : قضيتُ الرجلَ دِينَهُ ، وفي بعضها برفع (الله) أي : أَعْانَهُ اللَّهُ بِعِنْدِهِ عَلَى ذَلِكَ ، وَأَتَمَّهُ لَهُ <sup>(٣)</sup> ".<sup>(٤)</sup>

ورد الحديث - الذي رواه الإمام مالك عن هشام بن عروة عن أبيه بروايات ثلاث، إحداها: (من أَفَاضَ فَقَدْ قَضَى حَجَّهُ) بإسناد الفعل إلى الضمير العائد على اسم الشرط (من) ، وثانية: (فَقَدْ قَضَى اللَّهُ حَجَّهُ) بإسناد الفعل إلى الضمير ونصب الهاء من اسم الجاللة (الله) تعالى . ومعناه : أدى إلى الله تعالى ما عليه من فرض الحج ، كما يقال : قضيتُ الرجلَ دِينَهُ ، وثالثها : (من

(١) الموطأ لإمام دار الهجرة، رواية يحيى بن يحيى الليثي : [ ذكره الشيخ / محمد فؤاد عبد الباقي في الموطأ المطبوع: ٣٧٠/١ . في : ٢٠- كتاب الحج ، ٣٩- باب وداع البيت ، حديث : ١٢٢ ] . وانظر ابن عبد البر ، الاستذكار : ١٢ / ١٨٠ ، والزرقاني ، شرح الموطأ : ٢ / ٢١٣ . والحديث بهذا النظير لم يذكره ابن عبد البر في التمهيد . وهو حديث مقطوع . وأخرجه البخاري (يلفظ آخر) : ٢٥- كتاب الحج ، ١٤٤- باب طواف الوداع ، حديث : ١٧٥٥ . ومسلم في : ١٥- كتاب الحج ، ٦٧- باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحانض . [ انظر إكمال المعلم ، للقاضي عياض : ٤ / ٤٦ ] . ومسألة أخرى : برفع (بْحْرِيَّةً) وبنصبها . انظر : التعليق ، الوقشى :

(٢) محمد بن وضاح المروانى القرطبي (٢٨٧هـ) أحد الأساتيد الثلاثة الموصولة إلى موطأ يحيى بن يحيى الليثي ، ومن صارت به الأندلس دار حديث ، وكان عالماً بالحديث ، بصيراً بطرقه ، متكلماً على علله ... سمع منه الناس كثيراً ، ونفع الله به أهل الأندلس . انظر أخبار ابن وضاح في : سير أعلام النبلاء ، الذهبي : ١٣ / ٤٤٥ . والمسالك في شرح موطأ مالك ، لابن العربي المالكي : ١ / ١٤٤ . [ المقدمة ].

(٣) أي : أَعْنَاهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَتَمَّهُ ، التعليق ، الوقشى : ١ / ٣٨٠ ، واقتضاب ، ابن عبد الحق التلمصاني في : ٤١٥/١ .

(٤) التعليق ، الوقشى : ١ / ٣٨٠ .

أَفَاضَ فَقَدْ فَصَى اللَّهُ حَجَّهُ يَاسِنَادُ الْفَعْلِ إِلَى اسْمِ الْجَلَالَةِ وَرَفَعَ الْهَاءَ مِنْ اسْمِ (اللَّهُ) تَعَالَى . كَمَا سِيَّأْتِي بِيَانَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِعَلْكَ .

فِي الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةُ أَنْمَاطٌ مُخْتَلِفَةٌ ، أَمَّا النَّمَطُانِ : الْأُولُّ وَالثَّالِثُ فَلِسْنَا فِي حَاجَةٍ إِلَى كُثْرَةِ الْخَوْضِ وَالْتَّحْلِيلِ فِي عَرْضِ أَقْوَالِ النَّحَاةِ بِشَأنِهِمَا ؛ فَإِنَّ الْخَلْفَةَ تَرْكِيبُهُمَا أَمْرٌ بَدِيٌّ ، وَأَمْمًا النَّمَطُ الثَّانِي - تَضْمِينُ الْفَعْلِ (فَصَى) مَعْنَى الْفَعْلِ (أَدَى) - فَسِتْوَاقُهُمَا قَلِيلٌ ؛ لِنَعْرِضَ رَأْيَ النَّحَاةِ فِيهِ .

يُعرَّفُ النَّحَاةُ التَّضْمِينَ بِأَنَّهُ : إِشْرَابُ لِفَظٍ مَعْنَى لِفَظٍ ، وَإِعْطاؤُهُ حَكْمَهُ . وَفَائِدَتُهُ : أَنْ تَؤْدِي كَلْمَةً مُؤَدِّيَ كَلْمَتَيْنِ<sup>(٥)</sup> ، وَهُوَ مِنْ صُورِ الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى<sup>(٦)</sup> ، وَلَا يَذْكُرُ النَّحْوِيُونَ ضَوَابِطَ تَضْمِينِ فَعْلٍ مَعْنَى فَعْلٍ آخَرَ ، وَإِنَّمَا يَلْجَؤُونَ إِلَى ذَلِكَ اضْطِرَارًا عِنْدَمَا يَصْطَدِمُونَ بِالنَّصْوَصِ<sup>(٧)</sup> ، وَيَكُونُ فِي الْأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ ، وَهُوَ فِي الْلُّغَةِ كَثِيرٌ<sup>(٨)</sup> ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٩)</sup> : ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكَفَّرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١١٥] ، أَيْ : فَلَنْ تُحْرَمُوا ثَوَابَهُمْ ؛ وَلَهُذَا عُدِّيَ إِلَى اثْنَيْنِ لَا إِلَى وَاحِدٍ<sup>(١٠)</sup> ، وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا وَرَدَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ ، قَوْلُهُ ﷺ : " إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ الْحَقَّ عَلَى لِسَانِ

عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ " قَالَ الطَّيْبِي : <sup>(١١)</sup>

(٥) الخصائص ، ابن جني : ٢ / ٣٠٦ ، ٣٠٧ . وانظر : مغي اللبيب ، ابن هشام : ٦ / ٦٧١ .

(٦) عائشة بنت مرزوق اللهيبي ، التأويل النحو في كتب إعراب الحديث الشريف : ٢٣١ .

(٧) فلاح إبراهيم نصيف الفهدى ، التأويل النحو في الحديث الشريف : ٢٣٩ ، دكتوراه .

(٨) الخصائص ، ابن جني : ٢ / ٣١٠ .

(٩) انظر : معجم القراءات ، الدكتور عبد اللطيف الخطيب : ١ / ٥٥٩ ، ٥٦٠ .

(١٠) مغي اللبيب ، ابن هشام : ٦ / ٦٧٢ .

(١١) الحسين بن عبد الله بن محمد الطيبي الإمام المشهور صاحب شرح المشكاة ، ينسب إلى "الطَّيْبِ" ، مدينة بين واسط والسويس الواقعة في ممالك التتار في ذلك الزمان ، حسن المعتقد شديد الرد على الفلاسفة والمبتدعة ، شديد الحب لله ورسوله كثير الحياة ، فقضى نحبه منتظراً الصلاة متوجهاً إلى القبلة وذلك يوم الثلاثاء ثالث عشرى شعبان سنة ٥٧٤ـ<sup>هـ</sup> . ترجمته في : الدرر الكامنة في أعيان العمائة الثامنة ، للحافظ ابن حجر (٥٨٥٢ـ<sup>هـ</sup>) : ٢ / ٦٨ ، ٦٩ . دار إحياء التراث العربي - بيروت ، بدون تاريخ . وانظر : شرح الطيبي على مشكاة المصايب المسمى بالكافش عن حقائق السنن ، للإمام الكبير : شرف الدين الحسين بن عبد الله بن محمد الطيبي (٥٧٤ـ<sup>هـ</sup>) : ١ / ١٣ ، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي ، الطبعة الأولى : ١٤١٧ـ<sup>هـ</sup> - ١٩٩٧ـم ، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة .

ضمّن (جعل) معنى (أجرى) فعداً بـ(علي) <sup>(١٢)</sup> ، وقال الفرزدق <sup>(١٣)</sup>: [بحر : الرجز]

**كَبِفْ تِرَانِي قَالَبَا مِجَنِي**

**قَدْ قُتِلَ اللَّهُ زِيَادًا عَنِي**

أي : صرفه عني بالقتل . <sup>(١٤)</sup>

ومن ثم فإن تضمين الفعل (قضى) معنى الفعل (أدى) جعله يطلب مفعولين ؛ لأن الفعل (أدى) يتعدى إلى مفعولين ، وهنا يذكر الوقشي مثلاً لحالة تضمين الفعل معنى فعل آخر بقوله : كما تقول : قضيت الرجل دينه " . <sup>(١٥)</sup>

وأرى أن هناك دلالة أولية (أساس) يرتكز عليها التركيب باختلاف صوره الثلاث ، وهذه الدلالة هي إتمام مناسك الحج والانتهاء منها ، وآخر هذه المناسك طواف الوداع ، وهو ما يفهم من مجموع الروايات المشار إليها آنفا ، وللباحث أن يتلمس الفروق الدلالية الناتجة عن اختلاف هذه التراكيب ؛ لاختلاف الطاقة النحوية في كل منها، فوجدت أن تركيب (منْ أَفَاضَ فَقَدْ قَضَى حَجَّهُ ) - بإسناد الفعل إلى الضمير العائد على اسم الشرط (منْ ) - يقف عند مجرد إلقاء التبعة ، وطرحها بعيداً عمن حبسه العذر ومنعه من أداء النسك الأخير وهو طواف الوداع ؛ لئلا يكون عليه دم ، فديةًّا أن ترك هذا النسك على اختلافهم في ذلك . <sup>(١٦)</sup>

(١٢) عقود الزبرجد ، السيوطي : ٣ / ١٠٣ ، ١٠٤ .

(١٣) لم أجده في ديوانه ، وقد خرج الدكتور عبد اللطيف الخطيب الشطرين في حاشية المغني ، وأحال إلى : شرح شواهد البغدادي ، والخاصنص ، والمحتسب ، والدر المصنون ، وغيرهم ... [حاشية مغني الليبب : ٦ / ٦٦٦] .

(١٤) مغني الليبب ، ابن هشام : ٦ / ٦٧٢ .

(١٥) التعليق ، الوقشي : ١ / ٣٨٠ .

(١٦) أي : اختلاف الفقهاء في ترك طواف الوداع بعذر ، وهو مبسوط في كتب الفقه .

ووُجِدَتْ أَنَّ تَرْكِيبَ (فَقَدْ قَضَى اللَّهُ حَجَّهُ) يَاسْنَادُ الْفَعْلِ إِلَى اسْمِ الْجَالَلَةِ وَرَفِعَ (أَيْ : ضَمْ)

الهاء من اسم (الله) تعالى – يتجاوز حدود إلقاء التبعة آخذًا في اتجاه الطمأنينة لهذا الذي أدى مناسك الحج وترك النسك الأخير مُعذِّرًا ؛ وذلك حين ذُكر اسم الله تعالى برفع الهاء ، فالإسناد إلى الله تعالى يُعين على فهم الترخيص في ترك طواف الوداع - مع العذر - ورفع الحرج ، وأن الله تعالى هو الذي قضى عنه فأعانه عليه وأتممه .

وغاية دلالة هذا التركيب أغني - بإغلاق سُدُّ الدليل ومداخله - من دلالة السابق (السياق اللغوي) عليه حين أُسند إلى الضمير ولم يُسند إلى اسم الله تعالى .

وأَمَّا تَرْكِيبُ (فَقَدْ قَضَى اللَّهُ حَجَّهُ) يَاسْنَادُ الْفَعْلِ إِلَى الضمير وَنَصْبُ الْهَاءِ مِنْ اسْمِ (الله) تعالى فقد أحرز غايته الدلالية من خلال طاقتة النحوية الكامنة التي لم تكن بالقدر الذي عليه في التركيبين السابقين ؛ وذلك تتحقق - في تقديري - بأمرتين ، أحدهما : تضمين الفعل - كما سبق - معنى فعل آخر ، وثانيهما : ذكر اسم الله وإطالة الجملة ؛ لوجود مفعولين الفعل المُعَدُّ إليهما .

فالفعل حين رُكِّب في جملته متضمنا معنى آخر أشعر باكتمال حجّه فلم ينقصه شيء ؛ لأن الفعل في معنى (أدى) - كما هو معلوم - يختلف عن مجئه بمعناه قبل التضمين - في أصل الوضع - بمعنى القضاء ، والتأدية غير القضاء ، إذن مجيء التركيب - والحال كذلك - قد أحدث ثراءً دلائلاً لأن الأداء - عادة - يُطلُّب في الأمور ذات الخطر الجليل العظيم ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿أَنْ أَدُوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ﴾ [الدخان : ١٨] ، وقوله تعالى : ﴿وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ يَإِحْسَانٌ ذَلِكَ تَحْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة : ١٧٨] ، وقوله ﷺ : " أدوا حقها " (أي : الطرق والمجالس).<sup>(١٧)</sup>

(١٧) حديث صحيح ، وبقية رجال ثقات رجال الشيوخين . [حديث آداب الطريق . أخرجه الإمام أحمد في مسنده مسند أبي سعيد الخدري ، حديث رقم : (١١٥٨٦) ، تحقيق د . عبد الله بن عبد المحسن التركي ط . الرسالة ، المكتبة الشاملة] . وعبر بالأداء (أي : بالفعل أدى) في آية الدخان - والله تعالى أعلم - بغية أن يرسلهم فرعون وقومه إلى موسى عليه السلام إرسالاً تاماً خالياً من الذرائع ؛ لذا جاء التعبير بالفعل (أدى) . ونحو هذا يقال في الحديث الذي ذكر حول آداب الطريق ، لأن التعبير بالأداء يحمل في طياته إعطاء حق الطريق والوفاء فيه بشكل لا يدع لأحد أن ينتقص منه أو يستدرك عليه ، وحين يؤمر المسلم بشيء يطلب منه ، ويؤتى بالفعل (أدى) أو بمشتقاته إنما يُراد منه إخراج العمل وإظهاره والقيام به على الوجه الأمثل .

وقد لاحظ الباحث أن (أدّي) - بصيغة الفعل بأزمنته ، أو بصيغة المصدر - قد استُعمل في القرآن الكريم في ستة مواضع : خمسة منها بالإيجاب وموضع واحد بالنفي وفق إحصاء الأستاذ محمد عبد الباقي في المعجم المفهرس<sup>(١٨)</sup> ، وكله على إرادة الوجه الأكمل في تأدية القول أو العمل .

ومن ثُمَّ فإن التضمين في الفعل - مناط البحث - قد أحرزت غایيتين دلاليتين ، إحداهما : أنها أعفتة من وجوب فدية عليه ، ورفعت الحرج عنه ، وثانيةهما : أن الله تعالى قد أعانه وأتمّه ، وفوق هاتين المزيتين ما أضفى على التركيب - والحال كذلك - من زيادة إيضاح وتقرير ؛ لتعلق الحكم بأمر شرعى ، وذكر اسم الله تعالى - في عموم ذكره ﷺ - مهابة وإنجلاً يصحبها إرادة التلذذ والتبرك بذكره سبحانه ، وهو ما قاله البلاغيون .<sup>(١٩)</sup>

(١٨) انظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي ، ص : ٣١ ، بعد باب (آدم) ، وقبل باب (آذن) [جعلها في باب (أدّي) دون أن يشير إلى ذلك] ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م ، دار الحديث .

(١٩) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ، عبد الرحمن حسن حنكة الميداني : ١ / ٣١٧ ، الطبعة الأولى : ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م ، دار القلم ، دمشق .

## المطلب الرابع : دلالة التركيب بين نائب الفاعل والمفعول الثاني

وفيه مسائلتان :

**المسألة الأولى** : تتناول ما ذكره الوقشى في تعليقه حول مجيء تركيب : " إِنَّ أُمِّي افْتَلَثْتُ نَفْسَهَا " بروايتين ، إحداهما : (نفسها) بالرفع ، والأخرى : (نفسها) بالنصب .<sup>(١)</sup>

**الحديث** : " وَحَدَّثَنِي : مَالِكُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أُمِّيهِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : إِنَّ أُمِّي افْتَلَثْتُ نَفْسَهَا ، وَأَرَاهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقَتْ ، أَفَاتَصَدَقُ عَنْهَا ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " نَعَمْ " .<sup>(٢)</sup>

**الوقشى قوله** : " إِنَّ أُمِّي افْتَلَثْتُ نَفْسَهَا ". الخطابي روى (نفسها) بالرفع ، وقال : ومعناه : أخذت نفسها فجاءة . وروي (نفسها) بالنصب ، وذلك على وجهين ، أحدهما : أن يكون (نفسها) مردودة على الأم ، كأنه قال : إِنَّ أُمِّي نَفْسَهَا افْتَلَثَتْ . والثاني : أن يكون (افتلت) بمعنى (سلبت) ، كما يقال : سُلِّبَ زيدُ ثوبَه في قول من ينصب الشوب على أنه مفعول ثانٍ لـ(سلب) .<sup>(٣)</sup> ومن روى : " افْتَلَثَتْ مِنْهَا نَفْسَهَا " فليس في النفس إلا الرفع<sup>(٤)</sup> ورواه بعضهم : " إِنَّ أُمِّي افْتَلَثَتْ " ، وكذا رواه المبرد في الكامل<sup>(٥)</sup> .<sup>(٦)</sup>

(١) التعليق للوقشى : ٢ / ٢٢١، ٢٢٢ . وانظر : الأقضاب ، ابن عبد الحق التلماساني : ٢ / ٢٦٧ .

(٢) أخرجه الإمام مالك في : ٣٦- كتاب الأقضية ، ٤- باب صدقة الحي عن الميت ، حديث : ٥٣ . وأخرجه الإمام البخاري في : ٥٥- كتاب الهبة ، ١٩- باب ما يستحب لمن يتوفى فجأة أن يتصدقوا عنه ، وقضاء النذور عن الميت . انظر : الفتح لابن حجر : ٦ / ٧١٤ . ومسلم في : ١٢- كتاب الزكاة ، ١٥- باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه ، حديث : ٥١ ، وقد أخرجه في موطنه آخر : ٢٥- كتاب الوصية ، ٢- باب وصول الصدقات إلى الميت ، حديث : ١٢ . وانظر: الموطأ لإمام دار الهجرة مالك بن أنس ، برواية يحيى بن يحيى النيشي الأندلسي : ٢ / ٣٠٦ . وإكمال المعلم ، القاضي عياض : ٣ / ٥٢٤ . والاستئناف لابن عبد البر : ٢٢ / ٣٥٤ ، وله في التمهيد : ٢٢ / ١٥٣ . وشرح الموطأ ، الزرقاني : ٣ / ٢٦٦ . وأوجز المسالك ، الكاندھلوی : ١٤ / ٢٧٦ ، ٢٧٧ . والموطأ ، الأعظمي: ١٤ / ١٥٤ . وشرح الموطأ برواياته ، أبو أسامة سليم عيد الھلاکی : ٣ / ٥٩٩ . تفسير غريب الموطأ ، ابن حبيب السلمي : ٢ / ٥٠ .

(٣) وهذا الوجه هو أكثر الروايات . ذكره في الحاشية الدكتور عبد الرحمن المحقق . التعليق : ٢ / ٢٢١، ٢٢٢ .

(٤) حيث جعل الفعل يتعدى إلى مفعول واحد ، فلما بُني الفعل (افتلت) لما لم يسم فاعله لم يبق إلا (نفسها) فرفع .

(٥) التعليق : ٢ / ٢٢١، ٢٢٢ . الكامل ، المبرد : ١ / ٤٤٩ ، تحقيق د. الدالي ، ط. الثالثة : ١٤١٨ هـ . الرسالة .

(٦) التعليق للوقشى : ٢ / ٢٢١، ٢٢٢ . والاقضاب ، ابن عبد الحق التلماساني : ٢ / ٢٧٨ .

وتتلخص المسألة في كون الرفع جائزاً لـ(نفسها) فيمن روى (افتلت) على البناء للمفعول، ومعناه : أخذت نفسها فجاءةً ، أو على الفاعلية عند من روى الفعل (افتلت) مبنياً للفاعل ، ويجب الرفع فيمن روى " افتلت منها نفسها " .

أما النصب على وجهين ، أحدهما : أن يكون (نفسها) توكيداً معنوياً لـ (إنَّ أمِي ) ، والتقدير : إنَّ أمِي نفسها افتلت ، والثاني: أن يكون (افتلت) بمعنى سلب - تنصب مفعولين - و(نفسها) : مفعول به ثان ، وهنا يذكر السيوطي قول أبي البقاء : يجوز رفعه على أنه نائب عن الفاعل ، كما تقول : أذهبت نفسها ، ونصبه على التشبيه بالمفعول كما تقول : سلب زيد ثوبه .<sup>(٧)</sup>

وفي بناء الفعل لما لم يسم فاعله يقول ابن عيسى : " فكل فعل يبني لما لم يسم فاعله فلا بد فيه من ثلاثة أشياء : حذف الفاعل (أي : عدم ذكره) ، وإقامة المفعول به مقامه ، وتغيير صورة الفعل (أي : إلى صيغة يصح أن يسند إلى غير الفاعل) ، ثم ذكر أغراض حذف الفاعل ودلالة ذلك <sup>(٨)</sup> . وهي كلها من خلال الواقع التراثي الاستقرائي لا من واقع السياق الحادث الذي يخص موطن التكلم في النصوص .

فالمسألة - والحال كذلك - تتصل بباب التضمين تحت ضوء البناء لما لم يُسمَّ فاعله ؛ وذلك حين يتوجه التحليل إلى أنْ يُضَمِّنَ الفعل (افتلت) معنى (سلب) ؛ ولذا تُعدُّ المسألة من هذا الباب وهو التضمين في الأفعال ، وقد ذكره نحاتنا في كتبهم ، وهو من صور الحمل على المعنى، ويعُنونَ به : إلحاقي شيء بشيء في الحكم والمعنى ، ويكون في الأفعال والحراف ، وهو في اللغة كثير ، يقول ابن جني : " إن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه ..." <sup>(٩)</sup> والتضمين : " أن يؤدى فعل أو ما في معناه في التعبير

(٧) إعراب الحديث النبوى ، العكربى ، ص : ٥٠٤ ، ٥٠٥ . وانظر : عقود الزبرجد ، السيوطي : ١٥٩ / ٣

(٨) شرح المفصل ، ابن عيسى : ٦٩ / ٧ ، ٧٠ .

(٩) الكتاب: ١ / ٣٨ ، ٢١٤ . وانظر : الخصائص ، ابن جني : ٢ / ٣٠٨ . المقني اللبيب ، لابن هشام : ٥ / ٦٩٢-٦٧٢ . ومعاني النحو، الدكتور فاضل السامرائي : ٣ / ١١ . إعراب الحديث النبوى ، للعكربى : ١١٠ . التأويل النحوى فى كتب إعراب الحديث ، عائشة بنت مرزوق الھببى ، ص : ٢٢٦-٢٢٨ . التأويل النحوى فى الحديث الشريف ، فلاح ابراهيم نصيف الفهدى ، ص : ٢٣٩ ، ٢٤١ . والتأويل النحوى عند الفخر الرازى فى مفاتيح الغيب ، أكرم نعيم عطوان ، ص : ١٦٦-١٧٠ .

مؤدى فعل آخر أو ما في معناه ، فيعطي حكمه في التعدية واللزوم". نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكَفَّرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ﴾ [سورة آل عمران : ١١٥] أي: فلن يحرموه ، أي فلن يحرموا ثوابه ؛ ولهذا عدّي إلى اثنين لا إلى واحد . وقوله تعالى : ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النَّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [سورة البقرة: ٢٣٥] ، أي : لا تنعوا ؛ ولهذا عدّي بنفسه لا بـ "على" <sup>(١٠)</sup>

وعليه فمن نظر إلى الفعل (افتلت) وبناء لما لم يسمّ فاعله فله في لفظة (نفسها) الرفع ؛ فقد جعل الفعل يتعدى إلى مفعول واحد ؛ إذ بناء للمفعول بمعنى (أخذ) فرفع النفس نائبًا للفاعل، والتاء (للنفس) ، إذ أصل التركيب قبل البناء للمفعول (افتلت الله نفسها) أي : أخذ .

ودلاله أنّ الأخذ قد وقع على النفس وتركز عليها ، والجسد تابع لها ، وكأنّ المقصود بالذكر : النفس التي يحيى بها الإنسان أو يموت بدونها . <sup>(١١)</sup>

ومن جعله يتعدى إلى مفعولين متضمناً معنى (سلب) أضمر نائب الفاعل ونصب (نفسها) مفعولاً به ثانياً ؛ إذ أصل التركيب قبل البناء للمفعول (افتلتها الله نفسها) كما يقال افتلتُ الشيء، واستلبته إياه ، والتاء في تركيب (افتلتْ نفسَها) - عند النصب - ل(الأم) . <sup>(١٢)</sup>

ودلاله أنّ السلب تركز على النفس والجسد كليهما ، وهو أوقع في المعنى والدلالة ؛ لعموم السلب والأخذ من جهة والفجاءة من جهة أخرى ، وتلك من عوائد التضمين <sup>(١٣)</sup> الذي يرزّ معنى الفعلين ، أي : إعطاء مجموع المعنيين <sup>(١٤)</sup> ، الأول : المذكور من حيث الفجاءة المركوزة في الافتلالات ، والثاني : تضمنه معنى الأخذ والسلب .

(١٠) مغني الليبب ، ابن هشام : ٦ / ٦٧٣ - ٦٧١ . النحو الوافي ، الأستاذ عباس حسن : ٢ / ٤٦٠ .

(١١) عقود الزيرجد، السيوطي : ٣ / ١٥٩ .

(١٢) انظر : التأويل النحوي في كتب إعراب الحديث النبوى الشريف ، عانشة الهاشمى ، ص : ٢٣٦ . وعقود الزيرجد، السيوطي : ٣ / ١٥٩ .

(١٣) انظر : الخصائص ، ابن جني : ٢ / ٣٠٦ ، ٤١٥ .

(١٤) مغني الليبب ، ابن هشام : ٦ / ٦٧١ ، وانظر : الحاشية لدكتور عبد اللطيف الخطيب .

ومن نظر إلى الفعل (افتلت) مبنياً للمعلوم ورفع (نفسها) ، فقد جعل الفعل للنفس ، أي : ذهبت نفسها فماتت ، وهو يحمل دلالة اليقين في موتها ، وعدم الشك في ذلك ؛ إذ بني الفعل على النفس وأسنده إليها .

ومن نصب (نفسها) على التوكيد المعنوي ، وقدر التركيب بـ " إنْ أَمِي نَفْسَهَا افْتَلَتْ " ؛ فقد نفى أن يكون غير الأم قد مات أو رحل ، ويحمل في طياته أنَّ الابن<sup>(١٥)</sup> قد جاء يسأل النبي ﷺ ليتصدق عنها رغبة أن يقدِّم لأمه شيئاً ينفعها في الآخرة ، فجاء ليؤكِّد للنبي ﷺ أنَّ ذلك لأمه لا لأحد آخر .

ذلك ويميل الباحث إلى رواية النصب ؛ لأنها أكثر الروايات وفق ما دونه الدكتور عبد الرحمن بن سليمان محقق كتاب "التعليق على موطأ مالك للوقشى"<sup>(١٦)</sup> ، وينضاف إلى ذلك ما نتج عنها من دلالة ، وبخاصة تضمين الفعل معنى فعل آخر . فالفعل مستعمل في معناه الأصلي، وهو المقصود أصلًا ، لكن قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك الفعل ، ويقدر له لفظ آخر يكون له معنى آخر مناسب ، وهو هنا واضح بلا تكليف .

وما دفعني إلى ذلك وجود كثافة في الدلالة ، وغزارة في الإيحاء ، وإن بدت الدلالات متفاوتة فهي لا تخرج عن الدلالة العامة (الأساسية) التي أنيطت بالحديث في معناه الكلّي ، وهي حرص النبي ﷺ - وما ينطق عن الهوى - بأن يُعطى في شريعته ﷺ أجرين : أجر للأبناء بيرهم آباءهم وأمهاتهم وأمواتاً وأحياء ، وأجر الثواب الذي يصل لهما ، إذ لا يمنع من ذلك شيء إذا كان وفق مراد الله تعالى ، وهو ما يؤكده أسماء الكتب والأبواب والمسائل الفقهية التي تناولت هذا المعنى في الحديث النبوي مناط الدراسة من كتب الصحاح والمسانيد ، كموطأ مالك ، وصحيح البخاري ومسلم وغيرهم .

(١٥) لعله الصحابي الجليل سعد بن عبادة رض . [انظر: الاستذكار ، ابن عبد البر : ٢٢ / ٣٥٣] .

(١٦) التعليق : ٢ / ٢٢٢ . انظر : الحاشية .

المسألة الثانية :

تناول هذه المسألة ما ذكره الوقشى في تعليقه حول مجيء تركيب : "فَكَانَمَا وُتِرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ" حيث وردت روايتان ، إحداهما : (أَهْلَهُ وَمَالَهُ) بالنصب ، والأخرى : (أَهْلُهُ وَمَالُهُ) بالرفع ، وجاء تعليق الوقشى مُقْرًا رواية النصب ، ومحظًّا رواية الرفع .<sup>(١)</sup>

**الحادي** : حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الَّذِي تَفْوَتْهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ كَانَمَا وُتْرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ " . (٢)

**الوقعي** : وقوله ﷺ : "وَتِرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ" <sup>(٣)</sup>. الصواب : نصب الأَهْلِ والمَالِ، وهذا روبيناه في الموطأ وغيرة، ومن رفعه فقد غلطَ لأن معناه : أصيَّبَ بِأَهْلِهِ وَمَالِهِ، وسُلِّبَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ، ففي "وتر" ضمير مرفوع على أنه اسم ما لم يُسمَّ فاعله <sup>(٤)</sup>، و "أَهْلَهُ" منصوب : لأنَّه مفعول ثان و "وتر" استعمل متعدِّياً إلى مفعول واحد، وإلى مفعولين، فمن المتعدِّي إلى مفعولين قوله تعالى : ﴿وَلَن يَرْكُمْ أَعْمَالُكُم﴾ [سورة محمد : ٥٣] وهذا هو المذكور في الحديث، والمتعدِّي إلى مفعول واحد قوله : وترت الرجل : إذا أصيَّبَه بِوترٍ؛ وذلك أن تقتل له حميماً يطلبك به،

<sup>٤</sup> التعليق على الموطأ ، الوقشى : ١ / ٣٢ - ٣٤ .

(٢) أخرجه مالك في : ١- كتاب الصلاة ، ٥- باب جامع الوقوت . يراجع : الموطأ المطبوع ، للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي : ١ / ١١-١٢ ، حديث : ٢١ . والتعليق على الموطأ : ١ / ٣٢-٣٣ . وفي الموطأ لإمام دار الهجرة ، روایة يحيى بن يحيى الليثي : ١ / ٤٤ ، حديث : ٢٣ . وأخرجه الإمام البخاري في : ٩- كتاب مواقيت الصلاة ، ١٤- باب إثم من فاته صلاة العصر . وأخرجه الإمام مسلم في : ٥- كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، ٣٥- باب التغليظ في تفويت صلاة العصر ، حديث : ٢٠٠ .

(٣) التعليق على الموطأ ، الوقشي : ١ / ٣٢ ، الموطأ المطبوع ، للأستاذ محمد فواد عبد الباقي : ١ / ١١ - ١٢ ، والاستذكار : ١ / ٢٧٤ ، والمنتقى للباجي : ١ / ٢٤١ . وشرح الموطأ ، الزرقاني : ١ / ٢٨ . والمسالك في شرح موطأ مالك ، للقاضي أبي بكر بن العربي : ١ / ٤١ . وأوجز المسالك ، للكاندلهوي : ١ / ٣٠٨ ، ٣٠٩ .

(٤) في كتاب : شرح صحيح مسلم المسمى إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض (٤٥٥-٥٩٠) تحقيق الدكتور يحيى إسماعيل ، الطبعة الأولى : ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، المنصورة - مصر .

ومنه قول الشاعر<sup>(٥)</sup> : [من البسيط]

إذا وترت امرأً فاحذر عداوته  
من يزعم الشوك لا يحمد به عنباً

ولو قائل : إن قوله : " وُتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ " من المتعدي إلى واحد ، وإنه من باب قولهم : سفة نفسه وغبن رأيه ما كان بعيداً ; لأن الوتر يستعمل في جمجم أنواع الظلم وإن كان أصله القتل . وأهل البصرة ينصبون هذا على تقدير سقوط حرف الجر ، كأنه قال : سفة في نفسه ، وغبن في رأيه ، فيكون التقدير على هذا : فكأنما وُتَرَ في أهله وماله . والkovibion ينصبون على التمييز ، والتمييز عند البصريين لا يكون معرفه . والوجه الذي بدأته به أحسن عندي . وفسر أبو عبيد هذا الحديث في " غريبه " فقال : قال الكسائي : هو من الوتر ، وهو : أن يجني الرجل على الرجل جنابة يقتل له قتيلاً<sup>(٦)</sup> ، أو يذهب بماله وأهله ، فيقال : قد وتر فلان فلاناً أهله وماله .

[قال أبو عبيد] يقول : فهذا الذي فاتته صلة العصر بمنزلة الذي قد وُتَرَ فذُبَّ بآهله وماله . قال أبو عبيد : وقال غير الكسائي : وُتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ ، يقول : نُقْصَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ وَبَقِيَ فرداً ، وذهب إلى قول الله تعالى : ﴿وَلَن يَسْرُكُمْ أَعْمَالُكُم﴾ [سورة محمد : ٣٥] أي : لن ينفعكم ، يقال : وَتَرْتُهُ حَقَّهُ إِذَا نَقَصْتُهُ ، قال : وأحد القولين قريب من الآخر<sup>(٧)</sup> .

وهذه المسألة - أيضاً - من باب التضمين في الأفعال والبناء لما لم يسم فاعله ، وقد سبق القول عنهما في المسألة السالفة الذكر ، فإن العرب قد تتسع فتوقيع أحد الحرفين موقع

(٥) صالح بن عبد القدس (ت : ١٦٧ هـ) شاعر عباسي ، حكيم واعظ ، بصري ، اتهم بالزندة فقتله المهدى الخليفة العباسى سنة (١٦٠ هـ) . يراجع : تاريخ مدينة السلام (بغداد) وأخبار محدثها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها ، تأليف : الإمام الحافظ (حافظ المشرق) أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٥٣٩-٥٤٦) : ١ / ٤١٣ ، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف ، الطبعة الأولى : ١٤٢٢ - ٢٠٠١ مـ ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ومعجم الأباء ، ياقوت الحموي : ٤ / ١٤٤٥ . ووفيات الأعيان ، ابن خلكان : ٢ / ٤٩٢ . وتاريخ الإسلام ، الذهبي (وفيات الطبقة السابعة عشرة) : ٤ / ٤١١ - ٤١٣ . ولسان الميزان ، لابن حجر : ٤ / ٢٩١ - ٢٩٤ ، رقم الترجمة : ٣٨٧٤ ، التعليق على الموطأ ، الوقشى : ١ / ٣٢ ، ٣٣ . حاشية<sup>(٣)</sup> .

(٦) الفعل (يقتل) مسند إلى الرجل الأول ، والضمير في (له) عائد على الرجل الثاني .

(٧) التعليق على الموطأ ، الوقشى : ١ / ٣٢ ، ٣٣ .

وللتضمين ثمرة دلالية في عموم النظرة إليه ، فأنت في التضمين أوجبت للفعل المقدر من الحسن واللطف والخلابة وعلو الطبقة ما ليس للمعنى المبذول في الفعل المثبت .<sup>(١٠)</sup>

أمّا عدم ذكر الفاعل فلذلك أسباب ، منها : العناية ؛ فقد تكون العناية بذكر المفعول كما تكون بذكر الفاعل ، وقد تكون للجهل به ، أو للإيجاز والاختصار ... إلى غير ذلك .<sup>(١١)</sup>

وقد وجَّه الوقشي - فيما وجَّه - النصب إلى أن الفعل (وُتر) ينصب مفعولين؛ متضمناً معنى سُلْب)، وذكر الآية الكريمة: ﴿وَلَن يَسْرُكُمْ أَعْمَالَكُم﴾<sup>(١٢)</sup> [سورة محمد: ٣٥]، وبصدق هذا أورد صاحب اللسان قوله : " فَمَن نَصَبَ جَعْلَهُ مَفْعُولاً ثَانِيَا لِتُرَ، وَأَضْسَرَ فِيهَا مَفْعُولاً لَمْ يُسَمِّ فَاعِلَهُ عَائِدًا إِلَى الَّذِي فَاتَّهُ الصَّلَاةُ ، وَوَتَرَهُ حَقَّهُ وَمَالَهُ ، أَيْ نَقْصَهُ إِيَاهُ ... وَفِي حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ : مِنْ فَاتَتِهِ صَلَاةُ الْعَصْرِ فَكَانَمَا وَتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ ، أَيْ : نُقْصَنَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ ، وَبَقِيَ فَرِداً فَمَنْ رَدَ النَّقْصَ إِلَى الرَّجُلِ نَصَبَهُما " <sup>(١٣)</sup> ، ويرى الطاهر بن عاشور - حال النصب - أن الفعل (وُتر) تضمن معنى

(٨) الخصائص ، ابن جنی : ٣٠٨ / ٢ . وانظر: الكتاب : ١ / ٣٨ ، ٣٨ / ٢١٤ . وقال في موضع آخر : ونقص الدرهم ونقصته [السابق : ٤ / ٥٨] . و مقي اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري (٥٧٦١) : ٥ / ٦٩٢ ، تحقيق الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب ، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م ، الكويت . ومعاني النحو ، الدكتور فاضل صالح السامرائي : ٣ / ١١ . وإعراب الحديث النبوي للعكري ، ص : ١١٠ . والتأويل النحوى في كتب إعراب الحديث ، ص : ٢٢٨ . والتأويل النحوى في الحديث الشريف ، ص : ٢٣٩ ، ٢٤١ . والتأويل النحوى عند الفخر الرازى في مفتاح الغيب ، ص : ١٦٦ ، ١٧٠ ، أكم نعيم عطوان ، ماجستير ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م ، مخطوط ، جامعة الكوفة .

<sup>(٩)</sup> النحو الواقفي ، الأستاذ عباس حسن : ٢ / ٤٦٠ .

(١٠) التضمين النحو، في القرآن الكريم، الدكتور محمد نديم فاضل، ص: ٢٦

(١١) انظر: شرح المفصل، ابن بعشن، ٧/٦٩، ٧٠، ٨٧ / حاشية الصان.

(١٢) و تمام الآية قوله تعالى : (فَلَا تَهْنِهُ وَتَدْعُهُ إِلَّا سَلَمٌ وَأَنْتَ أَلْأَعْلَمُ وَاللهُ مَعْلُومٌ وَلَنْ يَتَكَبَّرُ أَعْمَالَكُمْ ) [محمد: ٣٥]

[١٣] لسان العرب : مادة : [هـ تـ دـ]

(سلب)<sup>(١٤)</sup> ، وهو ما ذكره الدكتور المتولي محمود أنَّ رواية النصب هي الأشهر ، وأنها الثابتة عند جمهور المحدثين ، أي: (سلب أهله وماليه) فبقي بلا أهل ولا مال<sup>(١٥)</sup> .

أمّا رواية الرفع فقد وصفها الوقشي بقوله : " ومن رفعه فقد غلط " <sup>(١٦)</sup> ؛ معللاً وجه الغلط أن المعنى : أصيَّبَ بآهله وماليه <sup>(١٧)</sup> ، ولعل السبب في ذلك : أنَّ تضمين (وتر) معنى (أصيَّبَ) يجعل (آهله وماليه) في موضع جرّ ، أو نصب على نزع الخافض، وذكر صاحب اللسان : " ومن رفع لم يُضْمِرْ ، وأقام الأَهْلْ مُقاَمَ مَا لَمْ يُسَمِّ فَاعْلُهْ ؛ لَأَنَّهُمْ الْمُصَابُونَ الْمَأْخُوذُونَ ، وَمَنْ رَدَ النَّصْرَ إِلَى الْأَهْلِ وَالْمَالِ رَفَعَهُمَا " <sup>(١٨)</sup> .

ويرى الطاهر بن عاشور - حال الرفع - أن (آهله) نائب فاعل ، على معنى : أصابتهم ترة ، أي: قُتِلَ <sup>(١٩)</sup> ، وعَقَّبَ بقوله : " فيكون ذلك مجازاً - وهو متکلف - وإن كان صحيحاً؛ بعد هذا الوجه"<sup>(٢٠)</sup> ، وذكر كلام ابن السید البطليوسی - في شرح غريب الموطأ - أن : "الرفع غلط ، وقد علم ابن السید أن له وجهاً في العربية ، وإن كان ضعيفاً" <sup>(٢١)</sup>

ويرى الباحث أن الشيخ الطاهر بن عاشور قد ذكر غلط الرفع - عند ابن السید - معللاً ذلك ؛ وبعد هذا الوجه ، كما ذكرت علة الغلط في معرض حديثي عن المسألة - عند الوقشي - آنفاً <sup>(٢٢)</sup> ، وبسبب

(١٤) كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ ، سماحة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور (ت: ١٢٩٦ هـ / ١٣٩٤ - ١٨٧٩ مـ / ١٩٧٣ مـ) ، ص: ٦٦ ، ضبط نصه ، وعلق على وخرج أحاديثه د. طه بن علي بو سريح التونسي ، الطبعة الأولى : ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ مـ ، دار السلام - مصر .

(١٥) أثر دلالة التراكيب النحوية في استنباط الأحكام الفقهية من الحديث الشريف ، د. المتولي محمود المتولي عوض حجاز (معهد اللغة العربية للناطقين بغيرها - جامعة أم القرى) ، بحث في كتاب المؤتمر الرابع بدار العلوم (قسم النحو والصرف والعروض) ، بعنوان : العربية والعلوم البنية ، مارس : ٢٠٠٧ مـ - جامعة القاهرة ، ص: ١٠٥٥ .

(١٦) التعليق على الموطأ : ١ / ٣٢ .

(١٧) انظر: الاستذكار : ١ / ٢٧٤ .

(١٨) لسان العرب : مادة : [ و ت ر ] .

(١٩) كشف المغطى للشيخ الطاهر بن عاشور ، ص: ٦٦ .

(٢٠) المصدر السابق نفسه .

(٢١) المصدر السابق نفسه .

(٢٢) قلت : لعن السبب عنده أن تضمين (وتر) معنى (أصيَّبَ) لا ينتج الرفع إنما ينتج الجرّ، أو النصب على نزع الخافض

مخالفتي<sup>(٢٣)</sup> يرجع إلى أن ابن السّيد عَلِمَ لها وجهاً وَنَصَّاً عليه<sup>(٢٤)</sup>؛ ذلك ما لم يذكره الوقشي في تعليقه ويرى الباحث أن رواية (وَتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ) بالنصب فيها دلالة اجتماع غمرين: "غم ذهاب أهله وماله، وغم ما يقاسيه من طلب الوتر"<sup>(٢٥)</sup>، وأرى أنه أوقع عليه النقصان وعلى أهله ومعهم المال؛ إذ تعدد الفعل إلى المفعولين، أمّا رواية (وَتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ) بالرفع<sup>(٢٦)</sup> فهي دلالة بلحاق النقص الأهل ومعهم المال وجعله مردوداً عليهم دونه.

ويرجح الباحث رواية النصب لأسباب ثلاثة، أحدها: غلبة هذه الرواية في كتب الحديث والموطات وانتشارها فيما بينها<sup>(٢٧)</sup>، ثانيها: لأن الوقشي حكم عليها بقوله: "والوجه الذي بدأت به أحسن عندي"<sup>(٢٨)</sup> وذكر في رواية الرفع قوله: " ومن رفعه فقد غلط "<sup>(٢٩)</sup> وثالثها: للدلالة التي تكتنزها، فهي تمثل في فقدان الاطمئنان، وتغليظ الأذى والعاقب الشدیدين؛ لفوات صلاة العصر عمداً.<sup>(٣٠)</sup>

وفي تمييز "وَتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ" ، من "وَتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ" ، أن الرواية الأولى تعبّر عن إصابته في أهله وماله وأن الرواية الثانية تعبّر عن إصابة أهله وماله؛ فمن ثم يتجلّى المراد في الأولى ويغمض في الثانية؛ إذ وقوع المصيبة عليه صريح في الأولى دون الآخرة.

(٢٣) للشيخ ابن عاشور .

(٢٤) كشف المغطى ، للشيخ الطاهر بن عاشور ، ص : ٦٦ .

(٢٥) الاستذكار لابن عبد البر : ١ / ٢٧٥ .

(٢٦) على ما لم يسمّ فاعله ، وتضمين الفعل (وَتَرَ) معنى (انتزعوا) . يرجع : إكمال المعلم للقاضي عياض : ٢ / ٥٩٠ .

(٢٧) التعليق على الموطأ : ١ / ٣٢ ، والموطأ المطبوع : ١ / ١١ - ١٢ ، والاقتضاب : ١ / ٢٨ ، ٢٧ ، والاستذكار : ١ / ٢٧٤ . والمنتقى للباجي : ١ / ٤١ ، وشرح الزرقاني : ١ / ٢٨ . وأوجز المسالك ، للكاندھلوی : ١ / ٣٠٩ ، ٣٠٨ / ١ .

(٢٨) وقد بدأ بالنصب مضمنا الفعل (وَتَرَ) معنى (سلب) .

(٢٩) التعليق ، للوقشي : ١ / ٣٢ ، والاقتضاب : ١ / ٢٧ ، وكشف المغطى : ٦٦ .

(٣٠) التمهيد ، لابن عبد البر : ١٤ / ١٢٣ . والمسالك لابن العربي : ١ / ٤١١ .

## المطلب الخامس : دلالة تركيب الاشتغال

تناول هذه المسألة ما ذكره الوقشى في تعليقه حول مجيء تركيب : " أَكُلَّ وَلَدِكَ ". بنصب (كل)، وفي رواية أخرى بالرفع .

ال الحديث : " حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ التَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، أَنَّهُمَا حَدَّثَا، عَنِ التَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، أَنَّهُ قَالَ : إِنَّ أَبَاهُ بَشِيرًا أَتَى بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ، فَقَالَ : إِنِّي نَحْلَتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا كَانَ لِي. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ : " أَكُلَّ وَلَدِكَ نَحْلَتَهُ مِثْلَ هَذَا ؟ ". فَقَالَ : لَا. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ : فَارْتَجِعْهُ . " <sup>(١)</sup>

الوقشى : قوله : " أَكُلُّ وَلَدِكَ نَحْلَتَهُ ". يجوز في (كل) الرفع والنصب ، فمن رفعه فلا شغل الفعل عنه بضميره ، ومن نصبه فإضمار فعل يفسره هذا الظاهر ، كأنه قال : أَنَحْلَتَ كُلَّ وَلَدِكَ نَحْلَتَهُ ؟ وال اختيار النصب : لأن الاستفهام بالفعل أولى إذا دخل على جملة فيها فعل واسم مال معرض يمنع من ذلك ". <sup>(٢)</sup>

تعد هذه المسألة الواردة في الحديث الصحيح الذي علق عليه الوقشى <sup>(٣)</sup> من باب الاشتغال ، فمتى تقدم المفعول به على عامله ، وحل محله ما يشغل مكانه ، أي : انصرف العامل عن المفعول واشتغل بما حل محله، فقد تحقق ما يسميه الحجاج : اشتغال العامل عن المعامل . <sup>(٤)</sup>

ولاحظ الباحث أن الوقشى لم يذكر الاختلاف الوارد في التركيب على أنه اختلاف في الرواية بل ذكره من قبيل تعدد الأوجه الحوية في المسألة ، فذكر - رحمه الله تعالى - أنه يجوز

(١) التعليق على الموطأ ، الوقشى : ٢ / ٢١٢ .

(٢) التعليق ، الوقشى : ٢ / ٢١٢ . وانظر : القضايا ، ابن عبد الحق التلمessianي : ٢ / ٢٦٧ .

(٣) التعليق على الموطأ ، الوقشى : ٢ / ٢١٢ . أخرجه الإمام مالك في : ٣٦ - كتاب الأقضية ، ٣٣ - باب ما لا يجوز من التحل ، حديث : ٣٩ . انظر : الموطأ لإمام دار الهجرة مالك بن أنس ، من رواية يحيى بن يحيى الليثي : ٢٩٨/٢ . والموطأ المطبوع ، لعبد الباقي : ٢ / ٧٥٢ .

(٤) التحو الوافي ، الأستاذ عباس حسن : ٢ / ١٢٧ ، ١٢٨ .

في (كل) الرفع والنصب<sup>(٥)</sup>، فمن رفع فلا شغاف الفعل عنه بضميره ، ومن نصب في إضمار فعل يفسره هذا الظاهر ، كأنه قال : أَنْحَلْتَ كُلَّ وَلَدِكَ نَحْلَتَهُ ...؟ ثم جعل الاختيار النصب ؛ لأن الاستفهام أولى بالفعل إذا دخل على جملة فيها فعل واسم ، ما لم يعرض عارض يمنع من ذلك<sup>(٦)</sup> .

فأصحاب كتب الموطآت أو الصحاح وشروحهما<sup>(٧)</sup> لهذا الحديث ، يروونه بالنصب إلا كتاب الموطأ برواياته المتعددة ، فقد أثبتهما بالرفع دون تعليق أو إشارة إلى ذلك<sup>(٨)</sup>؛ وهو ما جعل الباحث يتناول هذه المسألة ضمن مباحثه .

وتترکز المسألة عند جواز الرفع والنصب مع ترجيح النصب ، فقد ذكر النحويون أنّ ممّا يجوز فيه الرفع والنصب ، والنصب أرجح ، على ثلاثة أقسام : إذا وقع بعد الاسم فعل دالٌّ على طلبِ كالأمر والنهي والدعاء ، وإذا وقع الاسم بعد أدلة يغلب أن يليها الفعل كهمزة الاستفهام ، وإنْ ، ما ، لا (النافية)<sup>(٩)</sup> ، والقسم الثالث : إذا وقع الاسم المشتعل عنده بعد عاطف تقدمته جملة فعلية ، ولم يفصل بين العاطف والاسم<sup>(١٠)</sup> ، وذكر الناظم<sup>(١١)</sup> في هذا :

**وبعْدَ مَا إِيلَوْهَ الْفَعْلِ غَلَبَ**

**وَاخْتَيَرْ نَصْبٌ قَبْلَ فَعْلِ ذِي طَلْبٍ**

**مَعْمُولٌ فَعْلٌ مُسْتَقْرٌ أَوْ لَا**

**وَبَعْدَ عَاطِفًا فَصَلٌّ عَلَى**

(٥) ضبط المحقق في التعليق لفظة (كل) بالفتح والضم .

(٦) التعليق على الموطأ ، الوقشي : ٢١٢ / ٢ . وانظر : الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلميسي : ٢٦٧ / ٢ .

(٧) انظر : تفسير غريب الموطأ ، ابن حبيب السلمي : ٣٩ . والموطأ المطبوع : ٢ / ٧٥٢ . والاستذكار ، ابن عبد البر : ٢٢ / ٢٨٩ ، وله في التمهيد : ٧ / ٢٢٣ . شرح الموطأ ، الزرقاني : ٣ / ٢١٥ . أوجز المسالك ، الكاندھلوی : ٤ / ١٧٢ . موطأ مالك ، محمد مصطفى الأعظمي : ٤ / ١٠٨٨ . وأخرجه البخاري في : ٥١ - باب الهبة ، ١ - باب الهبة في الولد . انظر: الفتح ، ابن حجر : ٦ / ٤٣٦ . ومسلم في : ٢٤ - كتاب الهبات ، ٣ - باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة ، حدیث = ٩ . وانظر : إكمال المعلم : ٥ / ٥٤٨ ، ٣٥٠ ، ٥٤٩ .

(٨) الموطأ برواياته ، للهلالي : ٣ / ٥٨٤ - ٥٨٥ . وأشار في متن الحديث برمز (حد) حاء وdal ، وهو رمز يشير إلى أنها رواية سعيد بن سعيد أحد رواة الموطأ .

(٩) وقد أضاف ابن كمال باشا إلى هذه الأحرف (ليس ، ولم ، ولما ، ولن) . أسرار النحو ، ابن كمال باشا ، ص : ١٣٠ .

(١٠) انظر : شرح الألفية ، ابن عقيل : ٢ / ١٣٨ . شرح الألفية ، ابن الناظم ، ص : ١٧٤ . وحاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية : ٢ / ١٠٢ .

(١١) متن الألفية ، ابن مالك ، البيتان : (٢٦١ ، ٢٦٠) ، ص : ١٧ .

ويرى الدكتور تمام حسان أن الاشتغال " ظاهرة تشتراك فيها الجملتان : الفعلية والوصفية<sup>(٩)</sup>. والمقصود بها أن يتقدم اسم ويتأخر فعل<sup>(١٠)</sup> أو وصف صالح أن يسلط على ضمير هذا الاسم أو على ما هو بسبب منه ، نحو : زيدا رأيته ، أو رأيت أخاه أو زيدا أنا ضاربه .

فعد انتصار الاسم السابق يقدر له فعل يقع المنصوب في حيزه، ويفسره الفعل المذكور بعده ، ويُقدر ذلك بحسب المعنى ... إلخ<sup>(١١)</sup>. والأصل أن المشغول عنه يجوز فيه وجهان : أحدهما الرفع بالابتداء والجملة بعده خبر له ، والثاني : النصب بتقدير فعل محذوف يفسره المذكور وجملة الفعل المفسر لا محل لها من الإعراب ، وقد يعرض للمشغول عنه ما يجب نصبه أو رفعه أو يرجع أحدهما أو يسوّي بينهما فله حينئذ خمس حالات ، وليس في القرآن الكريم شواهد لوجوب النصب ، أو لوجوب الرفع ، بل فيه شواهد للحالات الثلاث الأخرى<sup>(١٢)</sup>

ولذا قال الوقشي في توجيه إعراب (كل) : " الاختيار النصب ؛ لأن الاستفهام أولى بالفعل إذا دخل على جملة فيها فعل واسم ما لم يعرض عارض يمنع من ذلك"<sup>(١٣)</sup> ، أي : من شأنه أن يليه الفعل ومن ذلك في كتاب الله ، قوله تعالى : ﴿فَقَالُوا أَبْشِرَا مَنَا وَاحِدًا نَتَبَعُهُ إِنَّا إِذَا لَفِي ضَلَالٍ وَسُعْرٍ﴾ [القمر: ٢٤] فنصبت (أبْشِرَا) بتقدير فعل دل عليه (تبعه) ، وتقاديره : أتبع بشراً منا

(٩) بالطبع لا يغيب عن أذهان المشتغلين بالدراسات اللغوية سيطرة المنهج الوصفي أو التوجّه إليه تلك الآونة التي تualaت فيها الصيحات غرباً وشرقاً بتطبيق هذا المنهج في الدراسات التي تتصل باللغة بوصفه الوجهة السديدة آنذاك

(١٠) يلاحظ أن الدكتور تمام - رحمه الله تعالى - ذكر مصطلح (العامل) ، فلم يقل مثلاً : "يتقدم اسم ويتأخر عامل" ، كما هو الشأن لدى النحوين الذين يتناولون لفظ (العامل) في كتبهم ؛ إنما قال : "يتقدم اسم ويتأخر فعل" لنلا يذكر لفظة (عامل) لنلا يُقر نظرية العامل - ولو لفظاً - فینتفض ما كتبه عن نظرية القرآن ، وأنما لست من ينكر نظرية القرآن في النحو العربي ، وهي نظرية سديدة أنت بشار طيبة ، إنما لا أوفق على الغاء فكرة العامل أو الحديث عنه ، أوتجاهل تأثيره في النحو العربي في مقابل القرينة .

(١١) الخلاصة التحوية ، تمام حسان ، ص : ١٣١ ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ مـ ، عالم الكتب - القاهرة .

(١٢) الكتاب ، سيبويه : ١ / ٨٨ ، ١٣٧ ، ١٤٢ ، ١٣٨ . وشرح الألفية ، ابن عقيل : ٢ / ١٣٢ . والتنبييل والتمكيل ، لأبي حيان : ٦ / ٣١٨ . والمكودي على الألفية ، لأبي زيد عبد الرحمن بن على بن صالح المكودي (١٨٠٧هـ) : ١ / ٤٢٩ ، الدكتورة فاطمة الراجحي ، جامعة الكويت : ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م . وابن الناظم ، شرح الألفية ، ص : ١٧٤ . وانظر : النحو القرآني قواعد و Shawahed ، الدكتور جميل أحمد ظفر ، ص : ٥٥٥ ، ط : ٢٤١٨هـ - مكة المكرمة .

(١٦) التعليق ، الوقشي : ٢ / ٢١٢ . وانظر : الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني : ٢ / ٢٦٧ .

واحداً ، وقد أسقط الفعل على شيء من سببه<sup>(١٧)</sup> . وقرئ : ﴿أَبْشِرْ مَنَا وَاحِدٌ﴾ على الابداء ، و﴿تَسْتَعِدُ﴾ خبره ، والأول أوجه للاستفهام .<sup>(١٨)</sup>

وبعد أن عرضت أقوال الوقشي صاحب التعليق في المسألة ، وكذلك أقوال النحاة فيها ، اطمأن الباحث إلى ترجيح نصب المشتغل عنه ، لأمرین ، أحدهما : أن رواية الرفع لم ترد في كتب الصحاح أو الموطات التي اعتمد عليها البحث في تخریج الحديث موضع المسألة<sup>(١٩)</sup> ، والآخر : ما اعتمد الباحث من أقوال النحاة حول المسألة من كون المسألة - وبالحال كذلك - يترجح فيها النصب ؛ لأن همزة الاستفهام قد ولها الفعل ، وهو ما وافق قول الوقشي في المسألة .

ومن ثم فإن أشد باعث على ترجح أحدهما على الآخر أمن اللبس ومراعاة المعنى ؛ إذ يؤدي اللبس وعدم مراعاة المعنى إلى تجاوز المراد ، والخروج عن الصواب أو الأصوب ، فلو رفع الكلمة (كل) في قوله تعالى : ﴿إِنَّ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القرآن: ٤٩] لجاز في جملة (خلقناه) الجرّ صفة لشيء وهو غير مراد ، والرفع<sup>(٢٠)</sup> خبراً لكل وهو المراد ، فالرفع يحمل المراد وغيره ، والنصب يعيّنه فيرجح<sup>(٢١)</sup> .

(١٧) معاني القرآن ، الأخفش (٥٢١٥ هـ) : ٢ / ٥٢٨ . والبيان في غريب إعراب القرآن ، ابن الأثيري : ٢ / ٤٠٦ . وانظر: إعراب القرآن وبيانه ، محيي الدين الدرويش : ٧ / ٣٥٦ .

(١٨) الكشاف ، الزمخشري: ٥ / ٦٥٩ ، ٦٦٠ . التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكيري : ٢ / ١١٩٤ . وانظر: معجم القراءات ، د. عبد الطيف الخطيب : ٩ / ٢٢٩ .

(١٩) وجدير بالذكر أن الرفع ورد في ثلاثة كتب : توجيه الوقشي للمسألة وتعليقه عليها ، وكذلك كتاب الاقتضاب لمحمد بن عبد الحق التلمساني ، ويؤكد ينفي نصوص تعليقات الوقشي على الموطأ ؛ حتى ظن الباحث أن التعليق هو الاقتضاب ، وهو أمر يسترعي الانتباه ، وينبغي عمل استقصاء بحث حول نسبة هذه التعليقات إلى ابن عبد الحق التلمساني ؛ إذ يُعد متأخراً عن الوقشي والريبة تتجه إلى المتأخر منها . والله تعالى أعلم ! ، والكتاب الثالث : الموطأ برواياته الثمانية ، لأبي سليم الهلاي ، وهو رجل معاصر جمع روايات الموطأ باختلافاتها وزوانيها ، والباحث يدخله الريب في رواية الرفع التي أثبتها ؛ إذ لا يبعد أن يكون قدقرأ كلام صاحب التعليق والاقتضاب ثم تأثر بهما ، وهو الذي أميل إليه .

(٢٠) أي : لجملة (خلقناه) .

(٢١) أسرار النحو ، ابن كمال باشا ، ص : ١٣٠ ، ١٣١ .

وفي التبيان للعكبري " الجمهور على نصب (كل) في آية القمر، وقرئ بالرفع على الابتداء؛ وإنما كان النصب أقوى لدلالته على عموم الخلق ، فالرفع لا يدل على ذلك العموم ، بل يفيد أنَّ كُلَّ شيءٍ مخلوقٌ فهو بقدر<sup>(٢٢)</sup> ؛ من أجل ذلك كان المعول عليه في إعراب هذا الأسلوب - وغيره - هو المعنى ؛ إذ الإعراب تبع له وفرع عنه ؛ ولذا تجد فرقاً بين "ضربت زيداً" وزيدٌ ضربت ، أنك إذا قلت : ضربت زيداً ، فإنما أردت أن تخبر عن نفسك ، وتثبت أين وقع فعلك ، وإذا قلت : زيد ضربته ، فإنما أردت أن تخبر عن زيد".<sup>(٢٣)</sup>

لذا أرى في تركيب " أَكُلُّ وَلَدِكَ نَحْلَتُهُ ... ؟" على الرفع أنَّ الم المتحدث عنه هو (كل ولدك)، وجعلته مدار الحديث والاهتمام ، أما " أَكُلُّ وَلَدِكَ نَحْلَتُهُ " بالنصب فالمحدث عنه هو المخاطب المكنى عنه بالضمير في (نَحْلَتُهُ) . فقدم المنصوب في الاشتغال للحديث عنه بدرجة أقل من المبتدأ ، لأن المبتدأ متحدث عنه ، والحديث يدور عليه أصلاً بخلاف المشغول عنه فإنَّ الحديث يدور على شيئين: أمر أساسى وهو المسند إليه<sup>(٤)</sup>، وأمر دونه وهو المنصوب المتقدم<sup>(٥)</sup> ومن ثم فالرفع يجعل الاهتمام كل الاهتمام للمتحدث عن الذى أخير عنه وهو المبتدأ ، ويجعل مدار الكلام ينصب على الأبناء ، وغايته أن يحرض على تحقيق مبدأ العدالة والمساواة بينهم فهو يؤكد تلك القيمة النفسية التي ينبغي أن تراعى ويلتفت إليها بعناية فائقة ؛ لدوران الحديث عليها جملة وتفصيلاً .

وأما النصب وجعل الاسم المتقدم مشغولاً عنه فإنَّ الحديث يتركز أول ما يتركز على الضمير في الفعل (نَحْلَتُهُ) ، وكأنه المقصود بالحكم حين جعل مدار الحديث عليه وهو المتكلم، ويكشف القصد في لفت الانتباه إلى المتكلم نفسه ، حيث نحل واحداً من أولاده دون بقيةهم ،

(٢٢) التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبري : ٢ / ١١٩٤ .

(٢٣) الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي (٥٣٣٧) : ١٣٦ ، ١٣٧ ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، الطبعة الثالثة : ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ مـ ، دار النفائس - بيروت .

(٤) أي : تاء الضمير في (نَحْلَتُهُ) .

(٥) انظر : معاني النحو ، د. فاضل صالح السامرائي : ٢ / ١١٣ . وقد كتب هذا في معرض الكشف عن معاني (دلالة) النحو التي تتولد حيال الفارق بين الرفع والنصب في تركيب الاشتغال .

فَكَانَ النَّبِيُّ يَوْمًا يُوقِطُ فِيهِ رُوحُ الْحُبِّ لِجَمِيعِ بَنِيهِ ، وَأَنْ يَشْمَلَهُمْ بِعَطْفِهِ وَحْنَانَهُ ، وَإِلَّا فَسِيَغُرُّسُ فِي قُلُوبِهِمْ حَقْدًا وَغَلَّا - فِيمَا بَيْنَهُمْ - فِي حَيَاتِهِ ، وَبَعْدَ مَمَاتَهُ .

بِهَذَا يَكُونُ لِلاشتِغالِ - مِنْ وَجْهَةِ نَظَريِّ - دَلَالَةً مُسْتَفَادَةً دُونَ دَلَالَةِ الْمُبْتَدَأِ الْمُتَحَدَثُ عَنْهُ بِصَفَةِ أَصِيلَةٍ ، وَفَوْقَ دَلَالَةِ الْمُفْعُولِ الَّذِي يُنَاطُ بِهِ الْإِهْتِمَامُ حِينَ يَتَقدِّمُ ، فَهُوَ بِهَذَا يَكُونُ قَدْ جَمَعَ بَيْنَ الْحَسَنَيْنِ ؛ أَنَّهُ جَيِّءٌ بِهِ لِإِرَادَةِ الْحَدِيثِ عَنْهُ مِنْ جَهَةٍ ، ثُمَّ شُغِّلَ عَنْهُ بِالْحَدِيثِ عَنِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ مِنْ جَهَةِ أُخْرَى ، فَهُوَ إِذْنٌ نَمْطُ جَمْلَةٍ جَاءَتْ عَلَى صُورَةِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ<sup>(٢٦)</sup> ، وَتِلْكَ مَكَانَةٌ يَنْغِيَّاها النَّحُوُّ فِي مَجَاهِهِ الدَّلَالِيِّ لِلِّإِبْقاءِ عَلَى مَعَانِي يَرِيدُهَا - لَا رِيبٌ - فِي التَّرْكِيبِ .

(٢٦) معاني النحو ، د. فاضل صالح السامرائي : ١١٣ / ٢ .

## المطلب السادس : دلالة الطرف بين التنوين والإضافة

تتناول هذه المسألة ما ذكره الوقشى في تعليقه حول مجيء (يوم) موصوفة بجملة (تأكلون) مرة ، ومضافة إليها مرة أخرى .

**الحديث :** « وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبْنِ شَهَابٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى أَبْنِ أَزْهَرَ قَالَ شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَصَلَّى ثُمَّ انْصَرَفَ ، فَخَطَبَ النَّاسَ ، فَقَالَ : " إِنَّ هَذِينَ يَوْمَانِ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِهِمَا . يَوْمُ فِطْرِكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ ، وَيَوْمُ تَأْكُلُونَ فِيهِ مِنْ نُسُكِكُمْ " .<sup>(١)</sup> »

**الوقشى :** قوله : "يَوْمُ تَأْكُلُونَ". الصواب تنوين (يوم) ، وكذلك رويناه ، و(تأكلون) في موضع الصفة لليوم ، كما أنَّ الجملة المذكورة بعد اليوم في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي...﴾ [البقرة : ٤٨ ، ١٢٣] إلى آخره في موضع الصفة لليوم ، ومن روى : "يَوْمٌ" برفم الميم فحذف التنوين فقد أخطأ<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ اليوم على هذه الرواية يكون مضافاً إلى الجملة ، ولا يجوز ذلك في هذا الموضع ؛ لأنَّ في الجملة ضميراً يرجع إلى اليوم فإذا أضاف اليوم إلى ما فيه ضميره كان بمنزلة من قال : مررتُ برجلٍ حَسَنَ وجْهِهِ ، فأضاف الشيء إلى نفسه ، ولهذا لم يُجز النحويون : زيد حَسَنُ العَيْنِ مِنْهُ ، وأنكروا رواية من روى بيت طرقه<sup>(٣)</sup>: [من الطويل]

**رَحِيبُ قَطَابِ الْجَبِيرِ مِنْهَا رِفْيَةٌ**  
**بِجَسِّ النَّدَامِ بِضَّةُ الْمُتَجَرِّدِ**

(١) التعليق على الموطأ ، الوقشى : ٢١١ / ١ . أخرجه مالك في : ١٠ - كتاب العيددين ، ٢ - باب الأمر بالصلوة قبل الخطبة في العيددين ، حديث (٥) . وأخرجه البخاري في : ٣٠ - كتاب الصوم ، ٦٦ - باب صوم يوم الفطر حديث ١٩٩٠ . انظر: فتح الباري ، ابن حجر : ٤ / ٢٦ ، ٥ / ٢٦ . وأخرجه مسلم في : ٣١ - كتاب الصيام ، ٣٢ - باب النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى ، حديث = ١٣٨ . الموطأ المطبوع ، الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي : ١٧٨ / ١ . وإكمال المعلم ، القاضي عياض : ٩٤ / ٩٢ .

(٢) لم يجد الباحث الرواية - التي خطأها الوقشى - في كتب الموطآت ، وفي كتب الصحاح ، أو شروحهما ، كالاستدار ، ابن عبد البر : ١٦ / ٧ ، والتمهيد له : ١٠ / ١٠ ، ٢٣٩ . والمنتقى ، الباقي : ٣٥٣ / ٢ . وشرح الموطأ ، الزرقاني : ١ / ٣٢٤ . والموطأ ، د. محمد مصطفى الأعظمي : ٢٤٩ / ٢ . والموطأ برواياته للهلاوي : ٨٧ / ٢ ، ٨٨ .

(٣) ويروى في الديوان [ "رَحِيبُ قَطَابِ الْجَبِيرِ مِنْهَا رِفْيَةٌ ... " بتنوين (رحيب) ورفع (قطاب) بغير إضافة ، وتروى: رِفْيَةٌ (بالفاء) بدلاً من رِفْيَةٌ (بالفاء) ] ، انظر: ديوان طرفة بن العبد ، ص : ٢٤ ، شرحه وقدم له : مهدي محمد ناصر الدين ، الطبعة الثالثة ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م، دار الكتب العلمية ، بيروت ، من قصيدة " أطلال خولة " [من الطويل] . وانظر : المحتسب ، ابن جنى : ١ / ١٨٣ . الخزانة للبغدادي : ٤ / ٣٠٣ - ٨ / ٢٢٨ .

بإضافة (رَحِيبٌ) إِلَى (القطاب)، وقالوا: الصواب: "رَحِيبٌ قَطَابُ الْجَيْبِ".<sup>(٤)</sup>

يُقسّم النحاة الظرف إلى متصرف وغير متصرف ، فالمتصرف : ما يجوز أن يستعمل اسمًا غير ظرف على التوسيع والمجاز ، كأن يجعله مفعولا به ، نحو : اليوم سرته ، أو ترفعه ، كأن يكون فاعلا ، أو مبتدأ ، أو خبرا ، نحو : سرني يوم الجمعة ، واليوم مشرق ، واليوم يوم الفرح والسرور.<sup>(٥)</sup>

وقد استعمل (يُوْمٌ) بالتنوين في رواية : « يَوْمٌ تَأْكُلُونَ فِيهِ مِنْ نُسْكِنْكُمْ » اسمًا غير ظرف على التوسيع<sup>(٦)</sup> ، فـ(يُوْمٌ) تُعرب خبرا لمبتدأ تقديره : (والآخر يوم) ، أو بدلًا من (يُومان) .<sup>(٧)</sup>

واستعمل (يُوْمٌ) بالرفع - دون تنوين - مضافا إلى جملة : «... تَأْكُلُونَ فِيهِ مِنْ نُسْكِنْكُمْ » الفعلية التي حكم عليها الوقشي بالتخطة ، ويوافق الباحث ما حكم به الوقشي مستندا - في شأن عود الضمير على المضاف - إلى قول البغدادي في الخزانة تعليقا على رواية بيت طرفة المذكور آنفا (رَحِيبٌ قَطَابُ الْجَيْبِ) أَنَّ الإِضَافَةَ رَدِيَّةٌ بِمَنْزِلَةِ (حسنة وجهها) ووصفها في بدء تعليقه بالقبح ، ثم قال (البغدادي) : "وَذَلِكَ أَنَّ الْأَصْلَ وَهُوَ الْإِنْشَادُ الصَّحِيحُ : (رَحِيبٌ قَطَابُ الْجَيْبِ) بِتَنْوِينِ (رَحِيبٌ) ، فـ (قطابُ ) يرتفع بـ (رَحِيبٌ) وضمير (منها) يعود إلى الأول ، فإذا أضفنا (رَحِيبٌ) فقد خلا منه الضمير العائد فلا معنى لـ (منها) على ما بيننا في (حسنة الوجه) ، وكذلك لا يحسن أن تقول : زَيْدٌ حَسْنُ الْعَيْنِ مِنْهُ".<sup>(٨)</sup>

(٤) التعليق على الموطأ ، الوقشي : ١ / ٢١١ . وانظر : الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني : ١ / ٢٠٧ ، ٢٠٨ . وانظر : الخزانة للبغدادي : ٤ / ٣٠٣ - ٢٢٨ / ٨ .

(٥) انظر : الكتاب ، سيبويه : ١ / ٤٠٣ - ٤٠٥ . شرح المفصل ، ابن يعيش : ٢ / ٤١ - ٤٦ . وحاشية الصبان على الأشموني : ٢ / ١٨٤ - ١٩٧ . شرح التسهيل ، ابن مالك : ٢ / ٢٠١ . همع الهوامع ، السيوطي: ١٣٨/١ .

(٦) انظر : الأصول ، ابن السراج : ٢ / ٢٩١ ، ٢٩٢ . ويري العكري في إعراب قوله تعالى : (هذا يوم ينفع ...) [سورة المائدة : ١١٩] أن (يُوْمٌ) مغرب ؛ لإضافتها إلى مغرب ، فبقى على حقه على الإعراب ... ، وقال الكوفيون بنى (يُوْمٌ) على الفتح لإضافته إلى الفعل . [انظر : التبيان في إعراب القرآن ، العكري : ١ / ٤٧٧] .

(٧) انظر : الفتح ، ابن حجر : ٥ / ٤٢٦ .

(٨) الخزانة للبغدادي : ٤ / ٣٠٣ - ٢٢٨ / ٨ .

وهو ما أشار إليه الأستاذ عباس حسن أن الضمير العائد على المضاف قد يوهم - في بعض الحالات - أنها نعت أو شيء آخر غير المضاف إليه ، فيتغير المعنى ؛ إذ المعنى المقصود من المضاف إليه يختلف عن معنى النعت وغيره .<sup>(٩)</sup>

وبعد ...، فلم ي عشر الباحث على رواية (يَوْمٌ تَأْكُلُونَ فِيهِ مِنْ نُسُكِكُمْ) بإضافة (يَوْمٌ) إلى الجملة الفعلية في كتب الموطآت ، أو في كتب الصحاح ، وشروحهما<sup>(١٠)</sup> إلا كتابين ، هما : كتاب التعليق للوقشي ، وكتاب الاقتضاب لابن عبد الحق التلمساني ، فقد أثبتنا روایتي التنوين والإضافة ، وحكمها بخطئه رواية الإضافة .<sup>(١١)</sup>

وبتأمل الفاظ الحديث الوارد موطن البحث نرى أن النهي من النبي ﷺ عن الصيام قد وقع على اليومين المذكورين ، أحدهما : "يَوْمٌ فِطْرُكُمْ مِنْ صِيَامَكُمْ" بإضافة (يَوْمٌ) إلى (فِطْرَكُمْ) وهو عيد الفطر الذي يسبق عيد الأضحى ، والأخر: (وَيَوْمٌ تَأْكُلُونَ فِيهِ مِنْ نُسُكِكُمْ) بتنوين (يَوْمٌ) ووصفها بجملة (تَأْكُلُونَ فِيهِ مِنْ نُسُكِكُمْ) وهو يوم عيد الأضحى نفسه .

ولأن الإضافة فيها معنى الثبوت ووقع الحدث على جهة الماضي ، بخلاف التنوين ، فإنه لا يدل على وقوع الحدث في الماضي إنما يفيد وقوعه في الحاضر أو المستقبل وقد أشار ابن قتيبة في كتابه (تأويل مشكل القرآن) إلى مثل هذا ، بقوله : ولو أن قائلا قال : "هذا قاتل أخي" بالتنوين ، وقال آخر : "هذا قاتل أخي" بالإضافة لدل التنوين على أنه لم يقتله ، ودل حذف

(٩) النحو الوافي ، الأستاذ عباس حسن : ٣ / ٧٨ ، حاشية (٢) .

(١٠) كالاستكار ، ابن عبد البر : ٧ / ١٦ ، والتمهيد : ١٠ / ٢٣٩ . والمنتقى ، الباجي : ٢ / ٣٥٣ . وشرح الموطأ ، الزرقاني : ١ / ٣٢٤ . والموطأ برواياته : ٢ / ٨٧ ، ٨٨ . [ ] ، وأخرجه الإمام البخاري في : ٣٠- كتاب الصوم ، ٦٦- باب صوم يوم الفطر [ابن حجر ، الفتاح : ٤ / ٤٢٦] . ومسلم في : ٥ / ٤٢٦ . ومسند في : ٣١- كتاب الصيام ، ٣٢- باب النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى ، حديث ١٣٨ . وانظر : إكمال المعلم ، القاضي عياض : ٤ / ٩٢ .

(١١) التعليق ، الوقشي : ١ / ٢١١ ، وانظر : الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني : ١ / ٢٠٧ ، ٢٠٨ . وما تجدر الإشارة إليه أن أكثر نقول ابن عبد الحق اليفرنسي التلمساني : ٥٤٣٦ - ٥٦٢٥ صاحب كتاب "الاقتضاب في غريب الموطأ" هي من كتاب الوقشي (٤٠٨ - ٤٤٩ هـ) صاحب "التعليق على الموطأ" ، وفي كتاب "التعليق على الموطأ" نقولات من كتاب "تفسير غريب الموطأ" لعبد الملك بن حبيب السلمي الأندلسي (١٧٤ - ٢٣٨ هـ) .

التنوين على أنه قد قتله .<sup>(١٢)</sup>

ومن ثم فهناك يومان : يوم عيد الفطر مضى أو هو آخذ في المضي دل عليه تركيب بالإضافة<sup>(١٣)</sup> ، ويوم قادم لما يأت هو يوم عيد الأضحى دل عليه التنوين الذي يؤذن بالاستقبال بمجيء التركيب وسياقه اللغوي في الحديث الشريف .

والنبي ﷺ - كأني به - يخص النهي عن الصيام في يومين : يوم هم يعيشون أحدهما وأحواله ، ويوم آخر ينتظرون قدومه ومجيئه ؛ لذا ورد التركيب الأول بالإضافة ، والآخر بالتنوين . والله تعالى أعلم .

---

(١٢) تأويل مشكل القرآن ، ابن قتيبة (٢١٣ - ٥٢٦ هـ) ، ص : ١٤ ، شرحه ونشره السيد أحمد صقر ، بدون اسم دار النشر ، تاريخ الإيادع : ١٩٧٣ مـ . [فلاكتاب عندي بصيغة pdf ، ولعل هناك سهو من أحد المستخدمين في تصوير الكتاب قبل أن يرفعه على الشبكة] .

(١٣) من خلال السياق النظري الوارد في تركيب بالإضافة ، وكذلك سياق المقام والحال ، ويضاف إليهما السياق المعرفي الثقافي الذي ينبغي عنه سبب ورود الحديث الشريف .

## المبحث الثالث : المجرورات والتوابع

وفيه ثلاثة مطالب :

**المطلب** : (١) (**الإضافة**) : دلالة التركيب بين الإضافة والنعت

**المطلب** : (٢) (**العطف**) : دلالة تركيب العطف بين الجر والنصب

**المطلب** : (٣) (**النعت والحال**) : دلالة التركيب بين النعت والحال

## المطلب الأول : دلالة التركيب بين الإضافة والنعت

### وفيه مسائلتان :

**المسألة الأولى** : تتناول هذه المسألة ما ذكره الوقشى في تعليقه حول مجيء تركيب : " إلى السماء الدنيا " بروايتين ، إحداهما : " إلى السماء الدنيا " بتبعية الصفة للموصوف ، والأخرى : " إلى سماء الدنيا " بإضافة الموصوف إلى صفتة .<sup>(١)</sup>

**الحديث** : " وحدثني عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن أبي عبد الله الأغر ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : " ينزل ربنا ، تبارك وتعالى ، كل ليلة إلى السماء الدنيا ، حين يبقى ثلث الليل ، فيقول : من يدعوني فأستجيب له ؟ من يسألني فأعطيه ؟ من يستغفرني فأغفر له ؟ ".<sup>(٢)</sup>

**الوقشى** : قوله : " إلى السماء الدنيا ". كذا الرواية ، وهو الوجه والقياس ، ورواه بعضهم : " إلى سماء الدنيا " ، فيكون على هذا من باب صلاة الأولى ، ومسجد الجامع .

يرى أبو الوليد الوقشى أنّ رواية : (السماء الدنيا) على التركيب النعتي (على التبعية) هو الوجه والقياس . وذكر أنّ بعضهم رواه : (سماء الدنيا) على الإضافة ، من باب : صلاة الأولى ومسجد الجامع .<sup>(٣)</sup>

(١) التعليق على الموطأ ، الوقشى : ١ / ٤٣ . الاستذكار ، ابن عبد البر : ٨ / ١٤٦ - ١٤٨ ، وله التمهيد : ٧ / ١٢٨ . وانظر: المنتقى ، الباجي : ٢ / ٤٣١ ، ٤٣٢ . شرح الموطأ للزرقاني : ١ / ٣٨٥ . وانظر : الموطأ المطبوع، الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي (رواية يحيى الليثي) : ١ / ٢١٤ .

(٢) أخرجه الإمام مالك في : ١٥ - كتاب القرآن ، ٨ - باب ما جاء في الدعاء ، حديث : ٣٠ . انظر : الموطأ المطبوع الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي : ١ / ٤١٤ . والموطأ لإمام دار الهجرة، رواية يحيى بن يحيى الليثي : ٢ / ٢٩٣ . حديث : ٥٧٠ . أخرجه الإمام البخاري في : ٩٧ - كتاب التوحيد ، ٣٥ - باب قول الله تعالى : « يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ » (الفتح : ١٥) ، حديث : ٧٤٩٤ . فتح الباري ، ابن حجر : ١٧ / ٥٠٢ . وأخرجه الإمام مسلم في : ٦ - كتاب صلاة المسافرين ، ٤ - باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل ، حديث : ١٦٨ .

(٣) التعليق على الموطأ ، الوقشى : ١ / ٤٣ .

وممّا جاء في القرآن الكريم من إضافة الموصوف إلى الصفة قوله تعالى : ﴿ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ﴾ [سورة ق : ٩] ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَدَائِرُ الْآخِرَةِ ﴾ [يوسف: ١٠٩] ، والتقدير: وحب النبت الحصيد<sup>(٤)</sup>، ولدار الساعة الآخرة<sup>(٥)</sup>، وإنما كان ذلك ؛ لأن الصفة تفيد معنى ليس في الموصوف فصحت الإضافة للمغایرة<sup>(٦)</sup>، وعند الفراء " أضيفت الدار إلى الآخرة وهي الآخرة ؛ وقد تضييف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه ، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ [الواقعة : ٩٥] والحق هو اليقين ، ومثله أتيتك بارحة الأولى ، وعام الأولى وليلة الأولى ويوم الخميس ، وجميع الأيام تضاف إلى أنفسها لاختلاف لفظها ، وذكر بيته أنشده له بعضهم<sup>(٧)</sup>: [من الوافر]

ولو أقوت <sup>(٨)</sup> علیک دیار عبس

أي : عرفانا يقينا . ومنع بعض النحوين إضافة اسم لمرادفه أو موصوف إلى صفتة ، فإن سمع ما يوهم شيئا من ذلك يُؤوّل<sup>(١٠)</sup> ، ولابن مالك :

**مَعْنَى وَأَوْلُ مُوْهِمًا إِذَا وَرَدَ** (١١) **وَلَا بُطْفَافُ اسْمٍ لَمَّا بَهَ اتَّحَدَ**

(٤) التبيان في إعراب القرآن ، العكبي : ١١٧٤ .

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن ، أبو البركات بن الأنباري : ٤٥ ، ٥٠ .

<sup>٦</sup>) انظر : بدائع الفوائد ، ابن القيم : ١ / ٢٧ ، ٢٨ .

(٧) معاني القرآن، الفراء : ٢ / ٥٥ ، ٥٦ . وانظر : شرح الفصيح ، الزمخشري (٥٣٨ هـ) : ١ / ١٦٩ . تحقيق ودراسة الدكتور إبراهيم بن عبد الله الغامدي ، رسالة دكتوراة ، من سلسلة الرسائل الموسى بطبعها ، جامعة أم القرى : ١٤١٧ هـ . بداعن الفوائد ، ابن القيم : ١ / ٢٧ ، ٢٨ .

(٨) أی : أقفرت وخلتْ .

<sup>(٩)</sup> والبيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء : ٢ / ٥٦ ، وكذلك بلا نسبة في جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لابن جرير الطبرى : ٢ / ٣٨٢ . الجامع لأحكام القرآن ، القرطبى : ١١ / ٧٠ .

(١٠) أوضح المسالك ، ابن هشام : ٣ / ١٠٧ ، ١٠٨ .

(١١) متن الألفية ، د. عبد اللطيف الخطيب ، ص : ٢٦ .

وقد أورد القرطبي في تفسيره مقالة النحاس أن "إضافة الشيء إلى نفسه محال ، لأنه إنما يضاف الشيء إلى غيره ليتعرف به"<sup>(١٢)</sup>؛ ذلك بأن الصفة تابعة لموصوفها في الإعراب ، فلو أضيف إليها الموصوف لكان مجرىرة أبدا ، ولم تتصور التبعية المذكورة ، فما ورد مخالف لما قرروه يُؤوّل .<sup>(١٣)</sup>

ونبئ ابن مالك - رحمه الله تعالى - على التراكيب التي يوهم استعمالها خلاف ما جاءت به العرب ، كإضافة الموصوف إلى صفتة ، نحو: مسجد الجامع ، وصلاة الأولى... إلخ ، وجعل إضافته واسطة بين الإضافة الممحضة وغير الممحضة ؛ فإنما بالإضافة التي تصل ما هي فيه بما يليه<sup>(١٤)</sup> نحو ، قوله تعالى : ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ آتَقْنَاهُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف : ١٠٩] ، أو بالتبوعة ، نحو قوله تعالى : ﴿وَالَّدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقَوْنَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأعراف : ١٦٩]<sup>(١٥)</sup>

ففي شواهد التوضيح ورد التركيب الإضافي (نساء المؤمنات) في الحديث بإضافة الموصوف إلى الصفة<sup>(١٦)</sup>، وجعل ابن مالك أمن اللبس علة لمجيء مثل هذا التركيب ، ويحسن هنا أن أزيد اعتبارين فوق اعتبار أمن اللبس ، أحدهما : اعتبار الاتصال وهو إذا لم يتحمّل المضاف (أي : الاسم الأول) ضميراً منوياً - كما هو في إضافة المشتقات العاملة إلى مرفوعها أو منصوبها - أو لأن موقعه لا يصلح للفعل فيقدر تنكيره ، فهو استعمال صحيح فسيح ؛ لما عناه ابن مالك بالاتصال ، وثاني الاعتبارين : ما أطلق عليه ابن مالك اعتبار الانفصال ، ويعني به صحة المعنى دون تقدير ما يخرج به عن الظاهر .<sup>(١٧)</sup>

(١٢) الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي : ١١ / ٤٧٠ . وانظر : حاشية الصبان على الأشموني : ٣٧٥/٢ ، وما بعدها .

(١٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والковيين ، أبو البركات بن الأنباري (٥٧٧ـ) ، مسألة (٦٤) ، ص: ٣٥٢ ، تحقيق ودراسة الدكتور جودة مبروك ، الطبعة الأولى : ٢٠٠٢م ، مكتبة الخاتمي - القاهرة .

(١٤) أي : اتصال في المعنى ؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد . انظر: شرح التسهيل ، ابن مالك : ٢٢٩/٣ و المساعد على تسهيل الفوائد ، وهو شرح منح مصفي على كتاب التسهيل لابن مالك ، للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل (٥٧٦ـ) : ٢ / ٣٣٣ ، تحقيق د. محمد كامل برకات ، الطبعة الأولى : ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، دار الفكر - دمشق .

(١٥) شرح التسهيل ، ابن مالك : ٣ / ٢٢٩ .

(١٦) شواهد التوضيح ، ابن مالك : ١٩٣ . وانظر : عقود الزيرجد ، للسيوطى : ٣ / ١٣٥ .

(١٧) شرح التسهيل ، ابن مالك : ٣ / ٢٢٩ .

ويخلص الباحث إلى أن تركيب (سماء الدنيا) الوارد في المسألة مناط البحث على التبعة يكفي بلفظه في صحة معناه ، مثله في ذلك : الدار الآخرة ، والصلوة الأولى ، والمسجد الجامع ، والجانب الغربي ، والجنة الحمقاء ... إلى غير ذلك ، أمّا تركيب (سماء الدنيا) على الإضافة فإنه لا يكفي بلفظه في صحة معناه ، بل يحتاج إلى تقدير المحدوف ، بأن يقال : سماء الحياة الدنيا ، كما قدروا بقولهم : دار الحياة الآخرة ، وصلوة الساعة الأولى ، ومسجد الوقت الجامع ، وجانِب المكان الغربي ، وجنة البقلة الحمقاء .<sup>(١٨)</sup>

وقد أشار ابن مالك إلى ما لا يحسن فيه تقدير الموصوف ، نحو قوله تعالى: ﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقِيمَةِ﴾ [سورة البينة : ٥] ، فإن أصله : الدين القيمة ، والتاء للمبالغة ، فإذا قدرت لزم أن يقال : دين الملة أو الشريعة ، والمملة هي الدين ، وكذا الشريعة ، فيلزم تقدير ما لا يعني تقديره ؛ لأن المهروب كان إضافة الشيء إلى نفسه وهو لازم بتقدير الملة أو الشريعة ".<sup>(١٩)</sup>

فالوصف الذي لا يثبت كالقائم والقاعد ونحوه ؛ فلا يضاف الموصوف إليه ؛ لعدم الفائدة المخصوصة التي لأجلها أضيف الاسم إلى اللقب ، فإنه لما تخصص المسجد بالجامع والصلوة بالأولى قلت (مسجد الجامع) و(صلوة الأولى)، فكذلك يقال في (سماء الدنيا) ، لما تخصصت السماء بالدنيا صارت تُعرف بها، كأنك قلت: صاحبة هذا اللقب، ولأن (سماء) مهمّة، يجوز يحمل كونها سماء هذه الدنيا أو سماء أخرى فوقها - حينئذ - أضيفت إلى ما بعدها .<sup>(٢٠)</sup>

ومن ثم فالتركيب الوارد على التبعة الذي جعل فيه الأول منعوتا والثاني نعتا يوصف بالاطراد ، والتركيب الذي ورد على الإضافة يوصف بأنه غير مطرد (أي : شاذ) مقصور على السمع - ولا يجوز الإضافة فيما لم تضفه العرب - فإن العرب استعملت تركيب (الجنة

(١٨) شرح التسهيل ، ابن مالك : ٣ / ٢٢٩ . وانظر البيان في غريب إعراب القرآن ، أبو البركات الأنباري : ٢ / ٣٥ ، ٣٥ / ٥٠ ، ٥٠ / ٤٥ . وله في الإنصال في مسائل الخلاف بين البصريين والковيين ، مسألة (٦٤) ، ص : ٣٥٢ .

(١٩) شرح التسهيل ، ابن مالك : ٣ / ٢٢٩ .

(٢٠) الكتاب ، سيبويه : ٣ / ٢٩٤ ، ٢٩٥ . وانظر : بداعن الفوائد ، ابن القيم : ١ / ٢٧ ، ٢٨ / ١ ، وانظر: الارتفاع ، لأبي حيان ، ص : ٦٩١ - ٦٨٩ . وشرح التصرير على التوضيح ، الشيخ خالد الأزهري : ١ / ١٨٠٨ - ١٨٠٥ . وشواهد التوضيح ، لابن مالك : ١٥٧ . المفصل ، وابن عييش : ١ / ٣ ، ٣٣ / ٩ . وشواهد التوضيح ، لابن مالك : ١٥٧ .

السوداء، والحبة الخضراء) في باب التوابع لا الإضافة<sup>(٢١)</sup> ، فلا يجوز أن يقال : حبة السوداء ، أو حبة الخضراء ؛ حيث لم يرد به السمع .

ولمعرفة الفارق الدلالي بين التركيبين ، يرى الباحث أن الدلالة الأساسية (المركبة) التي تتصفح في الروايتين هي دلالة التخصيص ، بيد أن التركيب الإضافي يفوق التركيب النعمي في هذا الجانب ؛ لأنّه بالإضافة صار المضاف إليه لقباً يعرف به المضاف ، وصار جزءاً منه لا ينتقل عنه ولا يزول ؛ فقد أريد به الثبات ، بخلاف النعت الذي - في الغالب - لا يقوم بنفسه ، لاشتراط النهاة أن يكون في الأصل وصفاً ، والوصف لا يثبت ، وهو ما لم يستلزم في المضاف إليه ؛ لعدم تحقق الفائدة في إضافة الموصوف إلى الصفة حينئذٍ .

فمن معاني الإضافة أن المضاف والمضاف إليه معًا يعيّنان الاسم ويوضحانه ، أي : أنه صار من باب التوضيح والتقوية في المعنى ، وإنما فأي اسم الذي يُعيّن ويُوضّح ؟ فلا ريب أن المراد بالاسم هنا - محل النزاع في المسألة - الاسم قبل أن يُوصف أو أن يُضاف ، فإذا أضيف بات له توضيح وتبيين ما لم يكن في حال الوصف .<sup>(٢٢)</sup>

(٢١) ابن مالك ، شرح التسهيل : ٣ / ٢٢٩ .

(٢٢) معاني النحو ، الدكتور فاضل صالح السامرائي : ١ / ٦٩ .

## المقالة الثانية :

تناول ما ذكره الوقشى في تعليقه حول مجيء تركيب "وليس لِعْرِقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ" بالإضافة مرة، وبالتبعة على الصفة مرة أخرى .

**الحديث :** « حدثني يحيى عن مالك ، عن هشام بن عمروة ، عن أبيه ، أنَّ رسول الله ﷺ قال: "من أحيَا أرضاً ميَّتةً فهِيَ لَهُ . ولِيُسْ لِعْرِقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ" . قال مالك - رحمه الله تعالى : « والعُرْقُ الظَّالِمُ كُلُّ مَا احْتَفَرَ أَوْ أَخْدَأَ أَوْ غُرَسَ بِغَيْرِ حَقٍّ » . <sup>(١)</sup>

**الوقشى :** قوله ﷺ : « لِعْرِقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ » . الرواية : (لِعْرِقٍ ظَالِمٍ) على الصفة ، وبيدل على ذلك تفسير مالك هذه ، وقد روی بالإضافة على أن يكون العرق الأصل ، والمراد به : وليس للأصل بوصله ظالم في أرض غيره حق يستوجبه ، وهذا هو الأصل والمراد به ، وإن نُونَ [جعل " ظالم " صفة له على] هذا المعنى كما قال [تعالى] : **﴿نَاصِيَةٌ كَاذِبَةٌ خَاطِئَةٌ﴾** [العلق : ١٦] فنسب ذلك إليها ، وإنما الكاذب والخاطئ صاحبها <sup>(٢)</sup> .

ذكر الوقشى في كتابه روایتين للحاديـث الشـرـيف ، إحداهـما : قوله ﷺ : "ولـيس لـعـرـقـ ظـالـمـ حـقـ" بـتنـوـينـ (عـرـقـ) ، وـ(ظـالـمـ) صـفـةـ لـهـ ، عـلـىـ هـذـاـ المـعـنـىـ ، كـمـاـ فـيـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ: **﴿نَاصِيَةٌ كَاذِبَةٌ خَاطِئَةٌ﴾** [العلق : ١٦] ، فـنـسـبـ ذـلـكـ إـلـيـهـ (أـيـ: لـنـاـصـيـةـ) ، وـإـنـماـ الـكـاذـبـ وـالـخـاطـئـ صـاحـبـهـ <sup>(٣)</sup> ، وـالـأـخـرىـ كـمـاـ روـاهـ بـعـضـهـمـ : " لـعـرـقـ ظـالـمـ " بـإـضـافـةـ (عـرـقـ) إـلـىـ (ظـالـمـ) عـلـىـ أـنـ يـكـوـنـ الـعـرـقـ

(١) التعليق ، الوقشى : ٢ / ٤٠٤ . أخرجه مالك في : ٣٦ - كتاب الأقضية ، ٤ - باب القضاء في عمارة الموت ، حديث : ٢٦ . وانظر: الموطأ المطبوع لعبد الباقى : ٢ / ٧٤٣ . والموطأ لأمام دار الهجرة مالك بن أنس ، من روایة يحيى بن يحيى الليثي الأندرسي : ٢ / ٢٨٨ - ٢٨٧ ، حديث : ٢١٦٦ . أخرجه البخاري في : ٤١ - كتاب الحرج والمزارعة ، ١٥ - باب من أحيا أرضاً مواتا : ٦ / ١٣٥ . انظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، ابن حجر العسقلاني : ٦ / ١٣٥ .

(٢) التعليق ، الوقشى : ٢ / ٤٠٤ . وانظر : الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلماساني : ٢ / ٢٥٩ - ٢٦٠ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري (١١٣٢) : ٥ / ٣٤٥ ، شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل شلبي ، الطبعة الأولى : ١٩٨٨ - ١٤٠٨هـ ، عالم الكتب . وهو من المجاز العقلي . انظر : محيي إعراب القرآن وبيانه ، الدين الدرويش : ٨ / ٣٦٧ .

الأصل ، والمعنى : وليس لأصل يوصله ظالمٌ في أرضٍ غيره حقٌ يستوجبه .<sup>(٤)</sup>

رواية التركيب النعти هي رواية يحيى بن يحيى الليثي<sup>(٥)</sup> وهي التي اشتهرت في كتب الموطات وشروحها<sup>(٦)</sup> ، فغالب أصحاب هذه الكتب يذكرون أولاً الحديث برواية يحيى على التبعية الذي جعل فيه الأول منعوتاً والثاني نعتاً ، وتقديره : "ليس الذي عرق ظالمٌ" وهو راجع إلى صاحب العرق ، أو " ليس لعرق ذي ظلم" فيرجع إلى العرق نفسه<sup>(٧)</sup> ، ثم يذكرون الرواية الأخرى بالتركيب الإضافي ، ويكون الظالم صاحب العرق وعليه فالمراد بالعرق الأرض ، وبالغ الخطابي فغلط رواية الإضافة .<sup>(٨)</sup>

ففي التركيب النعти حسب الرواية الأولى<sup>(٩)</sup> التي جعل فيها لفظة (ظالم) نعتاً ، ولفظة (عرق) منعوتاً ، إنما يكون قد نسب الظلم إلى العرق ، والظالم في الحقيقة صاحبه ؛ إذ هو الذي غرس في أرضٍ بغير حقٍ ولا شبهة ؛ فكان - بذلك - مغتصباً ، فلما كان المتحدث عنه هو العرق وما اغتصب من الأرض نسب الظلم إليه ؛ إذ الحكم يقع على المتنازع فيه وهو المغصوب، وذلك من باب قوله تعالى : ﴿نَاصِيَةٌ كَاذِبٌ خَاطِئٌ﴾ [سورة العلق : ١٦] فقد وصف الناصية بالكذب ، والخطأ ، والحقيقة : صاحبها ، وذلك أدل وأبلغ من أن يضاف ، فيقال : ناصية كاذبٌ خاطئٌ ؛ لأنها المتحدث عنها .<sup>(١٠)</sup>

(٤) المصدر السابق نفسه .

(٥) انظر : الموطأ ، رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي : ٢ / ٢٧٨ - ٢٨٨ .

(٦) انظر : الموطأ المطبوع لعبد البافي : ٢ / ٤٢ - ٧٤٢ . الاستذكار ، ابن عبد البر : ٢٢ / ٣ - ٥ / ٢٢ ، ٢٨١ - ٢٨٠ . المتنقى ، الباقي : ٧ / ٣٧٥ - ٣٧٨ . شرح الموطأ ، الزرقاني : ٣ / ٢٥٥ (دون ضبط) . أوجز المسالك ، الكاندهلوي : ١٤ / ١١٠ . الموطأ ، محمد مصطفى الأعظمي : ٤ / ١٠٧٦ . والموطأ برواياته للهلاكي : ٣ / ٥٦٧ - ٥٦٩ .

(٧) فتح الباري ، لابن حجر ، ٤ / ١ - كتاب الحرث والمزارعة ، ١٥ - باب من أحيا أرضاً مواتاً : ٦ / ١٣٧ .

(٨) المصدر السابق نفسه .

(٩) رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي .

(١٠) معانى القرآن وإعرابه ، الزجاج : ٥ / ٣٤٥ . وإعراب القرآن وبيانه ، محبي الدين الدرويش : ٨ / ٣٦٧ .

وفي الرواية الثانية لتركيب " لعرقِ رجلٍ ظالمٍ " على الإضافة ، أرى أنه حذف المضاف إليه وأقيمت الصفة مقامه<sup>(١١)</sup> ، فأضاف كلمة (عرق) إليها كما أضيف إلى الموصوف المحذوف قبل<sup>(١٢)</sup>؛ لما بين العرق والظالم ملاسة وصلة ، فلشن كان العرق هو الأصل المغروس في الأرض فإن الظالم هو الذي غرس فيها وزرع .

وقد ذكر النحاة ما يتعلق بحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه في كتبهم ، ومن ذلك ما سمعه سيبويه من بعض العرب الموثوق بهم يقول : " ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا ... " أي : ما منهم واحد مات<sup>(١٣)</sup> . ويقام النعت مقام المعموت كثيراً إن علم جنسه ، ولم يوصف بظرف أو جملة<sup>(١٤)</sup> ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عَيْنٌ ﴾ [الصفات: ٤٨] أي : حور قاصرات<sup>(١٥)</sup> ، وقد حذفوه إذا ظهر أمره وقويت الدلالة عليه إما بحال أو بلفظ ، وإذا كانت الصفة مفردة متمكنة في بابها غير ملبسة<sup>(١٦)</sup> . ومن ذلك من الشعر قول النابغة الذبياني<sup>(١٧)</sup> : [من الوافر]

## كأنك من جمال بنبي أقيش

أي : كأنك جمل من جمال بنبي أقيش<sup>(١٨)</sup> ومنه قول حكيم بن معية الربيعي : [من الرجز]

(١١) أي : حذف كلمة (رجل) ، وأقيمت كلمة (ظلم) مقامها فشلت (ظلم) وظيفة المضاف إليه . انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات بن الأنباري ، ص : ٣٥٣ .

(١٢) لأن التركيب في الأصل : (لعرقِ رجلٍ ظالمٍ) .

(١٣) الكتاب ، سيبويه : ٢ / ٣٤٥ .

(١٤) شرح التسهيل ، ابن مالك : ٣ / ٣٢٣ ، ٣٢٢ .

(١٥) مغني الليبب ، ابن هشام : ٦ / ٤٢٣ . شرح الكافية ، الرضي : ٢ / ٣٢٤ .

(١٦) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٣ / ٥٩ ، ٦٠ . شرح الكافية ، الرضي : ٢ / ٣٢٤ .

(١٧) ديوان النابغة الذبياني ، ص : ١٢٦ ، البيت العاشر (١٠) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية: ١٩٨١م ، دار المعارف - القاهرة . أقيش : حي من اليمن في إبلهم نفار ، ويقال هم حي من الجن . كذلك الشنتوري . وفي العرب بنو أقيش بن عبد بن كعب بن عوف . والحقيقة : أن يحرك الشيء [ولعله تصحيف وقع فيه المحقق عبد السلام هارون رحمة الله تعالى] ؛ إذريما أراد الشنّ وهو القرية المشار إليها ليتحقق فيسمع له صوت . والشنّ : الجلد اليابس . يصف جبن عينية بن حصن الفزارى . والشاهد فيه حذف الاسم الموصوف لدلالة الصفة عليه .

(١٨) الكتاب ، سيبويه : ٢ / ٣٤٥ . شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٦١ .

## لو قلت ما في قومها لم تيثنِ

يفضلها في حسبي ومبسوط

يريد : ما في قومها أحد<sup>(١٩)</sup> . وقال سُحيم بن وثيل الرياحي<sup>(٢٠)</sup> [ من الوافر ] :

## أنا ابن جلا وطلاء الشايا

متى أضع العمامة نعرفونيه

أي : ابن رجل طلاء الشايا . على أن الاسم الموصوف بالجملة لا يحذف بدون (من) أو (في)، إلا في الشعر كما هنا ، فإن أصله : أنا ابن رجل جلا . فجلا فعل ماض بمعنى كشف الأمور ، أو بمعنى انكشف أمره . وفيه ضمير يعود على الموصوف المحذوف لضرورة الشعر . وهذا أحد التخريجين المشهورين في البيت . والتخرير الثاني : سيبويه ، وهو أن (جلا) مع ضميره المستتر جملة محكية جعلت علمًا ، ولا شاهد فيه على هذا .<sup>(٢١)</sup>

وهو ليس من باب إضافة الموصوف إلى صفتة ؛ لأن وصف العرق بالظلم إنما جاء بضرب من المجاز العقلي - كما تقدم - لا على سبيل الحقيقة ، فالموصوف ممحذف مقدر بـ (رجل) وهو - أيضا - ليس من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، إذ لو كان من هذا الباب لما نون لفظة (عرق) .

وممّا يخلص إليه الباحث في ذلك أن التركيب النعتي قد نسب فيه الظلم إلى العرق وهو ما أميل إليه لأمرتين ، أحدهما : شهرة الرواية وثبوتها في كثير من كتب الموطآت التي تقدم ذكرها

(١٩) الميسim : الجمال ، من الوسامنة . والشاهد فيه حذف الموصوف ، والتقدير : ما في قوماً أحد يفضلها لم تكذب فتائم بني ربيعة بن مالك بن زيد مناة بن تميم ، وهو راجز إسلامي كان في زمن العجاج وحميد الأرقط . وـ "تيثم" : لغة في تاثم . وقوله : (لم تيثم) جواب لو الشرطية ، أي لم تكذب فتائم ، وأصله (تاثم) فكسر التاء على لغة من يكسر حروف المضارعة إلا الآياء لكراءه ، وهم بنو أسد . يراجع : خزانة الأدب ، للبغدادي : ٦٣ / ٥ ، ٦٢ ، ٦٤ .. انظر : الخصائص ، ابن جنبي : ٣٧٠ / ٢ .

(٢٠) لسان العرب ، مادة (ج ل و) ، ص : ٦٧١ . والكتاب ، سيبويه : ٢ / ٣٤٥ . وشرح أبيات مغني الليب ، البغدادي : ٦ / ١٦ - ٧ / ٣١٢ .

(٢١) خزانة الأدب ، للبغدادي : ٥ / ٦٤ .

والثاني : أن غاية الغاصب هو الاستحواذ على الأرض التي اغتصبها بغير حق ولا شبهة ، فصارت الأرض والغرس أمله ومتبتاه ، فلم يعد الغاصب موصوفاً بالظلم فحسب بل تعدد ذلك إلى الغرس والزرع والأرض وهو ما يعبر عن ذلك كله بالعرق ؛ ليقطع رجاه في شيء قد يحصل عليه بالباطل . وممّا يقوى هذا الرأي ما جاء في كتاب موطأ مالك للأستاذ محمد فؤاد الباقى في الحاشية ، قوله: "وليس لعرق ظالم حقٌّ" أن (ظالم) : صفة لعرق على سبيل الاتساع ، كأنَّ الفعل له" ، ثم ساق كلام ابن الأثير الذي يقول فيه : " هو على حذف مضاف ، فجعل العرق نفسه ظالما ، والحق لصاحب ، أو يكون الظالم من صفة العرق . أي : لذى عرق ظالم".<sup>(٢٢)</sup>

وأمّا الرواية الثانية (لعرق ظالم) على الإضافة فإنما على حذف الموصوف ، والممحذوف كلمة : (رجل) ، ودلالة ذلك أنه نفي قاطع عام يشمل كلَّ غاصب كان ذكرها أو أنثى كبيراً أو صغيراً ، فهو ظالم لأنَّه مغتصب ، ويفهم منه النهي عن اغتصاب الأرض بغير حق ، نهي يعم كل من كان هذا فعله ويشمله .

وفي التركيب الثاني دلالة معتبرة لولا أنَّ في التركيب النعти السابق زيادة مُرجح لجعلَ الباحث يميل إلى الأخذ بها ، إذ ثبتت الرواية الأولى بشهرتها وكثرة دورانها في كتب الموطئات وشرحها من جهة ؛ وبما أشار إليه الوقشى بقوله : " ويدلُّ على ذلك تفسير مالك من جهة أخرى ".<sup>(٢٣)</sup>

وقد عبر ابن مالك - رحمه الله تعالى - في شواهد التوضيح عن مثل ذلك بقوله : "يجوز في (تمرات عجوة) الإضافة وتركها ، فمن أضاف فلا إشكال ؛ لأن تمرات مهمة ، يتحمل كونها من العجوة ومن غيرها ، فإذا أضافتها إلى العجوة إضافة عام إلى خاص ، وهو مقتضى القياس ."<sup>(٢٤)</sup>

(٢٢) الموطأ المطبوع ، الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى : ٢ / ٧٤٢ .

(٢٣) التعليق ، الوقشى : ٢ / ٢٠٤ . قال مالك في تفسير ذلك : والعرق ظالم كل ما احتقر أو أخذ أو غرس بغير حق .  
يراجع : الموطأ المطبوع ، محمد فؤاد عبد الباقى : ٢ / ٧٤٢ .

(٢٤) شواهد التوضيح ، ابن مالك : ١٥٧ .

## المطلب الثاني : دلالة تركيب العطف بين الجر النصب

تناول هذه المسألة ما ذكره الوقشى في تعليقه حول مجيء تركيب : " ما جاء في البول قائماً وغيره " عنواناً للباب ، فله في (غيره) روایتان : كسر الراء ، وفتحها .<sup>(٢)</sup>

الوقشى : قوله : " باب ما جاء في البول قائماً وغيره ". رواه قوم : " وغيره " بفتح الراء عطفاً على قائم ، كأنه قال : قائماً وغير قائم ، وليس ذلك بصحيم ، لأن الحال لا تضمر وإنما هو : " وغيره " بخفض الراء معطوفاً على لفظ (البول) ؛ لأن ذكر في أول الباب بول الأعرابي في المسجد ، وفي آخره سئل مالك عن غسل الفرج ، فتضمن الباب البول قائماً وغير ذلك ".<sup>(١)</sup>

يدور البحث في هذه المسألة حول الباب الذي وضعه الإمام مالك - رحمه الله تعالى - من أبواب كتاب الطهارة ، بعنوان : " باب ما جاء في البول قائماً وغيره " عطفاً على (البول)<sup>(٣)</sup> ، وقد علق الوقشى على هذه المسألة بأن رواية النصب (غيره) عطفاً على (قائم) ليست صحيحة ، كأنه قال : " قائماً وغير قائم ، ثم قال : وليس ذلك بصحيف ؛ لأن الحال لا تضمر "<sup>(٤)</sup> .

ومما أشكل على الباحث في المسألة قول الوقشى : " وليس ذلك بصحيف ؛ لأن الحال لا تضمر ". وأرى أن مقصوده في إيراد تركيب (غيره) بالنصب هو العطف على (قائماً) وإضافته إلى الضمير ، على تقدير : (قائماً وغير قائم) - في وصفه - وهو غير صحيح ؛ لأن إضافته للضمير جعلته معرفة ، واشترط النحويون أن تكون الحال نكرة ولا تكون معرفة<sup>(٥)</sup> ، فلو أن رواية النصب

(٢) الموطأ المطبوع لعبد الباقي : ١ / ٦٤ . ٢- كتاب الطهارة ، ٣١- باب ما جاء في البول قائماً وغيره . الموطأ لإمام دار الهجرة ، رواية يحيى بن يحيى الليثي : ١ / ١١٠ .

(١) التعليق ، الوقشى : ١ / ١٠٨ . ويؤكد الباحث أن لفظة (غيره) من كلام الإمام مالك - رحمه الله تعالى - وأصل مسألة البحث أن يتناوله الوقشى من تعليقات في كتابه ، لذا أدرجت هذه المسألة ضمن مسائل البحث ، فوجب التنبيه . ومن تراكيب العطف التي تدخل في التحليل ما ورد في كتاب الوقشى من رواية يحيى : " ويکفرن العشير ". انظر : التعليق ، الوقشى : ١ / ٢٢١ .

(٣) انظر : الموطأ المطبوع ، محمد عبد الباقي : ١ / ٦٤ . والموطأ ، رواية يحيى الليثي : ١ / ١١٠ .

(٤) التعليق ، الوقشى : ١ / ١٠٨ .

(٥) الكتاب ، سيبويه : ١ / ٣٧٧ ، ٢ / ٥٢ .

جاءت بـ(غير) مضافة إلى (قائم) دون أن يحذف الاسم الظاهر ويؤتى بالضمير مكانه<sup>(٦)</sup>، لجازت الرواية التي علق عليها الوقشي تركيباً<sup>(٧)</sup>، أما وقد أضاف المعطوف (غيره) إلى الضمير ، فلا يجوز ؛ لعدم توفر مسوغ مجيء الحال"<sup>(٨)</sup> ؛ معللا ذلك بقوله : لأن الحال لا تُضمر<sup>(٩)</sup> .

فحن - إذن - أمام احتماليين لتركيب (غيره) الوارد<sup>(١٠)</sup> في المسألة ، أحدهما : أن يكون الوقشي قد عُنيَ به لأن إضافة (غيره) إلى الضمير جعلت (غير) لا تصلح لوظيفة الحال ؛ لأن الحال نكرة<sup>(١١)</sup> وإن كانت إضافتها إلى الضمير يخرجها من دائرة التكير ، ولا يجعلها تصلح لوظيفة الحال .

وثاني الاحتمالين : لأن (غير) لا يستقل معناها دون معنى ما بعدها (المضاف إليه) فجعلها الوقشي كالضمير ؛ لإضافتها إليه ؛ لذا قال : " لأن الحال لا تُضمر"<sup>(١٢)</sup> ؛ ومن ثم فإن وجود الاحتمالين أو وجود أحدهما لم يقل به أحد من النحوين ؛ إذ أخرج تركيب (غيره) من باب الحال .

(٦) لأن (غير) موغلة في الإبهام لا تصلح أن تستقل بنفسها دون إضافة ، وقد أضافها إلى الضمير ، وحقها أن تضاف إلى اسم ظاهر بعدها لا إلى ضمير كما سلف .

(٧) أي : قائمًا وغير قائم ؛ لتتوفر شروط مجئها وهو - هنا - التكير ، وبقطع النظر عن السياق : السياق النصي أو السياق اللغوي .

(٨) الكتاب ، سيبويه : ١ / ٣٧٧ ، ٢ / ٥٢ .

(٩) الوقشي ، التعليق : ١ / ١٠٨ .

(١٠) في تعليق الوقشي على الحكم مناط المسألة .

(١١) لما ي قوله النحويون عن (غير) وأخواتها : كونها موغلة في الإبهام ، وإن أضيفت لا تكتسب التعريف ، وإضافتها إلى الضمير لا يجعلها تصلح لموقع الحال ، وفي ذلك انقسم النحاة في شأن مجيء الحال معرفة ثلاثة فرق: فريق منها مطلقاً وهم البصريون ، وفرق أجازها بشرط وهم الكوفيون ، وذهب الفريق الثالث إلى الجواز المطلق ومن هؤلاء يومنس من البصريين ، وتتابعه البغداديون .

(١٢) التعليق ، الوقشي : ١ / ١٠٨ .

فإن قيل : قد ورد الحال مضافا إلى الضمير كما في قولهم : " كلامته فاه إلى فيّ ، ورجع عوده على بدئه " <sup>(١٣)</sup> ، فإن ذلك على تأويلٍ عند البصريين والkovfines كما هو مدون في كتب النحوين . <sup>(١٤)</sup>

وأرى أنه بتأمل التركيب - من جهة السياق الذي اعتمد عليه الوقشي في تعليقه - نجده تركيبا قد وضعه الإمام مالك - رحمه الله تعالى - عنوانا للباب في كتاب الطهارة ، وذكر في أول الباب بول الأعرابي في المسجد ، وذكر بعده البول قائما ، وفي آخره سُئل مالك عن غسل الفرج ، وكلها أسماء لأجناس مختلفة وليسْ هيئات لشيء واحد <sup>(١٥)</sup> ؛ لذا اختار صاحب التعليق (غيره) بالخوض معطوفا على (البول) ، وكأنه أراد : ما جاء في شأن بول الأعرابي ، وفيمن يبول في حال القيام ، وفي غسل الفرج وطهارته ، أمّا كونه قد قصد هيئات التبول التي تصحب من يقضي حاجته ، فهو غير مراد ؛ لأنّه عطف (غيره) بالجر على قوله : (البول) ؛ إذ يتطلب الباب أنّ يعود الضمير في (غيره) على (البول) لا على (قائما) ؛ لأن الحكم يتعلق بالفعل لا بهيئة التبول .

وقد أعاد على قبول هذه الدلالة - التي يراها الباحث قد وافقْتُ الوقشي - أمران ، أولهما: مجيء التركيب على هذا النحو الذي لا يصلح لوظيفة الحال لانتفاء الشروط ، وهو ما يُعرف بـ(السياق النصي أو السياق اللغوي) .

(١٣) المقتضب ، المبرد : ٢٣٦ / ٣ ، وانظر: أساليب البيان في النحو العربي ، دراسة دلالية من خلال القرآن الكريم ، خديجة عبد الله سرور الصبان : ٦٢٠ / ٢ ، رسالة دكتوراه (مخطوط) ، إشراف أ. د. محمد إبراهيم البنا ، جامعة أم القرى : ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

(١٤) قدره البصريون (مشافها)، والkovfines قدوه (جاعلا) بحذف العامل ...، ولا يقاس عليه . انظر: شرح المفصل ، ابن يعيش : ٦١ / ٢ ، ٦٢ .

(١٥) التعليق ، الوقشي : ١٠٨ / ١ . وانظر: الموطأ المطبوع ، الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي : ٦٤ / ١ .

وثنائيهما : ارتباط الدلالة التركيبية بالمعنى من جهة ، وبالأحكام الفقهية الواردة في الباب من جهة أخرى ؛ إذ لا تتحقق الفائدة إلا بمراعاة القرائن التي تحدد المعنى ، وهو ما يُعرف (بالسياق الخارجي والاجتماعي أو بالمقام) ، وهو ما نادى به أصحاب كتب الدلالة والمعنى .<sup>(١٦)</sup>

---

(١٦) دلائل الإعجاز ، الشيخ عبد القاهر : ٥٤٣ ، وانظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمام حسان : ٣٣٧ . ود. محمد محمد يونس علي ، المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية ، ص : ٣١٥ ، الطبعة الثانية ، دار المنار . م٢٠٠٧ .

## المطلب الثالث : دلالة التركيب بين النعت والحال

**وفيه مسائلتان :**

**المسألة الأولى :** تناول ما ذكره الوقشى في تعليقه حول مجيء " معجلًا أو مؤخرًا " ، حيث ورد التركيب مرة بالفتح ، وأخرى بالكسر .

**قال مالك - رحمة الله تعالى :** " وَمَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مُعَجَّلًا أَوْ مُؤَخَّرًا وَهُوَ يُسْوِي بِذَلِكِ غُسْلَ الْجُمُعَةِ فَأَصَابَهُ مَا يَنْقُضُ وُضُوءَهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا الْوُضُوءُ وَغَسْلُهُ ذَلِكَ مَجْزَئُهُ " .<sup>(١)</sup>

**الوقشى :** قوله : " معجلًا أو مؤخرًا " . يجوز فيها الفتح والكسر ، والفتح على الصفة لمصدر مذوف ، كأنه قال : اغتنسل معجلًا أو مؤخرًا ، والكسر على الحال من الضمير الفاعل في " اغتنسل " ونظيره قول النابغة :

وَتُسْقَى إِذَا مَا شَئْتَ غَيْرَ مُصَرَّدٍ  
بِزُورَاءَ فِي حَافَاتِهَا الْمَسَكَ كَانُمْ<sup>(٢)</sup>

جاء تعليق الوقشى على هذا التركيب الذي ورد في كتابه من قول الإمام مالك - رحمة الله تعالى: على أن (معجلًا) بفتح الجيم على الصفة ، و(معجلًا) بالكسر على الحال من الضمير الذي يشغل وظيفة الفاعل في (اغتسل) ، ونظيره قول النابغة<sup>(٣)</sup> : [من الطويل]

وَتُسْقَى إِذَا مَا شَئْتَ غَيْرَ مُصَرَّدٍ  
بِزُورَاءَ فِي حَافَاتِهَا الْمَسَكَ كَانُمْ  
حيث رفع (كانع) على الصفة ، ولم ينصبها على الحال .

(١) مسألة البحث هذه من قول الإمام مالك ؛ تعليقاً على الحديث النبوى الشريف الوارد - ٥ - كتاب الجمعة ، ١ - باب العمل في غسل يوم الجمعة. حديث : ٥ . يراجع : الموطأ المطبوع ، عبد الباقى : ١ / ١٠٣ . والموطأ لإمام دار الهجرة ، روایة یحیی بن یحیی اللیثی : ١ / ١٥٩ ، رقم (٤٧٢) .

(٢) التعليق ، الوقشى : ١ / ١٥٦ ، ١٥٧ .

(٣) ديوان النابغة الذبياني ، ص : ٣٩ ، رقم البيت (٣٣) . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . قوله : " وَتُسْقَى إِذَا مَا شَئْتَ غَيْرَ مُصَرَّدٍ " هو في مذهب الدعاء وليس بخبر ، وقوله : " غَيْرَ مُصَرَّدٍ " ، أي غير مقلل ، والتصرييد شرب دون الرأى ، والزوراء : كأس مستطيلة أو كأس مائلة ، والكانع : الداني بعضه من بعض . وللبيت روایتان لـ(مصدر) ، فالرواية الأولى : (مصدر) يجعلها اسم مفعول ؛ ومن ثم تنصب (غير) على المفعول الثاني ، والتقدير: وتسقى شراباً غير مُصَرَّد ، وتنصب (غير) على الحال من الضمير في (تسقى) في الرواية الثانية : (مصدر) بوصفها اسم فاعل ؛ أي : وتسقى وأنت غير مقلل للشرب .

تأتى هذه المسألة وقد تقاطع فيها احتلافان : اختلف صيغى وآخر تركيبى ؛ لكون (معجلا) مشتقاً : اسم فاعل على الحال ، واسم مفعول على العت ، وليس المشكلة - مناط البحث - في كون الصيغتين مختلفتين ، إنما موطن النزاع في كون الموقعين مختلفين : موقع الحالية وموقع النعтиة ؛ لذا وضعنا المسألة في باب الاختلاف التركيبى لا الصيغى .

والذى جعل الوقشى - هنا - يوجه التركيب إلى العت مرة وإلى الحال مرة أخرى ، هو اشتراك الحال والعت في كثير من الخصائص النحوية سواء على المستوى الدلالي<sup>(٤)</sup> أو على مستوى الموضع الوظيفية<sup>(٥)</sup>، وهذه العلاقة المشتركة بين الحال والعت على المستويين المشار إليهما - في كتب النحوين القدامى<sup>(٦)</sup> والمحدثين<sup>(٧)</sup> - ؛ مما يجعل معتمد البحث على قرائن أخرى خارجية واجتماعية وثقافية ؛ للوصول إلى أيٌ من الدلالتين تتناسب وفهم المسألة من قبل أقطاب النص كالمتكلم والمخاطب بعد أن أمد النص اللغوى معطياته على هذا النحو من عناصره التي تحدد الدلالة ؛ ومن ثم أصبحت المسألة ثلاثة الدوال من خلال التركيب .

ومما يقوى ما ذهب إليه الوقشى - من اختلف التركيبين - أن بعض كتب الموطأ ثبت فيها ضبط (معجلا) بفتح الجيم بوصفها اسم مفعول<sup>(٨)</sup>، ويصدق عليه قول نحاتنا : كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً للمعرفة<sup>(٩)</sup> ، أمّا ضبط(معجلا) بكسر الجيم بوصفها اسم

(٤) يقصد الباحث بذلك اشتراكم - وهو ليس بواجب - في دلالة التخصيص والمبالغة والتعميم والتوضيح والتوكيد ، التي يطلق عليها الدلالة المركزية للوظيفة ، ويشتراك فيها أكثر من باب نحوى : كالعت والحال ... الخ .

(٥) أعني بها : الشروط التي - وضعاها النحاة - تتوفّر لها : لتعد كل منها صالحة لهذه الوظيفة أو لهذا الموضع .

(٦) الكتاب ، سيبويه : ٢ / ٤٩ ، قال : " هذا باب إجراء الصفة فيه على الاسم [على الاسم فيه] في بعض الموضع أحسن ، وقد يستوي فيه إجراء الصفة على الاسم ، وأن تجعله خبراً (أي : حالاً) فتنصبه ، وانظر: حاشية الصفحة المشار إليها . والمقتضب ، المبرد : ٤ / ٦٦ ، ٣٠٠ ، ٣٢٠ . شرح المفصل ، ابن يعيش : ٢ / ٦٤ .

(٧) شرح التسهيل ، ابن مالك : ٣٢٢ / ٢ ، ٣٠٦ / ٣ . شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام ، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد : ١ / ٢٧٤ - ٤٣٨ ، ٢٧٦ ، دار الطلائع للنشر والتوزيع : ٤٢٠٠ .

(٨) موطأ مالك ، محمد مصطفى الأعظمي : ١ / ٤٤٢ . وانظر: الموطأ برواياته ، أبو أسامة الهلالي : ١ / ٤٣١ .

(٩) كتاب الأصول ، الدكتور تمام حسان ، ص : ١٢٥ ، عالم الكتب : ٢٠٠٠ م - القاهرة .

فاعل ، وُجِدَتْ في أكثر الكتب التي عُنِيت بالموطأ متنًا وشروحًا<sup>(١٠)</sup> .

ويرجح الباحث (معجلاً) بكسر الجيم بوصفها اسم فاعل منصوبة على الحال ؛ لأن الحال تعبّر عن معنى الواقع الفعلي للحدث<sup>(١١)</sup>، مضعفاً النعтиة ؛ لما ورد من أحاديث في هذا الباب<sup>(١٢)</sup>، والتي سنّ فيها النبي الكريم ﷺ الغسل في يوم الجمعة واستحباب التهجير (التبكير إلى المسجد) ؛ لما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ ، أنه قال : " المهجّر إلى الصلاة<sup>(١٣)</sup> كالذى يُهدي بدنة ، ثم بقرة ، ... ، ثم بيضة "<sup>(١٤)</sup>

فإن الإمام مالك – رحمه الله تعالى – وضع فقهًا من فهم الباب حين قال : " ومن اغسل يوم الجمعة ، معجلاً أو مؤخرًا ..." <sup>(١٥)</sup>، دلّ على أنّ (معجلاً) لها صلة بمَنْ اغسل وبَكْرٌ ذاهبًا إلى صلاة الجمعة ، وصاحب الحال هو المعني بالحال ؛ لتبيين هيئته وهو آخذٌ بسنة رسول الله ﷺ معجلاً الذهاب في وقت الهاجرة قبل الجمعة لليل الشواب ، فهي حال من أصحابها (الضمير المستكن في اغسل)، وليس نعتاً من الغسل نفسه الذي قدره الوقشي، وفي علم الأصول أنه : ما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير<sup>(١٦)</sup>

فإن الآخذ برأي من يقول إنها حال – من وجهة نظر الباحث – يخدم ما جاء به الإمام مالك – رحمه الله تعالى – ويوضح ما عنده من فقه الباب ؛ إذ لا حاجة للمسلم المستمسك

(١٠) كالوقشي في تعليقه . انظر: التعليق : ١ / ١٥٦ ، ١٥٧ . الاقتصاد ابن عبد الحق التلمساني : ١ / ١٣٠ . والتمهيد، ابن عبد البر : ٢٢ / ٢٢ - ٣٠ . وله في الاستذكار : ٥ / ٣٥ ، ٣٦ . المتنقى ، الباقي : ٢ / ١١٠ . المسالك ، ابن العربي : ٢ / ٤٣٩ .

(١١) الكتاب ، سيبويه : ١ / ١١٣ . شرح المفصل ، ابن يعيش : ٢ / ٦٤ .

(١٢) باب العمل في غسل يوم الجمعة ، انظر: الموطأ المطبوع ، الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي : ١ / ١٠٣ .

(١٣) أي : صلاة الجمعة .

(١٤) أخرجه البخاري في : ١١ - كتاب الجمعة ، ٤ - باب فضل الجمعة ، ومسلم في ٧ - باب وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال ، حديث = ١٠ ، انظر: التمهيد ، ابن عبد البر : ٢٢ / ٢٥ .

(١٥) الموطأ المطبوع ، الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي : ١ / ١٠٣ .

(١٦) كتاب الأصول ، الدكتور تمام حسان ، ص : ١٩٦ .

بسنة رسوله ﷺ أن يكون الغسل هو المتعجل أو المتأخر ؛ لما في ذلك من المجاز<sup>(١٧)</sup> ، إنما المعول عليه هو الشخص نفسه الذي ينال الشواب إذا تعجل ، وأقل منه إن تأخر.

فإن كانت الصفة تدل على ذات الموصوف من حيث المعنى ، فإن الحال تبيين لكيفية الموصوف وهيئته ، وتبيين للصفة في حال لصوقها بالموصوف .<sup>(١٨)</sup>

والحال في الدرس النحوی تدل على التنقل والنتع يدل على الزوم ، " والحال تجيء بعد استيفاء الكلام وتمامه ، وإذا كانت الحال صفة لازمة للاسم كان حملها عليه على جهة النعت أولى ، وإذا كانت مساوية للفعل غير لازمة للاسم إلا في وقت الإخبار عنه بالفعل مع كونها حالاً لا شتقاقها من التحول ، فلا تكون إلا صفة يتحول عنها "<sup>(١٩)</sup> ، وهو ما ينطبق على هذا التركيب الذي ورد بالمسألة . ولم يتراجع النعت ، وترجح الفتح على الحالية ، لصلتها بمن اغتسل وبكر ذاهباً إلى الصلاة . والله تعالى أعلم .

(١٧) ربما يقول قائل : إن تعجيل الغسل مرتبط بصاحبها ، أي : الذي اغتسل ، فيكون الغسل المتعجل (بالفتح) يدل من جهة أخرى على تعجيل الشخص نفسه ، وهو المراد من قول الإمام مالك ، ويكون المعنى قد فهم بطريق المجاز

(١٨) شروط الحال وأحكامها وأقسامها ، ابن بري النحوی، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، مج (٧١) - جزء (٤)، تحقيق د. حاتم الضامن ، من مطبوعات المجمع بدمشق . وانظر: العلاقات النحوية بين الخبر والصفة والحال ، دراسة تطبيقية في سورة يوسف ، علام جميل أحمد اشتية ، ص : ٩٤ ، ماجستير (مخطوط) ، جامعة النجاح الوطنية - فلسطين ، ٢٠٠٩ مـ .

(١٩) بدائع الفوائد ، ابن القيم : ١ / ١٧٨ ، ٣٢٠ - ٣٢١ .

المسألة الثانية :

تناول هذه المسألة ما ذكره الوقشى في تعليقه حول مجيء قول الإمام مالك - رحمة الله تعالى : "فأدركوه ببلدٍ غائبٍ" ، حيث وردت (غائب) مرة بالخضوع ، ومرة أخرى بالنصب .

**قالَ مَالِكٌ :** « فِي رَجُلٍ أَخْدَى مَالًا قِرَاضًا فَاشْتَرَى بِهِ سِلْعَةً وَقَدْ كَانَ عَلَيْهِ دِينٌ فَطَلَبَهُ غُرْمَاؤهُ فَأَذْرُكُوهُ بِيَلْدٍ غَائِبٍ عَنْ صَاحِبِ الْمَالِ ، وَفِي يَدِيهِ عَرْضٌ مُرِيَّحٌ بَيْنَ فَصْلَهُ فَأَرَادُوا أَنْ يُبَاعَ لَهُمْ الْعَرْضُ فَيَأْخُذُوا حِصْنَتَهُ مِنَ الرِّبْحِ ، قَالَ : لَا يُؤْخَذُ مِنْ رِبْحِ الْقِرَاضِ شَيْءٌ حَتَّى يَحْضُرَ صَاحِبُ الْمَالِ فَيَأْخُذَ مَالَهُ ثُمَّ يَقْسِمَانِ الرِّبْحَ عَلَى شَرْطِهِمَا » . <sup>(١)</sup>

الوقسي: وقوله: «فأدر كوه ببلدٍ غائيٍ». يُروى: «فأدر كوه ببلدٍ غائيٍ»، و(غائباً).  
بالخفض على الصفة للبلد، وبالنصب على الحال من المضمير في «فأدر كوه».<sup>(٢)</sup>

علق الوقشي على التركيب الذي ورد في كتابه من قول الإمام مالك - رحمه الله تعالى:  
 "فأدركوه ببلدِ غائبٍ" ، فـ(غائبٍ) بالخض عن الصفة للبلد وهي الرواية التي ثبتت في كتب  
 الموطأ ، وـ(غائباً) بالنصب على الحال من الضمير في (أدركوه)<sup>(٣)</sup>

والذي دفع الوقشي إلى أن يوجه التركيب في الروايتين : إلى النعت مرة وإلى الحال مرة أخرى ، هو اشتراك الحال والنعت في كثير من الخصائص النحوية سواء على المستوى

(١) التعليق ، الوقشي : ١٦٧ / ٢ . وفي الموطأ المطبوع لعبد الباقي : ٢ / ٧٠٠ ، ٣٢ - كتاب القراض ، ١٤ - باب المحاسبة في القراض ، من فقه الإمام مالك ، فقرة : (١٥) . انتظر : كتاب الموطأ لأمام دار الهجرة مالك بن أنس ، من روایة یحیی بن یحیی اللیثی الأندرسی : ٢ / ٢٣٤ ، رقم (٤١٢٠) ، وجدير بالذكر أن ینبھ الباحث إلى أن لفظة (غائب) من فقه الإمام مالک - رحمه الله تعالى - ، وأصل مسألتنا في هذا العمل أن یُبحَث دلائلاً ما تناوله الوقشي من تعليقات في كتابه ؛ لهذا أدر حث هذه المسألة ضمن مسائل الحث .

<sup>٢)</sup> التعليق ، الوقشى : ١٦٧ / ٢ .

(٣) المصدر السابق نفسه . وانظر : الاقتصاد ، ابن عبد الحق التلمساني : ٢ / ٣١٦ . وما ورد من إشارة الكاندھلوی ، قال : " وصف البلد بغانب في النسخ المصرية تجوزاً ، أي : أدركوه في بلد لم يكن فيه صاحب مال " انظر : أوجز المسالك ، الكاندھلوی : ١٣ / ٣٨٦ . ويستوي في ذلك الكتب التي ثبتت روایات الموطأ متنا وسندنا : كالموطأ المطبوع لعبد الباقي : ٢ / ٧٠٠ ، وكتاب الموطأ رواية يحيى بن يحيى الليبي الأندلسي : ٢ / ٢٣٤ ، رقم (٢٠٤١) ، أو التي شرحته : كالاستذكار ، لابن عبد البر : ٢١ / ١٨٣ . المتنقى ، الباجي : ٧ / ١٢١ . شرح الموطأ ، الزرقاني : ٣ / ١٦٢ ، دون ضبط . أوجز المسالك ، الكاندھلوی : ١٣ / ٣٨٦ . موطأ مالك ، محمد مصطفى الأعظمي : ٤ / ١٠١ . والموطأ برواياته للهلالي : ٣ / ٤٨٦ .

الدلالي<sup>(٤)</sup>، أو على مستوى الموضع والوظيفة<sup>(٥)</sup> ، وهذه العلاقة المشتركة بين الحال والنعت على المستويين المشار إليهما ، في كتب التحويين القدامي<sup>(٦)</sup> والمحدثين<sup>(٧)</sup> ؛ إنما يجعل البحث يعتمد على قرائن أخرى خارجية واجتماعية وثقافية كما سيأتي ؛ للوصول إلى أي من الدلالتين تتناسب وفهم المسألة ، ومن ثم يتوقف ذلك على السياق لتكتمل دائرة التواصل الكلامي مع بقية أقطاب النص : المتكلم والمخاطب ، بعد أن أمد النص اللغوي - بوصفه أحد الأقطاب الثلاثة - معطياته على هذا النحو من عناصره .

وبشيء من التفصيل في المسألة ، يلفت الباحث النظر إلى أنَّ هذا الكلام من فقه الإمام مالك - كما تقدم<sup>(٨)</sup> - في مسألة القراءض ؛ وذلك أن عاماً أخذ قراضاً ، فاشترى به سلعة للتجارة ، وكان عليه دينٌ للناس فطالبوه به ، فأدركوا هذا العامل في بلدٍ لم يكن فيه صاحب المال الذي أقرضه إياه<sup>(٩)</sup> .

يدل السياق المقالي - هنا - على أنَّ الغياب المذكور غياب البلد عن صاحب المال الذي أقرض ، أي : بُعد البلد عنه . وهناك - أيضاً - سياق مقامي يلتئم معه المعنى المقصود ، ألا ترى أنَّ الغرماء إنما أدركوه في مكان بعيد عن صاحب المال ؛ ليظفروا بحصته من الربح وفاء

(٤) يقصد الباحث بذلك اشتراكهما - وهو ليس بواجب - في دلالة التخصيص والبالغة والتعميم والتوضيح والتوكيد ، التي يطلق عليها الدلالة المركزية للوظيفة ، ويشترك فيها أكثر من باب نحوه : كالنعت والحال ... الخ .

(٥) أعني بها : الشروط التي - وضعها النحاة - تتوفّر لها ، لتعد كل منها صالحة لشغل هذه الوظيفة . وقد سبق أن تعرّض البحث لمثل هذا في تناوله المسألة الأولى من المطلب ذاته مناط الحديث .

(٦) الكتاب ، سيبويه : ٤٩ / ٢ ، قال : " هذا باب إجراء الصفة فيه على الاسم (على الاسم فيه) في بعض المواضع أحسن ، وقد يستوي فيه إجراء الصفة على الاسم ، وأن تجعله خبراً (أي: حالاً) فتنصبه . وانظر حاشية المقتضب ، المبرد : ٤ / ٦٦ ، ٣٠٠ ، ٣١٠ . شرح المفصل ، ابن يعيش : ٢ / ٦٤ .

(٧) شرح التسهيل ، ابن مالك : ٤٣٨ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ - ٣٢٢ / ٣ - ٣٠٦ . وانظر: شدور الذهب ، ابن هشام : ١ / ٢٧٤ - ٢٧٦ .

(٨) وهو موضح بالحاشية رقم : (١) في المسألة نفسها ، الصفحة السابقة .

(٩) الكاندھلوی (١٤٠٢ھ) ، أوجز المسالك : ١٣ / ٣٨٦ .

للَّذِينَ الَّذِي لَهُمْ عِنْدُهُ ، قَبْلَ أَنْ يَخْضُرَ صَاحِبُ الْمَالِ فَيَأْخُذَ مَالَهُ ، ثُمَّ يَقْسِمَانِ الرِّبَحَ عَلَى شَرْطِهِمَا .

من هنا ندرك أننا أمام معطيين وظيفيين من وظائف التركيب ، أحدهما : وظيفة الحال ؛ بأنْ نُصِّبْ (غائِبًا) على الحالية من ضمير الغائب في (فأدرکوه) وذلك يؤدي إلى دلالة لا تلائم المعنى المقصود ؛ لأن الحال قيد في عاملها<sup>(١٠)</sup> ، فكانَ غيابه وبعده (أي: الرجل الذي يضارب بالمال) حاصل في وقت إدراكه له فقط ، والحق إنما أدركوه و شأنه في غيابٍ وبعدي عن صاحب المال من قبل ومن بعد .

و ثانيهما : وظيفة النعت ؛ بأنْ خُفِضَتْ (غائِب) على الصفة من (ببلِدِ) ، وهو ما يميل إليه الباحث لعدة قرائن : كثرة الرواية بهذا التركيب ، ولأن صفة الغياب لم تكن مؤقتة أثناء إدراك الغرماء له مطالبين بالدين ، بل هو في بلد بعيد أصلًا عن صاحب المال ، ولأن العامل لم يكن منه قصد في هذا الغياب بعيدا عن صاحب المال ؛ إذ لا خلاف بينهما ، ولكن الخلاف مع أولئك الذين جاؤوا يطلبون الدين ، وثمة شيء آخر أنَّ كلمة (غائب) تعلق بها الجار والمجرور ذلك في قوله : عن صاحب المال ، فلو أنَّ المتعلق كان (عنهم) مكان (عن صاحب المال) لكان هناك محل نظر مختلف في الدلالة حينئذ .

فرجحَ الباحث رواية : " فأدرکوه ببلِدِ غائبِ " التي وردت على الصفة لدلالتها على ثبوت المعنى التحوي ؛ إذ دلالة النعت على ثبوت الوصف دلالة وضعية ، أمّا إنْ فُهمَ امتداد الوصف من التركيب - حين تشغل الكلمة وظيفة الحال - ليشمل زمانًا طويلا ، فإنَّ ذلك تجييزه الدلالة النحوية ولا تأبه ، ولكن دلالته حينئذ دلالة التزام<sup>(١١)</sup>

(١٠) منحة الجليل للشيخ محمد محبي الدين عبد الحميد ، حاشية شرح ابن عقيل على الألفية : ١٩٦ / ٣ ، ١٩٧ .

(١١) دلالة التزام : وهي دلالة اللفظ على لازم المعنى الموضوع له . أي على ما يلزم هذا اللفظ من معنى ، فليس منصوصا عليه . هذا بخلاف دلالة الوضع التي تنص على المعنى أصلًا ؛ إذ اللفظ موضوع على معناه دون الحاجة إلى قرائن خارجية .

## المبحث الرابع : الأسلوب .. والأدوات

**المطلب (١) : الأسلوب**

**المطلب (٢) : الأدوات**

## المطلب الأول : الأساليب

وفيه مسائلتان :

### المسألة الأولى : دلالة المستثنى بعد (إلا) بين البدلية والاستثناء

تساول هذه المسألة ما ذكره الوقشى في تعليقه حول مجيء (أحد) في تركيب : " لا تلبسوها القُمْصَ ... إلا أحدٌ لا يجد نعليين " بروايتين ، إحداهما : (أحد) بالرفع ، و(أحداً) بالنصب .

الحديث : « وحدثني عن مالك ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر ؛ أن رجلا سأله رسول الله ﷺ : ما يلبس المحرم من الثياب ؟ فقال رسول الله ﷺ : لا تلبسو القُمْصَ ، ولا العمام ، ولا (السراويات) ، ولا البرانس ، ولا الخفاف إلا أحدٌ لا يجد نعليين ، فليلبس خفين ، وليلقطعهما أسفل من الكعبين . ولا تلبسو من الثياب شيئاً مسئه الزعفران ولا الورس » . <sup>(١)</sup>

الوقشى : قوله ﷺ : « إلا أحدٌ لا يجد نعليين ». وقم في بعض النسخ : " إلا أحد " وفي بعضاً : " إلا أحداً " ، وهو لفظ مستنكر في كلتا الروايتين ؛ لأنك إذا رفعته لزمك أن تبدلها من الضمير الذي في " تلبسوها " وضمير المخاطب لا يجوز أن يبدل منه الظاهر إلا أن يكون بدل بعض من كل أو بدل اشتتمال ، فلا يجوز أن يقال : أدخلوا الزيتون ، ولا يقال : لا يقوموا غلامان زيد ، على أن الأخفش قد قال : في قوله تعالى : ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَبِّ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٢] إن ﴿الَّذِينَ﴾ بدل من الضمير في ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ وهذا عند جميع أصحابه خطأ .

ومجاز هذه الرواية : أن يكون أحد بدلًا من الضمير في (لا تلبسوها) فمعنىه : حملًا على مخنى الكلام لا على لفظه ؛ لأنه إذا قال : لا تلبسو فمعناه : لا يلبس أحد ، وضمير الغائب يجوز أن

(١) أخرجه مالك في : ٢٠ - كتاب الحج ، ٣ - باب ما ينهى عنه من لبس الثياب في الإحرام ، حديث : ٨ . الموطأ المطبوع ، الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي : ٣٢٤/١ ، ٣٢٥ . الموطأ لإمام دار الهجرة ، رواية يحيى بن يحيى الليثي : ١ / ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، حديث : ٩٠٦ . وأخرجه البخاري في : ٢٥ - كتاب الحج ، ٢١ - باب ما يلبس المحرم من الثياب . ومسلم في : ١٥ - كتاب الحج ، ١ - باب ما يباح للمحرم وما لا يباح ، حديث : ١ . وانظر: الاستذكار ، ابن عبد البر : ٢٧ / ١١ . وله في التمهيد : ١٥ / ١٠٣ . وشرح الموطأ ، الزرقاني : ١٤٨ / ٢ .

يُبَدِّلُ مِنْهُ الظَّاهِرُ ، عَلَى هَذَا أَجَازَ عَبْسَى بْنُ عُمَرَ ادْخَلُوا (الْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ) بِالرُّفْعِ ؛ لَأَنَّ مَعْنَاهُ : لِيُدْخِلَ الْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ . وَأَجَازَ سَبِيبُوهُ عَلَى نَحْوِ هَذَا التَّأْوِيلِ .

وَأَمَّا مِنْ رَوَى : " إِلَّا أَحَدًا " فَالْوَجْهُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ " أَحَدًا " هَنْهَا بِمَعْنَى وَاحِدِ الْمُسْتَعْمَلِ فِي قَوْلِهِمْ : أَحَدٌ عَشَرَ ، وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ١] ؛ لَأَنَّ أَحَدًا هَذَا يَقُولُ فِي الإِيجَابِ وَالنَّفِيِّ . وَأَمَّا (أَحَد) الْمُسْتَعْمَلُ فِي قَوْلِهِمْ : " مَا جَاءَنِي أَحَدٌ " فَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي النَّفِيِّ دُونَ الإِيجَابِ ؛ وَلَذِلِكَ قَالَ النَّحْوَيُونَ فِي بَيْتِ ذِي الرُّهْمَةِ :

إِلَّا عَلَى أَحَدٍ لَا يَعْرِفُ الْقَمَرًا

فَقَدْ بَهْرَتَ فَلَا تَفْعَلْ عَلَى أَحَدٍ

إِنَّهُ أَرَادَ : إِلَّا عَلَى وَاحِدٍ .<sup>(٢)</sup>

استنكر أبو الوليد الواقشي كلتا الروايتين<sup>(٣)</sup> ، وعلق عليه صاحب كتاب الاقتضاب بقوله: " وهو قول مستكره "<sup>(٤)</sup>.

وسبب إنكار الواقشي رواية الرفع أنه لا يرى إبدال الظاهر من ضمير المخاطب ، وقد ورد في قوله : " لأنك إذا رفعته لزِمَكَ أَنْ تَبَدِّلَهُ مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي فِي (تَلْبِسُوا) ، وَضَمِيرُ الْمُخَاطِبِ لَا يَجُوزُ أَنْ يُبَدِّلَ مِنْهُ الظَّاهِرُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَدَلٌ بَعْضٌ مِنْ كُلِّ ، أَوْ بَدَلٌ اشْتِمَالٌ "<sup>(٥)</sup> ، وقد خطأ الواقشي<sup>(٦)</sup> رأي الأخفش حين أجاز إبدال الظاهر من ضمير المخاطب<sup>(٧)</sup> ، كما في قوله تعالى:

(٢) التعليق ، الواقشي : ١ / ٣٥٥ - ٣٥٧.

(٣) قال الواقشي عن روايتي (أحد) بالرفع ، و(أحد) بالنصب : وهو لفظ مستكر في كلتا الروايتين ، التعليق ، الواقشي : ١ / ٣٥٥ .

(٤) الاقتضاب ، محمد بن عبد الحق التلمessianي : ١ / ٣٥٩ .

(٥) التعليق ، الواقشي : ١ / ٣٥٥ ، ٣٥٦ .

(٦) المصدر السابق نفسه .

(٧) معاني القرآن للأخفش : ١ / ٢٩٣ . وانظر : مقالة الدكتور عبد الرحمن بن سليمان (محقق كتاب التعليق) : "ونقل هذا النص عن الأخفش أكثر المعربين" . [انظر : التعليق ، الواقشي : ١ / ٣٥٦ .]

﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَبَّ فِيهِ الَّذِينَ حَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام : ١٢] <sup>(٨)</sup>

وأماماً إنكاره رواية النصب فلان (أحداً) التي وردت في الحديث دالة على الشمول والعموم ، وهي حين تكون كذلك لا تستعمل إلا في النفي <sup>(٩)</sup> ، والوجه أن يكون بمعنى (واحد) المستعمل في قوله : أحد عشر ، وأحد وعشرون ، وفي قوله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] ، والتي تستعمل في الإيجاب والنفي ، وأماماً (أحد) المستعمل في قوله : "ما جاءني أحد" فلا يستعمل إلا في النفي دون الإيجاب ؛ ثم ذكر قول النحوين في بيت ذي الرمة <sup>(١٠)</sup> : [بحر: البسيط]

**إِلَّا عَلَى أَحَدٍ لَا يَعْرِفُ الْقَمَرًا**

**فَقدْ بَهْرَتْ فَلَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ**

إنه أراد : إلا على واحد .

وفي الاقتضاب : " فأحد الأول هو الذي يراد به العموم ، والثاني : يراد به معنى واحد" <sup>(١١)</sup> .  
هكذا رد الوقشي الروايتين مستنكرة إياهما ، ولم يقبلهما إلا على تأويل <sup>(١٢)</sup>

وأماماً أقوال النحوين بصدق رواية الرفع على البدلية فيرى سيبويه أنه لا بأس أن يبدل مضمر من مضمر ، كقولك : رأيتك إياك ، ورأيته إياه ، أماماً إبدال المظاهر من المضمر فقيح <sup>(١٣)</sup>

وسيبويه - في هذا الموضع - رأى قبح إبدال المظاهر من المضمر ، ولكن ليس على إطلاقه ويد ذلك في ضوء الأمثلة التي ضربها سيبويه في الموطن ، على حين استثنى الوقشي من

(٨) وتمام الآية قوله تعالى : ﴿قُلْ لَمَنْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَبَّ فِيهِ الَّذِينَ حَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

(٩) التعليق ، الوقشي : ١ / ٣٥٥ - ٣٥٧ .

(١٠) ديوان ذي الرمة ، ص : ٩٥ ، اعنتى به وشرح غريبه عبد الرحمن المصطاوي ، الطبعة الأولى : ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م ، دار المعرفة - بيروت . وانظر : شرح المفصل ، ابن يعيش : ١٢١/١ .

(١١) الاقتضاب في غريب الموطأ ، محمد بن عبد الحق اليفرني التلميسي : ١ / ٣٤٢ . وانظر كلام الوقشي في التعليق : ١ / ٣١٥ . ونصه : "... وهذا هو المستعمل قوله : أحد عشر وأجناسه" . انظره كاملاً هنالك .

(١٢) التعليق ، الوقشي : ١ / ٣٥٧ .

(١٣) الكتاب ، سيبويه : ٢ / ٣٨٧ .

ذلك بدل البعض من كل ، وبدل الاستعمال<sup>(١٤)</sup> ، ثم ذكر أنه يجوز أن يبدل المظهر من المضمر إذا كان الضمير للغائب<sup>(١٥)</sup> ، وبنى رأيه على ما أجازه عيسى بن عمر ادخلوا في قوله: (الأول فالأول) بالرفع ؛ لأن معناه : ليدخل الأول فالأول<sup>(١٦)</sup> ، وعلق الوقشي بقوله : "وأجاز سيبويه على نحو هذا التأويل ".<sup>(١٧)</sup>

ومن ثم فمجاز روایة الرفع لدى الوقشي أن يكون أحد بدلًا من الضمير<sup>(١٨)</sup> في قوله: « لا تلبسوا » ؛ حملًا على معنى الكلام لا على لفظه ؛ لأنه إذا قال : لا تلبسوا فمعناه : لا يلبس أحد<sup>(١٩)</sup> ، وهنا يكون الأمر جائزًا حين يبدل المظهر من ضمير الغائب ، على تأويله باستناده على قانون الحمل .

وأما أقوال النحوين في روایة (أحداً) بالنصب فيرى سيبويه أنه "لا يجوز للأحد" أن تضعه في موضع الموجب (المثبت) ، لو قلت : كان أحد من آل فلان لم يحز؛ لأنه إنما وقع في كلامهم نفيًا عامًا<sup>(٢٠)</sup> ، وذكر الوقشي واليفريني التلمساني في موضع آخر : " ليس يجوز سيبويه وأصحابه وقوع (أحد) الذي يراد به العموم في الإيجاب " <sup>(٢١)</sup> ، وإنما هو عندهم من الألفاظ التي خصّ

(١٤) التعليق ، الوقشي : ٣٥٦ / ١ . قال سيبويه : " واعلم أنه قبيح أن تقول : مررث به وبزيد هما ، كما قبح أن تصف المظهر والمضمر بما لا يكون إلا وصفاً للمظهر . ألا ترى أنه قبيح أن تقول : مررث بزيد وبه الظريفين . وإن أراد البطل قال : مررث به وبزيد بهما ؛ لابد من الباء الثانية في البطل . [الكتاب ، سيبويه : ٢ / ٣٨٧] .

(١٥) المصدر السابق نفسه . وانظر : المقتضب ، المبرد : ٤ / ٢٩٦ .

(١٦) فالاسم الظاهر بدل من الضمير المستكن في الفعل .

(١٧) التعليق ، الوقشي : ٣٥٦ / ١ . وانظر : المقتضب ، المبرد : ٣ / ٢٧١ ، ٢٧٣ .

(١٨) لأن ضمير الغائب يجوز أن يبدل منه الظاهر كما تقرر آنفاً .

(١٩) التعليق ، الوقشي : ٣٥٦ / ١ .

(٢٠) الكتاب ، سيبويه : ٥٤ / ١ .

(٢١) التعليق ، الوقشي : ٣١٥ / ١ . الاقتضاب في غريب الموطأ ، اليفريني التلمساني (ابن عبد الحق) : ١ / ٣٤٢ .

بها النفي ، يقال ما جاء أحد ، ولا يجوز : جاء أحد<sup>(٢٢)</sup> ؛ ومن ثم فقد أجاز الوقشي رواية (أحداً) بالنصب على أن يجعل في هذا الموضع (أحداً) هو الذي يراد به معنى الواحد ، فإن (أحداً) الذي بهذه الصفة يستعمل في النفي والإيجاب ، ثم ذكر كلامه الذي أثبته في معرض إنكاره رواية النصب آنفاً .<sup>(٢٣)</sup>

ويرى الباحث أن الوقشي لجأ إلى التأويل لقبول روايتي الرفع والنصب ، ولا يخفي أنّ ما اتبّعه الوقشي في توجيه الروايتين يتافق والمنهج المعياري الذي تابع فيه نحاة البصرة ، ويلحظ على أشدّه حين خطأ الأخفش في إبدال المظهر من المضمر<sup>(٢٤)</sup> .

وأرى أن دلالة الرفع تتواءى مع دلالة النصب – رغم اختلاف الروايتين – تخصيصاً واستثناءً؛ لأن في كليهما إخراجاً للفظ عن عمومه ، فالدلالة على البدلية وهي رواية الرفع متنعّث لأن يلبس الناس الخفاف<sup>(٢٥)</sup> في الإحرام ولم تجعله على عمومه ، حيث أباحت لبس النعلين بشروطهما حال العوز . والدلالة على الاستثناء وهي رواية النصب قد أخرجت واحداً من الناس حين لا يوجد خفين ، فرَّخص له رسول الله ﷺ أن يلبس النعلين – أيضاً – بشروطهما . ويرى ابن يعيش أنّ في البدل فضل مشاكلة ، ما بعد إلا لما قبلها فكان أولى .<sup>(٢٦)</sup> والله تعالى أعلم .

(٢٢) انظر : الكتاين السابقين أنفسهما . " قال الراغب في مفردات القرآن : أحد تستعمل على ضربين ، أحدهما : في النفي فقط ، والآخر : في الإثبات . فال الأول لاستغراق جنس الناطقين ، ويتناول القليل والكثير ؛ ولذلك صَحَ أن يقال ما من أحد فاضلين ؛ كقوله تعالى : «فَمَا مِنْكُمْ مَنْ أَحَدْ عَنْهُ حَاجِزٌ» . [الحاقة : ٤٧] . والثاني على ثلاثة أوجه : الأول : المستعمل في العدد مع العشرات ؛ كأحد عشر وأحد وعشرين . والثاني : المستعمل مضاداً أو مضاداً إليه بمعنى الأول ، نحو قوله تعالى : «أَمَّا أَحَدُكُمَا فِيسِقِي رَبِّهِ خَمْرًا» [يوسف : ٤١] . والثالث : المستعمل وصفاً مطلقاً ، ويختص بوصف الله تعالى ، نحو قوله تعالى : «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» [الإخلاص : ١] وأصله وَحدَ ، إِلَّا أَنْ وَحدَ يستعمل في غيره " . [انظر : معرك الأقران في إعجاز القرآن ، السيوطي : ٤٥ / ٢ ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، الطبعة الأولى : ١٤٠٨ - ١٩٨٨ مـ . دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ] .

(٢٣) التعليق ، الوقشي : ١ / ٣٥٧ .

(٢٤) المصدر السابق : ١ / ٣٥٦ .

(٢٥) الخفاف : جمع خف ، وهو ما يلبس ، والخف في الأرض أغloظ من النعل . انظر اللسان : مادة (خ ف ف) .

(٢٦) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٢ / ٨١ .

## المسألة الثانية : دلالة ( ما ) بين اسم الموصول والشرط

تناول هذه المسألة ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء الفعل المضارع (يكون) الوارد في تركيب : (ما يكون عندي من خير) بروايتين ، إحداهما : (يكون) بالرفع ، و(يكون) بالجزم .

**الحديث :** « وحدثني عن مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه إن ناساً من الأنصار سألا رسول الله ﷺ فأعطاهم ثم سأله فأعطاهم ثم سأله فأعطاهم حتى نفدا ما عنده فقال : ما يكون عندي من خير فلن أذخره عنكم ، ومن يسْتَعْفِفْ يُعْفَهُ الله ، ومن يسْتَغْفِرْ يُغْفَرْهُ الله ، وما أُعْطِيَ أَحَدٌ عَطَاءً خَيْرًا وَأَوْسَعَ مِن الصَّبْرِ ». <sup>(١)</sup>

**الوقشي :** قوله ﷺ : « ما يكون عندي من خير ». روي : "ما يكن" بالجزم على معنى الشرط . وروي : "ما يكون" بالرفع على أن تكون "ما" بمعنى "الذي" وكلها صحيحة ، إلا أن الشرط أحسن هنا : لمجيء الشروط المذكورة بخير هاء ». <sup>(٢)</sup>

وقد وردت رواية (ما يكون) بالرفع في كتب الموطآت وكتب شروح الحديث <sup>(٣)</sup> ، ووردت رواية "ما يكن" على معنى الشرط من رواية محمد بن الحسن الشيباني <sup>(٤)</sup> . وعلق الوقشي على الروايتين بقوله : روي ( ما يكون ) بالرفع على أن تكون (ما) بمعنى (الذي) ، وروي (ما يكن)

(١) التعليق ، الوقشي : ٢ / ٣٩٥ ، ٣٩٦ . أخرجه مالك في : ٥٨ - كتاب الصدق ، ٢ - باب ما جاء في التغاف عن المسألة ، حديث : ٧ . الموطأ المطبوع ، الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي : ٢ / ٩٩٧ . وأخرجه البخاري في : ٢٤ - كتاب الزكاة ، ٠ ، ٥ - باب الاستغفار عن المسألة . ومسلم في : ١٢ - كتاب الزكاة ، ٤٢ - باب فضل التغاف والصبر ، حديث : ١٢٤ .

(٢) التعليق ، الوقشي : ٢ / ٣٩٥ .

(٣) يراجع : التمهيد لابن عبد البر : ١٠ / ١٣١ . وله في الاستذكار : ٤٠ / ٢٧ . والمنتقى ، للباجي : ٩ / ٥٠٩ . وشرح الموطأ ، الزرقاني : ٤ / ٢٥٧ . وأوجز المسالك ، للكاندلوبي : ١ / ٢٧٢ . والموطأ المطبوع ، الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي : ٢ / ٩٩٧ . وفتح الباري ، ابن حجر : ٤ / ٣١٥ . والتوضيح لشرح الجامع الصحيح ، لابن الملقن : ١٠ / ٤٨٤ . صحيح البخاري ، شرح الكرمانى : ٨ / ١٥ .

(٤) انظر : حاشية الموطأ للأعظمي : ١٤٥٢ ، وانظر حاشية الموطأ برواياته للهلاكي : ٤ / ٥٣٨ . صحيح مسلم بشرح النووي : ٧ / ٢٠٤ ، في : ١٢ - كتاب الزكاة ، ٤ - باب فضل التغاف والصبر ، حديث : ١٢٤ . وإكمال المعلم للقاضي عياض : ٣ / ٥٩٢ .

على معنى الشرط ، ووصف كلا التركيبين بالصحة ، لكنه رجح رواية الجزم على معنى الشرط ؛ لمجيء الشروط بعده بغير هاء .

نحن إذن أمام روایتين ، إحداهما : على أن تكون (ما) بمعنى (الذى) برفع الفعل (يكون) ودخول الفاء على جملة (فلن أدخله عنكم) ، والأخرى : على أن تكون (ما) شرطية بجزم الفعل (يكون) ودخول فاء الجزاء على الجواب .

فأمّا رواية : (ما) بمعنى الذي فخبرية متضمنة معنى الشرط وقعت الفاء في خبرها ، ومما يُعدُّ إشكالاً هنا أمران ، أحدهما : الإبهام والعموم لـ (ما) الموصولة حتى تتضمن معنى الشرط ، وثانيهما : دخول الفاء على خبرها ؛ وإن كان سببويه قد أجاز دخول الفاء على خبر المبتدأ ما لم تدخل عليه أحد النواسخ ، كقوله : "الذي يأتيني فله درهم، والذي عندي فمكرم ، وإذا قلت: زيد فله درهم لم يجز، وإنما جاز ذلك لأن قوله : الذي يأتيني فله درهم ، في معنى الجزاء ، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء"<sup>(٥)</sup> ؛ و"لأن دخول الفاء لا معنى له هنا ، لأن الكلام إنجاز محسّن ولا مذهب للمجازة فيه".<sup>(٦)</sup>

ويرى الباحث أن تركيب (ما يكون) على معنى الموصولة في الحديث - مناط البحث - قد أفاد العموم والإبهام لوجود من البينية (أي: لبيان الجنس)<sup>(٧)</sup> في قوله ﴿ من خير ﴾<sup>(٨)</sup> فتضمنت الشرط ؛ لذا جاز دخول الفاء في خبرها<sup>(٩)</sup> ، ويمكن تأصيل ذلك وفق ما أشار إليه ابن مالك من كون "الذي يأتيني" عند قصد التعيين شبيه في اللفظ بـ (الذي يأتيني) عند قصد العموم فيجوز دخول الفاء على خبره حملاً للشبيه على الشبيه ، وإن لم تكن العلة موجودة

(٥) الكتاب ، سببويه : ١ / ١٣٩ ، ١٤٠ . وانظر: نظرية المعنى في الدراسات النحوية ، الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي ، ص : ١٠٥ .

(٦) انظر: قول السيرافي ، في حاشية الكتاب لسببويه : ١ / ١٣٩ .

(٧) (ما) معرفة بأصل الوضع . وهو حاصل مضمون قول الرضي [انظر: شرح الكافية ، الرضي : ٣ / ٧ ، ٨ . والشكل والدلالة ، دراسة نحوية للفظ والمعنى ، د. عبد السلام حامد ، ص : ١٨٨ ، دار غريب : ٢٠٠٢ - القاهرة] .

(٨) شرح الموطأ ، الزرقاني : ٤ / ٢٥٧ . وانظر أوجز المسالك لكاندلهلو : ١٧ / ٥٨٤ .

(٩) الفاء في القرآن الكريم ، عبد الله حميد غالب ، ص : ١٨٧ ، ماجستير (مخطوط) ، جامعة أم القرى : ١٩٨٦ .

فيه<sup>(١٠)</sup>، وذلك كـ"إجراء الموصول المعين مجرى الموصول العام في إدخال الفاء على خبره كـإجراء (رقاش) مجرى (نزل) في البناء، فهذا سبب إجازة دخول الفاء في الحديث وهو من قول الملكين<sup>(١١)</sup> للنبي ﷺ : الذي رأيته يُشَق شدقه فكذاب<sup>(١٢)</sup> ، ونظيره قوله تعالى : ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَّقَى الْجَمْعَانِ فَإِذْنُ اللَّهِ وَلَيَعْلَمُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران : ١٦٦] قوله تعالى : ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبْتُ أَيْدِيكُمْ وَيَغْفُلُ عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى : ٣٠] .<sup>(١٣)</sup>

وأما رواية (ما) بجزم الفعل (يُكْنِى) بعدها ، ودخول الفاء على الجواب؛ فعلى معنى الشرط، "باب الشرط مبناه على الإبهام"<sup>(١٤)</sup> ؛ ومن ثم فلا إشكال فيه ؛ إذ هذه صورته ، ويرى الرضي أن "الجزاء أولى الأشياء به الفاء ؛ لمناسبتها الجزاء ، لأن معناه للتعقيب بلا فعل والجزاء متعقب للشرط"<sup>(١٥)</sup> ، ويرى الدكتور تمام حسان أن "وجود الفاء يزيل اللبس ، وهي قرينة لفظية على المعنى بربطها بين الشرط والجواب".<sup>(١٦)</sup>

ومن ثم أرى أن دلالة (ما) بمعنى الذي ودلالة (ما) على معنى الشرط تتفق كلتاهما في الدلالة الأولية (المركبة)<sup>(١٧)</sup> بوصفها الدلالة المشتركة التي تدرك بعقد الموازنة بينهما حيث

(١٠) شواهد التوضيح ، ابن مالك ، ص : ١٨٥ .

(١١) جزء من حديث المنام وهو في البخاري : ٧٨ - كتاب الأدب ، ٦٩ - باب قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا انقوا الله وكونوا مع الصادقين) . وقال ابن حجر في الفتح في شرح حديث سمرة : " قالا : الذي رأيته يُشَق شدقه فكذاب " هكذا وقع بالفاء ، واستشكل بأن الموصول الذي يدخل خبره الفاء يشترط أن يكون مبهما عاماً ، وأجاب ابن مالك بأنه نزل المعين المبهم منزلة العام إشارة إلى اشتراك من يتصرف بذلك في العقاب المذكور . والله تعالى أعلم " . انظر : [الفتح : ١٣ / ٦٧١ ، حديث : ٦٠٩٦] .

(١٢) شواهد التوضيح ، ابن مالك ، ص : ١٨٥ ، وانظر: عقود الزيرجد للسيوطى : ١ / ٣٨٢ ، ٣٨٣ . آخرجه البخاري في : ٧٨ - كتاب الأدب ، ٦٩ - باب قول الله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبه : ١١٩] .

(١٣) البيان في غريب القرآن ، أبو البركات ابن الأنباري : ١ / ٢٦١ - ٣٤٨ ، ٣٤٩ .

(١٤) الأشباه والنظائر في النحو ، السيوطى (٩١١ - ١٩٨٥ م) : ٢١٥ / ١ ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، الطبعة الأولى : ١٤٠٦ - ١٤١٥ هـ . مؤسسة الرسالة . وانظر : الشكل والدلالة ، د . عبد السلام حامد ، ص : ١٨٨ .

(١٥) شرح الكافية للرضي : ٤ / ١١٠ . وانظر : شرح المفصل ، ابن يعيش : ٨ / ٩٥ . ولغة القرآن الكريم في سورة النور ، دراسة في التركيب النحوي ، الدكتور إبراهيم السيد ، ص : ٢٤٠ ، دار المعرفة الجامعية : ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، جامعة عين شمس - القاهرة .

(١٦) اللغة العربية معناها وبناؤها ، الدكتور تمام حسان ، ص : ٣١٥ .

(١٧) أي : ما دل عليه التركيب بحسب الوضع والذي يطلق عليه البعض الدلالة المركبة .

أفادت الترتيب والتعليق ؛ لتقدم الشرط الصريح في رواية (ما يكن) بالجزم، أو تقدم الموصولة لإفادتها العموم والإبهام ، وتضمنها معنى الشرط في رواية (ما يكون) بالرفع .

لكننا إذا تأملنا رواية (ما يكون) على معنى الموصولة وجذناها - في بعض كتب الموطآت وشروحها كما تقدم - أكثر من رواية " ما يكن " على معنى الشرط ، وقد أشرت - آنفا - إلى الروايتين وعزوتهما إلى مظانهما محرجاً إياهما .

فلما استبانت كثرة رواية (ما يكون) بمعنى الموصولة فإن ذلك يسترعي انتباه المتأملها ، وهذا بدوره يطرح سؤالاً مفاده : لم جاءت رواية (ما) على معنى الموصولة أكثر من رواية (ما) على معنى الشرطية ؟ .

وأحاول أن أتلمس دلالة ذلك هذا الاختلاف : سواء اختلف في التركيب ، أو اختلاف سببه كثرة روايات (ما) الموصولة مقارنة برواية (ما) الشرطية .

دلالة (ما يكون) على معنى الموصولة <sup>(١٨)</sup> جاءت اعتذاراً وتوجيهًا من النبي الكريم ﷺ لهؤلاء الذين سألوه من الأنصار فأعطاهم ، ثم سألهما فأعطاهما حتى نفداً ما عنده ﷺ ، أي أعطاهما كل ما عنده حال سؤالهم النبي ﷺ في المجلس ذاته ، وهم يرون - بأعينهم - أن ما يعطونه قد نفداً حال عطائه ﷺ إياهم ، فأمام الاعتذار فلكونه ﷺ لم يجد ما يعطيهم عند سؤالهم وقد أعطاهما حين سألوه من قبل ؛ لأنه يعطي ﷺ عطاً من لا يخشى الفاقة .

وأما التوجيه - الذي يحمل دلالة الإرشاد لهؤلاء السائلين وغيرهم ممن تتفق أحوالهم وحال هؤلاء - فكونهم سألوه صاروا مخاطبين بهذا التوجيه والإرشاد ؛ لما رواه النسائي أن : " أبا سعيد راوي هذا الحديث خوطب بشيء من ذلك " <sup>(١٩)</sup> ، فشملهم التوجيه بقدر من التخصيص ؛

(١٨) التي تحمل إبهاماً ممزوجاً بقدر من الخصوصية التي ينماز بها اسم الموصول .

(١٩) في الفتح ذكر ابن حجر : أن النسائي روى من طريق عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه راوي هذا الحديث : أنه خوطب بشيء من ذلك ، ولفظه : " سرحتني أمي إلى النبي ﷺ يعني لأسأله من حاجة شديدة فأتيته وقدعث ، فاستقبلني فقال : من استعنى أغناه الله " [الحديث] . وزاد فيه : " ومن سأله أوقية فقد أخلف . فقلت : ناقتي خير من أوقية ، فرجعت ولم أسأله " . انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ابن حجر : ٤ / ٣٦٦ .

لقول ابن مالك : "إجراء الموصول المعين مجرى الموصول العام في إدخال الفاء على خبره"<sup>(٢٠)</sup> ، كما يشمل غيرهم من لم يسأل على جهة العموم .

وأمّا دلالة (ما) على معنى الشرطية فإنها تدل بكمال طاقتها على الإبهام فهي عامة الدلالة تشمل التوجيه والتصح لعموم المسلمين وأمته في زمنه وَفِي غَيْرِ زَمْنِهِ وفي غير زمنه ، بيد أن هؤلاء الذين سألوه شملتهم التوجيه لعموم الخطاب لا بخصوصه<sup>(٢١)</sup> .

وقد رجح أبو الوليد الواقسي رواية (ما) بالجزم على معنى الشرط ؛ لمجيء الشروط بعده بغير هاء ، أي : بغير عائد الصلة وهو الضمير حالة كون (من) اسم موصول في الشروط التي أتت بعده ؛ لذا عد الواقسي (ما) شرطية لا موصولة ، وقد بين الباحث ترجيحه السابق وفق معطيات السياق الذي ورد في كتاب الموطأات ولدى شراح الحديث .

وممّا يقوى - أيضًا - ما ذهب إليه أنّ الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ذكر قول الرضيّ: "أن (ما) إذا ولّها فعل مضارع فالوجه كونها موصولة ، ويجوز جعلها شرطية على قبح فيتجمّز المضارع"<sup>(٢٢)</sup> ، فقد جعل الحكم عامًا لكل ما يصلح له (من ، وما ، وأيّ) من كلمات الشرط ؛ لكنّها موصولة إذا جاء بعدها مضارع ، وشرطية إذا ولّها ماض<sup>(٢٣)</sup> .

ويصل الباحث إلى أنّ مقصود الرضي هو ما ذكر ، لكنّ شريطة أن يحذف الجواب وتُسقّط كلمات الشرط هذه بجواب في المعنى وهو ما لم يذكره الشيخ عضيمة - رحمه الله تعالى - في شأن هذه المسألة ، فأحبّيت أن أنوه إلى ذلك ؛ لما ورد من كلام الرضي آنفًا .<sup>(٢٤)</sup>

(٢٠) شواهد التوضيح ، ابن مالك : ١٨٥ .

(٢١) كما دلت عليه رواية (ما) على الموصولية .

(٢٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : القسم الأول : ٣ / ٨٩ . وشرح الكافية الرضي : ٤ / ١٠٠ ، ١٠١ .

(٢٣) شرح الكافية الرضي : ٤ / ١٠١ . (بتصرف)

(٢٤) أغفل الشيخ عضيمة - رحمه الله تعالى - ذكر القيد الذي أورده الرضي بشأن هذه المسألة ، وهو "إذا تقدم ما هو جواب في المعنى ... " ؛ لذا نجد جميع ما ورد على جهة التمثيل - عند الرضي - هو في معنى الجواب سابق على الشرط (السبب) ، نحو: آتي من يأتيني .

ومن ثم فقد تبأينت المسألة - مناط البحث - وذلك بمجيء ما هو في معنى الجواب بعد (ما) ولم تسق به ، ولئن كان ما ذكره الرضي : أنه لا يشترط فيه القيد المذكور، فإن ذلك يقوّي ترجيح الباحث - وهو ما سبق آنفا - كون (ما) موصولة أولى من كونها شرطية ، وكلاهما صحيح، مخالفًا بذلك ما قاله الوقشي حين رجح الشرطية .

ويستأنس في سبيل ترجيح ما ذهبت إليه<sup>(٢٥)</sup> هنا بما ذكره الدكتور تمام حسان بقوله : " وقد اجتمع إشراب الشرط والخبر الحالص في قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَّنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُؤْمِنُوا فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ، إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْكَبِيرُ﴾ [البروج : ١١ ، ١٠] ، أن الموصول يأتيه العموم من بين يديه وخلفه ؛ لأن دلالته في الأصل إنما هي على مطلق غائب ، وبين الإطلاق والتعميم رحم وقربى ؛ وأنه مفتقر إلى صلة تمنح معناه شيئاً من التحديد ، والافتقار في اللفظ دليل فقر في دلالته ، والدليل على عموم معناه - أيضاً - أنه ينقل فيكون من روابط الجملة ، ... كما يكون أداة للشرط أو الاستفهام بواسطة النقل ، وذلك شأن " مَنْ ، وما ، وأي " دون بقية الموصولات<sup>(٢٦)</sup> . وهو ما أطمئن إليه الباحث دلاليًّا .

(٢٥) ترجح (ما) الموصولة على (ما) الشرطية .

(٢٦) البيان في روانع القرآن ، الدكتور تمام حسان ، ص : ٣٦٣ ، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني ، الطبعة الأولى : ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ مـ ، عالم الكتب - القاهرة .

## المطلب الثاني : الأدوات

وفيه مسائلتان :

### المسألة الأولى : دلالة تركيب (ما) و (لا) النافيتين

تساول هذه المسألة ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء تركيب : " مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا " ، حيث روي : (ما عليكم) ، وقد روي : (لا) مكان (ما) .

الحديث : « حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ ، عَنْ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ : دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ ، فَرَأَيْتُ أَبَا سَعِيدِ الْخُدْرِيَّ فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ ، فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْعَزْلِ ؟ فَقَالَ أَبُو سَعِيدِ الْخُدْرِيُّ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ . فَأَصَبَبْنَا سَبْيَا مِنْ سَبْيِ الْعَرَبِ . فَاشْتَهَيْنَا النِّسَاءَ وَاشْتَدَّتْ عَلَيْنَا الْعُزْبَةُ . وَأَحَبَبْنَا الْفِدَاءَ فَأَرَدْنَا أَنْ نَعْزِلَ ، فَقُلْنَا : نَعْزِلُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَطْهَرِنَا قَبْلَ أَنْ نَسْأَلَهُ ؟ فَسَأَلْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ . فَقَالَ : مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا . مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَائِنَةٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا وَهِيَ كَائِنَةٌ » . <sup>(١)</sup>

الوقشي : قوله ﷺ : « مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا » بمنزلة قوله : ما عليك ألا تقوم، أي ليس عليك أن تمتلك من القيام، وقد روي : (لا) مكان (ما) والمعنى واحد . و(لا) فيها بمعنى (ليس) والمعنى الإباحة؛ وبدل على ذلك قوله ﷺ : "ما من نسمة ... " الحديث . وأن الناس عزلوا بعد أن قال لهم ذلك، وإباحته ﷺ ذلك إنما كان على الشريطة المعلومة من الاستبراء والاغتسال والإجابة إلى التوحيد، هذا في الوثنيات، وفي الكتابيات الاغتسال بعد الاستبراء - وإن لم يذكر في الحديث - وهو كان المتعارف عندهم الذي لا يجوز سواه ». <sup>(٢)</sup>

(١) أخرجه مالك في : ٢٩ - كتاب الطلاق ، ٣٤ - باب ما جاء في العزل ، حديث ٩٥ . الموطأ المطبوع ، الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي : ٢ / ٥٩٤ . والموطأ لإمام دار الهجرة، روایة يحيى بن يحيى الليثي : ١١٠ / ٢ ، حديث : ١٧٤٠ . وأخرجه البخاري في : ٤٩ - كتاب العنق ، ١٣ - باب من ملك من العرب رقيقاً فوهب وباع وجامع وفدي وسبى الذريعة . فتح الباري ، ابن حجر : ٦ / ٣٧٢ ، وأخرجه مسلم في : ١٦ - كتاب النكاح ، ٢١ - باب حكم العزل حديث : ١٢٥ . إكمال المعلم ، القاضي عياض : ٤ / ٦١٥ .

(٢) التعليق ، الوقشي : ٢ / ٥٤ .

تترکز المسألة حول قوله ﷺ : « مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا » حيث ذكر الوقشي في تعليقه أنه بمنزلة قولك : ليس عليك أن تتمتع من القيام ، وقد روي : (لا) مكان (ما) والمعنى واحد ، (لا) فيها بمعنى (ليس) والمعنى الإباحة .<sup>(٣)</sup>

وجد الباحث أن روایة (ما) أكثر شيوعاً من روایة (لا) من خلال كتب الموطآت والصحاح<sup>(٤)</sup>. فروایة « مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا » جعل فيها الوقشي (ما) نافية بمعنى (ليس) ، وهو بذلك يخالف ابن العربي - في بعض أقواله - الذي يرى أن " (ما) - هنا - استفهام ، وظاهر هذا الكلام منع العزل ، إلا أنه يخرج منه إباحة العزل "<sup>(٥)</sup> (أي : وأي شيء عليك ألا تفعلوا ؟) ، وأرى أن له نظيرًا في القرآن الكريم ، قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَيْكَ أَلَا يَرَكِ﴾ [سورة عبس: ٧] ، فقد جعل أبو حيّان (ما) في الآية استفهامية ؛ تحقيراً لشأن الكافر، وترك الاهتمام به " أي : وأي شيء عليك في كونه لا يفلح ، ولا يتطهر من دنس الكفر؟ .<sup>(٦)</sup>

وذكر محبي الدين الدرويش بصدق الآية- مستأنساً بقول أبي حيّان - أن " (ما) استفهامية للإنكار ، و(ما) مبتدأ و(عليك) خبر ، وألَا يرَكِ منصوب على نزع الخافض "<sup>(٧)</sup> .

ومن ثم فإنّ (ما) الاستفهامية في الحديث : مبتدأ ، و(عليكم) : خبر ، وألَا تفعلوا) في تأويل المصدر منصوب على نزع الخافض ، وجملة « مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا » في محل نصب

(٣) التعليق ، الوقشي : ٥٤ / ٢ .

(٤) فروایة (ما) تجدها في : الاستذكار ، ابن عبد البر : ١٨ / ١٩٦ . المتنقى ، الباقي : ٥ / ٤٦٨ . المسالك في شرح موطأ مالك ، ابن العربي : ٥ / ٦٦٦ . شرح الموطأ ، الزرقاني : ٣ / ٧٦ . الموطأ المطبوع ، الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي : ٢ / ٥٩٤ . أوجز المسالك ، الكاندھلوی : ٤ / ٥٠٠ (في المتن) ، الموطأ ، الأعظمي : ٤ / ٨٥٧ . الموطأ برواياته للھلالي : ٣ / ٣١٨ . وتجد رواية (لا) ذكرها ابن عبد البر في الاستذكار : ١٨ / ١٩٨ ، برقم : ٢٧٤٩٤ . وذلك بعد أن ذكر رواية (ما) السالفة . وأثبتتها القاضي عياض في إكمال المعلم : ٤ / ٦٢٠ - ٦١٥ ، ويدور كلامه الفقهي على رواية (لا) التي يراد منه النهي والجزر تارة ؛ (بالتأويل أو بتقدير محفوظ) ، والإباحة تارة أخرى (على أنه لا حذف وهو الأصل) . أوجز المسالك ، الكاندھلوی : ١١ / ٥٠٠ (في الشرح) . فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، وابن حجر : ١١ / ٦٤٧ ، ٤٩ ، ١٣ - كتاب العنق - باب من ملك من العرب رقيقاً .

(٥) المسالك في شرح موطأ مالك ، ابن العربي : ٥ / ٦٦٦ .

(٦) البحر المحيط ، أبو حيّان : ٨ / ٤١٩ .

(٧) إعراب القرآن الكريم وبيانه ، محبي الدين الدرويش : ٨ / ٢١٨ ، ٢١٩ .

مقول القول<sup>(٨)</sup> ، وذكر محققا كتاب المسالك<sup>(٩)</sup> في الحاشية قولا في حديث أبي سعيد الخدري يبيح العزل ، نصه : " ألا تفعلوا ، معناه : ما عليكم شيء ألا تعزلوا ، ... وفي حديث أبي سعيد أنه يفعل ذلك ، يعني : العزل ، وهذا يدل على أن الخبر يقوم مقام الإباحة ".<sup>(١٠)</sup>

ول(ما) النافية في كتب نحوينا القدامي<sup>(١١)</sup> والمحدثين<sup>(١٢)</sup> أحكام عديدة ، ولكن ما نؤد الخلوص إليه هو ما يقدمه هذا العنصر النافي دلاليا ، فقد وزع سيبويه عناصر النفي على الخريطة اللغوية ، فجاء في باب نفي الفعل فيما يتصل به (ما) " أنه إذا قيل : فَعَلَ إِنْ نَفِيَ لَمْ يَفْعَلْ ، وإذا قال : قَدْ فَعَلَ إِنْ نَفِيَ لَمْ يَفْعَلْ ، وإذا قال : لَقَدْ فَعَلَ إِنْ نَفِيَ مَا فَعَلَ ؛ فَكَانَهُ قَالَ : وَاللَّهُ لَقَدْ فَعَلَ ، فَقَالَ : وَاللَّهُ مَا فَعَلَ " .<sup>(١٣)</sup>

ولم يتفق الأستاذ الدكتور طه الجندي مع ظاهر نص سيبويه ؛ لأسباب ذكرها في بحثه عن النفي في العربية<sup>(١٤)</sup> ، واستقر به الرأي إلى أن " النفي بـ (ما) هو أولى درجات النفي التي تعبّر عن أولى مراحل الاعتقاد لدى المتكلّم ، وهي الدرجة التي توازي درجة القول الابتدائي المفید للمعنى

(٨) انظر : متن الحديث في مبدأ المسألة .

(٩) محمد بن الحسين السليماني وأخته عائشة بنت الحسين السليماني .

(١٠) المسالك في شرح موطأ مالك ، ابن العربي : ٥ / ٦٦٦ ، حاشية (٤) .

(١١) الكتاب ، سيبويه : ٣ / ١١٧ . والمقتضب ، للمبرد : ٣ / ١٩٠ . والأصول ، لابن السراج : ٢ / ٢٣٤ ، ٢٣٥ .

(١٢) رصف المبني ، المالقي ، ص : ٣١١ . و المغني اللبيب ، لابن هشام : ٤ / ٤٥ - ٤٦ . وجني الجاني ، لابن أم قاسم المرادي ، ص : ٣٢٢ . والمعجم الوافي في أدوات التحو ، ص : ٣٠١ - ٣٠٣ .

(١٣) الكتاب ، سيبويه : ٣ / ١١٧ . وانظر: المكون التركيبي والدلالي للنفي في العربية .. دراسة تداولية ، الدكتور طه الجندي ، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية ، كلية الآداب – جامعة المنيا ، العدد : (٦٠) ، صفحة : (٧) ، أبريل : ٢٠٠٦ .

(١٤) ومن هذه الأسباب : أنه يكشف أن النفي بـ (ما) أكد منه بـ (لم) ... ، ثم استعمال سيبويه لـ (لما) في أسلوب القسم دون اختيئها ... الخ " ، وخلص إلى أن " النفي بـ (ما) الذي يحتاج في توكيده إلى القسم أضعف من النفي بـ (لم) التي لا تكون جوابا للقسم " . انظر : المصدر السابق ، ص : ٢٣ .

من مجرد التركيب<sup>(١٥)</sup> أي : خلوها من سياقات تمدها بأوجه معرفية مصاحبة<sup>(١٦)</sup> ومما يساند هذا القول<sup>(١٧)</sup> ما جاء عن الإمام مالك في صحيح البخاري - رحمهما الله تعالى - قوله : " أو إنكم لتفعلون؟ " ، وقد تناولها ابن حجر معلقا بقوله : " هذا استفهام يشعر بأنه ﷺ ما كان اطلع على فعلهم ذلك<sup>(١٨)</sup> ، ففي هذا الخبر أنهم فعلوا العزل ، ولم يعلم به ﷺ حتى سأله عنه .<sup>(١٩)</sup>

أمّا رواية « لا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا » - التي علق عليها الوقشي بقوله : " وقد روی : (لا) مكان (ما)" كما تقدم<sup>(٢٠)</sup> فإنّ النفي بـ (لا) عند نحاتنا - المتقدمين والمتأخرین - له أحکام كثيرة من حيث نوع (لا) وما تتميز به عن أخواتها النافيات من سمات ، وشروط عملها وحكمه ، وكذلك دلالة النفي بها<sup>(٢١)</sup> فهي من الحروف المشتركة الداخلة على الجملة الاسمية والفعلية ، وجعل ابن هشام من أقسامها : النافية ، والنافية ، والزائدة<sup>(٢٢)</sup> .

ولسنا بصدّ كل هذا ، وإنما تُعنى مسألتنا بالجوانب الدلالية لهذا العنصر النافي على نحو ما قررناه نحويونا قدّيمًا وحديثا ، حيث يرى سيبويه أن (لا) لنفي المستقبل ، ويؤيده قوله من أنه :

(١٥) المصدر السابق نفسه .

(١٦) كالتوكييد والنص على العموم . المصدر السابق نفسه .

(١٧) أعني به قول الدكتور طه : كون النفي بـ (ما) هو أولى درجات النفي التي تعبّر عن أولى مراحل الاعتقاد والمعرفة لدى المتكلّم .

(١٨) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، ابن حجر (٢٧٣-٧٧٣) : ١١ / ١١ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ . فيه تُعقب على من قال : إن قول الصحابي : " كنا نفعل كذا في عهد رسول الله ﷺ " مرفوع ؛ معتلاً بأنّ الظاهر اطّلاب النبي ﷺ كما تقدم في :

(١٩) المصدر السابق نفسه .

(٢٠) التعليق ، الوقشي : ٥٤ / ٢ .

(٢١) كسيبوه (١٨٠) في كتابه : ١ / ١ ، ٥٨ / ٣ ، ٢٩٦ ، ١١٧ / ٣ . وابن السراج (٥٣٦) في أصوله : ٣٧٩ / ١ ، ٣٩٢ ، ٤٠٢ . والرمانى النحوى (٥٢٩-٥٣٨) ، معانى الحروف ، ص : ٨١ - ٨٦ ، تحقيق د . عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، الطبعة الثانية ، دار الشروق - جدة ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م . والهروى (٥٤١٥) ، الأزهية في علم الحروف ، ص : ١٥٩ - ١٦٢ ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، الطبعة الثانية : ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م ، مجمع اللغة العربية بدمشق . وابن يعيش (٥٦٤) ، شرح المفصل : ٨ / ١٠٨ . والمالقى (٧٠٢) في رصف المباني ، ص : ٢٥٧ . وابن هشام (٧٦١) في المغني : ٣ / ٣ ، ٢٨٣ - ٣١٩ . وابن أم قاسم المرادي (٧٤٩) في الجنى الدانى : ٢٩١ ، ٢٩٢ . وعلى توفيق الحمد ، وب يوسف جميل الزغبي ، المعجم الوافي في أدوات النحو ، ص : ٢٦٥ ، ٢٧٣ .

(٢٢) المغني الليبي ، ابن هشام : ٣ / ٢٨٣ ، ٣٢٠ ، ٣٣١ .

"إذا قال : هو يفعل ، ولم يكن الفعل واقعا ، فنفيه لا يفعل"<sup>(٢٣)</sup>. وخلص الأستاذ الدكتور طه الجندي إلى أن النفي بـ(لا) ممتد ليشمل الحاضر والمستقبل ؛ طبقاً لمفهوم (لا) الدلالي الذي يتمثل في إفاده النفي على جهة العموم والشمول والاستغرار ؛ مما يجعلها صالحة ؛ لتدل على امتداد النفي وطوله ودواره .<sup>(٢٤)</sup>

وإذا عدنا إلى كلام الوقشي في التعليق حين جعل (لا) بمعنى (ليس) فإن الأمر لا يبعد كثيراً إذا نظرنا إلى الدلالة الزمنية التي تصحب هذه الأدوات ، فـ(ليس) تفيد نفي الحاضر والمستقبل على جهة الاستغرار ، وهو حاصل كلام ابن مالك الذي ساقه الرضي في معرض كلامه عن النفي حين زعم (أي : ابن مالك) أن (ليس) في قول النبي ﷺ : "ليس صلاة أتقل على المنافقين من الفجر والعشاء" شاهد على استعمالها للنفي العام المستغرق به الجنس رغم اعتراض الرضي عليه .<sup>(٢٥)</sup>

ومن ثم فإن (لا) توازي (ليس) في إفادتها على الزمن دلالياً<sup>(٢٦)</sup> ؛ وهذا ما دفع الوقشي إلى أن يجعل (لا) بمعنى (ليس) .<sup>(٢٧)</sup>

وهذه الرواية الواردة بـ(لا) ، في قوله ﷺ : « لا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا » ، وردت فيها (لا) مرتين ، فأما الأولى منها - حسب تعليق الوقشي - فبمعنى (ليس) ، ولم يعلق على الأخرى ، بل أكتفي بوصف (لا) التي في صدر التركيب .

ووجد الباحث من تعليق ابن حجر في الفتح مواضع يفهم منه النجز وعموم النهي لا الإباحة ، وذلك قوله : " ووقع في رواية مسلم من طريق أخرى عن محمد بن سيرين عن عبد الرحمن بن بشر عن أبي سعيد : " لا عليكم أن لا تفعلوا ذلك " . قال ابن سيرين : قوله : " لا

(٢٣) الكتاب ، سيفويه : ٣ / ١١٧ . وانظر : المكون التركيبي والدلالي للنفي ، ص : ٤٢ .

(٢٤) المكون التركيبي والدلالي للنفي ، الدكتور طه الجندي ، ص : ٤٢ .

(٢٥) انظر : المكون التركيبي والدلالي للنفي ، د . طه الجندي ، ص : ٣٢ .

(٢٦) وإن كان الدكتور طه يرى أنها تنفي مضمون الجملة على الإطلاق ، فلا ترتبط بزمن [السابق : ٣٤] .

(٢٧) التعليق ، الوقشي : ٢ / ٥٤ .

عليكم " أقرب إلى النهي ، ... ، قال ابن عون : فحدثت به الحسن فقال : والله لكان هذا زجر . قال القرطبي : كأن هؤلاء فهموا من (لا) النهي عمّا سأله عنه ، فكأن بعد (لا) حذفا تقديره : لا تعزلوا ، وعليكم أن لا تفعلوا ، ويكون قوله : " وعليكم ..." إلى آخر ذلك تأكيدا للنبي ".<sup>(٢٨)</sup>

ومن ثم فإن النص السابق الذي أثبته الحافظ ابن حجر في الفتح يشير إلى وجود حذف بعد (لا) الأولى تقديره : لا تعزلوا ، وجعل جملة : « ... عليكم أن لا تفعلوا » مستأنفة لتأكيد النهي ولكن صاحب الفتح أورد قولًا لأحدهم ممّن تعقبوا الرأي السابق ، قال: " وتعقب بـ لأن الأصل عدم هذا التقدير ، وإنما معناه : ليس عليكم أن تتركوا ، وهو الذي يساوي أن لا تفعلوا ".<sup>(٢٩)</sup> وهو ما عبر عنه الوقشي بقوله : " والمعنى : الإباحة ".<sup>(٣٠)</sup>

وثمةً موضع آخر لابن حجر في الفتح يكشف العلاقة بين التراكيب النحوية المختلفة والأحكام الفقهية المستبطة منها ، وكذلك بين التوجيهات النحوية للتركيب الواحد والأحكام المتعلقة بكل توجيه ، فقال : " وقال غيره : قوله : « لا علِيُّكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا » أي : لا حرج عليكم أن لا تفعلوا ، فيه نفي الحرج عن عدم الفعل ، فأفهم ثبوت الحرج في فعل العزل ، ولو كان المراد نفي الحرج عن الفعل لقال : لا عليكم أن تفعلوا . إلا إن ادعى أن (لا) زائدة ، فيقال : الأصل عدم ذلك " (أي : عدم زيادتها).<sup>(٣١)</sup>

وبتأمل النص السابق الذي أثبته ابن حجر في الفتح نجده قد أثبت فيه حكمين ، أحدهما: حال كون (لا)<sup>(٣٢)</sup> أصيلة في التركيب دون اطراحها ، فالحكم المستفاد هو نفي الحرج عن عدم

(٢٨) الفتح ، ابن حجر : ١١ / ٦٤٧ ، ٦٧ - كتاب النكاح ، ٩٦ - باب العزل ، حديث : ٥٢١٠ . وانظر : ظاهرة النفي في الحديث الشريف بين التوصيف والتقطير ، ثروت السيد عبد العاطي ، دراسة نحوية في صحيح البخاري ، ص : ٦٣ ، ماجستير (مخطوط) ، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة .

(٢٩) المصدر السابق نفسه .

(٣٠) أي : حين تكون (لا) بمعنى (ليس) . التعليق ، الوقشي : ٢ / ٥٤ .

(٣١) الفتح ، ابن حجر : ١١ / ٦٤٧ . ٦٧ - كتاب النكاح ، ٩٦ - باب العزل ، حديث : ٥٢١٠ .

(٣٢) (لا) الثانية في التركيب وهي محل النزاع هنا ؛ إذ (لا) الزائدة تكون حشوا ولا تتصدر الكلام ، ومن خصائصها أنها تدخل في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده . [معجم الباب ، ابن هشام : ٣ / ٣٣١ ، ٣٣٩] .

ال فعل ؛ وبذا يكون قد أفاد ثبوت الحرج في الفعل ( فعل العزل ) ، والثاني : حال كونها زائدة ، أي : باطراحتها من التركيب على تقدير : « عليكم أن تفعلوا » ، فالحكم المستفاد هو نفي الحرج عن الفعل نفسه لا عن عدمه .

وممّا يؤيد القول بزيادة ( لا ) ما ذكره ابن مالك من وقوع ( لا ) بين ( أن ) والفعل، قال: "والوجه أن تكون ( لا ) زائدة، كما في قوله تعالى: ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمْرُتُكَ ﴾ [الأعراف: ١٢]، أي: ما منعك أن تسجد<sup>(٣٢)</sup>؟ لأنّه امتنع من ثبوت السجود لا من انتفائه<sup>(٣٣)</sup>

ويرى الباحث - من محصول الآراء السالفة الذكر - أنّ ( ما ) في تركيب " مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا " إذا ما عدّت نافية فإنّها تعبّر عن أولى درجات النفي التي تعبّر عن أولى مراحل الاعتقاد لدى المتكلّم ، وهي الدرجة التي توازي درجة القول الابتدائي المفيد للمعنى من مجرد التركيب<sup>(٣٤)</sup> ، وإذا ما عدّت استفهامية فذلك يشعر بأنه ﴿ مَا كَانَ اطْلَعَ عَلَى فَعَلْهُمْ ذَلِكَ .<sup>(٣٥)</sup>

وأمّا " لا " في تركيب " لا عليكم أن لا تفعلوا " فإنّ النفي بها نفي للعموم والشمول ، ويستمر هذا النفي طولاً وامتداداً<sup>(٣٦)</sup> ، ولم يفرق الوقishi بين " ما " و " لا " ، إنما ساوي بينهما في عموم النفي دون أن يتطرق إلى دلالة كلّ منهما على الزمن ، وبمعايير الوجهة الدلالية يرى الباحث أنّ تركيب " ما " - حينئذٍ - يشي بوقوع النفي على فعل العزل في الماضي والحاضر دون تجاوز ذلك إلى المستقبل. ومن ثمّ فإنّ النفي بـ ( لا ) شمل الحاضر والمستقبل ، وهو بذلك عمل على ثبوت الحرج في فعل العزل ، وعند القول بزيادة ( لا ) الثانية في تركيب « لا عليكم أن لا تفعلوا »، ففيه نفي الحرج عن فعل العزل لا عن عدمه . والله تعالى أعلم .

(٣٢) كما في قوله تعالى في موضع آخر: ﴿ قَالَ يَا إِبْرِيزُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدِي أَسْتَخْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْغَالِينَ ﴾ [ص: ٧٥] ، وقوله تعالى : ﴿ قَالَ يَا هَارُونَ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلَّوْا ﴿ أَلَا تَتَبَعَّنَ أَفْعَصَيْتَ أُمْرِي ﴾ . [طه: ٩٢، ٩٣] .

(٣٣) شواهد التوضيح ، ابن مالك : ٧٢ . وانظر ، مقyi الليبب ، ابن هشام : ٣ / ٣٣١ ، ٣٣٩ .

(٣٤) المكون التركيبي والدلالي للنفي ، د. طه الجندي ، ص: ٢٣ .

(٣٥) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، ابن حجر : ١١ / ٦٤٦ ، ٦٤٧ .

(٣٦) المكون التركيبي والدلالي للنفي ، الدكتور طه الجندي ، ص: ٤٢ .

## المسألة الثانية : دلالة (حتى) بين الابتداء والاعطف والجر

تناول هذه المسألة ما ذكره الوقشى في تعليقه حول جواز رفع "العجز والكيس"، وفضلهما.

**الحديث :** « وَحَدَّثَنِي : يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ زَيَادِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ عَمْرُو بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ طَاؤُسِ الْيَمَانِيِّ ؛ أَنَّهُ قَالَ : أَدْرَكْتُ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ يَقُولُونَ : كُلُّ شَيْءٍ يُقْدَرُ . قَالَ طَاؤُسٌ : وَسَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ : كُلُّ شَيْءٍ يُقْدَرُ حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكَيْسُ أَوْ الْكَيْسِ وَالْعَجْزِ » . <sup>(١)</sup>

**الوقشى :** قوله ﷺ : « حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكَيْسُ ». بجواز رفع العجز والكيس عطفا على (كل)، وبجواز خفضهما على الغاية <sup>(٢)</sup>.

جاء تعليق الوقشى على قول النبي ﷺ : " كُلُّ شَيْءٍ يُقْدَرُ حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكَيْسُ أَوْ الْكَيْسِ وَالْعَجْزِ" وهو ما ثبت في الصحيح وثبت من روایة يحيى بن يحيى الليثي <sup>(٣)</sup>، مجوزاً رفع "العجز والكيس" عطفا على (كل)، أو خفضهما على الغاية <sup>(٤)</sup>.

ووافقه الزرقاني حين ذكر قول القاضي عياض : رويناه بالخفض عطفا على شيء ، وبالرفع عطفا على (كل) ، وقد تكون (حتى) جارة ، وهو أحد معانيها <sup>(٥)</sup> ، وقال الكاندھلوی : "زاد التوربشتى في المحلى : الجر أكثر ، ورجح الطيبي أن (حتى) حرف جر بمعنى : إلى ، نحو قوله

(١) أخرجه الإمام مالك في : ٣٦ - كتاب القدر ، ٤ - باب النهي عن القول بالقدر ، حديث : ٤ . في الموطأ المطبوع بعد الباقي : ٢ / ٨٩٩ . وأخرجه الإمام البخاري في كتابه : في خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل ، باب أفعال العباد ، ص : ٢٥ ، نشرة مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة : ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م . وأخرجه الإمام مسلم في : ٤ - كتاب القدر ، ٤ - باب كل شيء بقدر ، حديث : ١٨ . انظر : إكمال المعلم ، القاضي عياض : ٨ / ١٤٣ . والاستذكار ، ابن عبد البر : ٢٦ / ٩٤ - ١٠٠ - ٩٩ ، وله في التمهيد : ٦ / ٦٢ . والمنتقى ، الباقي : ٩ / ٢٧١ . وشرح الموطأ ، الزرقاني : ٤ / ٨٧ . وأوجز المسالك ، الكاندھلوی : ١٦ / ٢٨ - ٣٠ . والموطأ ، الأعظمي : ٥ / ١٣٢٤ . والموطأ برواياته ، أبو أسامة سليم عيد الھلالي : ٤ / ٢٨١ .

(٢) التعليق على الموطأ ، الوقشى : ٢ / ٣١١ . والاقتضاب ، ابن عبد الحق : ٢ / ٤٣١ .

(٣) الموطأ لإمام دار الهجرة مالك بن أنس ، برؤایة يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي : ٢ / ٤٨٠ ، في : ٣١ - كتاب الجامع ، ٨ - باب النهي عن القول بالقدر ، حديث : ٢٦١٩ .

(٤) التعليق ، الوقشى : ٢ / ٣١١ .

(٥) شرح الموطأ ، الزرقاني : ٤ / ٨٧ . وانظر : إكمال المعلم ، القاضي عياض : ٨ / ١٤٣ .

تعالى : ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥] <sup>(٦)</sup> ؛ لأن المعنى يقتضي الغاية ؛ إذ المراد أن أفعال العباد واكتسابهم كلها بتقدير خالقهم يجيئ . <sup>(٧)</sup>

و(حتى) حرف ، له أربعة أقسام : يكون حرف جر بمعنى : (إلى) ، نحو قوله تعالى : ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥] ، و قوله تعالى : ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾ . [يوسف : ٣٥] ، أي : إلى طلوع الفجر، وإلى حين <sup>(٨)</sup> ، ويكون حرفا من حروف العطف بمعنى الواو ، نحو قولهم : مات الناس حتى الأنبياء ، وقدم الحجاج حتى المشاة ، ومنه قول الشاعر <sup>(٩)</sup> : [بحر الكامل]

**أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يَغْفَفَ رَحْلَهُ  
وَالْزَادَ، حَتَّى نَعَلَهُ أَلْقَاهَا**

والشاهد فيه استعمال (حتى) في معنى واو العطف .

وما بعد (حتى) لا يكون إلا واحدا من جمع <sup>(١٠)</sup> ، ويمكن للباحث أن يضرب لذلك مثلا كقولهم - وهو ما اشتهر لدى عامة المثقفين فضلا عن متخصصيهم - : "أكلت السمكة حتى رأسها ؛ لأن الرأس جزء من السمكة". ويكون حرف ابتداء يستأنف بعدها الكلام ، وليس معنى ذلك أنه يجب أن يليها المبتدأ والخبر ، بل معناه أن يكون صالحا لذلك <sup>(١١)</sup> ، كقول جرير يهجو الأخطل <sup>(١٢)</sup> : [بحر الطويل]

(٦) أوجز المسالك ، الكاندھلوی : ٢٨ / ١٦ .

(٧) المصدر السابق : ٣٠ / ١٦ .

(٨) الجنى الداني ، ابن أم قاسم المرادي ، ص : ٥٤٢ .

(٩) هو مروان بن سعيد النحوي ينتهي نسبه إلى المهلب بن أبي صفرة ، أحد أصحاب الخليل المتقدمين المبرزين في النحو ، وقد جاء تعليق سيبويه عن البيت أنه يحسن الجر في (نعله) ، وهو ما ثبت في نسخة عبد السلام هارون ، وجوز الرفع . انظر : الكتاب : ١ / ٩٧ ، لكن ابن أم قاسم المرادي أثبت روایة (نعله) بالتصب ؛ عطا على الصحيفة ؛ لأن المعنى : ألقى ما ينفله حتى نعله ، الجنى الداني ، ص : ٥٤٧ .

(١٠) ابن أم قاسم المرادي ، الجنى الداني ، ص : ٥٤٧ .

(١١) المصدر السابق ، ص : ٥٤٢ .

(١٢) ديوان جرير بشرح ابن حبيب : ١ / ١٤٣ ، رقم البيت (١٨) ، تحقيق الدكتور محمد أمين طه ، من سلسلة ذخائر العرب (٤٣) ، الطبعة الثالثة – دار المعارف .

**فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمْجُدُ دَمَاءَهَا**

**بِدَجْلَةٍ، حَتَّىٰ مَاءُ دَجْلَةٍ أَشْكَلُ**

حيث وردت حتى في البيت ابتدائية . وقد تدخل على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها ، فتشارك الجارة والعاطفة في معنى الغاية .<sup>(١٣)</sup>

إذن هناك عدة أوجه لـ (حتى) في الاستعمال ، منها : جواز الجر والاعطف ، واشترطوا لذلك أن توضع (إلى) مكان (حتى) العاطفة شريطة أن يستقيم المعنى ، ومن ذلك ما ورد في الحديث النبوى الشريف قوله ﷺ: "والذى نفسي بيده لتختصمن كل شيء يوم القيمة حتى الشاتين فيما انتطحتا " بالجر على تقدير (إلى) ، وبالرفع عطاها على (كل) .<sup>(١٤)</sup>

وجواز الجر والابتداء كما في قوله ﷺ في حديث المواقف : "... ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة "<sup>(١٥)</sup>، قال ابن حجر: "قوله: (حتى أهل مكة) يجوز فيه الرفع والكسر<sup>(١٦)</sup>. الجر على أنّ (حتى) حرف جر بمعنى (إلى) ، والرفع على أنه مبتدأ وخبره محدوف تقديره : حتى أهل مكة يهلوون من مكة .<sup>(١٧)</sup>

وجواز الابتداء أو العطف ، كما في قول عمر بن الخطاب لسعد بن أبي وقاص ﷺ: "لقد شكوك في كل شيء حتى الصلاة" بالرفع على الابتداء ؛ لأن (حتى) ههنا غاية لما قبلها بزيادة كما في قوله : مات الناس حتى الأنبياء ، والمعنى : حتى الصلاة شكوك فيها ، وفي حال الجر تكون (حتى) عاطفة لا غير ، ولا تصلح جارة ؛ لانتفاء صلاحية (إلى) موضعها<sup>(١٨)</sup>.

(١٣) الجنى الداني ، ابن أم قاسم المرادي ، ص : ٥٥٢ ، ٥٥٣ .

(١٤) إعراب الحديث النبوى ، العكبري ، ص : ٣٥٢ .

(١٥) أخرجه البخاري في : ٢٥ - كتاب الحج ، ٧ - باب مهلل أهل مكة بالحج وال عمرة . ومسلم في : ١٦ - كتاب الحج ، ٢ - باب مواقف الحج وال عمرة .

(١٦) الفتح ، ابن حجر : ٤ / ٣٩٧ .

(١٧) الأداة (حتى) في الصحيحين - دراسة نحوية تطبيقية ، الدكتور حسين الحكمي [جامعة الملك خالد - أبها] ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ، ص : ٤٠٥ ، جزء (١٩) ، عدد (٤٣) - ذو الحجة ١٤٢٨ هـ .

(١٨) المصدر السابق ، ص : ٤٠٧ .

وحجاز الاستعمالات الثلاثة : العاطفة ، والجارة ، والابتدائية ، كما في بيت مروان بن سعيد النحوي السالف فقد روي هذا البيت بثلاث لغات في (نعله) : الرفع ، النصب ، والجر .

فالرفع : على أن (حتى) ابتدائية ، و(نعله) مبتدأ ، وجملة (ألقاها) في محل رفع خبر ، وضمير (ألقاها) للنعت ، بخلاف الجر والعطف فالضمير إما للنعت أو للصفيحة .

والجر : على أن (حتى) جارة و(نعله) مجرور بها ، وجملة (ألقاها) توكيداً لـ (ألقى) الأولى .

والنصب : على أن (حتى) عاطفة ، عطفت (نعله) على (الزاد)<sup>(١٩)</sup>، ومنه في حديث السائب بن خالد ، قوله ﷺ: " ما من شيء يصيب المؤمن ، حتى الشوكة [يشاكها] إلا كتب له بها حسنة " جاز فيه الحركات الثلاث .<sup>(٢٠)</sup>

ومن هذا الطرح يطمئن الباحث إلى أنه حيث جاز العطف والجر فالجر أحسن ؛ لأن الجر أعم في الغاية ، وما بعد العاطفة يكون الانتهاء به ، وما بعد الجارة قد يكون الانتهاء به وقد يكون الانتهاء (دونه) عنده ، ويلزم العاطفة أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها ، فيدخل ما بعدها في حكم ما قبلها ، وأما الجارة فقد يدخل وقد لا يدخل .<sup>(٢١)</sup>

ومن ثم فرواية الرفع تحتمل العطف والابتداء ، فتفيد دلالة العطف أن ما بعدها غاية ، أي: يكون الانتهاء به ، كأنه قال ﷺ: كل شيء بقدر الله تعالى والعجز والكيس ، فيدخل ما بعدها في حكم ما قبلها .

وأما دلالة الابتداء فقد أفادت القطع والاستئناف ، كأنه قال ﷺ: كل شيء بقدر الله تعالى ، والعجز والكيس كذلك بقدر سلطنته ، فقد دخل ما بعدها في حكم ما قبلها .

(١٩) المصدر السابق ، ص : ٤٠٩ ، ويجوز تخرج النصب على الاشتغال لفعل محنوف ، تقديره : (ألقى) ، و(ألقاها) الأخيرة جملة مفسرة لا محل من الإعراب .

(٢٠) السابق ، ص : ٤١٠ ، العكري ، إعراب الحديث النبوى : ٢٣٩ .

(٢١) ابن أم قاسم المرادي ، الجنى الداني ، ص : ٥٤٩ - ٥٥١ .

رواية الجرّ تحتمل العطف وتحتمل أن تكون (حتى) حرف جرّ ، فالعطف على لفظة (شيء) وموقعها ، وإنما "جعلت (حتى) لما تناهى إليه الأشياء من أعلىها وأسفلها" <sup>(٢٢)</sup> ، والجر بها يجعلها بمعنى : (إلى) .

وخلصته : أن قوله ﷺ : (الجز والعجز والكيس) داخل في حكم ما قبل (حتى) وهو (قدر الله تعالى) ومشارك له في إعرابه ، بالرفع عطفا على (كل) ، أو بالجر عطفا على (شيء) .

ويرجح الباحث توجيه العطف على الابتدائية والجارة التي بمعنى (إلى) ؛ لأن العطف يتحقق الغاية بأن ما بعدها جزء لما قبلها <sup>(٢٣)</sup> من جهة ، ومن جهة أخرى دخول ما بعدها في حكم ما قبلها . وهذه دلالة تساير المعطى الدعوي والإرشادي المقصود من الحديث الشريف . والله تعالى أعلم .

---

(٢٢) الأداة (حتى) في الصحيحين ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ، الدكتور حسين الحكمي ، ص : ٣٩١ .

(٢٣) مغني اللبيب ، ابن هشام : ٢ / ٢٦٣ .

## الخاتمة وأهم النتائج

## الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين ... وبعد ، ،

فهذه دراسة نحوية دلالية للاختلافات الصيغية والتركيبيّة في موطأ مالك - رحمه الله تعالى - من خلال كتاب التعليق على الموطأ لأبي الوليد أحمد بن هشام الوقشي - رحمه الله تعالى - ، تلك الدراسة التي امتدت لتشمل ثلاثة فصول ، أولاًها : في الجانب النظري ، وثانيها وثالثها في مناقشة مسائل "التعليق" وقضاياها الصرفية والنحوية ذات الغايات والأغراض الدلالية .

ولعل ما يرومته البحث يسهم في إيجاد آليات جديدة في مجال البحوث الدلالية؛ ليكون منطلقاً لها الدراسة الجادة في كشف النقاب دلائياً عن النص القرآني ؛ وتبني عن مكنونه في ضوء القراءات القرآنية : المجمع عليها من جميع القراء ، والشاذة المختلف عليها ، كما يود أن تتسع تلك الدراسات الدلالية لتشمل الروايات المختلفة للحديث النبوي الشريف ؛ إذ هما (أي : القرآن والسنة) خير عmad ثقافتنا العربية .

وقد وجد الباحث أن بعض الرسائل التي تحمل عنوان : دراسة نحوية دلالية تتناول القاعدة النحوية في باب من أبواب النحو أو في عدة أبواب نحوية ، ثم تذكر دلالات أولية للمفردة أو الجملة ، فينتهي دور التحليل الدلالي للعمل عند هذه المرحلة دون الغوص في الدلالات الكثيفة القابعة وراء الصيغة أو التركيب ، وأغلب هذه الدلالات التي وردت في الرسائل الجامعية التي تفقدتها ذكرها أصحاب الشرح من قبل في كتبهم كالرضي والصبان بوصفها دلالات مرئية أساسية ملزمة للصيغة أو التركيب ابتداءً ، وربما لا يتكشف له الغرض الدلالي العميق الذي من أجله قامت عليها مسألة البحث .

ولعل الذي دعاهم إلى ذكر أركان الجملة أو التركيب بالجفاف المعهود جفاف المسائل النحوية المُصمَّمة كما عند المتأخرین ، أقول الذي حداهم هو خوفهم من الواقع في الخلط بين النحو والبلاغة (علم المعاني) غافلين الخطوط البنية التي تربط العلمين معًا بوصفهما من علوم

العربية ، وهو ما جعل الدكتور أحمد مطلوب وهو **البلاغي** ، يقول في أحد كتبه : سنظل ندرس علم المعاني حتى ينتبه إليه النحويون ، فهلا انتبه النحويون ؟ هذا من جهة ، ومن جهة أخرى إغفالهم **السياق المصاحب** ؛ إذ بدونه تصير الدلالات الناتجة - التي لا ترقى إلى مستوى البحث الدلالي الجيد - دلالات منصوصاً عليها سلفاً في كتب المتأخرين معزولة عن السياق كما أشرت آنفاً .

• ولعل كبرى النتائج التي توصلت إليها في البحث أنَّ لتعليقات الوقشي وتحليلاته دوراً دلائياً من خلال كتابه وعمله ومناقشته قضياءه ؛ فقد وظف اللغة والنحو لخدمة الدلالة ؛ حيث يبدو للنظر في تعليقاته أن الدلالة هي الأصل الذي ارتكز عليه ؛ ويظهر ذلك جلياً في عرض الروايات المختلفة للحديث الواحد ، وأن الاستعمالات النحوية للصيغة أو التركيب تظهر - بل تُجْنِي منها - الدلالة بوصفها ثمرة الدراسة النحوية ، أو أنَّ الدلالة لا تفارق عمل النحويين .

وهناك فرق في المفهوم بين دلالة الصيغة ودلالة المفردة المعجمية ، فدلالة الصيغة تتوقف على ثلاثة عناصر أساسية ، إحداها : معناها المعجمي أو معناها الذي توافضت عليه البيئة اللغوية أو معناها الأول الذي يحدده الجذر الأصلي ، وثانيها: معناها الصرفي الذي يستبين من العملية الاشتراكية التي تتخذ عدة صور كأن تتحول الكلمة لتأخذ صورة الفعل ، أو اسم الفاعل ، أو صيغة المبالغة ، أو اسم المفعول ... إلى غير ذلك من التحولات الصرفية ، أمّا العنصر الثالث : مصاحبة **السياق** بنوعيه للصيغة الذي يجعلها ترقى دلائياً ، فتبدأ من دلالتها المعجمية كالتوارد وقانون التخيير النحوي ، صاعدة إلى دلالتها الاشتراكية التحولية (دلالة الصيغة) ، ثمَّ لتبلغ أشدتها الدلالي بمعاونة هذا السياق ، ومن ثمَّ حذا البحث مع أبي الوليد الوقشي حذو الذي يشاركه في عمله "التعليق الدلالي" ، وبتعبير آخر أخذت أسباب غور الدلالة عند الوقشي في المسألة فأذكر ما وصل إليه فيها ، وربما أضفت إلى المسألة مناط البحث دلالة أخرى لم يتبه إليها المؤلف فرأيت من لازم الدرس أن تصاحف هذه الدلالة التي لم يذكرها الوقشي أو غفل عنها في كتابه ؛ وذلك حسب ما تكتنزه المسألة من دلالة ، وإنَّما ارتضيتك ما ارتضاه هو .

● ترتبط الدراسات الدلالية بالمعطى اللغوي للنصوص بوصفه محصولاً تراثياً على عدة مستويات للنص الأدبي ، وعلى رأسها القرآن الكريم ، والحديث النبوى الشريف ، وأقوال العرب شعراً ونثراً، وأن النحو والدلالة مطلب ظلت الدراسات القديمة تحدد النظر إليه، وتعمل الفكر فيه ، وبقي ملازماً لها قديماً وحديثاً .

● يتوقف مفهوم الدلالة على شخصية المتكلم والنص والسامع ، بعد أن كانت منغلقة (مقصورة) على النص والسامع ولا غير ، وتأتي هذه العلاقة الثلاثية التي أنتجت الدلالة متتجاوزة الفهم إلى فهم الفهم ، أو معنى المعنى ، وهذا كله - بوصفه تعاضداً بين الأقطاب الثلاثة - جواب مفتوح لسؤال : من أين تنبع الدلالة؟ حيث لم تعد دراسة النصوص محاولة لتفسير النص المعتمد على التوصل إلى قصد المتكلم ، بل محاولة معرفة آليات الفهم ذاتها من خلال الإطار الاجتماعى والثقافى والحضارى الذى يُنتَجُ فيه النص ، فكل منتج ثقافى مشروط بظروف إنتاجه الثقافية واللغوية ، والزمانية والمكانية ، وهو ما يسمى بالمقومات السياقية ، لذا أصبحت الإجابة مفتوحة، لا تتوقف على قطبٍ واحدٍ من الأقطاب الثلاثة فقط .

● العمل في مضمون التحليل النحوى الدلالي - ربما يدق على غير المتأمل - بأجنحته المتعددة (صوتياً ، ومعجمياً عن طريق التوارد المعجمي أو قانون التخير ، وصرفياً ، ونحوياً ... إلخ) بوصفه مرحلة يُحكَمُ عليها بأنها ضرورة للدخول في علم النصّ بعناصره (من سبك ، وحبك ، وإحالات ... إلخ) ، ومما يؤيد هذه النتيجة - تدرجًا في البحوث النصية في طور معايشتها - أنه يلزم المرور بعلم الدلالة للوصول إلى علم النص ، ما دام السياق بنوعيه قاسماً مشتركاً بينهما في تناول الأجناس الأدبية دلائلاً ونصياً ، مع وجود ما ينماز به أحدهما عن الآخر ، فيصدق على التحليل النحوى الدلالي - حينئذ - أنه مرحلة انتقالية تتجاوز نحو الجملة إلى نحو النص .

● ومما أثبتته البحث أنَّ الدلالات الناشئة من الاختلافات التركتيزية - في الحديث النبوى وغيره - أعظم كشافة من الدلالة الناشئة في الاختلافات الصيغية ؛ ذلك أن دلالة الصيغة مكتنزة في إطار الصيغة ذاتها وإن صاحبها السياق وأتى بدلارات ثانوية وهامشية تنضاف إليها .

أمَّا دلالة التركيب فلها دلالة أساسية مشتركة ، كأن تنظر إلى جملة ثم تُحدِّثُ فيها تقديمياً أو تأخيراً ، فتصير بما فعلت جملتين ، فإنك ستجد بينهما دلالة مشتركة ، نحو : حضر مسروراً زيد ، وحضر زيد مسروراً ، فحضر زيد وحال مجئه مسروراً معنى موجود مشترك فيهما معًا ،

ولكنَّ التقديم والتأخير أنتج - ولا ريب - دلالة زائدة عن الدلالة المشتركة الأساسية الموجودة في أصل التركيب ؛ ومَرْدُ ذلك إلى التعليق النحووي ، وأن تنتظم الكلمات في التركيب مما يجعل الكثافة الدلالية الناشئة في الجانب التركيبـي أكثر من الجانب الصيغي ؛ لخلو الصيغة من تعلقها بما يجاورها من كلمات ، فإذا تعلقت بما جاورها تحولت أصل المسألة من تحليل صرفي (صيغي) إلى تحليل نحوـي (تركيبي) . فالمعنى الأصلي لا تهمـل بل تستحضر ليـان المعـانـي الجديدة للمفردـات والـتركيبـ .

● من اللافت للنظر أن اختلاف رويات الحديث صيغة وتركيبـا قد يرجع إلى اختلاف لهجـات الروـاة أو يرجع إلى نسبـتهم لقبـائلـهم ؛ فقد تعرض البحث إلى إشكـالية معرفـة أوطنـانـ الروـاة وبـلدـانـهم ، وهو لا يستطيع أن يوفـي هذا المطلبـ في تـبعـ رواـةـ الحديثـ من طـرقـهـ لمـعـرـفـةـ لهـجـاتـهمـ ولـغـاتـهمـ وقبـائلـهمـ ؛ من أـجلـ أنـ تستـبينـ لـهـ مـفـردـاتـ الحديثـ الـبـوـيـ ، وكـذـلكـ اختـلافـ الصـيـغـ أوـ التـركـيـبـ التيـ وـجـدـتـ لـدـيـ هـؤـلـاءـ الروـاةـ ، أـقـولـ إنـ ذـلـكـ يـسـتـنـفـدـ جـهـداـ وـزـمـنـاـ طـوـيـلاـ ؛ لـمـ فـيهـ مـنـ صـعـوبـاتـ بـالـغـةـ .

فالرواـةـ ليسـواـ كـلـهـمـ مـنـ العـربـ الـخـلـصـ ، فـكـثـيرـ مـنـهـمـ مـؤـاـلـ . وقدـ ذـكـرـ الـكـرـمـانـيـ - فيـ كـتـابـهـ الـكـواـكـبـ الـدـرـارـيـ حـينـ عـرـضـ ماـ جـاءـ فـيـ التـقـرـيبـ لـلـنـوـوـيـ - فـيـ النـوـعـ الـخـامـسـ وـالـسـتـونـ - أـنـ مـعـرـفـةـ أوـطـانـ الـرـوـاةـ وـبـلـدـانـهـمـ هوـ مـاـ يـفـتـقـرـ إـلـيـهـ حـفـاظـ الـحـدـيـثـ فـيـ تـصـرـفـاتـهـمـ وـمـصـنـفـاتـهـمـ ، وـمـنـ مـظـاـهـرـ الـطـبـقـاتـ لـابـنـ سـعـدـ ، وـقـدـ كـانـتـ الـعـربـ إـنـماـ تـنـسـبـ إـلـىـ قـبـائلـهـاـ ، فـلـمـ جـاءـ إـلـيـهـ إـلـيـهـ الـإـسـلـامـ وـغـلـبـ عـلـيـهـمـ سـكـنـيـ الـقـرـىـ اـنـسـبـواـ إـلـىـ الـقـرـىـ كـالـعـجمـ<sup>(١)</sup> .

وـأـمـرـ آـخـرـ: أـنـ بـعـضـ الـعـلـمـاءـ أـجـازـواـ رـوـاـيـةـ الـحـدـيـثـ بـالـمـعـنـيـ ، فـلـرـبـمـاـ رـوـاهـ أـحـدـهـمـ بـلـهـجـةـ قـبـيلـتـهـ التـيـ يـنـتـسـبـ إـلـيـهـاـ أوـ مـنـ الـمـوـالـيـ الـذـينـ يـتـبـيـنـونـ - ولاـ رـيبـ - لـهـجـةـ الـقـبـائلـ التـيـ تـرـبـيـتـهـمـ بـهـاـ موـالـاتـهـمـ ، وـثـمـةـ أـمـرـ ثـالـثـ: يـتـعـلـقـ بـزـمـنـ الـاحـتجـاجـ الـذـيـ يـعـدـ حـائـلـاـ لـلـوقـوفـ - يـقـيـنـاـ - عـلـىـ هـذـهـ الـقـضـاـيـاـ التـيـ يـرجـىـ لـهـاـ أـنـ تـكـوـنـ كـاـشـفـةـ لـتـحـقـيقـ مـاـ يـصـبـوـ إـلـيـهـ بـحـثـ كـهـذاـ . وـمـنـ ثـمـ يـظـلـ الـمـجـالـ فـسـيـحـاـ أـمـامـ الـبـاحـثـينـ لـلـتـنـقـيـبـ عـنـ لـهـجـاتـ رـوـاـةـ الـحـدـيـثـ وـدـرـاستـهـ درـاسـةـ دـلـالـيـةـ .

● ومنـ التـوصـياتـ الـتـيـ آـمـلـ أـنـ تـتـحـقـقـ - إـنـ شـاءـ اللـهـ تـعـالـىـ - لـتـذـلـيلـ عـقـبـاتـ الـبـحـثـ أـنـ يـنشـئـ قـسـمـ الـنـحـوـ خـطـطاـ بـحـشـيـةـ شـامـلـةـ تـفـسـحـ الـمـجـالـ أـمـامـ رـغـبـةـ الـبـاحـثـينـ فـيـ اـخـتـيـارـ مـوـضـوعـاتـ يـحدـدـهـاـ الـقـسـمـ؛

(١) الـكـرـمـانـيـ ، شـرـحـ صـحـيـحـ الـبـخـارـيـ : ١ / ٤٨ . فـيـ الـمـوـطـنـ الـذـيـ ذـكـرـ فـيـ التـقـرـيبـ لـلـنـوـوـيـ (الـقـسـمـ الـخـاصـ بـفـنـ الـحـدـيـثـ) .

فتوصف هذه الأبحاث بالشمولية والموسوعية ؛ وتملاً ركناً في المكتبة يكون عماد الباحثين ومقصد القراء ، وتتسم بأنها أبحاث مكتملة غير متاثرة ، وذلك بمعاونة الكليات المتخصصة في الفن نفسه من الجامعات الأخرى ، عندها يأمن طلابنا آفة تكرار الموضوعات التي لا جدوى منها ، وفي جامعاتنا المصرية من خطا هذه الخطوة المباركة .

● هناك دلالة ثابتة للبنية أو المفردة ، كما في قولهم النفس والهمل ، فإنهما يدلان ابتداءً على التفرق والانتشار ، ثم تدل الأولى على أن ذلك يحدث ليلا ، وتدل الثانية أنه يحدث نهارا؛ مما عدَّه الباحث من قبيل الدلالة الثابتة للكلمة وهي ليست دلالة واحدة بل هما دلالتان : إحداهما بأصل الوضع وهو التفرق والانتشار ، والثانية بمحاجة السياق الذي ظل ملزماً للمفردة أيهما حلَّت وأينما ارتحلت ، حتى أصبح يُختار لها سياقاً يتلاءم معها ، وهو غير معهود عن السياق الذي يجبر - حتماً - الصيغة أو البنية أن تتكيف معه .

وتجد نحوه أو قريباً منه بعض الأمثل العربية التي يُختارُ لها سياقاً يتلاءم معها ، نحو : " في الصيف ضيَّعتِ اللَّبَنَ" <sup>(٢)</sup> . ولعل بحوثاً تتناول هذه الفكرة بعد ( موضوع : السياق الملائم للصيغة أو البنية طوال رحلتها) . والذي لفت انتباه الباحث أن الدلالة المعجمية الناتجة بأصل الوضع ذات درجة دلالية أولى ، لكن هناك مفردات وصيغ تحمل دلالة من الدرجة الثانية : دلالة الوضع ، ودلالة السياق الملائم في كل استعمالاتها . كما ذكرت آنفًا . والله تعالى أعلم .

● يؤيد الباحث - في قضية الاستشهاد - جواز الاستدلال بالحديث الشريف في النحو العربي مرفوعاً أو موقعاً أو مرسلاً فضلاً عن الصحيح ، فالفقهاء يأخذون به ؛ حيث كان الإمام أحمد بن

(٢) ٤٧٢٥ - " في الصيف ضيَّعتِ اللَّبَنَ" ، ويروى " الصيف ضيَّعتِ اللَّبَنَ" والتاء من " ضيَّعتَ" مكسور في كل حال إذا خطب به المنكر والمؤنث والاثنان والجمع؛ لأن المثل في الأصل خطوبت به امرأة، وهي دخْنُوس بنت لقيط بن زرارة كانت تحت عمرو بن عُذَاس، وكان شيخاً كبيراً فرقَتْه (فركته : كرهته) فطلقتها ، ثم تزوجها فتى جميل الوجه، أَجْدَبَتْ فبعثت إلى عمرو تطلب منه حلوة، فَقَالَ عمرو "في الصيف ضيَّعتِ اللَّبَنَ" فلما رجع الرسُولَ وَقَالَ لها ما قَالَ عمرو ضربَتْ يَدَها على منكب زوجها، وَقَالَتْ "هذا وَمَذْفَهُ حَيْرٌ" تعني أن هذا الزوج مع عدم اللبن خيرٌ من عمرو، فذهبت كلماتها مثلاً ويضرُبُ لمن قَطَعَ باليسير إذا لم يجد الخطير . وإنما خص الصيف لأن سؤالها التلاقِ كان في الصيف ، أو أن الرجل إذا لم يطرق ماشيته في الصيف كان مضيقاً لأبيانها عند الحاجة . [انظر : مجمع الأمثل ، للميداني (١٨٥٥) : ٢ / ٦٨ ، رقم : (٤٧٢٥) .]

حنبل - رحمه الله تعالى - يرى الأخذ بال الحديث المرسل والضعيف - والضعف عنده ليس الباطل ولا المنكر- إذا لم يكن في الباب ما يدفعه ، ولم يكن هناك قول صحابي ، ولا إجماع على خلافه فالعمل به عنده أولى من القياس. فمن باب أولى ي العمل به في النحو واللغة ؛ فقد يحكي الصحابي قوله لا يضفيه إلى النبي ﷺ ولا يسميه ، بل يوقفه على نفسه ، فيخرجه أهل الحديث في المسند المتصل بالنبي ﷺ ؛ لامتناع ذلك من أن يكون الصحابي يقول رأياً دون التوقيف من النبي ﷺ .<sup>(٣)</sup>

(٣) كتاب بيان المسند والمرسل والمنقطع ، تأليف الحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (٤٤٠هـ) ، ص : ٢٧ ، تحقيق علي بن أحمد الكندي المرر ، الطبعة الأولى : ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م ، دار الإمام أحمد ، جسر السويس - القاهرة .

## الفهارس الفنية

## أولاً : فهرس الآيات القرآنية

### سورة البقرة

الآية	رقمها	الصفحة
﴿فَالَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ بِهِمُ الْمُسْتَأْنِدُونَ﴾	١٣	١٧٧
﴿وَإِذْ قَرَبَنَا بِكُمُ الْجَنَاحَ فَانجُحْيَاكُمْ وَأَعْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ﴾	٥٠	١٠٠
﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حَمْدَةً تَعْفِرُ لَكُمْ﴾	٥٨	٤١
﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي...﴾	١٢٣ ، ٤٨	٢٢٦
﴿أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفَيْنَ وَالْعَالَمِيْنَ وَالرَّكْعِ السُّجُودُ﴾	١٢٥	١٢٦
﴿وَأَرَنَا مَنِاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ﴾	١٢٨	١٧٤
﴿فَلَا تَمُوتُنَ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾	١٣٢	١٩٤
﴿وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَحْفِيفٌ مِّنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾	١٧٨	٢٠٩
﴿وَالْمُطَّلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةٌ قُرُوْءٌ﴾	٢٢٨	١٣٤
﴿وَبُعْوَلَتَهُنَّ أَحَقُّ بِرَدْهِنَ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾	٢٢٨	١١١
﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾	٢٣٥	٢١٣
﴿وَلَكِنْ لَّيَطْمَئِنَ قَلْبِي﴾	٢٦٠	١٨٤
﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَّا﴾	٢٧٨	١٨٤
﴿وَلِيُمْلِلَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحُقُّ وَلِيَتَقَرَّبَ اللَّهُ رَبَّهُ﴾	٢٨٢	١٥٦
﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِيْنَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾	٢٨٦	١٩٨

### سورة آل عمران

﴿شَهَدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾	١٨	١٧٦
﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلَيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾	٢٨	١٨٩
﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾	٥٢	٤١

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَّقْرِيبَ إِلَى الْجَمْعَانِ فَإِذَا نِدَنَ اللَّهُ وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	١٦٦	٢٥٩
﴿لَتَبْلُونَ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾	١٨٦	٢٠١ ، ١٩٥
﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكَفِّرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُنَّاقِبِ﴾	١١٥	٢١٣ ، ٢٠٨

### سورة النساء

﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوَيَا كَيْسِرًا﴾	٢	٤٠
﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾	١٠١	٩٥
﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ﴾	١٧٦	٤٦

### سورة المائدة

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فاغْسِلُوا﴾	٦	٤٠
﴿وَلَقَدْ جَاءَ تُهْمِ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾	٣٢	١١٣
﴿وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾	٦٠	١٢٥
﴿وَمَنْ عَادَ فَيَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو الْإِنْقَامَةِ﴾	٩٥	١٨٠
﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾	١١٩	٢٣٠

### سورة الأنعام

﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ﴾	١٢	٢٥٧ ، ٢٥٦
﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمٌ وَهُوَ الْحَقُّ قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾	٦٦	١٤٤ ، ١٠٨
﴿قَالَ أَتَهُاجُونِي فِي اللَّهِ﴾	٨٠	١١٢ ، ١٠٩
﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾	١٠٩	١١٣

### سورة الأعراف

﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمْرَتُكَ﴾	١٢	٢٧٣
﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلْجَ الْجَمَلُ فِي سَمَّ الْحِيَاطِ﴾	٤٠	١٢٦

الآية	رقمها	الصفحة
﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾	٥٤	١٧٣
﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَعْفُرْ لَكُمْ﴾	١٦١	٤٠
﴿وَالدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾	١٦٩	٢٣٦

### سورة التوبة

﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾	٣٦	١٠٨
﴿إِذَا أَخْرَجْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾	٤٠	١٨٨
﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعِدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ﴾	٨١	١٩

### سورة يونس

﴿أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ﴾	٤٢	١٤٥
﴿أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمَّى وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ﴾	٤٣	١٤٥

### سورة هود

﴿فَالْأُولُوا يَا صَالِحُ قَدْ كُنْتَ فِيهَا مَرْجُوا قَبْلَ هَذَا﴾	٦٢	١١٠
﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَرَأُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾	١١٨	١٨
﴿إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلَدَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَامْلَانَ﴾	١١٩	١٨

### سورة يوسف

﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾	٣٠	١٠٨ ، ٧٩
﴿وَلَقَدْ رَاوَدَتْهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ وَلِئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا أَمْرُهُ لَيُسْجِنَنَ﴾	٣٢	٢٠١
﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيُسْجِنَنَهُ حَتَّىٰ حِينِ﴾	٣٥	٢٧٥
﴿أَمَّا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رِبِّهِ خَمْرًا﴾	٤١	٢٦٠
﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصِيرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾	٩٠	١٩٠
﴿وَالدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقُوا أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾	١٠٩	٢٣٦ ، ٤٧

### سورة إبراهيم

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ مُرِيبٌ﴾	٩	١١٠
﴿وَمَا لَنَا أَلَا نَتَوَكَّلُ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبْلًا وَلَنَصِيرَنَّ﴾	١٢	٢٠١
﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾	١٩	١٧٧
﴿إِنَّا كُنَّا لِكُمْ تَبَعًا﴾	٢١	١٢٥

### سورة الحجر

﴿قَالَ أَبْشِرُثُمُونِي عَلَى أَنَّ مَسَيِّيَ الْكِبِيرُ فِيهِمْ ثَبَشْرُونَ﴾	٥٤	١١٢ ، ١١١
﴿قَالَ إِنَّ هَؤُلَاءِ ضَيْفِي فَلَا تَفْضَحُونَ﴾	٦٨	١٣١

### سورة الإسراء

﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾	٧	٧٤ ، ٥٧
--	---	---------

### سورة الكهف

﴿وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِئَةٌ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مُنْتَصِرًا﴾	٤٣	١٠٨
--	----	-----

### سورة طه

﴿قَالَ يَا هَارُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا﴾	٩٢	٢٧٣
﴿أَلَا لَا تَسْعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾	٩٣	٢٧٣
﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَيْ آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزِيزًا﴾	١١٥	١٨٧
﴿وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبَّحَ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَى﴾	١٣٠	١٨٩

### سورة الأنبياء

﴿وَدَأْوُودَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَا فِي الْحُرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ﴾	٧٨	٣٩
﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾	٣	١٠٥

## سورة الحج

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَطَهَرْ بَيْتِي لِلطَّافِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرَّكِعِ السُّجُودِ ﴾	٢٦	١٢٩
﴿ ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثِّهُمْ ﴾	٢٩	١٩١
﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ وَالْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ ﴾	٦٥	١٧٧

## سورة الشعرا

﴿ كَذَّبَتْ قَوْمٌ نُوحَ الْمُرْسَلِينَ ﴾	١٠٥	١٠٨ ، ١٤٥
﴿ وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَارِينَ ﴾	١٣٠	٧٤ ، ٥٧
﴿ كَذَّبَتْ قَوْمٌ لُوطٌ الْمُرْسَلِينَ ﴾	١٦٠	١٤٤

## سورة العنكبوت

﴿ وَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْمُنَافِقِينَ ﴾	١١	٢٠٥ ، ١٩٧
﴿ وَلَنْ تَحْمِلُنَّ خَطَايَاكُمْ ﴾	١٢	١٩٠

## سورة الروم

﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَخِتَالُ أَلْسِنَتِكُمْ ﴾	٢٢	٦٢ ، ١٨
---	----	---------

## سورة سباء

﴿ وَهُمْ فِي الْعُرْفَاتِ آمِنُونَ ﴾	٣٧	١٣٤
--------------------------------------	----	-----

## سورة الصافات

﴿ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ ﴾	٤٨	٢٤٢
---	----	-----

## سورة " ص "

﴿ قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدِيَّ ﴾	٧٥	٢٧٣
---	----	-----

### سورة الزمر

الآية	رقمها	الصفحة
﴿فُلْ أَفَغَيَرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيْهَا الْجَاهِلُونَ ﴾	٦٤	١٩٤ ، ١٩٥

### سورة غافر

﴿قَالُوا رَبَّنَا أَمَتَنَا اثْنَيْنِ وَأَخْيَيْنَا اثْنَيْنِ فَاعْشَرْفَنَا بِذُنُوبِنَا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا ﴾	٤٧	١٢٥	١١	٩٤
--	----	-----	----	----

### سورة فصلت

﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا ﴾	٣٣	١٩١
---	----	-----

### سورة الشورى

﴿وَمَا أَصَابُكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبْتُمْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنِ كَثِيرٍ ﴾	٣٠	٢٦٣
--	----	-----

### سورة الدخان

﴿أَنَّ أَدْوَإِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴾	١٨	٢١٢
--	----	-----

### سورة الأحقاف

﴿أَذْهَبْتُمْ طَيَّاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا ﴾	٢	٩٤
---	---	----

### سورة محمد

﴿وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَرْكِمْ أَعْمَالَكُمْ ﴾	٣٥	٤٣ ، ٤٨١
--	----	----------

### سورة الفتح

﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ ﴾	١٥	٢٣٤
﴿تَرَاهُمْ رَكَعًا سُجَّدًا ﴾	٢٩	١٢٩

## سورة الحجرات

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّنْ ذَكَرٍ وَأُنثَى ﴾	١٣	٦٢
﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا فَلَمْ تُؤْمِنُوا ﴾	١٤	١٠٨ ، ٧٩

## سورة " ق "

﴿ وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَا مُبَارَّكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ﴾	٩	٢٣٤ ، ٤٧
---	---	----------

## سورة القمر

﴿ فَقَالُوا أَبْشِرُوا مِنَا وَاحِدًا نَتَّيْعُهُ إِنَّا إِذَا لَفِي ضَلَالٍ وَسُعْرٍ ﴾	٢٤	٢٢٥
﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدْرٍ ﴾	٤٩	٢٢٦

## سورة الرحمن

﴿ الرَّحْمَنُ (١) عَلِمَ الْقُرْآنَ (٢) خَلَقَ الْإِنْسَانَ (٣) عَلَمَهُ الْبَيَانَ (٤) ﴾	٤ - ١	٦٣
---	-------	----

## سورة الواقعة

﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾	٩٥	٢٣٥
---	----	-----

## سورة الحشر

﴿ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِيَهُمْ ﴾	٢	٨٦
--	---	----

## سورة الصاف

﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾	١٤	٤٠
-----------------------------------	----	----

## سورة الملك

﴿ إِنْ أَصْبَحَ مَأْوِكُمْ غَورًا ﴾	٣٠	١٢٧
-------------------------------------	----	-----

## سورة نوح

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَاللَّهُ أَنْبَكُمْ مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾	١٧	٩٤
﴿ثُمَّ يُعِدُّكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا﴾	١٨	٩٤

## سورة الجن

﴿وَإِنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَا هَا مُلَيْتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهِيدًا﴾	٨	١٢٥
﴿فَمَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْنَا يَجِدُ لَهُ شِهَابًا رَصَادًا﴾	٩	١٢٥
﴿فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدِيهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَادًا﴾	٢٧	١٢٥

## سورة المدثر

﴿وَثِيَابَكَ فَطَهَرْ﴾	٤	١٨٨
﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾	٥	١٨٨

## سورة عبس

﴿وَمَا عَلَيْكَ أَلَا يَزَّكِي﴾	٧	٢٦٩
---------------------------------	---	-----

## سورة التكوير

﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالْحُنَّسِ﴾	١٥	١٢٨
﴿الْجَوَارُ الْكُنَّس﴾	١٦	١٢٨

## سورة البروج

﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا﴾	١٠	٢٦٧
﴿لَهُمْ جَنَّاتٌ تَحْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْكَبِيرُ﴾	١١	٢٦٧

## سورة الفجر

الآية	رقمها	الصفحة
﴿فَإِنَّمَا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾	١٥	١١٢

## سورة الشرح

﴿أَلَمْ نَشْرُحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾	١	١٩٣
---------------------------------	---	-----

## سورة العلق

﴿نَاصِيَةٌ كَادِبَةٌ حَاطِئٌ﴾	١٦	٢٤٠
-------------------------------	----	-----

## سورة القدر

﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾	٥	٢٧٦
---	---	-----

## سورة البينة

﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقِيمَةِ﴾	٥	٢٣٨
-----------------------------	---	-----

## سورة الإخلاص

﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾	١	٢٦١ ، ٢٥٩ ، ٢٥٨
----------------------------	---	-----------------

## ثانياً : فهرس الأحاديث الشريفة

الصفحة	الحديث
٢٠٩	أدوا حقها ...
٩٣	أصدق ذُو الْيَدَيْنِ؟ ...
٩٣ ، ٧٦	أَقَصَرْتِ الصَّلَاةَ أُمْ نَسِيَّتِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ ...
١١٦	أكره أن أجمع على ماهني مهنتين ...
٢٢٠	أَكُلَّ وَلَدِكَ نَحْلَتُهُ مِثْلَ هَذَا؟ . فَقَالَ : لَا . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ : فَارْتَجِعْهُ ...
٢٣١	بنزل ربنا ، تبارك وتعالي ، كل ليلة إلى السماء الدنيا ...
٢٠١	إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ لَيُصَلِّي الصُّبْحَ فَيَنْصَرِفُ النِّسَاءُ مُتَلَفِّعَاتٍ بِمُرْوُطِهِنَّ
٨٩	إنك ستجد قوما ... ، وإنني موصيك بعشر ...
٤٢	إن الحمد والنعمة لك ...
٢٠٨	إن الله جعل الحق على لسان عمر ...
٧٢	إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى ...
٢١١	إِنَّ أُمِّي افْتَلَتْ نَفْسَهَا " ...
٢٢٥	إِنَّ هَذِينَ يَوْمَانِ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ عَنْ صِيَامِهِمَا ...
١٧٢	ثمَّ قال : بهذا أمرت ...
٢١٥ ، ٤٢	الذي تفوته صلاة العصر فكأنما وُتِرَ أهْلَهُ وَمَالَهُ ...
٢٦٣	الذي رأيته يُشَقِ شدقة فكذاب ....
٤٢	رأيت أكثر أهليها النساء ....
١٩٧	السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٌ مُؤْمِنِينَ وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَا حِقْوَنَ ...
١٨	سَوَّوا صفوكم ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم ...
١٤٢	ثُمَّ قَامَ إِلَى شَنْ [مُعَلَّقاً] فَسَوْضَأَ [منها] فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ ...
٩٩	فَلَمَّا قَدِمَا بَاعَا فَأْرِبِحَا ... قال عمر : قَدْ جَعَلْتُهُ قِرَاضًا ...
٩٢	فما ترون ذلك يُبْقِي من درنه ؟ ...

## الصفحة

## الحديث

١٤٩	قام النبي فتوضاً من شَنْ مَعْلَقٍ وضوءا خفيما ...
٧٣	القرآن ذلول ذو وجوه فاحملوه على أحسن وجوهه ...
١٨٦	قوموا فِلَأُصْلَى لِكُمْ ....
٢٧٤	كُلُّ شَيْءٍ يُقدَرُ حَتَّى الْعَجْزِ وَالْكَيْسِ أَوْ الْكَيْسِ وَالْعَجْزِ ...
٦٩	اللهُمَّ فَقِهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِمْهُ التَّأْوِيلَ .
٢١٨	الذِي تفوته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماه .
٢٥٦	لا تلبسو القُمْصَ ، ولا العمائم ، ولا السراويلات ، ولا البرانس ...
٤١	لا هاء الله . إِذَا لا يَعْمِدُ ...
١٩٥	لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها ل تستفرغ صحفتها ...
٩٠	لَيَنْتَهِيَنَّ رِجَالٌ مِّنْ حَوْلِ الْمَسْجِدِ لَا يَشْهُدُونَ الْعَشَاءَ ، أَوْ لَأَحْرَقَنَّ ...
١١٦	مَا عَلَى أَحَدِكُمْ لَوْ أَتَّخَدَ ثَوْبَيْنِ لِجَمْعَتِهِ سَوَى ثَوْبَيْ مَهْنَتِهِ .
٢٦٧	مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعُلُوا . مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَائِنَةٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا وَهِيَ كَائِنَةٌ .
٢٧٧	ما من شيء يصيب المؤمن ، حتى الشوكه إلا كتب له بها حسنة .
٢٦١	مَا يَكُونُ عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ أَدْخِرَهُ عَنْكُمْ ، وَمَنْ يَسْتَعْفِفْ يُعَفَّهُ اللَّهُ ...
٢٣٩	من أحيا أرضا ميتة فهي له . وليس لعرق ظالم حق .
٢٠٩	مَنْ أَفَاضَ فَقَدْ قَضَى حَجَّهُ ...
٤٧	من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مساجدنا يُؤذينا بريح الثوم .
٢٥٠	المهجر إلى الصلاة كالذي يهدي بدنه ، ثم بقرة ...
٢٨٦، ١٧٣، ١٦٨	الناس مجذبون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر ...
٢٧٦	والذي نفسي بيده لختصمن كل شيء يوم القيمة حتى الشاتين ...
٨٦	وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقْدْ هَمَمْتُ أَنْ آمْرَ بِحَطَبٍ ... فَأَحَرَّقَ عَلَيْهِمْ بِيُوْتَهُمْ
٩٢	وَمَا يُدْرِكُمْ مَا بَلَغَتْ بِهِ صَلَاتُهُ ...
١٠٥	يتعاقبون فيكم ملائكة ...

## ثالثاً : فهرس الأمثال وأقوال العرب

### الصفحة

### أقوال الإمام مالك

٢٥٢	أَدْرُكُوهُ بِبَلْدٍ غَائِبٍ ...
١٦٨	إِنْ كَانَ قَلِيلًا فَقَلِيلًا وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا فَيُقْدِرُهُ ...
١٤٠	شُرَكَاوُهُ غَيْبٌ ...
٢٣٩	العرق الظالم كل ما احتفَرَ أو أَخْدَأَ أو غُرِسَ بغير حقٍ .
١٣١	عُمَال الرَّفِيقِ ...
٢٤٨	مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مُعَجَّلًا أَوْ مُؤَخَّرًا
١٣٤	وقوت الصلاة .

### الصفحة

### المثل أو القول

١٠٦	أَكْلُونِي الْبَرَاغِيْث
١٦٩	إِنْ خَنْجَرَا فَخَنْجَرَا . وَإِنْ خَيْرَا فَخَيْرَا ، وَإِنْ شَرَا فَشَرَا
٢٧	جَالِبُ التَّمْرِ إِلَى هَجْر
٢٤٦	رَجَعَ عَوْذَهُ عَلَى بَدَئِهِ
٢١٩ ، ٤٣	سَفَهَ نَفْسَهُ وَغَيْرَ رَأِيْهِ
١٠٤	ضَرِبُونِي قَوْمِكَ ، وَضَرِبَانِي أَخْوَاكَ
١٠٦ ، ١٠٤	قَامُوا إِحْوَتَكَ ، وَقَمَنَ النِّسَاء
٢٤٦	كَلِمَتَهُ فَاهُ إِلَى فَيِّ
٦٩	لِكُلِّ مَقَامِ مَقَال
٢٤١	مَا مِنْهُمْ ماتَ حَتَّى رَأَيْتَهُ فِي حَالٍ كَذَا
٢٨٥	" فِي الصَّيفِ ضَيَّعْتِ الْبَيْنَ " ، وَبِرَوْيٍ : " الصَّيفُ ضَيَّعْتِ الْبَيْنَ " .

## رابعاً : فهرس الأشعار والأرجيز

### أولاً : فهرس الأشعار

#### قافية

#### الباء

الصفحة	قاتله	البحر	عَجْزه	صدر البيت
٢١٥	صالح بن عبد القدوس	البسيط	... عنّا	إذا وترت امرأة فاحذر عداوته

#### الثاء

٨١	الزمخشري	الخفيف	... مؤنث	لا أبالي بجمعهم
----	----------	--------	----------	-----------------

#### الدال

٣٦	الوقشى	السريع	... مزيد	برح بي أن علم الورى
٣٦	الوقشى	السريع	... يفيد	حقيقة يعجز تحصيلها
٢٢٦	طوفة بن العبد	الطوبل	... المتجرد	حبيب قطب الحبيب منها رفيقة
١٨٧	قيس بن زهير	الوافر	... زياد	الم يأتيك والأنباء تنمي
١٩٢	طوفة بن العبد	الطوبل	... مخلدي	ألا أيهذا الزاجري أحضر الوعنى
١٩٥	عيبد بن الأبرص	البسيط	... زادي	لا أعرفننك بعد الموت تندبني

#### الراء

٧٦	أبو دجاد الإيادي	المتقارب	... نارا	أكل امرئ تحسين امرا
١٩٧	النابغة الذبياني	البسيط	... دوار	لا أعرفن ربنا حورا مداععها

الصفحة	قائله	البحر	عَجْزه	صدر البيت
١٢٥	الحسناء	البسيط	... وإدبارٌ	ترتعُ ما رَتَعْتُ حتى إذا ادْكَرْت
٢٥٤	ذو الرُّمَّة	البسيط	... القمرا	فقد بھرْتَ فلا تخفَى على أحدٍ
١٠٠	المخبل	الطوويل	... وَأَفْهِرَا	تمنَّى حُصَيْنٌ أَنْ يَسُودَ جَذَاعَهِ
٩٠	الفرزدق	البسيط	... بن عَمَارٍ	ما زلتُ أَفْتَحُ أَبْوَابًا وأَغْلِقُهَا
١٤٢	الواح الكلابي	الطوويل	... العَشْرِ	وَإِنَّ كَلَابًا هذه عَشْرُ أَبْطِنٍ

## العين

٢٤٥	النابغة الذبياني	الطوويل	... كانع	وتُسقى إذا ما شئتَ غَيرَ مُصَرَّدٍ
٣٦	—	الوافر	... بالجميع	وكان من العلوم بحيث يقضى

## الفاء

٣٦	الوقشي	السريع	... الفرقُ	ما إن رأيت عيني أمواجه
٤١	—	الوافر	... والظروفُ	أبوك أبي وأنت أخي ولكن
٤١	—	الوافر	... سخيفُ	وأَمْلُك حين تُسَبِّبُ أُمًّ صدق

## الفاف

١٤٣	أبو ذؤيب الهدلي	الطوويل	... حاذِقٌ	يُرى ناصحاً فيما بدا فإذا خلا
-----	-----------------	---------	------------	-------------------------------

## اللام

٢٧٣	جرير بن عطية	الطوويل	... أَشْكَلٌ	فما زالتِ القتلى تُمْجِدُ دماءها
١٤٢	طفيل الغنوبي	البسيط	... مَكْحُولٌ	إذ هي أَخْوَى من الرَّبْعِيِّ حاجَةُ
١٥٥	الأعشى	البسيط	... نَنْتَفِلُ	وَإِنْ مُنِيَّتَ بنا عن غَبَّ معركةٍ
١٢٩	زهير	الطوويل	... عَدْلٌ	متى يَشَتَّجِرُ قومٌ تَقْلُ سَرَواتُهُمْ
٤١	امرأة القيس	الطوويل	... بِكَلْكِلٍ	فقلت له لَمَّا تمطَّى بصلبه
١٥٨	الفضل بن العباس	الخفيف	... تَخَالِي	إِنَّ سَلَمِي هِيَ المَنِي لَوْ تَوَانَيْ

**الميم**

صدر البيت	عَجْزه	البحر	فائله	الصفحة
لَنَا الْجَنَّاتُ الْغُرْبُ يَلْمَعُنَ بِالضُّحَى	... دَمًا	الطویل	حسان بن ثابت	١٣٣
تُولِي قَتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ	... وَحِمِيمٌ	الطویل	ابن قيس الرقيات	١٠٤
إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دَمْشَقِ فَلَا نَعْدُ	... الْجُرَاضِمُ	الطویل	الوليد بن عقبة	١٩٧
لَقَدْ عَلِمْتَ أَمَّا الْأَدِيرِ أَنِّي	... لَحْمِي	الطویل	أبو حراش	٩٠

**النون**

كُلُّ لَهْ نِيَةٌ فِي بُغْضِ صَاحِبِهِ	... وَتَقْلُونَا	البسيط	الفضل بن عتبة	١١١
كَانَكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيَشٍ	... بِشَنْ	الوافر	النابغة الذبياني	١٥١ ، ١٤٠
أَنَا ابْنُ جَلَّ وَطَلَّاعَ الشَّايَا	... تَعْرُفُونِي	الوافر	سُحَيْمُ بْنُ وَثَيلِ الرِّيَاحِي	٢٣٩ ، ١٥٠
وَلَوْ أَقْوَتْ عَلَيْكَ دِيَارَ عَبْسٍ	... الْيَقِينِ	الوافر	بِلا نِسْبَةٍ	٢٣٢
تَرَاهُ كَالْتَّغَامِ يُعَلِّمُ مِسْكَا	... فَلَيْنِي	الوافر	عُمَرُ بْنُ مَعْدِ يَكْرَبٍ	١١٠

**الهاء**

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ؛ كَيْ يَخْفَفَ رَحْلَهُ	... أَلْقَاهَا	الكامن	مروان بن سعيد	٢٧٢
فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقْتُ وَدَقَّهَا	... إِبْقَالَهَا	المتقارب	عامر بن جوين	١٤١
وَلَكِنْ دِيَافِيٌّ أَبُوهُ وَأَمْهُ	... أَقْارِبُهُ	الطویل	للفرزدق	١٠٣ ، ١٠٢
وَلَا تَهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ	... رَفْعَهُ	المنسرح	الأَضْبَطُ بْنُ قَرِيبِ السَّعْدِي	١٨٩
فَلَمْ أَرَ مُثْلَهَا حُبَاسَةً وَاحِدِ	... أَفْعَلَهُ	الطویل	عامر بن جوين	١٩٣ ، ١٩١

**الباء**

وَقَائِلَةٌ خَوْلَانٌ فَانْكَحْ فَتَاهَمْ	... كَمَا هِيَا	الطویل	——	١٨٥
---	-----------------	--------	----	-----

## ثانياً : فهرس الأرجاز

الصفحة	فائله	الشطر
٩٩	رؤبة بن العجاج	وأهيج الخَلصاءَ من ذات الْبُرَقْ
٢٣٩	حكيم بن معية الريعي	لو قلت ما في قومها لم تيشم
٢٠٨	الفرزدق	كيف تراني قالبا مِجَنِّي
١٢٣	—	أنخشى رُجِلاً أو رَكِيبًا عاديا

## خامساً : فهرس المراجع

### (أ) المراجع المطبوعة

- ١- القرآن الكريم
- ٢- الإبداع الموازي (التحليل النصي للشعر) ، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب : ٢٠٠١ م - القاهرة .
- ٣- الإبداع ، أبو الطيب اللغوي عبد الواحد ، تحقيق عز الدين التسوخي ، مطبوعات المجمع اللغوي بدمشق : ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م .
- ٤- أبجية الأسماء والأفعال والمصادر ، ابن القطاع الصقلي ، تحقيق دراسة : أ. د . أحمد عبد الدايم ، دار الكتب المصرية : ١٩٩٩ م - القاهرة .
- ٥- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات العشر المسمى منتهي الألمني والمسرات في علوم القراءات ، أحمد البنا، حققه د شعبان إسماعيل ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ط ١٩٨٧ م - القاهرة .
- ٦- أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث ، توفيق الزيدى ، الدار العربية : ١٩٨٤ م - تونس .
- ٧- الإحاطة في أخبار غرناطة ، لذى الوزارتين لسان الدين بن الخطيب ، تحقيق : محمد عبد الله عنان ، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة ، الطبعة الثانية: ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- ٨- أدب الكاتب لابن قتيبة ، موهوب الجواليني ، تحقيق دراسة الدكتور طيبة حمد بو دي ، كلية الآداب- الكويت، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .
- ٩- أساس البلاغة (طبعة الذخائر) ، تقديم د. محمود فهمي حجازي ، الهيئة العامة لقصور الثقافة
- ١٠- الأسئلة والأجوبة الفقهية المقرونة بالأدلة الشرعية ، عبد العزيز محمد السلمان (المدرس في معهد إمام الدعوة بالرياض ، الطبعة الرابعة عشرة ١٤٢٥ هـ ، ط . دار طيبة ، الرياض - السويدي
- ١١- الأساليب الإنثائية في النحو العربي ، تأليف الأستاذ عبد السلام هارون ، ط ٥: ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م، مكتبة الخانجي - القاهرة .
- ١٢- أسباب حدوث الحروف الشيخ الرئيس ، أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا ، تحقيق : محمد حسان الطيان ، ويحيى مير علم ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- ١٣- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه "الموطأ" من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار ، تصنيف الإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسى ، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعيجي ، ط ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م . دار الوعي حلب- القاهرة
- ١٤- أسرار النحو ، ابن سليمانالمعروف بابن كمال باشا ، تحقيق د . أحمد حسن حامد ، جامعة نابلس ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م ، دار الفكر للطباعة .

- ١٥ - الأشباء والنظائر في النحو ، السيوطي ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، ط١: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م ، مؤسسة الرسالة .
- ١٦ - الإشتراق ، لأبي بكر محمد بن الحسن ابن دُرید ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، دار الجيل - بيروت ، الطبعة الأولى : ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .
- ١٧ - أصول التفكير النحوي ، الدكتور علي أبو المكارم ، ط١: ٢٠٠٧ م ، دار غريب - القاهرة .
- ١٨ - الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي النحوي ، الدكتور عبد رب الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة - الكويت .
- ١٩ - إعراب الحديث النبوي ، أملاه : أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق : عبد الإله نبهان ، الطبعة الثانية ، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٢٠ - إعراب القرآن وبيانه ، محبي الدين الدرويش ، الطبعة السابعة : ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م ، دار ابن كثير ، ودار الإمامية ، دار الإرشاد للشؤون الجامعية . دمشق - بيروت .
- ٢١ - الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة دراسة تفسيرية [سلسلة نحو العربية (٤)] ، الدكتور محمود شرف الدين ، الطبعة الأولى : ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، دار مرجان للطباعة - القاهرة .
- ٢٢ - الأعلام ، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت لبنان ، الطبعة الخامسة عشرة : ٢٠٠٢ م .
- ٢٣ - إعلام الموقعين عن رب العالمين ، لابن القيم ، تحقيق أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، الطبعة الأولى : ١٤٢٣ هـ ، دار ابن الجوزي ، جدة - الرياض .
- ٢٤ - الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني ، طبعة دار الكتب المصرية .
- ٢٥ - الاقضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب محمد بن عبد الحق بن سليمان اليقريني التلمساني ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان آل عثيمين ، مكتبة العبيكان ، ط١: ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م - الرياض .
- ٢٦ - إكمال المعلم بفوائد مسلم (شرح صحيح مسلم) للقاضي عياض ، تحقيق الدكتور يحيى إسماعيل ، الطبعة الأولى : ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ، دار الوفاء للطباعة ، المنصورة - مصر .
- ٢٧ - الألفية (المتن) ، ضبط وتعليق الدكتور عبد اللطيف الخطيب ، الطبعة الأولى : ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٧ م ، دارعروبة للنشر والتوزيع - الكويت .
- ٢٨ - الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقيد السماع ، القاضي عياض ، تحقيق الأستاذ السيد أحمد صقر ، دار التراث - القاهرة . والمكتبة العتيقة بتونس ، الطبعة الأولى : ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م .
- ٢٩ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والковفيين ، أبو البركات بن الأنباري ، تحقيق ودراسة الدكتور جودة مبروك ، الطبعة الأولى : ٢٠٠٢ م ، مكتبة الخانجي - القاهرة .
- ٣٠ - إنباه الرواة على أنباء النحاة ، القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، دار الفكر العربي - القاهرة .

- ٣١- أوجز المسالك إلى موطأ مالك ، تأليف الإمام المحدث محمد زكريا الكاندھلوی المدنی ، تحقيق د تقی الدين الندوی ، الطبعة الأولى ١٤٢٤ھ - ٢٠٠٣م ، دار القلم - دمشق .
- ٣٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري المصري ، ومعه كتاب عدة السالك تأليف محمد محیی الدین عبد الحمید ، المکتبة العصریة ، صیدا - لبنان ، بدون تاريخ .
- ٣٣- الإیضاح ، لأبی علی الفارسی ، تحقيق الدكتور کاظم مرجان ، الطبعة الثانية : ١٤١٦ھ - ١٩٩٦م ، عالم الکتب - بیروت .
- ٣٤- الإیضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب (٥٧٠ھ - ١٦٤٦ھ) : ٢ / ١٦٥ ، تحقيق الدكتور موسى بنای العليـی ، ط إحياء التراث ، بغداد . بدون تاريخ .
- ٣٥- الإیضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجی ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، ط ٣: ١٣٩٩ھ - ١٩٧٩م ، دار النفائس - بیروت .
- ٣٦- البحث الدلالي عند الأصوليين ، د محمد يوسف حبلص ، مکتبة عالم الکتب ط ١: ١٤١١ھ .
- ٣٧- البحر المحيط ، لمحمد بن يوسف الشهير بأبی حیان الأندلسی ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود، وعلی محمد عوض ، ط ١: ١٤١٣ھ - ١٩٩٣م ، دار الکتب العلمیة - بیروت .
- ٣٨- بدائع الفوائد ، لابن القيم الجوزیة ، تحقيق علی بن محمد العمران مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجدة ، دار عالم الفوائد، بدون تاريخ .
- ٣٩- البديع في نقد الشعر ، أسامة بن منقذ ، تحقيق د. أحمد أحمد بدوي ، والدكتور حامد عبد المجيد ، ومراجعة الأستاذ إبراهيم مصطفی ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، الإقليم الجنوبي
- ٤٠- البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين محمد الزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ١: ١٣٧٦ھ - الناشر : دار إحياء الکتب العربية عیسی البابی الحلبي وشركائه .
- ٤١- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ، مجـد الدين محمد بن يعقوب الفیروزیـادي ، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار ، المکتبة العلمیة ، بیروت . بدون تاريخ .
- ٤٢- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، السیوطی ، تحقيق : الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر، بیروت ، لبنان ، الطبعة الثانية : ١٣٩٩ھ - ١٩٧٩م .
- ٤٣- البلاغة العربية أساسها وعلومها وفنونها ، عبد الرحمن حسن حبکة المیدانی، ط ١: ١٤١٦ھ - ١٩٩٦م ، دار القلم ، دمشق .
- ٤٤- بلاغة الكلمة في التعبير القرآني ، الدكتور فاضل السامرائي ، ط ٢ - القاهرة : ٢٠٠٦م .
- ٤٥- البلغة لأبی البرکات بن الأنباری ، تحقيق د رمضان عبد التواب، مطبعة دار الکتب ١٩٧٠م.
- ٤٦- البيان في روائع القرآن ، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني،الأستاذ الدكتور تمام حسان ، ط ١٤١٣ھ عالم الکتب - القاهرة .
- ٤٧- البيان في غريب إعراب غريب القرآن ، أبو البرکات عبد الرحمن بن سعید الأنباری، تحقيق طه عبد الحمید طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب : ١٤٠٠ھ - ١٩٨٠م .

- ٤٨ - بيان المسند والمرسل والمنقطع ، تأليف الحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ، تحقيق علي بن أحمد الكندي الممر ، ط ١ : هـ ١٤٢٧ - م ٢٠٠٦ ، دار الإمام أحمد - القاهرة .
- ٤٩ - تاج العروس من جواهر القاموس ، السيد محمد مرتضى الرئيسي الحسيني ، مطبعة حكومة الكويت ، سنة : هـ ١٣٩٥ - م ١٩٧٥ .
- ٥٠ - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق: الدكتور بشار عواد ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى : هـ ١٤٢٤ - م ٢٠٠٣ .
- ٥١ - تاريخ مدينة السلام (بغداد) وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها ، تأليف: الإمام الحافظ (حافظ المشرق) أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف ، ط ١ : هـ ١٤٢٢ - م ٢٠٠١ ، دار الغرب الإسلامي - بيروت
- ٥٢ - تأويل مشكل القرآن ، ابن قتيبة ، شرحه ونشره السيد أحمد صقر ، بدون اسم لدار النشر ، بدون تاريخ
- ٥٣ - التأويل النحوية عند الفخر الرازي في مفاتيح الغيب ، أكرم نعيم عطوان ، ماجستير (مخطوط) هـ ١٤٢٩ جامعة الكوفة .
- ٤٤ - البيان في إعراب القرآن ، تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق على محمد البحاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- ٤٥ - تحرير القواعد المنطقية ، قطب الدين محمود بن محمد الرازي ، دار إحياء الكتب العربية ، طبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة .
- ٤٦ - تحقيقات نحوية ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، ط ١ : هـ ١٤٢١ - م ٢٠٠١ ، دار الفكر، الأردن
- ٤٧ - التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة ، د محمود عكاشه ، دار النشر للجامعات م ٢٠٠٥ . القاهرة .
- ٤٨ - التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، حققه د حسن هنداوي ، دار القلم - دمشق ، بدون تاريخ .
- ٤٩ - التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر ، الدكتور عبد الفتاح لاشين ، نشرة دار المریخ . الرياض ، تاريخ الطبعه : م ١٩٨٠ .
- ٥٠ - ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة رجال مالك ، القاضي عياض ، ط ٢ : هـ ١٤٠٣ - م ١٩٨٣ . وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب .
- ٥١ - التضمين النحوية في القرآن الكريم ، الدكتور محمد نديم فاضل ، ط ١ : هـ ١٤٢٦ - م ٢٠٠٥ ، دار الزمان للنشر والتوزيع - المدينة المنورة .
- ٥٢ - التطبيق الصRFي ، الدكتور عبده الراجحي ، دار النهضة - بيروت .
- ٥٣ - تطور الآراء النحوية عند ابن هشام ، الدكتور حسن موسى الشاعر الطبعة الأولى : هـ ١٤١٥ - م ١٩٩٤ ، دار البشير - الأردن .
- ٥٤ - التعريفات ، الشريف الجرجاني ، طبعة مكتبة لبنان م ١٩٨٥ - بيروت .

- ٦٥ - التعليق على الموطأ ، أبو الوليد هشام بن أحمد الواقسي ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان آل عشيمين ، الطبعة الأولى : ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م . مكتبة العيكان - الرياض .
- ٦٦ - تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين (المشهور بتفسير ابن أبي حاتم) ، تأليف عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم ، تحقيق أسعد محمد الطيب ، ط١: ١٤١٧ هـ نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة - الرياض .
- ٦٧ - تقويم الفكر النحوى ، الدكتور علي أبو المكارم ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة : ٢٠٠٥ م .
- ٦٨ - تكميلة الصلة ، محمد بن عبد الله القضايعي البنسي الأندلسى ، طبعة القاهرة : ١٩٥٦ م .
- ٦٩ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، تحقيق هذا الجزء : سعيد أعراب ، الطبعة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمملكة المغربية من عام ١٩٦٧ م حتى عام ١٩٩٢ م .
- ٧٠ - التناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل ، الدكتور طه محمد الجندي ، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة ، تاريخ النشر : ١٩٩٨ م - القاهرة .
- ٧١ - تهذيب الأسماء واللغات ، للإمام العلامة الفقيه الحافظ أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي ، الجزء الأول من القسم الأول ، إدارة الطباعة المنيرية .
- ٧٢ - تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ، تحقيق الأستاذ عبد العظيم محمود ، ومراجعة الأستاذ محمد علي النجار ، مطابع سجل العرب - الدار المصرية ، بدون تاريخ .
- ٧٣ - التوضيح لشرح الجامع الصحيح ، ابن الملقن ، تحقيق دار الفلاح (إشراف : خالد الرّبّاط ، وجمعة فتحي ، ط١: ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م) ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - قطر .
- ٧٤ - التوطئة ، لأبي علي الشلوبيين ، تحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع ، دار الكتب ١٩٨٠ م .
- ٧٥ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبرى ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، الطبعة الأولى : ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م ، مركز دار هجر - القاهرة .
- ٧٦ - الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، ط١: ١٤٢٧ هـ مؤسسة الرسالة .
- ٧٧ - الجملة العربية : مكوناتها - أنواعها - تحليلها ، الدكتور محمد إبراهيم عبادة ، ط٢: ٢٠٠١ م ، مكتبة الآداب .
- ٧٨ - جمهرة أنساب العرب ، ابن حزم الأندلسى ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ضمن سلسلة ذخائر العرب (٢) دار المعارف ، الطبعة الخامسة : ١٩٨٢ م .
- ٧٩ - الجنى الدانى في حروف المعانى ، صنعة الحسن بن أم قاسم المرادي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل ، ط١: ١٤١٣ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٨٠ - حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية مالك ، ضبط وتشكيل وتصحيح يوسف الشيخ البقاعى، الطبعة الأولى : ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م ، دار الفكر ، بيروت

- ٨١- حاشية الصبان شرح الأشموني على الألفية ومعه شرح الشواهد للعيني ، تحقيق طه عبد الرءوف سعد ، المكتبة التوفيقية . مصر ، بدون تاريخ .
- ٨٢- الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، ط ١ : ٤١٣ هـ دار المأمون للتراث . دمشق - بيروت .
- ٨٣- الحديث النبوى في النحو العربي ، الدكتور محمود فجال ، الطبعة الثانية ، أضواء السلف - الرياض : ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- ٨٤- الحذف والتقدير في النحو العربي للدكتور علي أبو المكارم ، طبعة دار غريب القاهرة: ٢٠٠٨ م .
- ٨٥- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، الطبعة الرابعة : ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م ، مكتبة الخانجي - القاهرة
- ٨٦- الخصائص ، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق الأستاذ محمد علي التجار ، المكتبة العلمية ، دار الكتب المصرية : ١٩٥٢ م .
- ٨٧- الخلاصة النحوية ، الدكتور تمام حسان ، ط ١: ٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م ، عالم الكتب - القاهرة .
- ٨٨- الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم ، الدكتور فريد بن عبد العزيز الزامل ، ط ١: ٤٢٧ هـ، دار ابن الجوزي - القصيم .
- ٨٩- دراسات في فقه اللغة،الدكتور صبحي الصالح،ط ١٦: ٤ م ، دار العلم للملايين - بيروت .
- ٩٠- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ، تصدر : الأستاذ محمود شاكر، ط. دار الحديث - القاهرة .
- ٩١- الدراسات اللغوية عند ابن مالك ، الدكتور غنيم غانم ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، سلسلة الرسائل الموصى بطبعها : ١٤١٨ هـ .
- ٩٢- الدر المصنون في علوم الكتاب المكونون ، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط ، دار القلم : ٤٠٦ هـ - دمشق .
- ٩٣- دلائل الإعجاز للشيخ عبد القاهر الجرجاني ، قرأه وعلق عليه الأستاذ محمد محمود شاكر ، الناشر : مكتبة الخانجي ، ٤ م - القاهرة .
- ٩٤- دلالة الألفاظ ، الدكتور إبراهيم أنيس ، الطبعة الخامسة : ١٩٨٤ م ، والطبعة السابعة : ١٩٩٢ م، مكتبة الأنجلو المصرية .
- ٩٥- دلالة السياق ، ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي ، دكتوراه [مطبوع ضمن سلسلة الرسائل الموصى بطبعها رقم: ٣٣] ، معهد البحوث العلمية ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ٤٢٤ هـ .
- ٩٦- الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية ، صفية مطهري ، اتحاد الكتاب العرب: ٢٠٠٣ م . دمشق
- ٩٧- دلالة تركيب الجمل عند الأصوليين ، د موسى بن مصطفى العبيدان ، الطبعة الأولى : ٢٠٠٢ م ، الأوائل للنشر والتوزيع - دمشق .
- ٩٨- دور النحو في العلوم الشرعية ، الدكتور جمال عبد العزيز ، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة .

- ٩٩ - ديوان الأعشى (الصبح المنير في شعر أبي بصير) ، مع شرح ثعلب طبعة : ١٩٢٧ م.
- ١٠٠ - ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٥: ١٩٩٠ م. دار المعارف - القاهرة
- ١٠١ - ديوان حسان بن ثابت ، حققه الدكتور وليد عرفات ، ط. دار صادر: ٢٠٠٦ م. بيروت .
- ١٠٢ - ديوان الخنساء ، اعتنى به : حمدو طماس ، ط٢: ٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م ، دار المعرفة ، بيروت.
- ١٠٣ - ديوان ذي الرّمة ، اعتنى به وشرح غريبه عبد الرحمن المصطاوي ، ط١: ٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م ، دار المعرفة - بيروت .
- ٤ ١٠٤ - ديوان رؤبة بن العجاج ، من كتاب مجموع أشعار العرب ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه : وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع - جامعة الكويت . بدون تاريخ .
- ١٠٥ - ديوان زهير ، اعتنى به : حمدو طماس ، ط٢ ، دار المعرفة بيروت - لبنان : ١٤٢٦ هـ .
- ١٠٦ - ديوان طرفة بن العبد ، شرحه وقدم له : مهدي محمد ناصر الدين ، الطبعة الثالثة : ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ١٠٧ - ديوان طفيلي الغنوبي ، شرح الأصماعي ، البيت الثالث ، تحقيق : حسان فلاح أوغلي ، ط١: ١٩٩٧ م، دار صادر - بيروت .
- ١٠٨ - ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم ، دار صادر - بيروت .
- ١٠٩ - ديوان عبيد بن الأبرص ، شرح أحمد عدراة ، ط١: ١٤١٤ هـ . دار الكتاب العربي - بيروت .
- ١١٠ - ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي ، جمعه ونسقه مطاع الطرايishi، ط٢: ١٩٨٥ م ، من مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق .
- ١١١ - ديوان الفرزدق ، شرح : إلّا الحاوي ، الطبعة الأولى ١٩٨٣ م ، دار الكتاب اللبناني .
- ١١٢ - ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٢: ١٩٨٥ م ، دار المعارف - القاهرة
- ١١٣ - ديوان الهذليين ، دار الكتب المصرية بالقاهرة . بدون تاريخ .
- ١١٤ - الذيل والتكميلة لكتاب الموصول والصلة ، محمد بن محمد بن عبد الملك المراكشي ، تحقيق محمد بن شريفة، المكتبة الأندلسية ، دار الشقاقة - بيروت . (بدون تاريخ) .
- ١١٥ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي ، طبعة دار إحياء التراث بيروت - لبنان . (بدون تاريخ) .
- ١١٦ - الزينة ، أبو حاتم الرازى ، أحمد حمدان ، تحقيق حسين بن فيض الهمданى ، مركز البحوث والدراسات اليمني - صنعاء ، الطبعة الأولى : ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .
- ١١٧ - سر صناعة الإعراب ، ابن جني ، تحقيق الدكتور حسن هنداوى ، ط٢: ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م ، دار القلم - دمشق .
- ١١٨ - السنن الكبرى للنسائي ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م ، مؤسسة الرسالة . - البهقى ، الطبعة الثالثة ١٤٤٢ هـ - ٢٠٠٣ م ، دار الكتب العلمية - لبنان .

- ١١٩ - سير أعلام النبلاء ، الإمام الحافظ شمس الدين الذهبي ، تحقيق : الأستاذ شعيب الأنؤوط ، والأستاذ نذير حمدان ، الطبعة الحادية عشرة : ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م ، مؤسسة الرسالة - بيروت .
- ١٢٠ - شذا العرف في فن الصرف ، الحملاوي ، علق عليه د محمد بن عبد المعطي ، الناشر : دار الكيان ، دون رقم أو تاريخ للطبعة .
- ١٢١ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لشهاب الدين أبي الفلاح عبد الحفيظ الدمشقي ، تحقيق عبد القادر ومحمد الأرناؤوط ، ط ١ : ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، دار ابن كثير ، دمشق - بيروت
- ١٢٢ - شرح أبيات سيبويه للتحاس ، تحقيق د. زهير غازي زاهد ، ط. عالم الكتب : ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ مكتبة النهضة العربية - بيروت .
- ١٢٣ - شرح أبيات المغني للبغدادي ، تحقيق عبد العزيز رياح ، دار المأمون للتراث ، دمشق .
- ١٢٤ - شرح الأشموني على الألفية المسمى " منهج السالك إلى ألفية ابن مالك " ، حققه الشيخ محمد محبي الدين عبد الحميد ، ط ٢ : ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م ، البابي الحلبي - القاهرة .
- ١٢٥ - شرح ألفية السيوطي في علم الحديث (المسمى إساعف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر ، للشيخ محمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي الولوي ، شرح العالمة الشيخ أحمد محمد شاكر ، ط ١: ١٤٢٩ هـ دار الآثار للنشر والتوزيع ، القاهرة .
- ١٢٦ - شرح التسهيل ، جمال الدين ابن مالك الجياني الأندلسي ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد ، والدكتور: محمد بدوي المختون ، ط ١: ١٩٩٠ م ، هجر للطباعة والنشر - مصر .
- ١٢٧ - شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- ١٢٨ - شرح الحمامة للمرزوقي ، نشرةُ أَحْمَدْ أَمِينْ ، وعبد السلام هارون ، دار الجيل بيروت، ط ١: ١٩٩١ م
- ١٢٩ - شرح الرضي على شافية ابن الحاجب ، مع شرح شواهد ، للبغدادي ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفاف ، ومحمد محبي الدين ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ١٣٠ - شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، من عمل يوسف حسن عمر ، الطبعة الثانية ١٩٩٦ م ، منشورات جامعة قار يونس ، دار الكتب الوطنية - بنغازي .
- ١٣١ - شرح السعد المسمى مختصر المعاني في علوم البلاغة ، سعد الدين ، حققه الشيخ محمد محبي الدين عبد الحميد ، ط. المدنى - القاهرة .
- ١٣٢ - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام ، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق للشيخ محمد محبي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع للنشر والتوزيع : ٤٠٠ م .
- ١٣٣ - شرح الطبي على مشكاة المصايح المسمى بالكافش عن حقائق السنن ، للإمام الكبير : شرف الدين حسين بن عبد الله بن محمد الطبي ، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي ، ط ١: ١٤١٧ هـ ، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة .

- ١٣٤ - شرح ابن عقيل على الألفية ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف محمد محبي الدين عبد الحميد ، الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ مـ ، دار التراث - القاهرة .
- ١٣٥ - شرح الفصيح ، الزمخشري ، تحقيق ودراسة الدكتور إبراهيم بن عبد الله الغامدي ، (رسالة دكتوراه مطبوع ) ، من سلسلة الرسائل الموصى بطبعها ، جامعة أم القرى : ١٤١٧ هـ .
- ١٣٦ - شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، حقه وقدم له الدكتور عبد المنعم هريدي ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، الطبعة الأولى : ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ مـ ، دار المأمون للتراث .
- ١٣٧ - شرح المفصل ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي ، المطبعة المنيرية - مصر .
- ١٣٨ - شرح المفصل الموسوم بالتخمير للخوارزمي ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى : ١٤٠٢ هـ ، دار الغرب الإسلامي - بيروت .
- ١٣٩ - شرح المكودي على الألفية ، لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي ، الدكتورة فاطمة الراجحي ، جامعة الكويت : ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ مـ .
- ١٤٠ - شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، تأليف ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن مالك ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، ط١ : ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ مـ ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- ١٤١ - الشعر والشعراء ، ابن قتيبة ، تحقيق الأستاذ أحمد محمد شاكر ، دار المعارف - القاهرة .
- ١٤٢ - شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، السلسيلي ، شرح ودراسة : الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ، مكتبة الفيصلية مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ مـ .
- ١٤٣ - الشكل والدلالة ، دراسة نحوية للفظ والمعنى ، د. عبد السلام حامد ، دار غريب ٢٠٠٢ مـ . القاهرة
- ١٤٤ - شواهد التوضيح والتصحیح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك جما الدين محمد بن عبد الله الطائي النحوي ، تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة لجنة البيان العربي ، الناشر : دار العروبة - القاهرة وطبعة أخرى : بتحقيق د. طه محسن ، ط٢: ١٤١٣ هـ مكتبة ابن تيمية .
- ١٤٥ - الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ، إسماعيل بن حمّاد الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار ، ط دار العلم للملايين . (بدون تاريخ) .
- ١٤٦ - صحيح البخاري ، شرح ابن بطال ، ضبطه وعلق عليه أبو تميم ياسر بن إبراهيم ، مكتبة الرشد - الرياض ، بدون تاريخ .
- ١٤٧ - صحيح البخاري ، شرح الكرمانى (التقريب للنحوى) ، في الموطن الذي ذكر فيه التقريب للنحوى (القسم الخاص بفن الحديث) ، ط٢: ١٤٠١ هـ ، إحياء التراث ، بيروت - لبنان .
- ١٤٨ - صحيح مسلم بشرح النحوى ، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ مـ ، مؤسسة القرطبة .
- ١٤٩ - الصرف التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم ، الدكتور محمود سليمان ياقوت ، ط١: ١٤٢٠ هـ مكتبة المنار الإسلامية - الكويت .
- ١٥٠ - الصرف في مجالس ثعلب ، الدكتور أحمد الليثي ، مكتبة الجيزة العامة ١٩٩١ مـ .

- ١٥١ - الصلة ، لابن بشكوال ، ومعه كتاب : صلة الصلة لأبي جعفر الغناطي ، تحقيق : شريف أبو العلاء الدوسي ، الناشر : مكتبة الثقافة الدينية ، بورسعيد - القاهرة .
- ١٥٢ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، طبعة دار الجيل - بيروت ، بدون تاريخ .
- ١٥٣ - طبقات الأمم ، لابن صاعد الأندلسي ، طبعة لويس شيخو : ١٩١٢ م .
- ١٥٤ - طبقات الحفاظ ، الحافظ الجلال السيوطي ، ط ١٤٠٣ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت .
- ١٥٥ - طبقات علماء الحديث ، ابن عبد الهادي الدمشقي ، تحقيق أكرم البوشى، ط ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م ، مؤسسة الرسالة - بيروت .
- ١٥٦ - الطبقات الكبير ، ابن سعد ، تحقيق د . على محمد عمر ، الطبعة الأولى: ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م . الناشر مكتبة الخانجي - القاهرة .
- ١٥٧ - ظاهرة التخفيف في النحو العربي ، الدكتور أحمد عفيفي ، الطبعة الأولى : ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م ، الدار المصرية اللبنانية - القاهرة .
- ١٥٨ - ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، الدكتور طاهر سليمان حموده ، الدار الجامعية ١٩٩٨ م ، جامعة الإسكندرية .
- ١٥٩ - عقود الريجدن في إعراب الحديث النبوي ، لجلال الدين السيوطي ، حققه وقدم له الدكتور سلمان القضاة ، طبعة دار الجيل ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م ، بيروت .
- ١٦٠ - علم الدلالة ، الدكتور أحمد مختار عمر ، الطبعة الخامسة : ١٩٩٨ م ، عالم الكتب ، القاهرة .
- ١٦١ - علم الدلالة التطبيقي ، الدكتور هادي نهر ، دار الأمل ط ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٧ م . الأردن .
- ١٦٢ - علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق ، الدكتور فايز الذاية ، ط ١٩٩٦ م ، دار الفكر - دمشق
- ١٦٣ - عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، البدر العيني ، ضبطه : عبد الله محمود محمد عمر ، نشرة دار الكتب العلمية . بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .
- ١٦٤ - العوامل المائة ، للشيخ عبد القاهر ، شرح خالد الأزهري ، تحقيق د.البدراوي زهران ، ط ٢: ١٩٨٨ م دار المعارف - مصر .
- ١٦٥ - غربال الزمان في وفيات الأعيان ، يحيى بن حسين العامري الحرّضي اليماني ، علق عليه : محمد ناجي زعبي العمر ، مطبعة زيد بن ثابت : ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م . دمشق .
- ١٦٦ - الغربيين في القرآن والحديث ، الheroبي صاحب الأزهرى ، تحقيق : د أحمد فريد المزیدي ، طبعة نزار مصطفى الباز - السعودية ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .
- ١٦٧ - الفاءات في الحو والقرآن الكريم ، شرف الدين علي الراجحي ، دار المعرفة الجامعية : ١٩٩٥ م ، جامعة الإسكندرية .
- ١٦٨ - الفائق في غريب الحديث ، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق علي محمد البجاوى ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة دار الفكر للطباعة والنشر: ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م ، بيروت .

- ١٦٩ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، ابن حجر ، تعلیقات الشیخ عبد الرحمن بن ناصر البراک ، دار طیة ، الطبعة الأولى : ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ١٧٠ - فنون النص وعلومه ، فرانسوا راستی ، ترجمة إدريس الخطاب ، الطبعة الأولى : ٢٠١٠ م ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء - المغرب .
- ١٧١ - القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية ، الدكتور أحمد عبد العظيم ، ط. دار الثقافة ، ١٤١٠ هـ .
- ١٧٢ - القاموس المحيط ، الفیروز آبادی ، تحقيق مؤسسة الرسالة ، إشراف العرقسوی، ط٨: ٢٠٠٥ م
- ١٧٣ - قضايا نحوية وصرفية ، الدكتور ناصر حسين على ، محاضرات ألقاها على طلبة الماجستير في جامعة الأمير عبد القادر بقسطنطينة - الجزائر ، المطبعة التعاونية - دمشق : ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م
- ١٧٤ - الكتاب ، سیبویه أبو بشر عمرو بن قنبر ، تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام هارون ، الطبعة الثالثة : ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- ١٧٥ - الكشاف ، محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ : علي محمد عوض ، الطبعة الأولى : ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م ، مكتبة العبيكان - الرياض .
- ١٧٦ - كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ ، سماحة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور ، ضبط نصه ، وعلق علي وخرج أحاديثه الدكتور طه بن علي بو سريح التونسي ، الطبعة الأولى : ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م ، دار السلام - مصر .
- ١٧٧ - الكليات معجم المصطلحات ، الكفوی ، الطبعة الثالثة : ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ، مؤسسة الرسالة.
- ١٧٨ - اللامات دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية ، د عبد الهادي الفضيلي ، ط١: ١٩٨٠ م ، دار القلم - بيروت .
- ١٧٩ - لسان العرب ، ابن منظور ، ط دار المعارف .
- ١٨٠ - لسان الميزان ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ١٨١ - اللسانيات وأسسها المعرفية ، الدكتور عبد السلام المسدي ، سلسلة المكتبة الفلسفية ، الدار التونسية للنشر : ١٩٨٦ م.
- ١٨٢ - اللغة العربية معناها وبناؤها ، الدكتور تمام حسان ، دار الثقافة : ١٩٩٣ م - الدار البيضاء
- ١٨٣ - لغة القرآن الكريم في سورة النور ، دراسة في التركيب النحوی ، الدكتور إبراهيم السيد ، دار المعرفة الجامعية : ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م ، جامعة عین شمس - القاهرة .
- ١٨٤ - اللغة والناس ، يوسف الصيداوي ، حلقات في اللغة ونحوها وصرفها أذاعها التلفاز السوري ، الطبعة الأولى : ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م ، دار الفكر - دمشق .
- ١٨٥ - لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ، الدكتور غالب فاضل المطليبي ، وزارة الثقافة ١٩٧٨ م - الجمهورية العراقية .
- ١٨٦ - اللهجات العربية في التراث ، د.أحمد علم الدين الجندي ، ط الدار العربية للكتاب ١٩٨٣ م

- ١٨٧ - اللهجات العربية نشأة وتطورا ، الدكتور عبد الغفار حامد هلال ، الطبعة الثانية ٤١٤١ هـ ١٩٩٣ مـ ، مكتبة وهبة - القاهرة .
- ١٨٨ - ما لم يُسمّ فاعله في القرآن الكريم ، كريمة مصطفى الأمير ، دكتوراه ، جامعة الإسكندرية ٢٠٠١ مـ .
- ١٨٩ - المبدع في التصريف ، لأبي حيّان النحوي الأندلسبي ، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد طلب ، الطبعة الأولى : ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ مـ ، مكتبة دار العروبة - الكويت .
- ١٩٠ - المبني للمجهول تراكيبه ودلالته في القرآن ، الدكتور شرف الدين الراجحي ، كلية الآداب - جامعة الأسكندرية، دار المعرفة الجامعية : ١٩٩٩ مـ .
- ١٩١ - مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون - رحمه الله تعالى - النشرة الثانية - دار المعارف ١٩٥٠ مـ .
- ١٩٢ - مجمع الأمثال ، الميداني ، تحقيق الشيخ محمد محبي الدين ، طـ . السنة المحمدية : ١٣٧٤ هـ .
- ١٩٣ - المجموع المغیث في غریبی القرآن والحدیث ، الأصفهانی ، تحقيق الدكتور عبد الكريم الغرباوي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القری ، طـ ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ مـ - مکة المكرمة
- ١٩٤ - محاسن التأویل ، العلامة محمد جمال الدين القاسمي ، تحقيق : الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه . الطبعة الأولى : ١٣٧٦ هـ .
- ١٩٥ - المحتسب في تبيان وجوه شواد القراءات والإيضاح عنها ، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق الأستاذ : علي النجدي ناصف ، والدكتور عبد الحليم النجار ، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية : ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ مـ ، القاهرة .
- ١٩٦ - المحكم والمحيط الأعظم ، ابن سیده ، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي ، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى . بيروت ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ مـ .
- ١٩٧ - المحلى ، لابن حزم ، تحقيق الأستاذ الشيخ أحمد محمد شاكر ، الطبعة الأولى : ١٣٤٧ هـ ، إدارة الطباعة المنيرية ، ومطبعة النهضة - القاهرة .
- ١٩٨ - مختصر صحيح الإمام البخاري للألباني ، طـ ١٤٢٢ هـ ، مكتبة المعارف - الرياض .
- ١٩٩ - المدخل إلى علم اللغة ، كارل - دیتر بونتچ ، ترجمة وتعليق : الدكتور سعيد حسن بحيري ، الطبعة الأولى : ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ مـ ، مؤسسة المختار .
- ٢٠٠ - المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، عبد القادر بن بدران الدمشقي ، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي ، الطبعة الثانية : ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ مـ ، مؤسسة الرسالة - بيروت .
- ٢٠١ - المذكر والمؤنث ، ابن جني ، تحقيق: طارق نجم عبد الله ، الطبعة الأولى : ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ مـ دار البيان العربي - جدة .
- ٢٠٢ - المذكر والمؤنث ، أبو بكر بن الأنباري ، تحقيق الشيخ عبد الخالق عضيمة والدكتور رمضان عبد التواب ، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية : ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ مـ - القاهرة .
- ٢٠٣ - المذكر والمؤنث ، أبو حاتم السجستاني ، تحقيق د حاتم الصامن ، دمشق . دار الفكر: ١٩٩٧ مـ

- ٤ - المذكر والمؤنث ، الفراء ، تحقيق د رمضان عبد التواب ، مكتبة دار التراث - القاهرة بدون تاريخ .
- ٥ - مذكرة آداب البحث والمناظرة ، الشيخ محمد الأمين الشنقيطي ، القسم الأول : للسنة الأولى ، مكتبة ابن تيمية - القاهرة . (بدون تاريخ) .
- ٦ - المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، السيوطي ، شرح وضبط وتعليق الأستاذة : جاد المولى ، والبجاوى ، وأبو الفضل ، الطبعة الثالثة (بدون تاريخ) ، دار التراث - القاهرة .
- ٧ - المساعد على تسهيل الفوائد ، على كتاب التسهيل لابن مالك ، للإمام بهاء الدين بن عقيل ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ، الطبعة الأولى : ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، دار الفكر - دمشق .
- ٨ - المسالك في شرح موطأ مالك ، القاضي ابن العربي المالكي ، محمد بن حسين السليماني وعائشة بنت حسين السليماني ، ط ١ : ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م ، دار الغرب الإسلامي - بيروت .
- ٩ - مسند الإمام أحمد بن حنبل ، شرحه وصنع فهارسه العلامة أحمد محمد شاكر ، ط ١٤١٦ هـ ، دار الحديث .
- ١٠ - مشارق الأنوار على صحاح الآثار ، القاضي عياض ، طبع ونشر : المكتبة العتيقة بتونس ، ودار التراث بالقاهرة - بدون تاريخ .
- ١١ - مشكلات موطأ مالك بن أنس ، لأبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسى ، تحقيق : طه بن علي بو سريح التونسي ، دار ابن حزم . لبنان - بيروت ، الطبعة الأولى : ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .
- ١٢ - المصباح المنير ، الفيومي ، مكتبة لبنان ١٩٨٧ .
- ١٣ - مصحف الصحابة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدُّرَّة ، الشيخ جمال محمد شرف ، سورة الحشر ، الناشر دار الصحابة ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
- ١٤ - المصدر المؤول ، بحث في التركيب والدلالة ، الدكتور طه الجندي ، دار الثقافة ، بدون تاريخ .
- ١٥ - معالم التنزيل (تفسير البغوي) للإمام محبي السنة أبي محمد الحسين مسعود البغوي (٥٥٦) حققه : محمد عبد الله النمر ، طبعة : ١٤١٢ هـ ، دار طيبة - الرياض .
- ١٦ - معاني الأبنية في العربية ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، الطبعة الثانية ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م ، دار عمار بعمان - الأردن .
- ١٧ - معاني القرآن ، تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، وشرح المفصل لابن يعيش ، ط ٣ : ١٤٠٣ هـ عالم الكتب - بيروت .
- ١٨ - معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري ، شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل شلبي ، الطبعة الأولى : ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، عالم الكتب .
- ١٩ - معاني النحو ، الدكتور فاضل صالح السامرائي (جامعة بغداد) ، الطبعة الثانية ٢٠٠٣ م شركة العاتك لصناعة الكتاب - القاهرة .
- ٢٠ - معجم الأدباء [إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب] ، ياقوت الحموي ، تحقيق : الدكتور إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى : ١٩٩٣ م .

- ٢٢١ - معجم البلدان ، ياقوت الحموي ، دار صادر، بيروت، بدون رقم للطبعة : ١٩٧٧ م .
- ٢٢٢ - معجم الفروق الدلالية في القرآن الكريم ، د محمد محمد داود ، دار غريب: ٢٠٠٨ م - القاهرة .
- ٢٢٣ - معجم القراءات ، الدكتور عبد اللطيف الخطيب ، ط ١ : ١٤٢٢ هـ دار سعد الدين - دمشق .
- ٢٢٤ - معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، د محمد سمير اللبدي ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ : ١٤٠٥ هـ
- ٢٢٥ - معجم المفسرين حتى العصر الحاضر ، عادل نويهض ، الطبعة الثالثة : ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م ، مؤسسة نويهض الثقافية للنشر .
- ٢٢٦ - المعجم المفصل في الجموع ، إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ط ١ : ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
- ٢٢٧ - المعجم المفصل في علم الصرف ، الأستاذ راجي الأسمري ، مراجعة إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .
- ٢٢٨ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، أ. محمد فؤاد عبد الباقي، ط ١ : ١٤١٧ هـ - دار الحديث
- ٢٢٩ - المعجم الوافي في أدوات النحو ، علي توفيق الحمد ، ويونس جميل الزعبي ، ط ٢ : ١٩٩٣ م ، دار الأمل ، إربد - الأردن .
- ٢٣٠ - معجم وتفسير لغوی لكلمات القرآن (مخطوطة الجمل) ، حسن عز الدين الجمل ، الهيئة المصرية للكتاب : ٢٠٠٣ م .
- ٢٣١ - المعنى وظلال المعنى : أنظمة الدلالة في العربية ، الدكتور محمد محمد يونس ، ط ٢ : ٢٠٠٧ م ، دار المدار الإسلامي - بيروت .
- ٢٣٢ - المعنى في تصريف الأفعال ، الشيخ عبد الخالق عصيمة ، الطبعة الثانية ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م دار الحديث - القاهرة
- ٢٣٣ - معنى الليب عن كتب الأغاريب ، ابن هشام الأنباري ، تحقيق الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب ، الطبعة الأولى : ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ، الكويت .
- ٢٣٤ - مفتاح العلوم ، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن على السكاكى ، ضبطه وعلق عليه : نعيم زرزور ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م . دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٢٣٥ - المفصل في علم العربية ، الزمخشرى ، أبو القاسم محمود عمر ، ط ٢ ، دار الجيل ، بيروت .
- ٢٣٦ - مقاصد الشريعة الإسلامية ، الشيخ الطاهر بن عاشور ، تحقيق ودراسة : محمد الطاهر الميساوي ، الطبعة الثانية ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م ، دار النفائس - الأردن .
- ٢٣٧ - المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ، تحقيق د . محمد إبراهيم البنا ، ود . سليمان بن إبراهيم العايد ، معهد البحوث العلمية ، ط ١ : ١٤٢٨ هـ جامعة أم القرى
- ٢٣٨ - مقاييس اللغة ، ابن فارس ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، ط دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع : ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ٢٣٩ - المقتضب ، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عصيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية : ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م - القاهرة .

- ٢٤٠ - الممتع في التصريف ، ابن عصفور ، تحقيق : د فخر الدين قباوة ، ط ١ ، لبنان ناشرون ١٩٩٦ م .
- ٢٤١ - المنصف في شرح كتاب التصريف للمازاني ، ابن جني ، تحقيق الأستاذين : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، الطبعة الأولى : ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م ، إدارة إحياء التراث - القاهرة .
- ٢٤٢ - منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى تحفة الباري ، تأليف أبي يحيى زكريا الأننصاري المصري الشافعى ، حققه : سليمان بن دريع العازمي ، ط ١ : ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م ، مكتبة الرشد - الرياض .
- ٢٤٣ - المنهج الصوتي للبنية العربية ، رؤية جديدة في الصرف العربي ، تأليف : الدكتور عبد الصبور شاهين ، طبعة مؤسسة الرسالة - بيروت : ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ٢٤٤ - الموطأ ، ومعه إسعاف المبطأ ب الرجال الموطأ ، السيوطي ، ط الريان - ١٩٨٨ م .
- ٢٤٥ - الموطأ لإمام دار الهجرة ، رواية يحيى بن يحيى الليثي ، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه الدكتور بشار عواد معروف ، ط ٢ : ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م ، دار الغرب الإسلامي - بيروت .
- ٢٤٦ - الموطأ ، للزرقا尼 (وبهامشه سنن أبي داود) ، المطبعة الخيرية ، بدون تاريخ .
- ٢٤٧ - الموطأ برواياته ، تحقيق : أبوأسامة سليم بن عيد الهمالي ، الطبعة الأولى : ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م . نشرة : مجموعة الفرقان - دبي .
- ٢٤٨ - موطأ مالك بن أنس ، المعروف بالموطأ المطبوع ، صاحبه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه الأستاذ : محمد فؤاد عبد الباقي ، طبعة دار إحياء التراث : ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م - بيروت .
- ٢٤٩ - النحو القرآني قواعد وشواهد ، الدكتور جميل أحمد ظفر ، ط ٢ ، ١٤١٨ هـ - مكة المكرمة .
- ٢٥٠ - النحو الوفي ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف - مصر .
- ٢٥١ - النحو والدلالة ، الأستاذ الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، دار الشروق ، ط ١٤٢٠ هـ .
- ٢٥٢ - النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون (دراسة ونصوص) ، فاطمة الطبال بركة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت : ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .
- ٢٥٣ - نظرية عبد القاهر في النظم ، د درويش الجندي ، ط نهضة مصر ١٩٦٠ م .
- ٢٥٤ - النظرية اللغوية في التراث العربي ، د. محمد عبد العزيز عبد الدايم ، دار السلام ، ط ١ : ١٤٢٧ هـ .
- ٢٥٥ - نظرية المعنى في الدراسات النحوية ، الدكتور كريم حسين ناصح الحالدي ، ط ١ : ١٤٢٧ هـ - دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان .
- ٢٥٦ - نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، د. نهاد الموسى ، المؤسسة العربية للنشر ، الطبعة الأولى : ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ٢٥٧ - نظم الفوائد ، ابن مالك ، تحقيق : الدكتور سليمان العايد ، مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية ، السنة الأولى - العدد الثاني : ١٤٠٩ هـ .
- ٢٥٨ - نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، المقرئ التلمساني ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، دار صادر - بيروت ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

- ٢٥٩ - النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن ، تحقيق الدكتور محمود الطناحي ، و الدكتور طاهر الزاوي، طبعة إحياء التراث العربي (بدون تاريخ) .
- ٢٦٠ - هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، إسماعيل باشا البغدادي، ووكلة المعارف الجليلة، إستانبول : ١٩٥١ م ، وأعادت طباعته : دار إحياء التراث ، بيروت - لبنان .
- ٢٦١ - همع الهوامع في شرح جمع الجواجم ، للإمام جلال الدين السيوطي ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، طبعة مؤسسة الرسالة : ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م . الكويت .
- ٢٦٢ - الوفي بالوفيات ، صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي ، تحقيق : أحمد الأرنؤوط، وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .
- ٢٦٣ - الوجيز في شرح قراءات القراء الشامية أئمة الأمصار الخمسة ، للأهوازي المقرئ ، حققه د. دريد حسن أحمد، وراجعه د. عواد بشار، ط ١ : ٢٠٠٢ م ، دار الغرب الإسلامي .
- ٢٦٤ - الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية ، د. أحمد عبد العظيم ، دار النصر . القاهرة .
- ٢٦٥ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، ابن خلكان ، حققه الدكتور إحسان عباس ، طبعة دار صادر - بيروت : ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .

## (ب) الرسائل الجامعية

- ٢٦٦ - أساليب البيان في النحو العربي ، دراسة دلالية من خلال القرآن الكريم ، خديجة عبد الله سرور الصبان ، رسالة دكتوراه (مخطوط) ، إشراف أ. د. محمد إبراهيم البنا ، جامعة أم القرى : ١٤١٤ هـ .
- ٢٦٧ - الحذف والتقدير في صحيح البخاري : دراسة نحوية دلالية ، سهام الرعبوط ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ مـ ، ماجستير (مخطوط بصيغة pdf) موضوع على الشبكة العنكبوتية) الجامعة الإسلامية ، كلية الآداب - غزة .
- ٢٦٨ - خصائص لغة تميم أصواتاً وأبنية ودلالة ، محمد بن أحمد بن سعيد العمري ماجستير ، (مخطوط) ، كلية الشريعة - جامعة الملك عبد العزيز ، مكة المكرمة : ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ مـ .
- ٢٦٩ - دلالات الألفاظ الإسلامية في الأحاديث النبوية ، صباح بنت عمر بن محمد حلبي، رسالة دكتوراه (مخطوط) ، جامعة أم القرى : ١٤٢١ هـ .
- ٢٧٠ - سورة النور دراسة تحليلية نحوية ، علي النوري ، ماجستير ١٩٨٥ مـ ، (مخطوط) ، جامعة أم القرى .
- ٢٧١ - شعر أحمد محرم دراسة نحوية دلالية ، محمد السيد أحمد سعيد ، ماجستير(مخطوط) ، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة : ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ مـ .
- ٢٧٢ - الصيغ الفعلية في القرآن أصواتاً وأبنية ودلالة ، ثريا عبد الله عثمان إدريس ، رسالة دكتوراه (مخطوط) : ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ مـ ، أم القرى .
- ٢٧٣ - ظاهرة جمع التكسير في العربية ، دراسة لأبرز خصائصها النطقية والمعنوية ، وافي حاج ماجد ، رسالة ماجستير (مخطوط) ، الجامعة الأمريكية - بيروت ، ٢٠٠٣ مـ .
- ٢٧٤ - ظاهرة النفي في الحديث الشريف بين التوصيف والتضيير ، ثروت السيد عبد العاطي ، دراسة نحوية في صحيح البخاري ، ماجستير (مخطوط) ، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة : ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ مـ .
- ٢٧٥ - الظواهر نحوية والصرفية في شعر رؤبة ، مارية عبد الغفور قاسم ، رسالة دكتوراه (مخطوط) كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ مـ .
- ٢٧٦ - العلاقات نحوية بين الخبر والصفة والحال ، دراسة تطبيقية في سورة يوسف ، علام جميل أحمد اشتية ، ماجستير (مخطوط) ، جامعة التجاج الوطنية - فلسطين ، ٢٠٠٩ مـ .
- ٢٧٧ - اللهجات العربية في كتاب سيبويه (دراسة نحوية تحليلية) ، عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد العياف ، رسالة دكتوراه (مخطوط) : ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ مـ ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة .
- ٢٧٨ - منهج الكوفيين في الصرف ، مؤمن بن صبرى غنام ، رسالة دكتوراه (مخطوط) بكلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ مـ .
- ٢٧٩ - الفاء في القرآن الكريم ، عبد الله حميد غالب ، ماجستير (مخطوط) ، جامعة أم القرى : ١٩٨٦ مـ .

## (ج) الدوريات

- ٢٨٠- أثر دلالة التراكيب النحوية في استنباط الأحكام الفقهية من الحديث الشريف ، الدكتور المتولى محمود المتولى عوض حجاز (معهد اللغة العربية للناطقين بغيرها - جامعة أم القرى) ، بحث في كتاب المؤتمر الرابع بدار العلوم (قسم النحو والصرف والعروض) ، بعنوان : العربية والعلوم البينية ، مارس : ٢٠٠٧ م - جامعة القاهرة .

-٢٨١- أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى ، د. رشيد بلحبيب ، مجلة اللسان العربي ، مكتب تنسيق التعريب ، العدد ٤٩ - يونيو ١٩٩٩ م .

-٢٨٢- إستراتيجية التسمية : التأويل وسؤال التراث ، الكاتب : مطاع الصفدي ، مجلة الفكر العربي المعاصر، عدد ٣٠ ، ٣١ . بيروت - باريس .

-٢٨٣- التحليل الدلالي للجملة العربية ، الدكتور عبد الرحمن أيوب ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية : العدد العاشر - المجلد الثالث ، جامعة الكويت - عام ٩٨٣ م .

-٢٨٤- التحليل الدلالي الآلي للغة العربية ، مجلة المعلوماتية السورية - العدد ٢٧ (٢٠٠٨ م) - شهر أيار ٢٠٠٨ م ، المؤلف : سمر معطي .

-٢٨٥- التفاعل النحوي والدلالة العميقية ، الدكتور أحمد جمال الدين أحمد (كلية الآداب - جامعة قناة السويس)، مقال نشر في كتاب "العربية والدراسات البينية - المؤتمر الدولي الرابع لقسم النحو والصرف والعروض، بدار العلوم ، مارس : ٢٠٠٧ م - جامعة القاهرة

-٢٨٦- (حتى) في الصحيحين - دراسة نحوية تطبيقية ، الدكتور حسين الحكمي [جامعة الملك خالد - أنها] ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وأدبها ، جزء (١٩) ، عدد (٤٣) هـ ١٤٢٨ .

-٢٨٧- الدلالة التركيبية في سورة التوبه ، أ.م.د. كولizar كاكل عزيز، و م . م . فخرية غريب قادر. مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، المجلد (١٧) ، العدد (٩) ، تشرين الأول ٢٠١٠ م .

-٢٨٨- دلالة السياق وأثرها في الأساليب العربية ، دردير محمد أبو السعود ، مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط، العدد السابع ، سنة ١٩٨٧ هـ ١٤٠٧ م .

-٢٨٩- سلسلة بحوث وتحقيقـات مختارة من مجلة الحكمة (٣٦) - المدينة المنورة للدكتور يوسف العيساوي، تقديم الدكتور مازن المبارك ، وهي أجوبةً على مسائلٍ سألهَا التَّوْوِيُّ ابن مالك ، فِي أَفَّاظٍ مِّنْ الْحَدِيثِ ، في مسألة "غير الدجال أخوفي عليك"

-٢٩٠- شروط الحال وأحكامها وأقسامها ، ابن بري النحوي ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، تحقيق الدكتور حاتم الصامن ، من مطبوعات المجمع بدمشق .

-٢٩١- ظواهر التركيب في سورة (النَّبَأ) وتحليلها لغويًا ، في ضوء علم النص ، الدكتورة نجوى عمر كامل حسن (أستاذ النقد الأدبي المساعد - قسم اللغة العربية ، كلية الألسن - جامعة عين شمس) ، بحث نشر في كتاب المؤتمر الرابع ، مارس : ٢٠٠٧ م ، لقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة .

- ٢٩٢ - فعل في دلالتها على الجمعية الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد ، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، العددان : ٨٣ ، ٨٤) ، ذو الحجة : ١٤٠٩ هـ
- ٢٩٣ - قرينة السياق ، الدكتور تمام حسان ، بحث قدم في " الكتاب التذكاري للاحتفال بالعيد المئوي لكلية دار العلوم " ، مطبعة : عبير للكتاب : ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- ٢٩٤ - المؤثرات الفلسفية والكلامية في النقد العربي والبلاغة العربية ، الدكتور شكري عياد ، مجلة الأقلام ، العدد : ١١ ، السنة الخامسة عشرة - بغداد : ١٩٨٠ م.
- ٢٩٥ - مدرسة الأندلس النحوية أم الدرس النحوي في الأندلس . مجلة التراث العربي ، الدكتور محمد موعد أستاذ مساعد في جامعة دمشق ، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب - دمشق العدد ٩١ - السنة الثالثة والعشرون - أيلول "سبتمبر" ٢٠٠٣ م - رجب ١٤٢٤ هـ
- ٢٩٦ - المكون التركيبي والدلالي للنفي في العربية .. دراسة تداولية ، الدكتور طه الجندي، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية ، كلية الآداب - جامعة المنيا ، العدد : (٦٠) ، صفحة : (٧)، أبريل : ٢٠٠٦ م.

#### (د) المواقف والمنتديات الموضوعة على الشبكة الالكترونية

- ٢٩٧ - القرط على الكامل ، وهي الطرر والحواشي على الكامل للمبرد ، أبو الحسن علي بن إبراهيم بن محمد بن عيسى بن سعد الخير الأنباري . مقال مقتبس على الشبكة العنكبوتية (الانترنت) ، ترقيم المكتبة الشاملة غير موافق للمطبوع ، بتاريخ : ٧ / ٣ / ٢٠١٣ م.
- ٢٩٨ - المُعجم وعلم الدلالة ، الدكتور سالم سليمان الخماش ، موقع لسان العرب : ١٤٢٨ هـ
- ٢٩٩ - مناهج البحث اللغوي عند العرب في ضوء النظريات اللسانية ، تأليف : نسيمة نابي، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير ٢٠١١ م . (مخطوط pdf موضوع على الشبكة) كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة مولود معمر الجزائري .

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	الإهداء
٤	شكر وتقدير
٥	المقدمة
١٨ - ٥٠	التمهيد
١٩	مدخل لغوي
٢٧	نبذة عن الإمام مالك وعن كتابه الموطأ
٣١	نبذة عن الوقشي مؤلف كتاب التعليق على الموطأ
٣١	اسمه ونسبه
٣٣	مولده
٣٣	حياته العلمية وأشهر شيوخه وتلامذته
٣٥	وفاته
٣٥	آثاره ومؤلفاته
٣٨	أقوال العلماء فيه
٣٩	منهج الوقشي في التعليقات الواردة في كتابه
٤٥	مذهب النحو
٤٨	مصادره
٥١	عنوان الفصل الأول : الدلالة وعلاقتها بالنحو وتنوعها
٥٢	توطئة
٥٣ - ٦١	المبحث الأول : علاقة النحو بالدلالة
٥٣	المطلب (١) : معاني النحو
٥٦	المطلب (٢) : الدرس النحوي وعلم المعاني
٦٠	المطلب (٣) : تعانق النحو والدلالة
٦٢	المبحث الثاني : تنوع الدلالة

الموضع	الصفحة
المطلب (١) : الدلالة المركزية والإيحائية	٦٣
المطلب (٢) : دور السياق في تحديد الدلالة	٦٨
المطلب (٣) : مراتب الدلالة في المحصلون اللغوي	٧٨
الفصل الثاني : الاختلاف الصيغي	١٦٢ - ٨٢
توطئة	٨٣
المبحث الأول : في الفعل	١١٢ - ٨٤
المطلب (١) : دلالة الفعل بين التعدي واللزوم .	٨٥
المطلب (٢) : دلالة التعدية بالهمزة أو بالتضعيف .	٨٨
المطلب (٣) : دلالة الصيغة مبنية للفاعل مرة ، وللمفعول مرة أخرى .	٩٣
المسألة الأولى : دلالة صيغة (أُفْصِرَتْ) بالروایتين	٩٤
المسألة الثانية : دلالة صيغة (فَأُرْبِحَا) بالروایتين	٩٨
المطلب (٤) : دلالة إثبات ضمير جمع الإناث وحذفه من الفعل المضارع	١٠٢
المطلب (٥) : دلالة إثبات نون الرفع وحذفها من الأفعال الخمسة	١٠٨
المبحث الثاني : في الاسم	١٦٠ - ١١٣
المطلب (١) : دلالة صيغ المصادر	١١٤
المسألة الأولى : دلالة الصيغة بين المصدر المجرد ، وأسمى المرة والهيئة	١١٤
المسألة الثانية : دلالة الصيغة بين المصدر واسم الجمجمة وجامع التكسير	١١٨
الموضع (أ) : غَيْبُ ، وغَيْبَ ، وغَيْبَتْ	١١٨
الموضع (ب) : عَمَالُ ، وعَمَلُ	١٢٩
المطلب (٢) : دلالة الصيغة بين جمعي القلة والكثرة	١٣٢
المطلب (٣) : دلالة الصيغة بين جواز التذكير والتأنيث	١٤٠
المطلب (٤) : دلالة صيغة (أَبَانَ) بين الصرف والمنع	١٤٨
المطلب (٥) : دلالة الإبدال في لام الفعل	١٥٤
الفصل الثالث : الاختلاف التركيبي	- ١٦١
توطئة	٢٧٦
توطئة	١٦٢

الصفحة	الموضع
١٨١ - ١٦٤	المبحث الأول : الجملة الاسمية
١٦٥	المطلب (١) : دلالة حذف التركيب بين المبتدأ واسم كان
١٧٢	المطلب (٢) : دلالة التركيب بين فتح همزة إن وكسرها
٢٢٩ - ١٨٢	المبحث الثاني : الجملة الفعلية
١٨٣	المطلب (١) : دلالة الفعل ، وفيه ثلاثة مسائل :
١٨٣	المسألة الأولى : دلالة الفعل المضارع رفعاً ونصباً وجزماً
١٩١	المسألة الثانية : دلالة التركيب بين إثبات (أن) وحذفها من الفعل المضارع
١٩٤	المسألة الثالثة : دلالة التركيب بين النهي والقسم
٢٠٣	المطلب (٢) : دلالة (تاء) الضمير بين المخاطب والمتكلم
٢٠٦	المطلب (٣) : دلالة اسم الجلالة بين وظيفة الفاعل والمفعول
٢١١	المطلب (٤) : دلالة التركيب بين نائب الفاعل والمفعول الثاني ، وفيه مسألتان :
٢١١	المسألة الأولى : روایة تركيب (إِنْ أَمِيْ أَفْتَلَتْ نَفْسُهَا) بالرفع والنصب
٢١٥	المسألة الثانية : روایة تركيب (أَهْلُهُ وَمَالُهُ) بالرفع والنصب
٢٢٠	المطلب (٥) : دلالة تركيب الاستغفال
٢٢٦	المطلب (٦) : دلالة الظرف بين التنوين والإضافة
٢٥٤ - ٢٣٠	المبحث الثالث : المجرورات والتتابع
٢٣١	المطلب (١) : (المجرورات)
٢٣١	(الإضافة) : دلالة التركيب بين الإضافة والنعت ، وفيه مسألتان :
٢٣١	المسألة الأولى : روایة تركيب (سماء الدنيا) بالإضافة وبتبعة الصفة للموصوف
٢٣٦	المسألة الثانية : روایة (وليس لعری ظالم حق) بالإضافة وبتبعة الصفة للموصوف
٢٤١	المطلب (٢) : (التتابع)
٢٤١	(العطف) : دلالة تركيب العطف بين الجر والنصب
٢٤٥	المطلب (٣) : (التتابع)
٢٤٥	(النعت والحال) : دلالة التركيب بين النعت والحال ، وفيه مسألتان

الموضع	الصفحة
المسألة الأولى : رواية تركيب (معجلاً أو مؤخراً)	٢٤٥
المسألة الثانية : رواية تركيب (فادرکوه بيلد غائب)	٢٤٩
المبحث الرابع : الأساليب ، والأدوات	٢٧٥ - ٢٥٢
المطلب (١) : الأساليب ، وفيه مسألتان :	٢٥٣
المسألة الأولى : دلالة المستishi بعد إلا بين البدالية والاستثناء	٢٥٣
المسألة الثانية : دلالة "ما" بين اسم الموصول والشرط	٢٥٨
المطلب (٢) : الأدوات والحرروف ، وفيه مسألتان :	٢٦٤
المسألة الأولى : دلالة "ما" و"لا" النافيتين	٢٦٤
المسألة الثانية : دلالة حتى بين الابتداء والعطف والجر	٢٧١
الخاتمة وأهم النتائج	٢٨٢ - ٢٧٦
الفهرس الفنية	٣٢٢ - ٢٨٣
فهرس الآيات القرآنية .	٢٩٢ - ٢٨٤
فهرس الأحاديث النبوية .	٢٩٤ - ٢٩٣
فهرس الأمثال وأقوال العرب :	٢٩٥
أقوال الإمام مالك .	٢٩٥
المثل أو القول العربي .	٢٩٥
فهرس الأشعار والأراجيز .	٢٩٩ - ٢٩٦
فهرس المصادر والمراجع .	٣١٨ - ٣٠٠
فهرس الموضوعات .	٣٢٢ - ٣١٩
ملخص الرسالة بالعربية .	
ملخص باللغة الإنجليزية .	

## ملخص الرسالة

حمدًا لله تعالى رب العالمين ، وصالة وسلاماً على نبينا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه والتابعين .

وبعد ، ،

فهذا بحث مقدم بعنوان : الاختلاف الصيغى والتركيبى في موطأ مالك (دراسة دلالية) من خلال كتاب "التعليق على الموطأ" للوقشى الأندلسى [٤٠٨ - ٤٨٩ هـ] ، في تفسير لغاته وغواصى إعرابه ومعانيه .

بدأتة بحديثى عن طبيعة الموضوع حيث تناول البحث تعليقات أبي الوليد الوقشى على موطأ مالك من خلال كتابه : " التعليق على الموطأ " ، وكان مدار العمل حول هذه التعليقات الدلالية على أحاديث الموطأ .

وقد أثبتت البحث أن علماءنا الأوائل قد ربطوا بين النحو والدلالة ، وهما لا ينفكان في كل عمل تناولوه ، ويلاحظ هذا في كتب التفسير والشرح والتعليقات ، وأثبتت - كذلك - أنَّ النحو والدلالة مطلباً مطلباً ظلت الدراسات القديمة تسدّد النظر إليهما ، وتعمل الفكر فيهما ، وبقي ذلك مطلباً ملائماً لها قديماً وحديثاً .

وأفاد البحث من كتب الدلالة قديماً وحديثاً مشفوعة بالنظريات اللغوية الحديثة في علم اللسانيات في عصرنا الحاضر .

أما مادة البحث - من خلال كتاب الوقشى محل الدراسة - فقد تركزت في مستويين من المستويات اللغوية : الصيغة والتركيب ، وليس ذلك على إطلاقه . إنما فيما ورد فيه اختلاف الروايات ؛ كما يدل على ذلك العنوان : الاختلاف الصيغى والتركيبى ، شريطة أن يكون الوقشى قد تناوله بالتعليق في كتابه .

ويضم البحث في ثناياه مقدمة ، وتمهيداً ، وثلاثة فصول ، وخاتمة ، وفهارس ، تدور المقدمة حول طبيعة الموضوع وبواطن اختياره ، والهدف منه ، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث ، ومنهج الدراسة فيه ، والخطة التي سار على هداها البحث .

وشمل التمهيد المدخل اللغوى ، وترجمة موجزة عن الإمام مالك رحمه الله تعالى ، والتعريف بالمؤلف وكتابه " التعليق على الموطأ "، ونبذة عن مذهبة النحوى ومنهجه في الكتاب .

أمّا الفصل الأول فقد جعلته جانبًا نظريًا يتمحور حول الدلالة النحوية ، وجهود علماء العربية لفهم النص (المعطى التراشى) ، والدراسات اللسانية الحديثة ودورها في كشف إشارات العلماء القدامى في تحليل النص اللغوى في ضوء النظريات الحديثة .

ويقع الفصلان : الثاني والثالث كلاهما موقع المتن والصلب منه ، فقد تضمن الفصل الثاني الاختلافات الصيغية ، وتضمن الثالث الاختلافات التركيبية .

ويأتي دور الخاتمة لإبراز أهم النتائج - التي توصل إليها الباحث - والتوصيات ، ثم ختم البحث بالفهرس الفنية .

وأمل أن تسهم هذه الدراسة - ولو بقدر يسير - في إلقاء الضوء على اختلاف الصيغ والتركيب التي وردت في الموطأ بالروايات المختلفة ، وكشف النقاب عن تعليقات أبي الوليد الوقشي دلليًا ، وأن تسهم في إثراء حقل الدراسات النحوية الدلالية في ضوء المفاهيم العربية والدراسات البنائية ، وأرجو الله تعالى أن يكون هذا العمل إضافة جديدة إلى المكتبة العربية .  
فإن كانت الدراسة كذلك ، فالحمد لله تعالى ، وإنما فالكمال لله وحده عَجَلَ .

والله تعالى من وراء القصد ،،

## Summary

Praise be to Allah, lord of the worlds, and blessings and peace be upon the master of the Apostles , his family and companions.

This is a research presented entitled: difference Chiga and compositional Muwatta Malik (semantic study) through the book "to comment on the Muwatta" Wakkashi Andalusian (٤٠٨ - ٤٨٤ AH) , in the interpretation of such languages and mysteries expressing sense.

Started by speaking about the nature of the subject where the discussion dealt with comments Abu Walid Wakkashi Muwatta Malik in his book: "Commentary on Muwatta", and was working orbit around these comments by Semantic talk Muwatta ..

It has great importance because it proved that our scientists first had tied between grammar, Semantics, and they do not Anevkan in all the work those who had, and noticed this in the books of Tafseer, annotations and comments, and proved - well - that as the significance Mtalban remained older studies paid viewing them, and works of thought which, The remains of that requirement inherent in ancient and modern

According to research from books significance, past and present, together with modern linguistic theories in linguistics in modern times.

As for the search subject - through Wakkashi book under study - focused on two levels of linguistic levels: the formula and structure, not to launch it. But different stories contained therein; as evidenced by the title: difference Chiga and synthetic, provided that the Wakkashi has dealt commented in his book.

It features search within it the introduction, as a prelude, three chapters, and a conclusion, and indexes, spin provided about the nature of the subject and motives choice, and purpose, and previous studies related to the subject matter, and the methodology of the study it, and the plan that went inspired him to search.

This included boot entrance linguistic, and a brief translation of Imam Malik Almighty God's mercy, and the author and his book definition "to comment on the Muwatta", and renounce all his doctrine and his approach to grammar book

The first chapter has made him aside theory revolves around the grammatical significance, and the efforts of the Arab scientists to understand the text (given heritage), and modern linguistic studies and role in the detection of signals scientists veterans in the linguistic analysis of the text in the light of modern theories

**Chapters located:** Both the second and third site Metn and drive it, has included the second quarter differences Chiga, and ensure third compositional differences.

The conclusion comes into play to highlight the most important findings - reached by the researcher - and recommendations, then sealing the art search indexes.

Finally, hope to contribute to this study - even as far as walking - to shed light on the different formulas and compositions contained in Muwatta novels different, and unveiled comments Abu Walid Wakkashi Tagged, and contribute to the enrichment of field studies grammatical semantic in the light of concepts and Arab Studies interfaces, and I hope from Allah Almighty to achieve this work is a new addition to the Arab library.

The study was well, praise be to Allah, but in the end Allah alone.

Allah of the intent behind ,,,

Researcher



**Faculty of Dar Al-Olum  
The Department of Syntax , Morphology and  
Prosody.**

**Difference Chiga and compositional Muwatta Malik  
Semantic study**

**Through the book "to comment on the Muwatta"  
Andalusian Wakkashi**

**In the interpretation of such languages and mystique  
attached to his expression, and his Meanings**

[٤٠٨ AH - ٤٨٩ AH]

**Research presented to obtain a Master's degree**

**Supervision**

**Prof. Dr. / Taha Algendy**

**Head The Department of Syntax , Morphology and Prosody.**

**the Faculty of Dar Al Uloom**

**Prepare students**

**Abdullah Kamal Abul Ela Ahmed**

١٤٣٤ AH - ٢٠١٣ AD